وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

فرع : اقتصاد التنمية

إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل

إعداد الطالب:
دحماني محمد ادريوش

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور قويدر بوطالب

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د محمد بن بوزيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ. د. قويدر بوطالب	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. عبد الناصر بوثلجة	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بوحفص حاكمي	أستاذ محاضر	جامعة وهران	ممتحنا
د. عبد القادر بلعربي	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. لحسن بوريش	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

2013 -2012

- شكر و تقدير -

أشكر الله العلي العظيم الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدّم إلى مشرفي في هذه الرسالة، الأستاذ الدكتور قويدر بوطالب، الذي شرّفني بتأطيري خلال جميع المراحل الدّراسية في جامعة تلمسان، بجزيل الشكر وأفضل التقدير والاعتراف لقاء متابعته لي، وتوجيهاته الهادفة، و على نصائحه القيّمة التي مكّنتني من إخراج هذه الرّسالة في شكلها النهائي. كما لا يفوتني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان لرئيس لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان لما قدّمه لنا من دعم و مساعدة، إلى أساتذتي الكرام، السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها وتقييمها.

كما أتقدم بخالص شكري، وعظيم امتناني، إلى كل من كان الساعد المعين خلال مسيرتي الدراسية.

- إهـداء خاص -

إلى أمي الغالية فاطمة، إلى الأب العزيز عبد الكريم، إلى إخوتي الأحباء، وفاء و زهير، إلى كل فرد من أفراد العائلة الكبيرة، لكل الأهل خارج الوطن في ديار الغربة، إلى كل الأصدقاء.

أهدي هذا البحث العلمي، إلى كل هؤلاء.

الملخص:

هذه الرسالة تقدّم محاولة لتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010. وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول تطرقنا بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالتشغيل و البطالة مع إعادة النظر في كثير من التعاريف المرتبطة بسوق العمل. أما الجزء الثاني فقد خصّص لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة. لنقدّم في الجزء الثالث عرض مفصّل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهة البطالة، و نختم هذا الجزء بدراسة تطبيقية على ثلاثة مستويات، حيث قمنا أولا باختبار قانون أوكن باستخدام طرق قياسية حديثة. توصّلنا إلى نتيجة مفادها أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدّل النمو الاقتصادي المسجّل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف. ولكن باستخدام اختبار السببيّة تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معدّل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدّا حتى لما تكون معدّلات النمو مرتفعة). في المرحلة الثانية قمنا بتفكيك السلسة الزمنية الخاصة بمعدّلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح HP) و قد تبيّن أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمسّ جزءا صغيرا من البطالة الكلية. كمرحلة ثالثة قمنا بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر. وتبيّن وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدّلات البطالة. في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار و كذا أسعار النفط الحقيقية. و من خلال هذا التحليل تمكنا من التأكدّ من صحة اختبار فرضيتنا الأساسية ممّا يثبت أطروحتنا.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة الهيكلية، علاقة أوكن، النمو بدون تشغيل، المتغيرات الاقتصادية الكلية و الديموغرافية، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

Résumé:

Cette thèse est un essai d'analyse sur la problématique d'emploi en Algérie durant la période 1980-2010. La thèse est structurée en trois parties. La première partie expose une revue de littérature, des définitions, des concepts et des indicateurs clés du marché du travail. La deuxième partie présente le cadre théorique du marché du travail.

Et la troisième partie expose, en premier lieu, l'expérience algérienne en matière d'emploi et de lutte contre le chômage, et présente, en dernier lieu, une étude économétrique sur trois niveaux. Tout d'abord, nous avons testé empiriquement la loi d'Okun et nous avons trouvé que cette loi n'est pas valide pour l'économie algérienne. Cela signifie que le taux de croissance économique en Algérie ne contribue pas à la création d'emplois. Mais lorsque nous avons utilisé le test de causalité, nous avons noté qu'il existe une relation de corrélation entre les deux variables. Ensuite, nous avons décomposé la série chronologique du taux de chômage en composantes cycliques et tendancielles en utilisant une méthode statistique (HP filter) et nous avons constaté que le chômage qui existe est de nature structurelle, et que l'impact des politiques macroéconomiques actuelles sur le taux du chômage ne sera qu'à court terme et n'affectera seulement qu'une faible proportion du chômage total. Nous avons enfin, examiné la relation entre la demande d'emploi et la croissance économique en Algérie, et nous avons estimé aussi l'impact de certaines variables macroéconomiques et démographiques sur l'évolution du taux de chômage en Algérie. Deux principaux résultats ont été dégagés: premièrement, il existe un impact négatif de la population active, des importations ainsi que les dépenses du gouvernement sur le taux du chômage, deuxièmement il existe un effet positif de la croissance économique réelle, de l'investissement et du prix réel du pétrole sur le taux de chômage. En définitive, notre hypothèse de base a été vérifiée et notre thèse démontrée.

Mots-clés: L'emploi, le chômage structurel, la loi d'Okun, la croissance sans emplois, les variables macroéconomiques et démographiques, les méthodes d'analyses des séries temporelles.

Abstract:

The main objective of this thesis is to provide an attempt to analyze the problem of employment in Algeria during the period 1980-2010. This thesis is divided into three parts. In the first part we addressed, in detail, the concepts of employment and unemployment with a review of many definitions related to the labour market. Whereas the second part is devoted to the literature review and the theoretical framework for unemployment. The third part examines, at length, the Algerian experience in the field of employment and its polices for reducing unemployment. This part is concluded with applied study through which Okun's law was first estimated for Algerian Economy, and it was found insignificant. This means that the rate of economic growth in Algeria fails to support the job creation. Secondly, Causality test was carried out, and the results suggested a significant correlation relationship between the two variables. Subsequently, the time series (unemployment rate) was decomposed using HP Filter method. As a result the unemployment rate was found structural in nature, whereas the current macroeconomic policies have effect on the unemployment only in the short-term. Finally, the demand for labor and economic growth relationship was estimated, as well as the effect of some macro-variables and key demographic variables on unemployment rate were also estimated. It was found that the effective labor force, imports and government expenditure have significant negative impact on unemployment rate, whereas the real economic growth, investment and the real price of oil have positive impact on on the unemployment rate. Therefore, it is concluded that these findings support the study hypothesis.

Keywords: Employment, structural unemployment, Okun's law, jobless growth, macroeconomic and demographic variables, the time series analysis methods.

- الفهـــــــــرس-

- الفهرس -

المقدمة العامة:.....	1
الجزء الأول: التشغيل و البطالة: الجدل النظري حول المفاهيم المرتبطة بسوق العمل	13
الفصل الأول: قوة العمل، التشغيل و البطالة: طرح و عرض و مناقشة للمفاهيم.....	14
مقدمة الفصل الأول.....	14
المبحث الأول: السكان ذوي النشاط الاقتصادي.....	15
I. التعريف الأكاديمي للسكان النشطين اقتصاديا:.....	16
1-1- تعريف السكان النشطين اقتصاديا حسبBIT:.....	19
2-1- تعريف السكان النشطين اقتصاديا حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).....	19
II. معدّلات المشاركة في النشاط الاقتصادي:.....	21
1-2- معدّل النشاط الاقتصادي الخام:.....	21
2-2- معدّل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح:.....	21
3-2- معدّل النشاط المنقّح العمري:.....	22
4-2- معدّل النشاط المنقح النوعي:.....	22
5-2- عيوب مقياس معدّل النشاط الخام:.....	23
III. السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي:.....	23
IV. الإعالة الاقتصادية:.....	24
المبحث الثاني: البطالة و المعطّلون: تشخيص للظاهرة و تحليل للمفاهيم.....	25
I. تعريف للبطالة و حالة التعطل:.....	26
1-1- المفهوم اللغوي:.....	26
2-1- المفهوم العلمي:.....	26
3-1- معدّل البطالة القياسي:.....	29

1-3-1- البطالة من منظور التنمية البشرية:.....	29
1-3-2- البطالة حسب المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية (INSEE) في فرنسا:.....	30
1-3-3- تعريف البطالة حسب مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS):.....	30
1-3-4- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT):.....	31
1-3-5- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):.....	32
II. قياس البطالة:.....	37
2-1- معدّل البطالة:.....	37
2-2- معدّل البطالة الموسّع:.....	39
III. حالة و ديناميكية التعطل: التدفقات داخل و خارج البطالة.....	40
المبحث الثالث: التوظيف و التشغيل.....	41
I. تعارف حول مفهوم العمل و الشغل:.....	42
1-1- تعريف العمل:.....	42
1-2- تعريف الشغل و تقديم مفاهيم عامة حول التشغيل:.....	42
II. المشتغلون:.....	44
2-1- العمل بأجر:.....	44
2-2- العمل لحسابه الخاص (ولا يستخدم أحدا):.....	45
2-3- صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين:.....	45
2-4- يعمل لدى أسرة (أو لدى الغير) بدون أجر:.....	45
III. العمالة المحدودة:.....	46
IV. معدّل الشغل (TO) و معدّل العمالة (TE):.....	46
خاتمة الفصل الأول:.....	47
الفصل الثاني: سوق العمل وسياسات التشغيل.....	48
مقدمة الفصل الثاني:.....	48
المبحث الأول: سوق العمل و الإطار المنظم له.....	49
I. سوق العمل الرسمي:.....	49
1-1- مفهوم سوق العمل:.....	49
1-2- بيانات سوق العمل:.....	51

1-3- دور سوق العمل:.....	53
II. سوق العمل غير الرسمي:.....	54
المبحث الثاني: سياسات سوق العمل و التشغيل - عرض للجانب نظري.....	58
I. السياسات الظرفية لسوق العمل و التشغيل:.....	59
1-1- السياسات السلبية للتشغيل (البرامج غير النشطة):.....	59
1-1-1- إعانات البطالة:.....	60
1-1-2- التأمين ضد البطالة:.....	60
1-1-3- التقاعد المبكر:.....	60
1-2- سياسات العمل النشطة (برامج إيجابية):.....	61
1-2-1- الهيئات العامة للتوظيف:.....	62
1-2-2- التدريب على سوق العمل:.....	63
1-2-3- الخلق المباشر للوظائف:.....	64
1-2-4- دعم التوظيف:.....	64
1-2-5- الأشغال العامة:.....	64
1-2-6- دعم التوظيف الذاتي و ترقية العمل المستقل (تطوير روح المبادرة):.....	65
1-2-7- تشجيع الحراك:.....	66
II. الحاجة إلى سياسات هيكلية تمس جانبي سوق العمل:.....	68
الخاتمة الفصل الثاني:.....	70
الجزء الثاني: تفسير البطالة عبر المدارس الاقتصادية المختلفة	71
الفصل الأول: النظريات الاقتصادية المفسرة للبطالة.....	72
مقدمة الفصل الأول:.....	72
المبحث الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي.....	73
I. نظرية حدّ الكفاف (أجر الكفاف – Subsistence wage theory):.....	73
II. نظرية مخصص الأجور (رصيد الأجور – Wage fund theory):.....	75
III. نظرية الإنتاجية الحدية للأجور:.....	76
المبحث الثاني: تفسير البطالة عند كارل ماركس و عند النيوكلاسيك.....	79
I. النظرية الماركسية و تفسير البطالة:.....	79
II. النظرية النيوكلاسيكية للبطالة:.....	81

2-1- فرضيات التحليل النيوكلاسيكي:.....	82
2-2- سوق العمل:.....	82
2-2-1- عرض العمل:.....	83
2-2-2- الطلب على العمل:.....	85
2-2-3- التوازن في سوق العمل:.....	87
2-3- البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك (Chômage volontaire):.....	88
2-4- مفهوم البطالة الانتقالية:.....	89
2-5- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:.....	90
المبحث الثالث: النظرية الكينزية للبطالة وبروز الاهتمام النظري بالظاهرة.....	91
I. البطالة و جمود معدّلات الأجور: تحليل J. Rueff.....	91
II. النظرية الكينيزي للبطالة:.....	94
2-1- نقد التحليل النيوكلاسيكي:.....	95
2-1-1- نقد قانون ساي (J.B Say):.....	95
2-1-2- نقد الكلاسيك حول دالة عرض العمل و مرونة الأجور:.....	95
2-2- توازن سوق العمل في النموذج الكينزي:.....	98
2-3- البطالة عند كينز (البطالة الإجبارية – Chômage involontaire):.....	99
2-4- خلاصة النموذج الكينيزي:.....	99
III. شروط التوظيف (الاستخدام) الكامل عند Berevidge Sir William:.....	99
IV. فترة ثلاثينات الازدهار (Trente glorieuses) و التحكيم بين البطالة و التضخم:.....	102
4-1- عرض منحنى فيلبس A. W. Phillips:.....	103
4-2- التحكيم بين البطالة و التضخم (مسألة المراجحة):دراسة Samuelson et R. .P Solow.....	106
4-3- تحليل ليبسي Richard. G. Lipsey:.....	107
خاتمة الفصل الأول:.....	109
الفصل الثاني: النظرية الحديثة في تفسير البطالة.....	110
مقدمة الفصل الثاني:.....	110
المبحث الأول: مدرسة الكلاسيكيون الجدد (New classicals).....	111

I. المدرسة النقدية: نظرية معدّل البطالة الطبيعية (Milton Freedmon):.....	111
1-1- الركود التضخمي Stagflation (الارتفاع اللولبي لمعدّل التضخم):.....	111
2-1- معدّل البطالة الطبيعي و منحنى فليبس في المدى الطويل:.....	112
II. نظرية التوقعات الرشيدة:.....	115
III. التجديد النظري للبطالة الطوعية (نظرية البحث عن العمل Job search لـ G. Stigler):.....	116
المبحث الثاني: بروز فكر التجديد (Hétérodoxies).....	118
I. نظرية اختلال سوق العمل (E. Malinvaud, J. P. Benassy):.....	119
II. قانون أوكون (Arthur Okun) و إشكالية العلاقة بين النمو و البطالة:.....	122
III. نظرية تجزؤ سوق العمل Segmentation Theory of Labor Market:.....	131
المبحث الثالث: التحليل المتجدّد لسوق العمل من منظور جزئي.....	133
I. نظرية الرأسمال البشري:.....	133
1-1- نموذج الكسب عند منسر (Mincer):.....	134
2-1- نموذج رأس المال البشري عند بيكر (G. Becker):.....	135
3-1- حدود النظرية:.....	136
II. نظرية الإشارة و المؤشرات:.....	137
III. نظرية الأجور الكفأة La théorie des salaires d'efficience:.....	137
IV. نموذج الداخلين و الخارجين « Insiders / Outsiders »:.....	141
V. نظرية تطوير و تحليل الأسواق و فرص العمل (قوى البحث والاحتكاكات).....	141
خاتمة الفصل الثاني:.....	144
الجزء الثالث: دراسة تحليلية و قياسية لسوق العمل في الجزائر	145
الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكلية والاتجاهات الديموغرافية.....	146
– مقدمة الفصل الأول:.....	146
المبحث الأول: تطور الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة 1980-2011.....	147
I. تذبذب معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي:.....	147
1-1- أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:.....	148
2-1- اتجاه الناتج المحلي الإجمالي المحتمل:.....	150

1-3- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج:.....	152
1-4- تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني:.....	156
II. اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري:.....	157
III. تطور القطاع المالي:.....	159
IV. اتجاه النفقات والإرادات العامة:.....	162
V. تطور أسعار النفط الحقيقية:.....	170
VI. تطور حجم التبادل التجاري:.....	172
VII. اتجاه الاستثمار العام:.....	175
المبحث الثاني: العوامل الديموغرافية وأثرها على التشغيل و البطالة.....	176
I. تطور السكان، و حجم السكان في سن العمل خلال الفترة 1970-2010 النمو السكاني:	176
1-1- التحول الديموغرافي السريع:.....	176
1-2- التركيب السكاني:.....	178
II. السكان في سن العمل، و الفئة النشطة:.....	182
III. معدّل الإعالة (التبعية):.....	184
خاتمة الفصل الأول:.....	187
الفصل الثاني: التشغيل و البطالة في الجزائر.....	188
مقدمة الفصل الثاني:.....	188
المبحث الأول: ديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2011:.....	189
I. سوق العمل الرسمي:.....	189
1-1- الاتجاه العام التشغيل في الجزائر 1980-2011:.....	189
1-2- تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي:.....	191
1-3- تطور العمالة في مختلف القطاعات:.....	193
1-4- توزيع العاملين حسب الحالة المهنية:.....	195
1-5- مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1980-2011:.....	198
1-6- انخفاض إنتاجية العمل:.....	202
1-7- أنظمة سوق العمل في الجزائر: مؤشر جمود التوظيف.....	202
II. سوق العمل غير الرسمي (التشغيل الموازي):.....	204

المبحث الثاني: الاتجاه العام للبطالة خلال الفترة 1980-2011.....	207
I. تطور حجم البطالة و حالة التعطل.....	207
1-1- الاتجاه العام للبطالة:.....	207
1-2- تطور معدّل البطالة حسب النوع:.....	210
II. البطالة بين الشباب و خاصة المتعلمين:.....	212
III. بطالة طويلة الأجل:.....	215
IV. البطالة الدورية و البطالة الهيكلية.....	217
المبحث الثالث: عرض و تقييم مختصر لأهم البرامج و الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل.....	218
I. تطور أجهزة و برامج التشغيل:.....	221
1-1- الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي:.....	221
1-2- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS:.....	221
1-3- أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات:.....	225
1-4- جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ)	227
1-5- أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:.....	227
1-6- جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM:.....	228
1-7- تجربة صندوق الزكاة:.....	228
II. تقييم لبرامج و سياسات التشغيل في الجزائر:.....	229
خاتمة الفصل الثاني:.....	231
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية.....	232
مقدمة الفصل الثالث:.....	232
المبحث الأول: اختبار علاقة أوكن Okun's Law (1980-2011).....	233
I. منهجية قياس معدّل البطالة الطبيعي:.....	234
II. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:.....	236
III. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:.....	238
IV. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:.....	239
المبحث الثاني: التشغيل و النمو الاقتصادي:.....	240

I. اختبار العلاقة بين معدّل التشغيل و معدّل النمو الاقتصادي (1990-2010):.....	240
1-1- اختبار سببية قرانجر (causality test The Granger):.....	242
2-1- اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (Toda Yamamoto):.....	242
II. تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو الاقتصادي باستخدام طريقة الإنفاق):.....	243
1-2- اختبار التكامل المشترك:.....	245
2-2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):.....	248
3-2- طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم (Canonical coinegration regression estimator):.....	249
المبحث الثالث:اختبار أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتغيرات الديموغرافية على معدّلات البطالة.....	251
I. النموذج الأول:.....	253
1-1- اختبار جدر الوحدة:.....	253
2-1- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:.....	254
3-1- التوازن في المدى الطويل:.....	255
4-1- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):.....	256
5-1- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):.....	257
II. النموذج الثاني:.....	258
1-2- استقرارية السلاسل الزمنية:.....	258
2-2- منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen.....	259
3-2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):.....	261
خاتمة الفصل الثالث:.....	263
الخاتمة العامة.....	264
قائمة المراجع:.....	272
الجداول و الأشكال:.....	293

- المقـــــدمة العامة -

المقدمة العامة:

يأتي الاهتمام بقضية تشغيل القوى العاملة، انطلاقا من أن الحق في العمل يعدّ مطلبا أساسيا لأفراد المجتمع جميعهم، حيث نجد أن الأنظمة و التشريعات الدولية قد التزمت بالنّص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد. لذا نصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 من الفقرة الأولى على « أن لكلّ إنسان حق العمل وحرية اختياره...، وحق الحماية من التعطل »[1].

كتب محمد عدنان وديع، وهو مستشار سابق في المعهد العربي للتخطيط بالكويت « أن الاقتصادي أمارتيا سن في كتابه – التنمية صنو الحرية [2]– يعتبر أن البطالة هي شكل من أشكال الحرمان من القدرة. ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل و قد يمكن تعويضها ببرامج تعويضات البطالة ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد، بما تشكله من حرمان وأضرار نفسية، وفقدان الحافز للعمل والمهارة والثقة بالنفس، وازدياد العلل المرضية بل وزيادة معدّل الوفيات وإفساد العلاقات الأسرية والحياة الاجتماعية، وقسوة الإقصاء الاجتماعي، وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين. على الرغم من أن أهداف الألفية لم تتضمن الحث على التوظيف صراحة، إلا أن هدف تقليص الفقر لا يمكن تصوّره بدون توفير فرص العمل أمام الفقراء ...، و أن واحدة من الأولويات الثمانية لمواجهة الفقر تكمن في تطوير الاستراتيجيات التي تمنح الشباب في كل مكان، الفرصة للحصول على العمل اللائق »[3].....و قد حاول أمارتيا سن الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (2008)، في كثير من دراساته أن يبيّن أن دراسة موضوع البطالة أصبح يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه صناع القرار في كل دول العالم، خاصة و أن البطالة كظاهرة اجتماعية وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية منذ عصور مضت. و لا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية يخلو من هذه الظاهرة بشكل أو بآخر.

لقد ظل التشغيل و البطالة محور اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، واختلفت الرؤى في ذلك باختلاف المبادئ و العصور. و امتد الاهتمام إلى الخبراء الاقتصاديون وبعض المنظمات الدولية وإلى صُنَّاع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية، في محاولة منهم لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح البدائل الممكنة لمعالجة هذه الإشكالية الكبرى، التي باتت تهدّد استقرار الكثير من الدول. وتتّفق جل هذه الآراء تقريبا على أن تحسين أوضاع التشغيل مرتبط بالأداء الاقتصادي الايجابي ومدى النمو الذي تحقّقه، إذ أن ذلك يعتبر بمثابة المنشط المسرّع للدورة الاقتصادية وما تتضمنه من زيادة في حجم الاستثمارات المنتجة والمولّدة لفرص العمل.

[1] Pollis, A and P. Schwab (1979), " Human Right: A western Concept with Limited Applicability" in A. Pollis and p. Schwab (eds) Human Right: Cultural and Ideological Perspectives New York: Praeger, JC571 HUM.

[2] Sen Amartya. (1999). Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press.

[3] محمد عدنان وديع، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل 2007، ص 26.

وقد منحت جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2010 لثلاثة خبراء (بيتر دايموند Peter A. Diamond، ودال مورتينسين Dale T. Mortensen و كريستوفر بيساريديس Christopher A. Pissarides) لقاء أعمالهم حول تحليل أسواق العمل بشكل مذهل وغير معهود من قبل، ومساهمتهم في "تطوير نظرية جديدة للبطالة". وقد تزامنت هذه الجائزة مع زيادة حدّة أزمة البطالة التي اجتاحت أقاليم مختلف دول العالم، خاصة الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية و الاقتصادية الحادة سنة 2008. و قد صدر حينها تقرير للمكتب الدولي للعمل يحذّر من المخاطر الاجتماعية والمتوقعة من تزايد أزمة البطالة [1].

لذا أصبح حل مشكلة البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر، خاصة وأن البطالة تتركّز بين الشباب و الباحثين عن عمل لأول مرة، و ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية. كما أن قوة العمل في الجزائر تنمو بمعدّل أسرع مقارنة بأقاليم العالم الأخرى. ممّا يتطلب وضع حلول سريعة و ناجعة لمشكلة البطالة.

إن التجربة الجزائرية في ميدان التشغيل قامت في الماضي على أساس "نموذج اقتصادي مخطط مركزيا". فأصبحت الدولة هي المشغل الرئيسي للعمالة، و مصدر مهم في خلق مواطن العمل والضامن لعملية التشغيل. و بالرغم من الدور الذي لعبته الدولة في تلك الفترة من خلال التحكّم في معدّلات البطالة، إلا أن انتهاج هذا الأسلوب كان له أيضا عيوبه في إدارة النشاط الاقتصادي، حيث أدّى هذا الأسلوب إلى تراجع وتدنّ في إنتاجية و كفاءة العمالة و عدم الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة.

إن جميع هذه الممارسات التي سادت الجزائر خلال عقدين من الزمن، أدّت إلى سيطرة الدولة على معظم النشاطات الاقتصادية و تزايد احتكار الدولة، و بقي الوضع على حاله واستمرت فترة الرخاء النفطية أكثر من 10 سنوات وغطت خاصة الفترة 1974-1985. إلا أن الهبوط الحاد في أسعار النفط منتصف الثمانينات (1986) كشف هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري[2]. مباشرة بعد هذه السنة بدأت معدّلات البطالة في الارتفاع، وتراجعت الاستثمارات كنتيجة للركود الاقتصادي و تزامن ارتفاع معدّل البطالة خلال هذه الفترة مع تطوّر عوامل أخرى من جهة العرض أهمّها التحوّلات الديموغرافية.

بهدف معالجة الأوضاع المستجدة على الاقتصاد الجزائري بعد أزمة 1986، خضع الاقتصاد الجزائري لبرنامج التكيف الهيكلي، بدءا من أبريل 1994، و اتفاق مع صندوق النقد الدولي (IMF) وقبول إعادة جدولة ديونها الخارجية (نادي باريس ولندن) للمرة الأولى في تاريخها [3]. فبدأت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي تصبّ في إطار الإصلاح الاقتصادي والانتقال من نمط اقتصادي لآخر، وكان الهدف الأول هو إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني للتكيّف مع الظروف الاقتصادية الدولية التي فرضتها العولمة، والتثبيت النقدي والمالي، بهدف تقليص

[1] Dany Lang et Gilles Raveaud, Oublier les « Nobel » et... vaincre le chômage, Le Monde diplomatique, novembre 2010, P 19.

[2] Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud,(2012). Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 18. PP .102-101

[3] Bouyacoub Ahmed, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, in Confluences, Printemps 1997.

التضخم النقدي وعجز ميزان المدفوعات، والضغط على الإنفاق الحكومي للحدّ من عجز الموازنة العامة للدولة، وتقليص الاستثمارات العامة، إلى جانب التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، فك الاحتكارات، تحرير سعر صرف، وإلغاء الرقابة على الأسعار.

إن التحول من النظام الاقتصادي الموجّه إلى نظام اقتصاد السوق، لم يساهم في تحسّن وضعية سوق العمل في الجزائر، بل زاد من حدّة اختلاله حيث تسارع ارتفاع مستوى البطالة ليتضاعف خلال عقد و نصف من الزمن.

بعد سنة 2001، حقّقت الجزائر بفضل الطفرة النفطية الأخيرة تحسنا ملحوظا في مستويات النمو الاقتصادي، وبالرغم من الأداء الاقتصادي الملحوظ فإن التبعية المفرطة للنفط و ضعت الجزائر في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة لاستدامة النمو المحقّق. فالريوع النفطية بقيت تشكل المصدر الأساسي لتمويل الموازنة، فهي تشكل نسبة هامة من إجمالي الإرادات للسنة المالية. و صادرات النفط تمثل تقريبا كل إجمالي الصادرات السلعية. ومنه فقد فشلت الجزائر في كسر الحلقة المفرغة في اعتمادها الكبير على إيرادات هذه الموارد الطبيعية. و بالرغم من تراجع معدّل البطالة في الجزائر بداية من سنة 2002 إلى يومنا هذا، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدّلات البطالة في المنطقة و خاصة بين الشباب.

ترتبط البطالة في الجزائر بجملة من المتغيّرات الاقتصادية و العوامل الديموغرافية، و إلى حدّ ما ببعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف، أو عدمه)، فيما تؤثّر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حدّ سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي و النمو و الفقر والتوزيع و انتشار بعض الظواهر الاجتماعية.

إن أغلب الدّراسات التطبيقية الحديثة حول سوق العمل في الجزائر، بيّنت أن معدّلات البطالة في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد. و تحتاج إلى سياسات طويلة الأجل، تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة Davide Furceri (2012)[1] "حول البطالة و تطوّرات سوق العمل في الجزائر" وأيضا دراسة Kangni Kpodar (2007) حول "لماذا بقيت البطالة في الجزائر أعلى مما كانت عليه في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا والبلدان الانتقالية ؟" [2].

من بين التحديات الأخرى التي تواجه الجزائر أيضا، العمل الغير الرسمي أو ما يعرف بالعمالة ضمن الاقتصاد الموازي، الذي أصبح يعتبر البديل الحتمي والمتنفس الجديد للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة. و هناك تحدّي آخر يزيد من تعقيد عملية التحكّم في بقاء معدّلات البطالة عند مستويات مرتفعة، يتمثل في عدم التحكم في الآليات و البرامج التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة. ولاسيما تلك التي كلّفت بتنظيم و تأطير سوق العمل.

[1] Davide Furceri (2012), Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department, WP/12/99.

[2] Kangni Kpodar (2007), Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? IMF Working Paper, African Department, WP/07/210.

الإشكالية العامة:

تكمن الإشكالية الأساسية لهذه الرسالة في إيجاد جواب مهمّ للسؤال التالي:

هل يمكن لمعدّلات النمو الاقتصادي الحالي في الجزائر استيعاب معدّلات البطالة الفعلية في الاقتصاد، والتي لا تزال عند مستويات مرتفعة و خاصة بين الشباب ؟

نظرا للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري مثل الحاجة إلى خلق مناصب شغل جديدة، و خاصة الدائمة منها والمنتجة، وفي ظل تسارع وثيرة نمو الفئة النشطة القادرة على العمل و تذبذب أسعار النفط و عدم استقرار حصيلة الصادرات، فإن مشكلة الدّراسة تتمثل في محاولة تفسير التغيّرات في معدّلات البطالة انطلاقا من التغيّرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، و كذا التغيّرات الحاصلة في بعض العوامل الديموغرافية في الجزائر، ومعرفة اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة من جهة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي و الديموغرافي من جهة أخرى.

سنحاول في هذه الرسالة الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما مدى فعالية و أهمية السياسات الظرفية الموجهة لمعالجة الاختلال في سوق العمل في ظل التطورات الحاصلة في بنية الاقتصاد الجزائري ؟
2- ما مدى صحة علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و هل يمكن الاعتماد على هذا القانون في صياغة ووضع الخطط و السياسات الاقتصادية المناسبة للتخفيف من حدّة البطالة ؟
3- ما هو اتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي و التشغيل في الجزائر ؟
4- ما هو اتجاه العلاقة بين معدّلات البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي ؟
5- هل انخفاض معدّلات البطالة يرجع أيضا للتغيرات الديموغرافية في التركيبة الحالية للسكان في الجزائر ؟

يمكن أن نبدأ هذه الرسالة انطلاقا من فرضيتين أساسيتين، و التي سنسعى إلى اختبار صحتها، من خلال إجراء دراسة قياسية. و نستعرض هذه الفرضيات على النحو التالي:

1- معدّلات التشغيل في الجزائر ترتبط أكثر بمحدّدات الطلب (نسق إحداثيات مواطن العمل)، و الذي بدوره يرتبط بمعدّل النمو الاقتصادي و مكوّناته، و أداء الأنشطة القطاعية.
2- تتأثر معدّلات البطالة الإجمالية في الجزائر بالإضافة للمتغيّرات الاقتصادية الكلية بالتحولات الأخيرة في بعض العوامل الديموغرافية؟

تستمد الرسالة أهميتها من كونها تعالج موضوعا هاما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و خاصة بعد أن أصبحت مشكلة البطالة مرتبطة بمستقبل إيرادات الموارد الأولية من النفط. و منه فإن المعرفة المسبقة، و تقصي الأسباب

الحقيقية وراء ارتفاع معدّلات البطالة، تساهم بلا شك في توجيه و رسم السياسات الاقتصادية المناسبة وتخطيط اتجاهات القوى العاملة في المستقبل.

أهم الدراسات التطبيقية الحديثة حول التشغيل و البطالة:

قدّم Davide Furceri [1] دراسة حول البطالة و تطوّرات سوق العمل في الجزائر (2012)، و كان الهدف من هذه الدّراسة هو تحديد و تقييم العوامل التي تعتبر كعائق لخلق فرص العمل. نتائج الدّراسة تشير إلى أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل، و كدا جمود سوق العمل هي العوامل الرئيسية وراء بقاء البطالة عند مستويات مرتفعة، وخاصة بين الشباب. التحليل عن طريق المحاكاة، و استنادا إلى نتائج حول العلاقة بين مؤسسات سوق العمل والبطالة، تبيّن أن تحسين ظروف مؤسسات سوق العمل في الجزائر سيكون أساسيا في الحد من البطالة في المدى المتوسط والقصير.

تعرض الدّراسة أيضا نتائج التحليل التجريبي، من خلال تقديم بعض السيناريوهات بأسلوب معمق من خلال الكشف على التطوّر المستقبلي للبطالة، و أظهرت الدّراسة أنه في غياب الإصلاحات الرامية إلى تحسين استجابة سوق العمل (تحسين المرونة) للتغيّرات في النشاط الاقتصادي، ستظل معدّلات البطالة عند مستويات مرتفعة على المدى المتوسط.

كما قدّم Kangni Kpodar (2007) [2] بحث مهم قبل هذه الدراسة، و كان الهدف، التقصي حول الأسباب الحقيقة التي تقف وراء بقاء معدّلات البطالة في الجزائر ضمن الأعلى المستويات في المنطقة، بين مجموع دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا (MENA)، والبلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية في دول الشرق الأوروبي. فهل الارتفاع يتعلق بتراجع أداء مؤسسات سوق العمل، أم يتأثر بصدمات الاقتصاد الكلي؟ وقد وجدت الدراسة أن الصدمات الاقتصادية الكلية حاسمة في تحديد معدّل البطالة. واستخدمت الدّراسة البيانات المدمجة (بيانات بانل) و تم الاعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي (2003). واختار الباحث عينة تتكون من 24 دولة (خارج الجزائر)، منها 10 في منطقة الشرق الأوسط و 14 في دول أوروبا الشرقية، البيانات جاءت سنوية وتخص الفترة 1995-2005. ناقش الباحث من خلال الأدبيات الاقتصادية فئتين رئيسيتين من العوامل الكامنة وراء أداء سوق العمل: مؤسسات سوق العمل والصدمات الاقتصادية الكلية. يرتبط الفئة الأولى بالمؤسسات التي تنظّم سوق العمل والضرائب على العمل. والثاني يركز على نمو الإنتاجية، سعر الفائدة الحقيقي، معدّل التضخم ومعدّلات التبادل التجاري. و اعتمد على هذه العوامل لشرح الفرق في معدّلات البطالة بين الجزائر وبلدان أخرى.

[1] Davide Furceri (2012), Unemployment and Labor Market Issues in Algeria, IMF Working Paper, Middle East and Central Asia Department, WP/12/99.

[2] Kangni Kpodar (2007), Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries? IMF Working Paper, African Department, WP/07/210.

تعتبر دراسة J. H. Eita, J. M. Ashipala [1] حول "محدّدات البطالة في ناميبيا في الفترة 1971- 2007" من أهمّ المساهمات النظرية و التطبيقية في هذا المجال. و قام الباحثين بتقدير نموذج الدّراسة الذي يربط البطالة مع متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام طريقة انحل جرانجر دو الخطوتين للتكامل المشترك. أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية بين البطالة والتضخم في ناميبيا. كما تستجيب البطالة بشكل إيجابي إذا كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل و كذا لما ترتفع الأجور. توصّلوا أيضا إلى أن زيادة حجم الاستثمار سيقابلها انخفاض ملحوظ في معدّلات البطالة. وأظهرت النتائج أن منحنى فليبس صالح للتطبيق في حالة الاقتصاد الناميبي وأن أي تخفيض للبطالة يمكن أن يتم عن طريق زيادة الطلب الكلي. يبقى الأهم لتحقيق مستوى مرتفع من العمالة هو رفع مستوى الإنتاج الفعلي حتى يصل إلى مستواه المحتمل، وهناك حاجة لجعل الأجور تتّسم أكثر بالمرونة (العمال بحاجة للحدّ من الطلب على الأجور الخاصة بهم) من أجل خفض معدّلات البطالة في ناميبيا.

أيضا الدّراسة التي قدّمها محمد عبد الله الجبرين[2] (2012) حول العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990-2008، باستخدام نهج المربعات الصغرى العادية المصحّحة كليا (FMOLS). و أيضا تحليل ديناميكية و تطور معدّلات البطالة في الاقتصاد السعودي حسب النوع الاجتماعي و حسب القطاعات الاقتصادية. في البداية، تناول من خلال دراسته مكوّنات النمو الاقتصادي حسب بنود الإنفاق و متمثلة في تكوين رأس المال، الإنفاق الحكومي، إجمالي الصادرات والواردات الكلية وأثرها على الطلب على اليد العاملة. النتائج التي توصّل إليها الباحث أظهرت أن هناك علاقات إيجابية و ذات دلالة إحصائية بين الطلب على اليد العاملة والدخل الحقيقي، الاستثمار الحقيقي، الإنفاق الحكومي الحقيقي والقيمة الحقيقية للصادرات. من ناحية أخرى، هناك علاقة عكسية (سلبية) كبيرة بين الطلب على العمل والطلب على القيمة الحقيقية للواردات. توصّل الباحث أيضا إلى أن الفرد السعودي يفضل العمل في القطاع الحكومي عكس القطاع الخاص. فالكثير من السعوديين يحجمون عن العمل في القطاع الخاص، ممّا يتوجب على الحكومة تقديم تحفيزات للعمل في القطاع الخاص. و من ناحية أخرى إذا أرادت الحكومة تخفيض الضغط على قطاعها العام فيجب أن تعمل تشجيع العمل في القطاع الخاص، من خلال توظيف العمالة المحلية سواء عن طريق خلق فرص عمل جديدة، أو من خلال إحلال العمالة الوطنية محلّ العمالة الأجنبية. كما أن قطاع الخدمات في هذا البلد هو أكثر القطاعات استيعابا للعمالة، و يشغل القطاع الخدماتي والقطاع الصناعي معظم الفئة العاملة من الذكور.

[1] Joel Hinatmye Eita and Johannes M. Ashipala, (2010), Determinants of Unemployment in Namibia, International Joumal of Business and Management, Vol. 5, No. 10; October.

[2] Mohammed Abdullah Aljebrin. (2012), Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 4, 2012, 271-277.

استعرض الباحث عماد الموسى من جانبه[1] إحدى أهم الدّراسات حول تطبيقات قانون أوكن على دول أخرى، غير بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و تخصّ عينة من الدول العربية (مصر، الجزائر، تونس و المغرب). و اعتمد على إحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، و هي تخص ملاحظات سنوية للبطالة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و تغطي الفترة 1990-2005، و نظرا لصغر حجم العينة اعتمد الباحث على طريقة تفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام طرق احصائية معينة.

اختار تقدير هذه العلاقة بالذات بالنسبة لاقتصاديات الدول الأربعة، لما لهذا القانون من أهمية بالغة في صياغة السياسات الاقتصادية لأنه يعكس الكلفة الحقيقية للبطالة في الاقتصاد. قام الباحث أولا بتقديم حقائق نمطية حول البطالة في الدول العربية، حيث لاحظ ارتفاع هذا المعدّل في معظم الدول العربية مقارنة بأقاليم العالم المختلفة، و كذا تدني استجابة تغيّر معدّلات البطالة للنمو الاقتصادي. استعرض الباحث أهم النتائج الحديثة المتوفرة حول الأدبيات المتخصّصة التي قامت بتقدير معامل أوكن خاصة في عينة من الدول المتقدمة. و قد وفّرت له العديد من الدّراسات الدعم لعلاقة أوكن، مع ملاحظة مفادها أن التقديرات تختلف من قطر لآخر و كذا من فترة زمنية لأخرى. و بيّن أن النتائج تتّصف بحساسية اتجاه طرق صياغة النماذج المستخدمة في التقدير و التي يمكن أن تتأثر بإمكانية عدم التطابق بين حالات الانتعاش الاقتصادي و الكساد. في الدّراسة القياسية قام الباحث باستخدام نموذجان يعكسان الأساس النظري لعلاقة أوكن و هما نموذج الفجوة و نموذج الاتجاه الزمني[2]. وتوصّل إلى نتيجة مفادها أن كلا النموذجين يعكسان غياب العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي. بمعنى أن البطالة الدورية في الدول العربية المختارة لا تعتمد على الدورة التجارية للإنتاج، ممّا يعني أن هناك عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في معدّل البطالة في الدول العربية قيد الدراسة. و خلص إلى أن قانون أوكن لا ينطبق على واقع اقتصاديات الدول العربية، و أن البطالة في هذه الدول لا تتغيّر حسب الدورة الاقتصادية؛ و أن أسواق العمل في هذه الدول تتميّز بأنها غير مرنة، بالإضافة إلى أن هيكل اقتصادياتها ليس متنوعا بما يكفي لتحقيق معدّلات نمو حقيقة دائمة ومستدامة و كفيلة بامتصاص المعروض الإضافي من اليد العاملة.

دراسة أخرى لـ Halil Tunalı[3] تحت عنوان "تحليل البطالة في تركيا: بعض الأدلة التجريبية باستخدام اختبار التكامل المشترك" و باستخدام بيانات فصلية للفترة الممتدة بين 2000 و 2008، نجد أن الباحث اعتمد على منهج التكامل المشترك لجوهانسن Johansen's Co-Integration Test. وفق النتائج المتحصل عليها فإن مستويات البطالة تتأثر بمعدّلات البطالة في الفترات السابقة و بمستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و كذا بمعدّل التضخم. و بالرغم من تحقّق العلاقة العكسية بين التضخم و البطالة فإن العلاقة كانت ضعيفة، حيث أن أي

[1] قدمت هذه الدراسة "Economic growth and unemploymen in arab countries : Is Okun's law valid ?" في إطار المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط (الكويت) حول "أزمة البطالة في الدول العربية" أيام 17-18 مارس 2008 في جمهورية مصر العربية، القاهرة.

[2] Imad A. Moosa, economic growth and unemployment in Arab countries : Is Okun's law valid? International conference on "the unemployment crisis in the arab countries", 17-18 march 2008, cairo- Egypt.

[3] Halil Tunali, 2010, "The Analysis of Unemployment in Turkey: Some Empirical Evidence Using Co-integration Test", European Journal of Social Sciences. Vol 13. 2010.

ارتفاع في نسبة التضخم بقيمة قدرها 1% يقابلها انخفاض قدره 0.05% من معدّلات البطالة. هذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار في الأسعار لن تسبّب زيادة كبيرة في معدّلات البطالة.

أما دراسة الشوربجي[1] (2010)، فكانت حول قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982-2005. و استخدم الباحث النموذج المقترح من قبل Pesaran and Shin (2001) من خلال استخدام نهج اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bounds Testing Approach to Cointegration و نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach، المقترح من قبل Pesaran and Shin (1999) بهدف تقدير العلاقة في المدى الطويل و المدى القصير. ولاختبار أثر النمو الاقتصادي على العمالة تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيّد، واعتمد على المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي، الصادرات السلعية، الواردات السلعية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفسير ديناميكية العمالة في الأجلين القصير والطويل في جمهورية مصر العربية. توّصل الباحث إلى نتائج مهمّة تعكس نفس النتائج التي توّصل إليها عماد الموسى (2008)[2] والتي تدعم صحة غياب علاقة أوكن Okun's Law في الاقتصاديات العربية على العموم، حيث أثبتت الدراسة وجود أثر معنوي ضئيل جدا للنمو الاقتصادي في مصر على العمالة في المدى الطويل والقصير. في حين أن الصادرات السلعية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها أثر إيجابي في المدى الطويل على العمالة وينطبق آثار الواردات السلعية مع النظرية الاقتصادية حيث كان لها أثر سلبي ومعنوي في المدى الطويل على حجم العمالة في الاقتصاد المصري.

المنهجية:

لمعالجة الإشكالية المطروحة خلال الفترة الزمنية 1980-2010. سوف نستخدم منهجية مركبة تقوم على عدد من أدوات التحليل العلمي، تمثل في مجموعها منهجا عاما مترابطا لهذه الرسالة و من أبرز هذه الأدوات:

– التحليل النظري لأبعاد المشكلة البحثية، و ذلك في ضوء موقعها من النظرية الاقتصادية و كذلك المحاولات التي تمت في معالجة أبعاد هذه الظاهرة بهدف التأصيل العلمي. و سوف نعتمد في ذلك على سلسلة من البحوث والمساهمات العلمية في هذا المجال.

– المنهج التحليلي، حيث تعتمد الدّراسة على تحليل أهم التطورات الاقتصادية في البلد، و تحليل الجوانب الهامة ذات العلاقة بالتشغيل و البطالة و العناصر المؤثرة في هذه المتغيرات.

---

[1] مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد السادس، 2009.

[2] قدم عماد الموسى I. Moosa (2008) دراسة في المعهد العربي للتخطيط في إطار المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية حول "النمو الاقتصادي والبطالة في الدول العربية: مدى ملائمة قانون أوكن" و قام من خلالها بتقدير معامل أوكن لأربع دول عربية، وهي الجزائر وتونس ومصر والمغرب، وقد توصل الباحث غياب علاقة أوكن في الدول العربية الأربعة و أن البطالة في هذه الدول ليست بطالة دورية بل هي بطالة هيكلية واحتكاكية و أنها نتيجة للطبيعة الهيكلية لاقتصاديات هذه الدول التي يسطير عليها القطاع الحكومي.

– التحليل القياسي، و ذلك بهدف تتبع تطورات معدّلات التشغيل و البطالة ، فضلا عن تطور العوامل المفسّرة لهما بالاعتماد على طرق قياسية حديثة كنهج التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bound testing approach to cointegration- ARDL)، أيضا باستعمال طريقة جوهنسن ثم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)، و طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم (CCR). و أيضا الكشف عن اتجاه العلاقة بين التشغيل من جهة و باقي المتغيرات الأخرى باستخدام اختبار سببية قرانجر (The Granger causality test)، و اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (Toda and Yammamoto – MWALD). و سوف نعتمد في ذلك على سلسلة من البيانات المنشورة بواسطة أجهزة الإحصاء الرئيسية في الدولة، بداية من الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) وكذا إحصائيات وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي. بالإضافة إلى تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (CNES). أجهزة الإحصاء التابعة لمؤسسات دولية، مثل المكتب الدولي للعمل ILO (LABORSTA, KLIM)، الإحصائيات الدورية من صندوق النقد الدولي IMF و البنك العالميWB. والإحصائيات المقدمة من منظمة العمل العربية وأهم تقارير صندوق النقد العربي. و هذا بالإضافة إلى الإحصائيات و المعطيات الثانوية لبعض الأجهزة الأخرى في الدولة مثل الوزارات الوصية.

نتناول في هذه الرسالة تطوّر التشغيل و البطالة في الاقتصاد الجزائري، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1980 حتى 2010، و هذا مع إمكانية الاعتماد على الفترات السابقة لسنة 1980، بالقدر الذي يستلزم إجراء عمليات المقارنة، أو تتبع تطور معدّلات البطالة في الاقتصاد الجزائري. كذلك سيتم الاعتماد على الفترات التالية لعام 2010 وفقا لما يتوافر من بيانات و إحصاءات. و يمكن إرجاع السبب في اختيار عام 1980 كبداية لفترة الدّراسة إلى عدّة اعتبارات أهمها:

1- خلال بداية هذا العقد من الزمن، برزت البطالة كظاهرة تستدعي القلق، و زادت حدّتها مع الأزمة البترولية التي عصفت بالمنطقة سنة 1986.

2- سنوات الثمانينات تمثل بداية نقطة التحوّل في الاقتصاد الجزائري و بزوغ ملامح التحوّل تمهيدا للانتقال وتغيير النهج الاقتصادي السابق.

تأتي هذه الرسالة في ثلاثة أجزاء على النحو التالي:

– خصّصنا **الجزء الأول** من هذه الرسالة للتطرق إلى قضية مهمة، تتعلّق خاصة بإعادة النظر في كثير من المفاهيم الخاصة بسوق العمل و ما يكتنفها من غموض، وكذا قصور بعض التعاريف و المفاهيم و سنقدّم تحليلا أكثر عمقا. قسمنا هذا الجزء إلى فصلين، في الفصل الأول نلقي الضوء على مجموعة من المفاهيم الخاصة بسوق العمل و تقديم بعض التعارف المختلفة، كما نعرض المنهجية المستخدمة حاليا في قياس أهم متغيّرات سوق العمل ومقارنتها مع المعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية و بعض المعايير المعمول بها في بعض الدول المتقدمة، و كذا

بعض الدول النامية والمنهجية المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، باعتباره الجهة المخولة للقيام بمثل هذه الإحصائيات، في استنباط هذه المتغيرات. سوف نقدّم إضاءات نقدية انطلاقا من التجارب الدولية الرائدة في مجال الإحصاء حول المناهج المستخدمة حاليا، طارحين بعض الاقتراحات حول بعض الأساليب الحالية في حساب أهم متغيرات سوق العمل بما يتواءم ومعطيات و واقع سوق العمل في الجزائر.

لنستعرض في الفصل الثاني من هذا الجزء المفاهيم الخاصة بسوق العمل، بشقيه الرسمي و الغير رسمي مستعرضين الهيكل التنظيمي لهذا لسوق. و لنعرض في الأخير شرح و تحليل نظري لأهم السّياسات الحديثة للتشغيل الموجّهة نحو سوق العمل.

– ننتقل في **الجزء الثاني** لعرض الجانب النظري الذي يفسّر ظاهرة البطالة، حيث أن رسم أي سياسة لمكافحة البطالة لا بد أن يقوم على نظرية محدّدة لتفسير هذه الظاهرة وأسبابها. فبقدر ما يكون فهمنا النظري سليما، تكون سياستنا ملائمة وفعّالة للتصدي لها. قسّمنا هذا الجزء أيضا إلى فصلين، الفصل الأول خصّصناه لتقديم عرض شامل للنظريات المفسرة للبطالة، و انطلقنا في دراستنا لظاهرة البطالة من تحديد مفاهيم للبطالة انطلاقا من أهم المساهمات النظرية و التجريبية، وتحديد أنواعها سواء كانت بطالة ظاهرة بطالة دورية أو احتكاكية أو هيكلية، بطالة اختيارية أو إجبارية. وتحديد مواقف الفكر الاقتصادي من قضية البطالة والسياسات الاقتصادية المناسبة [1]. بينما خصّصنا الفصل الثاني لتناول أهم المساهمات الحديثة في شرح ظاهرة البطالة. وسنحاول معرفة مدى كفاية بعض النظريات الاقتصادية لشرح هذه الظاهرة [2].

– لنستعرض في **الجزء الثالث** الحالة الجزائرية من خلال تقديم ثلاثة فصول. خصّصنا الفصل الأول لعرض أهمّ التطورات الاقتصادية الكلية في الجزائر و تطوّر بعض العوامل الديموغرافية خلال الفترة 1980-2010 والتي يمكن أن تؤثر مباشرة على اتجاه معدّلات البطالة في الجزائر. في الفصل الثاني ركزنا على تقديم عرض و تحليل اتجاه كل من التشغيل، و معدّلات البطالة في الجزائر ثم انتقلنا لتقديم و تقييم مجمل البرامج و سياسات التشغيل في الجزائر. لنقوم في الفصل الثالث بتقديم دراسة تطبيقية من خلال عرض منهجية الدراسة القياسية أولا، ثم تقديم النتائج المتحصل عليها و تحليلها. و من خلال هذه الدراسة سوف نسعى إلى:

- اختبار قانون أوكن Okun's Law بالنسبة الاقتصاد الجزائري. حيث سوف نستعرض أهم الدّراسات الحديثة المتصلة بقانون أوكن. ثم نقوم بفحص العلاقة بين معدّل البطالة و معدّلات النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذجين، نموذج الفجوة ونموذج الفرق وذلك باستخدام بيانات سنوية و التي تغطي الفترة 1980-2011، ونستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي. سنستخدم في الدّراسة اختبار

[1] محمد جلال مراد، البطالة و السياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية http://www.mafhoum.com/syr/articles_08/mrad.pdf

[2] Ahmed Sulaiman Bin-Obaid, Classical, Keynesian and monetarist theories of unemployment: are they adequate to LDCs? Journal of economic and administrative sciences, December, 1997, King Saud University.

التكامل المشترك Cointegration Analysis باستعمال طريقة منهج الحدود Bound testing Approach لمعرفة مستوى النمو المطلوب للتخفيف من حدّة البطالة. وتشخيص أهم أنواع البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري.

- اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي و معدّلات التشغيل خلال الفترة 1990-2000 بالاعتماد على إجراء اختبارين، الاختبار الأول هو اختبار السببية لقرانجر Granger Causality Test، أما الاختبار الثاني فهو اختبار للسببية ولكن يعتمد على طريقة Toda Yamamoto.

- تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو باستخدام طريقة الإنفاق) خلال الفترة 1980-2009. حيث تحلّل الدّراسة و تقيس آثار مكوّنات النمو الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي، حجم الاستثمار، النفقات العامة، إجمالي الصادرات والواردات الكلية على الطلب على اليد العاملة في الجزائر. وسنستخدم طرق قياسية حديثة للخروج بتقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك (نهج المربعات الصغرى العادية المصحّحة كليا FMOLS المقدمة من طرف كل من Philips و Hansen، طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، و طريقة انحدار التكامل المشترك القانونية CCRM)

- سوف نعمل في الأخير، على تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أهم المتغيرات الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة. سوف نحاول تقدير هذه العلاقة بين معدّل البطالة من جهة و كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتغيرات الديموغرافية من جهة أخرى خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010، وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

- الجزء الأول -

التشغيل و البطالة: الجدل النظري حول المفاهيم المرتبطة بسوق العمل

الفصل الأول: قوة العمل، التشغيل و البطالة: طرح و عرض و مناقشة للمفاهيم

مقدمة الفصل الأول:

يعدّ مفهومي البطالة و التشغيل من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث الدّراسة والتحليل، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل سوف نغّذيه بمحاولة خاصة حيث سنتطرق من خلاله للمناقشة والتحليل الأكاديمي والمعرفي لمفهوم التشغيل و البطالة، وذلك اعتمادا على مختلف الدّراسات السابقة.

إن ضرورة المعرفة المعمّقة بالمفاهيم الخاصة بالتشغيل و البطالة، و مؤشرات سوق العمل تحتلّ مكانة خاصة في الفهم الجيّد لديناميكية و اختلال سوق العمل. إن مشكلة تحديد المفاهيم واختلاف التعاريف و تفسيراتها يمكن أن يزعزع الثقة في كثير من الأجهزة الإحصائية. فما تزال هناك الكثير من المفاهيم المستخدمة في تخطيط القوى العاملة، غامضة و غير واضحة من الناحية الإحصائية، كالسكان النشطين اقتصاديا و غير النشطين اقتصاديا، أولئك ممن هم في سن العمل ومصنفين على أنهم خارج القوة العاملة، و لا توجد في كثير من الأحيان معايير كافية و دقيقة لتحديد هذه المفاهيم. كما تختلف الأرقام المعطاة عن أعداد المشتغلين و المعطّلين عن العمل في البلد الواحد باختلاف مركز و مصدر تقدير أعداد العاطلين، تبعا للمعايير المعتمدة في التعريف.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى قضايا هامة، تتعلق خاصة بإعادة النظر في كثير من المفاهيم حيث سنلقي الضوء على المنهجية المستخدمة حاليا في قياس مؤشرات سوق العمل و التي يضعها المكتب الدولي للعمل و الممارسات الدولية الشائعة والمنهجية المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر، باعتباره الجهة المخولة للقيام بمسوحات القوى العاملة، في استنباط هذه مؤشرات. سوف نقدّم إضاءات نقدية حول المنهجية المستخدمة حاليا في حساب أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر.

إن توفير المعلومات و المؤشرات الصحيحة حول سوق العمل، يتطلب أيضا إعادة النظر في كثير من المفاهيم والتعاريف. لا يخفى على أحد أنه من المفيد علميا تحديد و تقديم تعاريف شاملة و دقيقة لبعض المفاهيم والمصطلحات التي لها علاقة بالموضوع المراد دراسته. لذا سيكون هذا الفصل مخصصا لهذا الغرض، أي تقديم تعريف شامل و دقيق للقوى البشرية و مكوناتها.

المبحث الأول: السكان ذوي النشاط الاقتصادي:

تتطلب أي دراسة للسكان ذوي النشاط الاقتصادي في بادئ الأمر، التّمييز بينها و بين الفئات الأخرى من السكان، ومن ثم يمكن قياس هذه الفئة و مقارنتها بإجمالي السكان و ذلك من أجل التعرف على العلاقات التي تربط بينهما. في الوهلة الأولى، يبدو أن التمييز بين السكان النشطين اقتصاديا و إجمالي السكان في فترة زمنية معينة و إطار جغرافي معين، أمر سهل و هيّن، و لتحقيق ذلك يتطلب منا القيام بعملية العدّ. لكن الواقع العملي يعكس غير ذلك، حيث تعترض العملية الكثير من المشاكل و الصعوبات[1].

إن عملية التحديد الدّقيق لحالة نشاط السكان عملية ضرورية لما لها من أهمية في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، و ما يتصل بها من خطط و برامج.

فمن هو الناشط اقتصاديا ومن هو غير الناشط اقتصاديا ؟

يستمد الأساس المفاهيمي لتمييز الناشط اقتصاديا ضمن السكان، من القرار المتعلق بإحصائيات السكان الناشطين اقتصاديا، والعمالة و البطالة و العمالة الناقصة الذي اعتمد في سنة 1982، في المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصائيات العمالة [2]. هذا الأساس مرتبط و متوافق تماما مع نظام الحسابات القومية. ويعرّف هذا القرار السكان الناشطين اقتصاديا أنهم يشملون « جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفرون الإمداد باليد العاملة لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية كما عرّفتها نظم الأمم المتحدة للحسابات والموازين القومية خلال فترة زمنية مرجعية محددّة ».

[1] Jean Vincens, la prevision de l'emploi, coll. SUP, Presses. Universitaires de France, Paris,1970, p 6.

[2] مكتب العمل الدولي، المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، أكتوبر، 1982، تقرير المؤتمر، جنيف.

الشكل البياني (1): القوى البشرية و الفئة النشطة في الاقتصاد

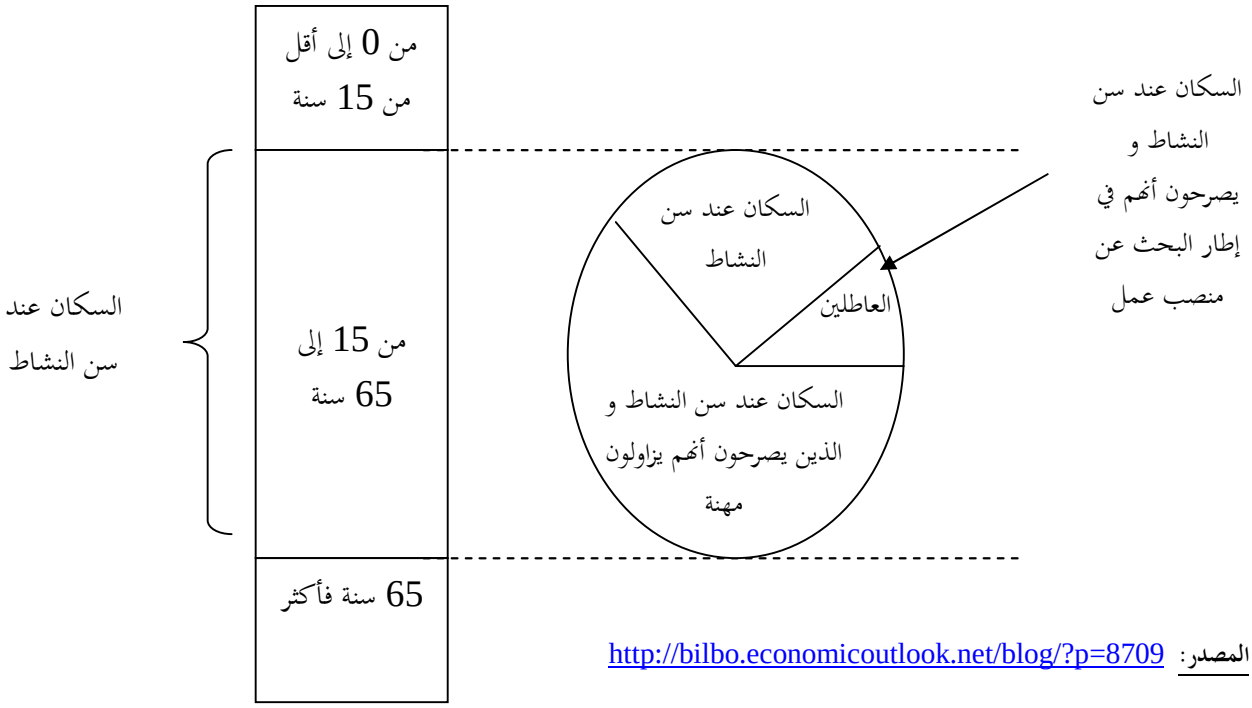

المصدر: http://bilbo.economicoutlook.net/blog/?p=8709

I. التعريف الأكاديمي للسكان النشطين اقتصاديا:

« هم مجموع السكان في توقيت معين من الذين يعملون والذين لا يعملون (ومصنفين كعاطلين) في هذا التوقيت المحدد. ويتم الحكم على كون الفرد عاملا أو عاطلا من خلال الحكم على نشاط هذا الفرد خلال فترة مرجعية قصيرة عادة (أسبوع واحد أو أحيانا يوم واحد). فإذا كان يعمل خلال الفترة المرجعية احتسب عاملا وإن لم يكن لديه عمل ويبحث عن عمل اعتبر عاطلا. فإذا لم يكن يعمل ولا يبحث عن عمل اعتبر خارج قوة العمل. ويمكن تمثيل هيكل القوة البشرية في الشكلين الآتيين »[1]:

[1] دراسة استشارية مقدمة إلى قطاع التخطيط و استشراف المستقبل، وزارة التخطيط دولة الكويت، نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت، فبراير 2006، ص 123.

الشكل (2): هيكل السكان و علاقته بالنشاط الاقتصادي و سوق العمل

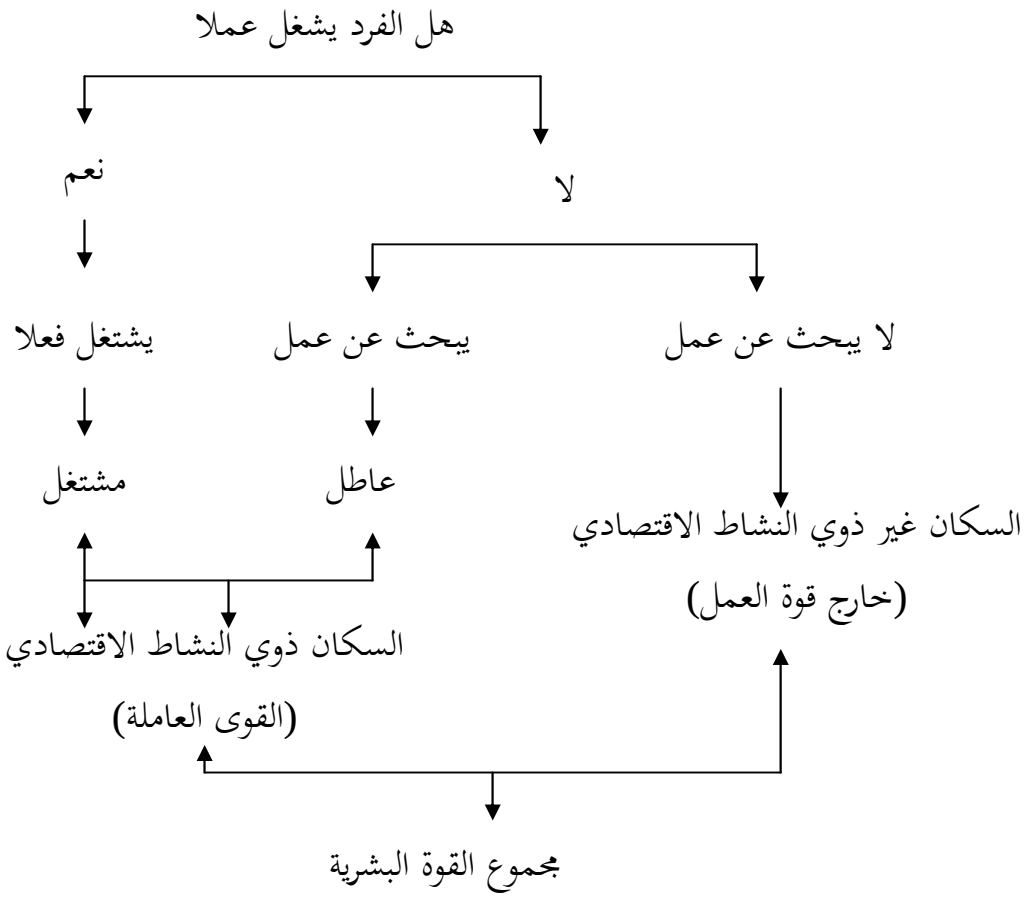

المصدر: هاشم الباش، الاستخدام و البطالة، سلسلة الدّراسات الاجتماعية و العمالية، مجلس وزراء العمل و الشؤون الاجتماعية للدول العربية الخليجية، العدد الثالث عشر، شوال، 1989/1409، ص 110.

الشكل البياني (3): إطار العام القوى العاملة

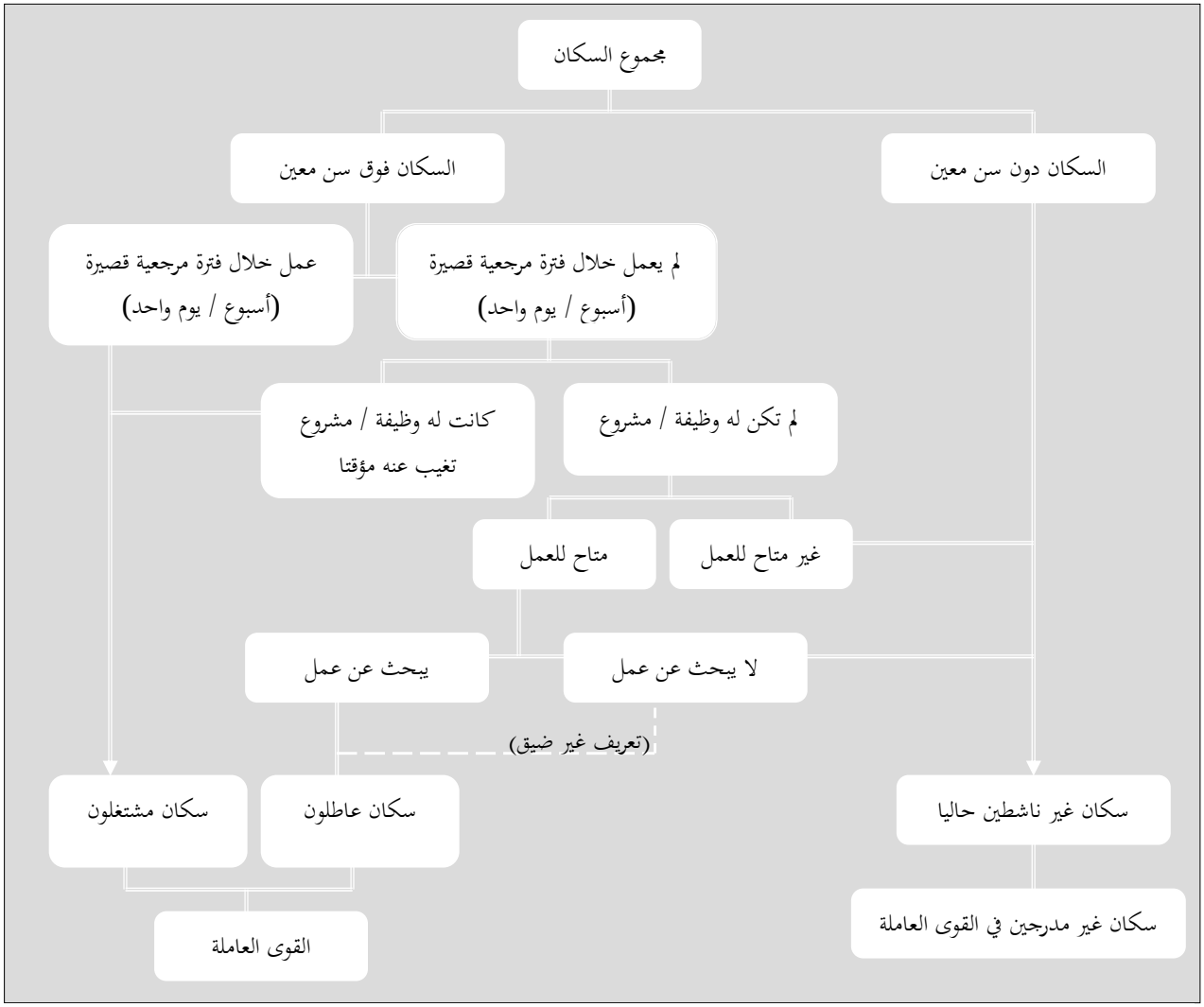

المصدر: مكتب العلم الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة، والبطالة و العمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، جنيف 1990.

من المعروف أن السكان الذين يمكن أن يساهموا في عملية التنمية هم الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة، و يطلق عليهم اسم القوة البشرية النشطة (قوة العمل). و تعدّ قوة العمل البشرية أساسا لدعامة الاقتصاد في أي دولة، لذا تعمد الدّول إلى وضع الخطط والبرامج المتنوّعة لتأهيل وتطوير مواردها البشرية من جانب والاستفادة منها من حيث توسيع مشاركتها وتوظيفها في قوة العمل من جانب آخر [1].

إن الإسهامات الفعلية في النشاط الاقتصادي تقتصر على جزء من هذه القوة البشرية، و الذي يطلق عليها اسم قوة العمل أو السكان النشطين اقتصاديا (PAT). و هي الجزء من مجموع السكان الذي يمكن استغلاله اقتصاديا

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، الحور الخامس حول التصنيف العربي المعياري للمهن، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 314.

ويشارك في العملية الإنتاجية، وتكون هذه القوة في سنّ العمل بعد استبعاد العجزة عجزا كليا. ويختلف سنّ العمل من دولة لأخرى تبعا لقوانين العمل بها وظروفها الاقتصادية، وترتب على هذا وجود اختلافات عديدة في إحصاءات العمالة والبطالة، وصعوبة في المقارنة فيما بينها. فيمكن أن يكون سن هذه الفئة بين 16 و 60 سنة أو 15-65 سنة.

سنقوم بعرض تعريف لهذه الفئة من القوة البشرية من هيئتين مختلفين، إحداهما دولية تتمثل في المكتب الدولي للعمل (BIT) و الأخرى محلية تتمثل في الديوان الوطني للإحصاء (ONS).

1-1- تعريف السكان النشطين اقتصاديا حسب BIT:

تضم هذه الفئة كل الأشخاص الذين مارسوا نشاطا اقتصاديا تجاريا ساعة على الأقل خلال الأسبوع المرجعي (حتى إذا صرحوا أنهم بدون عمل)، و يبحثون عن عمل، أو يؤدون الخدمة الوطنية [1]. وتشمل القوى العاملة جميع الأشخاص الذين هم خلال فترة مرجعية محدّدة سواء مشتغلين أو عاطلين عن العمل أي ينتمون إلى قوة العمل. إذا كانت فترة الاستقصاء قصيرة، وعلى سبيل المثال خلال يوم أو أسبوع، على نحو أكثر تواترا يتم استخدام عبارة "السكان النشطين في الحين" أو"قوة العمل". و إذا كانت الفترة طويلة، مثل سنة، نستخدم عبارة "السكان عادة النشطين" [2].

1-2- تعريف السكان النشطين اقتصاديا حسب الديوان الوطني للاحصائيات (ONS) [3]:

تتكوّن هذه الفئة من السكان المشتغلين فعلا و كذا الذين يبحثون عن شغل:

أ- الباحثون عن عمل $(STR_1)^*$: وهو كلّ شخص في سن العمل (16-64) سنة، لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل.

ب- الباحثون عن عمل (STR_2):و هو كلّ شخص في سن العمل (16-64) سنة اشتغل من قبل و لا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل.

يمثل هذا المصطلح (السكان النشطين اقتصاديا) مرتكز الاهتمام في سوق العمل، فهو يشمل كلّ الأشخاص الذين تجاوزوا حدّ أدنى من العمر، و يستوفون شروط إدراجهم ضمن العاملين أو العاطلين (قوة العمل) حسب منظمة العمل الدولية. أما القوى العاملة الفعلية حسب المنظمة فتشمل الأشخاص الذين قاموا بعمل ولو لمدّة

[1] Office National des Statistiques, données statistiques, activité, emploi et chômage : Algérie, 1997, N° 263, P1.

[2] LABORSTA (BIT), Principales statistiques (annuelles) - Population active. http://laborsta.ilo.org/applv8/data/c1f.html

[3] B Hamel, la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990, in : collection statistiques, Office National des Statistiques : Algérie, Sans date, PP 65-66.

* STR : Sans Travail à la Recherche d'un travail.

ساعة واحدة فقط خلال الفترة المرجعية، و كذا الأشخاص الغائبين عن العمل مؤقتا بسبب المرض، أو العطل، أو عطل الأمومة أو الإجازة [1]. و تعتبر شريحة السكان النشطين أو قوة العمل في الوقت الراهن أوسع المقاييس انتشارا، وهو مقياس يعتمد على فترة مرجعية.

« قد يحمل تعريف السكان ذوي النشاط الاقتصادي في طياته بعض الغموض. فبعض الدّراسات القائمة على المقارنات الدولية يمكن أن تثير الشك في التفسير لاحتوائها على أخطاء، نظرا لاختلاف التعاريف والمقاييس بين مختلف البلدان. ناهيك عن أن تباين درجة التقدم الاجتماعي والاقتصادي يؤثر بشكل كبير على حجم الأفراد الداخلين في مجموعة السكان النشطين اقتصاديا، حيث يتصور البعض أن هذا القسم من السكان يكون كبيرا في المجتمعات المتخلفة لأن أفرادها يعملون في سنّ مبكرة إلى سنّ متأخرة طلبا للرزق و العيش » [2]. لاسيما و أن تعبير السكان ذوي النشاط الاقتصادي يشتمل عادة على كل الأشخاص الذين يمارسون النشاط الاقتصادي دون الاهتمام بالفئات العمرية.

إن هناك حدود غير واضحة للتفريق بين الفرد النّشط اقتصاديا و غير الناشط و هذا ما يجعل فئة من الأفراد تقع في منطقة الوسط بين هاتين الفئتين، و يكون وضع أفرادها متذبذبا، و يطلق عليها في بعض الكتابات الفئة الهامشية لعدم تمكنها في كثير من الأحيان، من تحديد انتمائها إلى أية مجموعة من المجموعتين، الأفراد النشطين اقتصاديا فعلا أم إلى مجموعة الأفراد غير النشطين. و يمكن لهذه الفئة توسيع أو تقليص حجم المجموعتين، ممّا قد يترك كثير من الشك حول المقارنات المحلية لفترات زمنية مختلفة أو في المقارنات الدولية، كما أن هذه الفئة غير موزّعة بشكل متماثل أو نمطي داخل مجمل السكان النشطين اقتصاديا، إنما تقع بشكل مختلف و خاصة للأفراد الذين يعملون في الزراعة و التجارة ضمن الإطار العائلي[3].

مادام حجم هذه الفئة الهامشية يختلف و يتغير بين وقت و آخر، و حسب المناطق فإن تطوّر حجم السكان النشطين اقتصاديا سيتبع تغيّر هذه الفئة، وكلما زادت حجم الفئة الهامشية أصبح قياس فئة السكان الناشطين اقتصاديا غاية في الصعوبة.

لقد ذهب الكثير من الاقتصاديون إلى الاستعانة بمعيار جديد للتفريق بين الأفراد النشطين اقتصاديا و غير النشطين اقتصاديا و وقع الاختيار على "عدد ساعات العمل"، وقد يحل هذا المعيار جزءا من الإشكال لبعض الأفراد الذين يعملون بصفة منتظمة و لكن سيزيد من الصعوبة عند حساب وقت الأفراد الذين يعملون بصفة متقطعة و غير منتظمة.

---

[1] رالف هوسمانز، فرهاد مهران، وفيجيه فيرما، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] صادق مهدي السعيد، العمل و تشغيل العمال و السكان و القوى العاملة، مؤسسة العمالة، بغداد، الطبعة الثانية، 1987، ص 87-88.

[3] هاشم الباش، مرجع سبق ذكره، ص 106.

II. معدّلات المشاركة في النشاط الاقتصادي:

يمكن تحديد معدّل المشاركة في النشاط الاقتصادي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي ويطلق عليه بمعدّل المشاركة. و قد يحسب هذا المعدّل حسب الجنس أو العمر أو الجنسية أو الحالة المدنية، و هذا ما قد يساعدنا في دراسة و تحليل و فهم التركيبة الوظيفية للسكان بصورة أكثر تفصيلا بسبب تداخل عوامل كثيرة في تحديده. و يمكن حساب نوعين من معدّلات المشاركة في قوة العمل:

2-1- معدّل النشاط الاقتصادي الخام: يستخدم هذا المعدّل لقياس حجم قوة العمل كنسبة من مجموع السكان. و يؤثر في هذه النسبة عاملان:

1- الاستعداد التام للإسهام في قوة العمل،
2- العوامل الديموغرافية، و لاسيما التركيب العمري و الجنسي للسكان.

تقدّم هذه الطريقة فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع، ويمكن حسابه كما يلي[1]:

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل الخام} = \frac{\text{أعداد العاملين + أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان من جميع الأعمار}} \times 100\ \%$$

لمعدّل النشاط الاقتصادي الخام أهمية اقتصادية واضحة، فكلّما ازداد هذا المعدّل ازداد نصيب الفرد من الدخل الذي يمكن الحصول عليه عند مستوى معين من الإنتاجية، و درجة الاستخدام لقوة العمل.

2-2- معدّل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح: لاحظنا لدى دراستنا لمعدّل النشاط الاقتصادي الخام تأثره بالتركيب العمري للسكان. لذا، أوجد الخبراء الديموغرافيون مقياسا آخر لمعدّل النشاط الاقتصادي يدعى معدّل النشاط الاقتصادي الصافي أو المنقح، و هو يقيس مجموع القوة العاملة إلى السكان عند سن معينة [2] (عدد السكان في سن العمل) و يحسب على النحو الآتي:

[1] نادر مريان، ممدوح السلامات، خميس رداد، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات و النشر، ماي 2006، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 10.
[2] حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصدار 16، الكويت، أبريل 2003.

$$\text{معدل المشاركة في قوة العمل المنقح} = \frac{\text{أعداد العاملين + أعداد المتعطلين}}{\text{عدد السكان في سن العمل}} \times 100\ \%$$

2-3- معدّل النشاط المنقح العمري:

النسبة المئوية لعدد السكان الناشطين اقتصاديا في فئة عمرية، في بلد ما، وخلال فترة زمنية معينة بالنسبة لإجمالي السكان عند سن العمل في نفس الفئة العمرية في المنطقة، خلال نفس الفترة الزمنية.

2-4- معدل النشاط المنقح النوعي:

النسبة المئوية لعدد السكان الناشطين اقتصاديا في نوع معين من السكان (ذكور أو إناث) في بلد ما خلال فترة زمنية معينة بالنسبة لإجمالي السكان عند سن العمل من نفس النوع (ذكور أو إناث) في المنطقة خلال نفس الفترة الزمنية.

نظرا لاختلاف التعاريف المستخدمة و طريقة القياس المطبقة على السكان النشطين اقتصاديا، فإن جانبا كبيرا من الفروقات يظهر بين معدّلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين بلد و آخر وقد ينبع من اختلاف التعاريف والمقاييس. و يتوقف معدّل النشاط الاقتصادي على كثير من العوامل نذكر منها [1]:

- القوانين التي تحكم سنّ العمل المسموح به و المدّة الإجبارية للتعليم (سنّ التعليم الإلزامي).
- القوانين التي تحكم ظروف التوقف عن العمل (سنّ التقاعد العادي و المسبق).
- مدى مشاركة النساء في اليد العاملة.
- الظرف الاقتصادي و ما يتميّز به من ركود و انتعاش.
- نظام التأمين على البطالة.
- معدّل الزيادة الطبيعية للسكان و تطوّر مؤشر الأمل في الحياة.
- معدّلات الهجرة و الخصوبة.

يلاحظ بصورة واضحة و جلية أن المعدّل يتغير بشكل كبير حسب العمر والجنس، و يمكن تفسير ذلك باختلاف تركيب البنية العمرية للسكان. كما تلعب الحالة المدنية للسكان دورا لا بأس به في اختلافات المشاركة في النّشاط الاقتصادي. فإذا كان معدّل الزواج مرتفعا، فإن ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدّل المشاركة و خاصة بالنسبة للذكور لأنه يعني تحمّل عبء اقتصادي، و قد يكون هذا الوضع معاكسا لوضع المرأة المتزوجة.

[1] البشير عبد الكريم، دلالات معدّل البطالة و العمالة و مصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس، ص 181.

فيما يخص البلدان التي تعتمد على القطاع الزراعي كمورد أساسي في تمويل عملية التنمية، نجد أن الأفراد قد يبدءون العمل في سن مبكرة وينتهون عند سن متقدّم، ممّا يجعل أن سنّ التقاعد لن يكون له تأثير على معدّلات المشاركة.

في بعض البلدان قد تضاف إلى معدّلات المشاركة، أفراد القوات المسلحة، غير أنه إذا أريد للمقارنات أن تكون أكثر مصداقية و موضوعية و تتجنب الشكوك التي تشوب معدّل المساهمة، فلابدّ من أخد فئة الأفراد من المدنيين فقط.

2-5- عيوب مقياس معدّل النشاط الخام:

– يوجد عدد كبير من العمال لا يدخل في مفهوم قوة العمل لأن ما ينتجونه لا يعبّر عن دخل مادي، مع أنه يساهم مساهمة محسوسة في رفاهية السكان مثل ربات البيوت، و إذا تم إدراجهم في قوة العمل فإن الميزة الظاهرة لمعدّل النشاط تكون وهمية.

– فترة الإسناد الزمني لقوة العمل قد تستبعد عددا ضخما من الأطفال المشتغلين إلى حد ما بأنشطة اقتصادية.

– عدم مراعاة مساهمة كل نوع في النشاط الاقتصادي.

III. السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي:

أما السكان غير ذوي النشاط الاقتصادي (خارج قوة العمل) فهم الأفراد القادرون على العمل، ولكنهم لا يعملون، و لا يبحثون عن العمل، سواء بسبب عدم رغبتهم فيه أو لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل أو بسبب عدم إمكانهم الدخول في سوق العمل، و تظم هذه الفئة ما يلي[1]:

– ربات البيوت و غيرهن من النساء المتفرغات للأعمال المنزلية.
– الطلبة المتفرغون للتعليم من الجنسين.
– أرباب المعاشات و هم الأفراد (أقل من 65 سنة) الذين تركوا أعمالهم، وأصبحوا يعتمدون بصفة أساسية على معاشات أو تعويضات عن المدّة التي قضوها في عملهم السابق.
– الأفراد الذين لا يزاولون عملا و لا يبحثون عنه رغم قدرتهم عليه، و ذلك بسبب اكتفائهم بما يحصلون عليه من دخول خاصة أو إعانات دورية.
– نزلاء السجون.

[1] دوخي عبد الرحيم الحنيطي، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث الزراعة– جامعة الإسكندرية، مجلد 52، رقم 2، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007. ص 6.

فالغير النشيطين اقتصاديا نجد منهم « الطلبة المنتظمون في الدّراسة بقصد الحصول على مؤهل تعليمي، وربة المنزل، وهي: الأنثى التي يبلغ عمرها 15 سنة فأكثر، وغير المشتغلة، ولا تبحث عن عمل، وغير منتظمة في الدراسة، وتقوم بالأعمال المنزلية للأسرة، كما تشمل هذه الفئة كل شخص يبلغ من العمر 15 سنة فأكثر، وقادر على العمل ولا يزاوله ولا يبحث عنه وغير منتظم بالدّراسة وغير متفرغ لأعمال المنزل وله دخل من عائدات الأسهم أو السندات أو يملك عقارات أو يتقاضى راتبا تقاعديا أو إعانات من مؤسسات عامة أو خاصة، والعجزة غير القادرين على العمل بسبب كبر السن أو أية إعاقة جسمية أو عقلية أو المرض، ونزلاء السجون والمصحات العقلية والمستشفيات » [1].

أما **السكان خارج القوة البشرية** (الأشخاص الذين ليسوا ضمن قوة العمل)، هم عبارة عن فئة تشمل جميع الأشخاص غير المصنفين ضمن العمالة أو البطالة أثناء الفترة المرجعية، وبالتالي ليس لهم أي نشاط في الوقت الراهن. وهذه الفئة تشمل الأطفال وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن السنّ المحدّدة لقياس السكان الناشطين في الوقت الراهن، تشمل أيضا العجزة، المرضى،...

لذا نجد أن الأفراد خارج القوة البشرية وكذا الأفراد خارج قوة العمل ينظر إليهم على أساس أنهم أفراد معولون، لأنهم يستهلكون دون مشاركة في الإنتاج، و يقع عبء الإعالة الاقتصادية على عاتق أفراد قوة العمل، ونجد أن هذه الفئة من السكان تمثل نسبة كبيرة في المجتمع العربي بالخصوص، مقارنة بالدول الأخرى.

IV. الإعالة الاقتصادية:

يمكن حساب معيار مهم في الاقتصاد، ألا و هو معدّل الإعالة و يمثل نسبة عدد الأشخاص غير النّشطين اقتصاديا إلى عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل، وعادة ما يوضح كنسبة مؤوية.

« فمعدّل الإعالة في اقتصاد ما، يقدّم دلالة على التوزيع العمري للسكان في الاقتصاد. وللتعبير عن هذا المقياس بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا، إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا، حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدّل الإعالة. وطبقا لذلك التعريف، فإن معدّل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل، مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل. ومنه فإن معدّل الإعالة يساوي: » [2].

---

[1] محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008. ص 111.

[2] محمد إبراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرّر اقتصاديات السكان، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت.
www.cba.edu.kw/elsakka/chap007_312.doc

$$\frac{\text{عدد الأفراد في سن (0-14) + عدد الأفراد (64 سنة فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد في سن (15-64)}} \times 100$$

معدّل الإعالة الاقتصادية في الحقيقة ما هو إلا مقلوب معدّل النشاط الاقتصادي الخام. كلما زاد معدّل الإعالة، كلما يعنى ذلك أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص في سنّ العمل، والعكس كلما قلّ معدّل الإعالة كلما يعنى ذلك انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل شخص في سن العمل. ومن الواضح أن معدّل الإعالة يعبّر عن مدى العبء الذي يلقيه السكان في فئات عمرية معينة على باقي الفئات في المجتمع. فبالنسبة للأفراد ذوي الأسر الكبيرة يكون العبء واضحا على الأفراد في سنّ العمل في الأسرة، وبهذا الشكل فإن الهيكل العمري الذي يتضمن الكثير من الأفراد المعالين يعني أن الأفراد العاملين سيدخرون بقدر أقلّ، لحاجتهم إلى الإنفاق على الأسرة، وكذلك فإن إيرادات الحكومة لابد وأن تذهب نحو الإنفاق على مشاريع توفير الغذاء، والتعليم، بدلا من الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية [1].

المبحث الثاني: البطالة و المعطلون: تشخيص للظاهرة و تحليل للمفاهيم:

« يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على أصحاب القرارات السياسية و كذلك على اهتمام الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين، بوصفه موضوعا يفرض نفسه بشكل دائم وملحّ على الساحة الدولية. لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد إلا و تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش، سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر. إلا أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدّد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها » [2].

بما أن الدّراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرا أكبر من الدّقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدّراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة، و حتى تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف الدّراسة أو البحث. لذا فإن تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة و كذا التعاريف الإجرائية، أمر بالغ الأهمية في التحليل والقياس الاقتصادي.

[1] محمد ابراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] البكر، محمد عبد الله،، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، 32 (2):263-295. جامعة الكويت، الكويت، 2004.

I. تعريف للبطالة و حالة التعطل:

1-1- المفهوم اللغوي:

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدّراسات الاقتصادية و الدّراسات الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، و يرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف الرأى حول تحديد مفهوم البطالة، التي تستخدم لوصف ظواهر عديدة مختلفة، كما أنها تعني أشياء مختلفة في بلاد مختلفة [1].

« فقد ورد في معجم اللغة العربية، أن البطالة مشتقة من بَطُلَ، بمعنى لم يعد صالحا أو أنه فقد حقّه والبطَّال (الشخص العاطل عن العمل) يعني أنه فقد حقّه و صلاحيته. في حين أن البطالة في اللغتين الإنجليزية و الروسية لا تعني أكثر من الانقطاع عن العمل و بالتالي الشخص المتعطّل يمر بمرحلة عدم النشاط ممكن أن تعقبها مرحلة نشاط آخر مكثّف. و في اللغة الفرنسية كلمة - Chômage - و التي تعني البطالة، مشتقة من فعل بَطُلَ أي تعطل عن العمل لكن فعل - Chômer - يعني أيضا الاستظلال من الشمس بمعنى أن العاطل عن العمل، في اللغة الفرنسية، إنما يعني أيضا ذلك الشخص الذي يستريح في الظل و من ثم يستأنف عمله » [2].

2-1- المفهوم العلمي:

أشار الأستاذ محمد نبيل جامع إلى أن « مصطلح - **العطالة** - ربما يكون أفضل من مصطلح - **البطالة** - ، إذ أن البطالة كلمة تحمل في طياتها مضمونا قيّميا أو أخلاقيا حيث أنها مستمدة من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل و عمره محصور بين 16 و 64 سنة لا يعمل بأجر و لو مدّة محدّدة، و قادر على العمل و راغب فيه و لا يجده رغم جديته في البحث عنه، و ذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضّل استخدام صفة - **العاطل** - ليعبّر عن موقفه العملي، خاصة و أنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطّل » [3]. هذا المعطّل يتحمل مسؤوليته المجتمع الذي لم يوفّر له فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية. أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته. و لو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطّل بصفة أدقّ. مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الدّراسات الاقتصادية والاجتماعية أو بين الأفراد و هو **البطالة**. « فأحيانا نسمع أن خطأ شائعا ربما يكون أفضل من صواب غائب، و الهدف من وراء كل هذا هو إيصال المفهوم بطريقة صحيحة » [4].

---

[1] زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة و العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر و التوزيع، الرياض،2001، ص 13.

[2] مطانيوس حبيب، مداخلة في مسألة البطالة في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي في المزة، سورية، 2004.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_04/habib2004.htm

[3] محمد نبيل جامع، البطالة في مصر و حلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 5.

[4] محمد نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص 5.

قدّمت العديد من التعاريف المختلفة حول مصطلح البطالة سواء من قبل رجال الاقتصاد، أو من المنظمات الدولية الإقليمية و المحلية، و من خلال كل تعريف يبرز أهم الشروط و المعايير التي يكون فيها الفرد ضمن فئة العاطلين عن العمل. ومن بين تلك التعاريف التي قدّمها أحد الباحثين الاقتصاديين في تعريفه للبطالة: « إن الشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية و اجتماعية، و يسعى إلى الحصول عليه و لا يجده »[1].

بينما يرى Paul A. Samuelson و William Nordhaus « أن العاطلين عن العمل هم المجموعة التي تضم عدد من الأفراد غير العاملين و الذين يبحثون و بفعالية عن منصب شغل أو ينتظرون العودة لعملهم ». كما أضافا شروطا ثلاث لاعتبار الشخص عاطلا عن عمل و هي [2]:

- أن يقوم الشخص بجهد محدّد لإيجاد وظيفة خلال الأربعة أسابيع الأخيرة؛
- أن يكون قد طرد من عمله أو ينتظر أن يتم استدعاؤه للعمل مرة أخرى؛
- أن يكون منتظر لإقرار تسلم عمل خلال الشهر المقبل.

البطالة حسب منظمة العمل الدولية (1985)، هو لفظ يشمل كلّ الأشخاص العاطلين عن العمل رغم استعدادهم له و قيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا سن قانوني يؤهلهم للكسب.

يعرّف القاموس الفرنسي من إصدار (Dalloz) البطالة، بأنها اللانشاط اللاإرادي اقتصاديا وبذلك يفرق القاموس بين اللانشاط الاقتصادي الإرادي، و هو يعبّر عن حالة الأشخاص القادرين على العمل و غير الراغبين فيه وأسبابهم في ذلك كثيرة (اللاحاجة، الكسل، التفرغ لأنشطة غير اقتصادية،...) و بين اللانشاط اللاإرادي (الإجباري)، كما في حالة الأشخاص النشطاء الذين يبحثون عن العمل و لا يجدونه. و يميّز الاقتصاديون بين المتعطلين عن العمل كليا أو جزئيا، مؤقتا أو بصورة دائمة [3].

كما تعرّف البطالة على أنها « الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج القومي في هذا المجتمع أقلّ من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع عما يمكن الوصول إليه » [4].

---

[1] عمر محمد علي محمد ، مشكلة العطالة، نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974، ص 13.

[2] Samuelson, Paul., & Nordhaus, William D. "Economics". 14th edit, U.S.A, McGraw-Hill,Inc., 1992: 575.

[3] مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره، ص3.

[4] سطوف الشيخ حسين ، البطالة في الجمهورية العربية السورية لفترة 1994-2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، 2005، الجمهورية العربية السورية، ص 8.

هكذا يتضح مما تقدّم أنه ليس من السهل أن نجد تعريفا عاما شاملا للبطالة. و عليه وجد الاقتصاديون صعوبة في الوصول إلى مفهوم محدّد للبطالة، فمنهم من يرى بأنها ترتبط بوصف حالة المتعطلين عن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه، إلا أنهم لا يجدونه [1]، والبعض الآخر يرى أنها تمثل ظاهرة اختلال سوق العمل و هي عبارة عن «مجموعة الأفراد الذين لا يعملون ولديهم الرغبة في العمل عند الأجر السائد في السوق ». و يُعبّر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي الذي يتمخض عنه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بسبب القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية و قدرتها في الاقتصاد القومي. و فئة أخرى ترى أنها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل [2].

من هذا يمكن التّمييز بين بعدين للبطالة. البعد الأول ويتمثل في عدم الاستخدام الكامل للقوة العاملة المتاحة حيث أنه يشمل كلا من البطالة السافرة والبطالة الجزئية. أما البعد الثاني فيتمثّل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، ممّا يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل ممّا يجب أن تكون، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقّق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعدّ ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك.

قد يمتد مفهوم البطالة إلى الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا و لكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب (نقص التشغيل). و تسمى بالبطالة الجزئية الظاهرة أو نقص التشغيل الظاهر. وكذلك يمكن أن يعاني الأشخاص المشتغلون، ولو كل الوقت المعتاد، من نقص التشغيل المستتر أو البطالة الجزئية المقنعة، و هذا عندما تكون إنتاجيتهم، أو كسبهم أو استغلال مهاراتهم و قدراتهم، متدنية حسب معيار ما، و هذي أخطر أنواع البطالة خاصة في المجتمعات المتخلفة [3].

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الأفراد المتعطلين:

1- **متعطل لم يسبق له العمل**: أولئك الذين انضموا للقوة العاملة لأول مرة (أو بعد غياب طويل).
2- **متعطل سبق له العمل**: أولئك الذين تركوا أو فصلوا من العمل ولم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر.

بالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أن العاطلين عن العمل لا يشكلون فئة متجانسة، بل فئات عدّة تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدّل البطالة، طول فترتها، و أهم الفئات التي تعاني منها. لذلك وضع المكتب

[1] الخريف رشود محمد، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها السكانية و سماتها الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2000.

[2] Sinclair, Peter. (1987). Unemployment : Economic theory and evidence. Oxford, Brasil Blackwellltd., UK., P.2.

[3] نادر الفرجاني، البطالة في الوطن العربي مجدّدا، تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، الجزء الثاني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1998، ص 466.

الدولي للعمل أسس عديدة يمكن الاستناد عليها لتقسيم العاطلين، فيمكن حساب معدّل البطالة على أساس الجنس، أو على أساس المنطقة (المدينة أو الريف)، أو على أساس الفئات العمرية، و هناك أسس كثيرة أخرى يمكن الاستناد إليها عند تحليل ظاهرة البطالة، وأن حساب المعدّل على أساس التقسيمات يمكن أن يساهم في تحليل الظاهرة أحسن من الاعتماد على المعدّل الإجمالي للبطالة.

1-3- معدّل البطالة القياسي:

1-3-1- البطالة من منظور التنمية البشرية:

« عرّف أول تقرير للتنمية البشرية صدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1990، أن التنمية البشرية تعنى توسيع الخيارات المتاحة أمام السكان، وتضم هذه الخيارات تحقيق حياة طويلة خالية من العلل، والتمتع بمستوى معيشة مرتفع، واكتساب المعرفة. هذه الخيارات تعني تحسين حياة السكان، وهذا التحسّن يعنى الانتفاع من قدرات البشر بعد تنميتها، وهذا الانتفاع يتحقق من خلال توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، تتناسب مع قدرات البشر. فليس من المنطقي إعداد البشر وتدريبهم دون أن يصاحب ذلك توفير فرص عمل تلاءم هذه القدرات»[1].

يتعبر أمارتيا سن في كتابه - التنمية صنو الحرية -* « أن البطالة هي شكل من أشكال الحرمان من القدرة. ليس فقط من حيث أنها تعني خسارة في الدخل فقط ولكن من حيث تأثيرها على الأفراد بما تشكله من حرمان وأضرار نفسية و فقدان الحافز للعمل و المهارة و الثقة بالنفس و ازدياد العلل المرضية، بل وزيادة معدّل الوفيات، وإفساد العلاقات الأسرية و الحياة الاجتماعية و قسوة الاستيفاء الاجتماعي وتفاقم التوترات العرقية والتمييز بين الجنسين » [2].

كما وجد المكتب الدولي للعمل مصطلحا جديدا مصاحبا لمصطلح البطالة ألا و هو " فقر العمالة – Working poverty" و هو يعني أولئك العمال الذين لا يكسبون ما يكفي أنفسهم و أسرهم، فهم لا يحصلون على الأكثر على دولارين في اليوم و منهم من يحصل فقط على دولار واحد.

---

[1] قطاع التخطيط و استشراف المستقبل (وزارة التخطيط دولة الكويت)، نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت، فبراير، 2006، ص 124-125.

* يمكن الرجوع إلى:

Sen, Amartya. Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press. 1999

[2] محمد عدنان وديع، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، برامج تدريبية عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

1-3-2- البطالة حسب المعهد الوطني للإحصاء و الدراسات الاقتصادية (INSEE) في فرنسا:

تمثل البطالة جميع الأفراد من 15 سنة و ما فوق، من دون منصب عمل و يبحثون عنه. و تبقى عملية قياسه عملية صعبة للغاية. إن الحدود بين حجم البطالة، العمالة و حجم الأفراد غير نشطين اقتصاديا ليست دائما واضحة [1].

في فرنسا هناك نوعان من المصادر الرئيسية للإحصائيات حول حجم البطالة: إحصائيات شهرية من وزارة العمل، و المستمدة من ملفات طالبي العمل و المسجلين في مراكز التشغيل أو عن طريق مسح العمالة لـ (INSEE) والذي يقيس معدّل البطالة في حدود المفاهيم المتعارف عليها من طرف المكتب الدولي للعمل (BIT).

1-3-3- تعريف البطالة حسب مكتب إحصاءات العمل الأمريكي:

يعتبر الفرد عاطل عن العمل حسب مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، كل شخص يتراوح سنه بين 16–59 سنة و لم يكن لديه وظيفة عمل خلال فترة مرجعية، وقام بإجراء البحث عن العمل خلال الأربع أسابيع الماضية، وهو متاح للعمل حاليا و يبحث عنه بجدّ (قام بالاتصال بصاحب العمل مباشرة أو إجراء مقابلة عمل معه، الاتصال بوكالة التوظيف في القطاع العام أو الخاص، عن طريق الأصدقاء أو الأقارب، مركز التوظيف الجامعي، من خلال إرسال السير الذاتية أو ملء طلبات، الرد على الإعلانات، فحص سجلات الاتحاد أو المهنية، بعض وسائل أخرى من البحث النشط عن عمل).

يصدر مكتب إحصاءات العمل الأمريكي في وزارة العمل الأمريكية كل شهر تقريرا مفصلا عن البطالة. تجدر الإشارة إلى أن تقرير أوضاع سوق العمل الأمريكية مفصل بطريقة رائعة [2]. يشمل ستة تعريفات لمعدّل البطالة، تختلف حسب التعريف المستخدم للعاطلين المشمولين في التعريف؛ حيث يشمل **التعريف الأول** معدّل البطالة فقط للعاطلين الذين قضوا 15 أسبوعا أو أكثر في حالة بطالة، ووفقا لهذا التعريف فإن معدل البطالة في الولايات المتحدة وصل إلى 5% فقط في كانون الأول (ديسمبر 2011) الماضي، أما **التعريف الثاني** لمعدّل البطالة، فيشمل العمّال الذين فقدوا وظائفهم والذين انتهوا من الوظائف ذات الطبيعة المؤقتة كنسبة من إجمالي السكان، ووفقا لهذا التعريف يصل معدل البطالة إلى 4.9% في المائة، أما **التعريف الثالث** فهو التعريف الرسمي لمعدّل البطالة، وهو المعدّل الذي يتم الإعلان عنه دائما، أي المعدّل الذي نتحدث عنه هنا، ويشمل إجمالي عدد العاطلين عن العمل كنسبة من إجمالي قوة العمل المدنية، والذي بلغ 8.5%. أما معدّل البطالة وفقا **للتعريف الرابع** فيشمل إضافة إلى التعريف الثالث عدد العمّال المحبطين (Discouraged workers)، أي العمال

[1] http://www.insee.fr/fr/methodes/default.asp?page=definitions/chomage.htm

[2] محمد إبراهيم السقا، سوق العمل الأمريكية تتحسن على نحو ملحوظ، المجلة الاقتصادية الالكترونية، 10يناير 2012 العدد 6665.

الذين يئسوا من الحصول على فرصة عمل وتوقفوا عن البحث عن العمل، نظرا لأنهم قضوا فترة طويلة في البحث عنه، لكنهم لم يجدوه، وهؤلاء لا يدخلون في قوة العمل المدنية وفقا للتعريف الثالث. وبلغ معدّل البطالة وفقا للتعريف الرابع 9.1%، أما **التعريف الخامس** لمعدّل البطالة فيشمل إضافة إلى التّعريف الرابع جميع العمّال الذين يعملون بصورة هامشية وتم إلحاقهم بقوة العمل، ووفقا لهذا التعريف يبلغ معدّل البطالة 10%، وأخيرا فإن **التعريف السادس** لمعدّل البطالة، الذي يعد أوسع تعريف للبطالة، فيشمل إضافة إلى العمال المحدّدين في التعريف الخامس، كل العمّال الذي يعملون لبعض الوقت Part time، ووفقا للتقرير يرتفع معدّل البطالة وفقا لهذا التعريف إلى 15.2% خلال نفس الفترة [1].

1-3-4- تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل (BIT):

تتكون فئة الأفراد العاطلين عن العمل بحسب المكتب الدول للعمل من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، و كانوا في يوم أو أسبوع معين ضمن فئات قوة العمل التالية [2]:

- غير مستخدمين: أي أنهم لم يقوموا بأي عمل خلال الفترة المرجعية (بدون عمل). وقد حدّدت بالأسبوع السابق للمقابلة.
- مستعدين و قادرين: متاح للعمل و هم مستعدين للقيام به في حالة توفّره.
- يبحثون عن العمل: من خلال القيام بخطوات و إجراءات البحث عن عمل مأجور خلال فترة معينة.

بذلك يحسب كلّ الأفراد الذين لم يقوموا بأي عمل خلال فترة القيّاس، و ليسوا غائبين على نحو مؤقت عن عملهم، و الذين هم مستعدون للعمل في غضون الأسبوعين اللاحقين للمقابلة، و الذين بحثوا عن عمل فعلا خلال الأسابيع الأربعة السابقة للمقابلة كعاطلين عن العمل.

يهدف معيار عدم الاستخدام إلى التمييز بين المصنفين على أنهم عاملين و غير عاملين. و لهذا فإن الفرد بلا عمل هو الفرد " الذي لم يعمل على الإطلاق خلال الفترة المرجعية..."، و عادة تكون الفترة المرجعية أسبوعا قبل المسح.

أمّا معيار "المستعدين و القادرين"، يسعى إلى إبعاد الباحثين على العمل لتاريخ لاحق عن فئة العاطلين، و كذلك يبعد كافة الأفراد غير القادرين على العمل، بسبب مسؤوليتهم المنزلية أو مرضهم. لهذا فإن القدرة و الاستعداد للعمل يعني " أنه إذا منح الشخص فرصة للعمل فإنه سيكون قادرا و مستعدّا للعمل".

[1] محمد إبراهيم السقا، سوق العمل الأمريكية تتحسن على نحو ملحوظ، مرجع سبق ذكره.

[2] Bureau International du Travail, la normalisation international du travail, nouvelle série n° 53, Genève, 1953, pp 48-49.

و آخر معيار هو جدية البحث عن العمل، و يعني " أن الفرد قد اتخذ خطوات محدّدة في فترة قريبة محدّدة للحصول على عمل"، على أن تكون الفترة الأخيرة لنشاطات البحث عن عمل، هي نفسها الفترة المرجعية للمسح الأساسي ومدّتها أسبوع أو يوم، و لكن يمكن أن تكون أطول.

إلا أن المكتب الدولي للعمل أفسح في بعض الحالات الخاصة المجال لتعريف آخر للبطالة. و قد عمدت المعايير الدولية عام 1982 إلى إدخال حكم يسمح بإرخاء معيار البحث عن العمل في بعض الحالات، ويقتصر هذا الحكم على الحالات التي تكون فيها الوسائل التقليدية للبحث عن عمل محدودة الأهمية، و تفتقر سوق العمل إلى التنظيم أو تكون محدودة النطاق، وحيث يكون استيعاب الأيدي العاملة غير كاف، أو تكون قوة العمل فيها تعمل إلى حدّ كبير لحسابها الخاص. و بهذا يصبح العاطلون عن العمل هم الأفراد الذين ليس لديهم عمل، والمتاحون للعمل لكنهم لم يبحثوا عن عمل بحثا جديّا. و من الملاحظ أن هذه الحالات المذكورة هي غالبا موجودة في البلدان النامية، بحيث لا يتخذ العاطلون عن العمل خطوات نشطة للبحث عن عمل أو حتى يعتقد بعض العاطلين عن العمل، أنه لا توجد أي أعمال تتناسب مع كفاءاتهم [1].

الهدف من تحديد هذه المعايير من طرف المكتب الدولي للعمل، هو محاولة تقديم تعريف محدّد وأكثر شمولا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم. و يمكن من خلاله قياس معدّلات البطالة في الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدّلات. وفي الواقع يلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول في طريقة قياس تلك المعدّلات، و يرجع هذا الاختلاف إما في تحديد الفئات العمرية للأفراد داخل سنّ العمل، أو الاختلاف في الفترة المرجعية التي تقاس من خلالها البطالة.

« للبطالة مضمون و مدلول خاص في الدول النامية، فالبطالة في هذه الدول رديف للفقر، حيث أن العاطل عن العمل في هذه الدول عكس العاطل عن العمل في الدول المتقدمة الذي يحصل على تأمين و إعانات ضد البطالة، فهو مجرّد تماما من أي مصدر للرزق باعتبار أن العمل بالنسبة له هو مصدر رزقه و مصدر الدخل الأساسي، ومن ثم فهو يفتقر إلى الأمن الاقتصادي ممّا يعرضه لجحيم الفقر و الحرمان و كذا الأفراد الذين يعيلهم هذا الأخير، فضلا عن معاناته الاجتماعية و العائلية والصحية التي تترجم نفسها في صور و أشكال عدّة، كالتهميش والإقصاء و الضعف و المرض. فالبطالة في هذه الدول تعني الحرمان و الجوع، الإقصاء الاجتماعي و التهميش السياسي، المرض والمعاناة و التسول » [2].

[1] أنظر: رالف هوسمانز، فرهاد مهران، وفيجيه فيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و البطالة الناقصة، الطبعة العربية، جنيف: منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي، و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 1996، ص 105.

[2] محمد الميتمي، سوق العمل و الفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا و إيران (ERF) ، 1997، ص7.

1-3-5- تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS):

يعتبر الشخص عاطلا عن العمل إذا توافرت فيه المواصفات التالية [1]:

- أن يكون في سنّ يسمح له بالعمل (بين 15 و 64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدّة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.
- أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

يقوم الديوان الوطني للإحصاءات بعمل مسح سنوي بالعينة لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل. ويجري هذا المسح مرة في السنة و يصدر بعدها الديوان تقرير سنوي عام مطبوع، سأعتمد في هذه الدراسة على أهم بيانات المسوحات التي تم القيام بها. و كذا على نوع ثاني و هو يخص التعدادات السكانية التي تقام كل عشر سنوات. فيما يخص المسوحات السنوية تنقسم بدورها إلى نوعين: المسوحات الخاصة بالعائلات والمسموح الخاصة بالمؤسسات. واعتمدنا بالأخص على البيانات المستخرجة من المسوحات العائلية لأن طريقة التقدير تعتمد على مفاهيم و تعاريف المكتب الدولي للعمل و هذا يسهّل عملية القيام بالمقارنات الدولية.

كشف الخبير الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي عن طريقة البحث والمسوحات المنتهجة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في تحقيقاته حول التشغيل و البطالة و بيّن أنها صحيحة، وتستجيب للمعايير الدولية فيما يخص المفاهيم المطبقة إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:

1- أن حجم العينة يمتاز بالضعف حيث أن المسح شمل فقط 14900 أسرة لسنة 2006، مقابل 150000 بيت في فرنسا بالنسبة لنفس التحقيق، و42000 عائلة في المغرب. ارتفع حجم العينة ليصل إلى 20314 أسرة سنة 2011 في الجزائر [2]، في حين انتقل العدد في المغرب إلى 60000 عائلة منها 20000 عائلة شملها التحقيق في المناطق الريفية خلال نفس السنة [3]. في حين تفوّقت تونس بمسح شمل 138700 [4] عائلة سنة 2010.

---

[1] Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995, p8.

[2] ONS (La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi), Enquête emploi auprès des ménages 2011, Collections Statistiques N° 173, Série S : Statistiques Sociales, juillet 2012, pp 124.

[3] المندوبية السامية للتخطيط، المغرب http://www.hcp.ma/Enquete-nationale-sur-l-emploi_a89.html

[4] المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان و التشغيل لسنة 2010، الجمهورية التونسية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2011.
http://www.ins.nat.tn/indexfr.php

2- لا يوجد في الجزائر رقابة على الإحصائيات. في فرنسا مثلا توجد الوكالة الوطنية للتشغيل تقدّم إحصائيات تسمح بتعديل نتائج التحقيق. أما في الجزائر فالضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للتشغيل يمكن أن يكونا مصدرين إداريين للرقابة ولكنهما غير مستعملتين.

3- لا يوجد في الجزائر نظام معلومة اقتصادية واجتماعية للإحصائيات الجهوية.

4- منتجو الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة العمل التشغيل و الضمان الاجتماعي و غيرها من الأجهزة الإحصائية، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم عدد طالبي العمل، أو عدد العمّال أو البطالين. وهو ما يمنع من إجراء تقسيم. فمثلا عدد طالبي العمل من النساء، مقدرة بطريقة سيئة: أرقام الديوان في هذا المجال لم تتطور منذ 10 سنوات. نحن أمام نفس الرقم منذ عشر سنوات وهذا غير حقيقي.

5- العمل البسيط و الهامشي غير مدرج (نشاط النساء وخاصة في الوسط الريفي)، كذلك هناك عمّال لا يشتغلون سوى جزء من اليوم، أو مرحلة من الشهر، أو الموسمين فأين يتم إدراجهم.

التعريف السابق وضع استخدامه في الدول الصناعية وفي أمريكا الشمالية و دول أوروبا، لكنه يستخدم اليوم كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم. ولقد وُجّه لهذا المفهوم الرسمي بعض الانتقادات وتتمثل أهمها فيما يلي[1]:

1- لا يأخذ التعريف السابق في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية. و يعدّ الفرد في تعداد العاملين مادام يعمل ولو لساعة واحدة، فهو في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثمان ساعات يوميا. صحيح أن المكتب الدولي للعمل وضع إرشادات صارمة في حساب العاطلين عن العمل، لكنه يضيف بأن هناك أشخاص بحاجة للعمل وهم غير عاطلين عن العمل ويمكن أن تتضمن هذه الفئة الأفراد الذين عملوا لأكثر من ساعة واحدة ولكن لفترة تقلّ عن أسبوع عمل كامل.

2- هذا التعريف لا يربط بين العمل والإنتاجية.

3- عدم مقدرته على تمييز بين الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير رسمية.

4- لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين يعملون فعلا و يحصلون على أجر و مع ذلك فهم يبحثون عن عمل أفضل، وقد سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين.

5- عدم دقة المعلومات التي تردّ من قبل الشخص في حالة المسوحات التي تخص إدراجه في فئة الناشطين أو العاطلين، و التي تعتمد على ما يقرّره هو عن نفسه و ما يترتب على ذلك من تصنيفه ضمن العاملين، أو

[1] صطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المتعطلين، أو من هم خارج قوة عمل. فمن الشائع، مثلا، أنه إذا سئل شخص عما إذا كان يعمل أو لا، فإنه يجيب بالنفي غالبا، و ذلك بسبب الصيغة المتحيّزة لمثل هذه الأسئلة*.

6- إن هذا المعدّل الرسمي للبطالة يمكن أن ينتقد بسبب المبالغة في العدد الحقيقي للمتعطلين أو التقليل من هذا العدد، فنجد بعض الأفراد الذين يمكنهم بسهولة أن يجدوا عملا، ولكنهم يفضلون البقاء بدون عمل بحثا عن العمل الذي يرغبون فيه، ومثل أولئك يصنفون رسميا ضمن المتعطلين عن العمل، و هي حالة تنطبق على المجتمعات في دول الخليج العربي.

بالإضافة لهذه الانتقادات هناك أوجه قصور أخرى تتعلّق بإحصائيات البطالة، فمثلا معدّل البطالة يحسب على أساس عدد العاطلين خلال فترة زمنية محدّدة، ولا يدلّ المؤشر على المدّة التي كان فيها هذا الفرد عاطلا قبل لحظة المسح والتعداد. فنجد أن مدّة البطالة تكون أطول نسبيا في المراحل التي يشهد فيها اقتصاد البلد نوع من الكساد. و هذا عكس فترات الرخاء الاقتصادي. و تعتبر تحديد مثل هذه المعلومات غاية في الأهمية لما يساعد في رسم الاستراتيجيات المناسبة و تحديد الوسائل الكفيلة للحدّ من معضلة البطالة.

ويصبح تعريف البطالة أكثر تعقيدا إذا أخذت في الاعتبار مجموعة من العوامل الثقافية والتراثية، التي تخص جدية البحث عن عمل، وصدق الرغبة بالقبول بفرصة العمل إذا توفّرت، مما يجعل حساب البطالة مغاليا في تقدير عدد العاطلين[1]. أو ربما لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من المتعطلين المحبطين الذين كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم، ويطلق عليهم مصطلح العمالة المحبطة أو اليائسة (Discouraged Workers) وهى تمثل فئة العاطلين الذين يرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم في البحث عنه، توقفوا عن المعيار الثالث المتمثل البحث عن العمل، ولا يدخل هذا النوع الجديد من البطالة أيضا في إحصاءات البطالة الرسمية. وتبعا لتعريف المكتب الدولي للعمل، « فإن العمال المحبطين، بسبب توقفهم عن البحث عن العمل، لا يعتبرون متعطلين عن العمل، بل خارج القوى العاملة. ولو تم قياسه وإضافته لإحصاءات البطالة الرسمية لارتفعت معدّلات البطالة عن المعلن عنها كثيرا. و يضم هذا النوع من البطالة المحبطون المدركون الذين سبق لهم و أن دخلوا سوق العمل والأفراد المحبطون المهملون الذين لم يسبق لهم أبدا الدخول إلى سوق العمل ». و يطلق عليه أيضا " أثر العامل اليائس" « The discouraged-worker effect ».

* لابد من التدقيق في تعريف مفاهيم النشاط الاقتصادي و البطالة، و التركيز عليها في التدريب، و الحصول على بياناتها من الشخص المعني ذاته، وضبط الجودة في العمل الميداني، و إذا كان جواب الفرد على السؤال الذي يخص حالته العملية بأنه "غير مشتغل"، أن يخضع لسلسة من الأسئلة التفصيلية عن قيامه بأنشطة اقتصادية مختلفة خلال الفترة المرجعية، و يصنف على أنه "مشتغل" إذا أجاب على واحد على الأقل من هذه الأسئلة بالإيجاب.

[1] يمكن الرجوع إلى:

Kenneth W. Clarkson, Roger E. Meiners (1977), Inflated Unemployment Statistics, Law and Economics Center edition , University of Miami School of Law, pp 25-31.

ويساعد تشخيص حجم الأفراد المحبطين والإلمام بسماتهم ودواعي الإحباط لديهم، في صياغة سياسات ملائمة لاستيعابهم في قوة العمل. وتتعلّق هذه السياسات بأمور مثل: التوسّع في أنشطة التدريب، والتأهيل المطلوب في سوق العمل، ونشر المعلومات الكافية عن إشارات هذه السوق بكفاءة، وتهيئة قنوات التمويل المناسبة لتنشيط العمل الخاص. كما يساعد في تصويب هذه السياسات نحو فئات أولى من غيرها بالاهتمام في هذا الصدد مثل: الفئات الفتية، والإناث، وذوي التعليم المتدني، وذوي الدخل المنخفض. ومن شأن ذلك كله أن يمهد السبيل لخفض معدّل البطالة.

كما يعترض الكثيرون على تعريف العاطل عن العمل، بأنه ذلك " الفرد الذي لا يملك أي مصدر للرّزق"، و هذا يعني أن الأفراد ممّن يملكون موارد للرزق سوف يتم استبعادهم من فئة العاطلين عن العمل، و حتى ولو توفّرت فيهم شروط التي حدّدها الكتب الدولي للعمل.

و يبقى أن نشير إلى أن الصعوبات الكبيرة التي تواجه وضع مقياس مرجعي للبطالة تكشف للباحث عن مهمة، وهي أن المعدّلات المحتسبة للبطالة ينبغي أن تقرأ و تحلّل في ضوء هذه التحفظات، وأن العبرة ليست فقط في الأرقام و البيانات الإحصائية، وإنما في دلالاتها و مدى تعبيرها بصدق عن الواقع الفعلي، ممّا يعطي هامشا كبيرا من المرونة المتاحة لكل مجتمع في قياس البطالة بما لا يخلّ بالتعريف القياسي المتفق عليه عالميا [1].

يمكن إذا تبني تعريف إجرائي للعاطلين بأنهم « كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل بالعمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجد هذا العمل ». وهذا التعريف في الواقع يتفق كما يذكره الخبير الاقتصادي رمزي زكي[2] مع ما اتفق عليه الاقتصاديون والخبراء وما أوصى به المكتب الدولي للعمل. وفي هذا التعريف هناك خمسة شروط لاعتبار الفرد عاطلا عن العمل وهي:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.
- متاح للعمل و يرغب فيه.
- يبحث عن عمل.
- يقبل بمستوى الأجر السائد للعمل الذي يبحث عنه.
- و مع ذلك لم يجد العمل بعد.

[1] حسن إبراهيم المهندي، حالة البطالة و خصائص المتعطلين في دولة قطر، فعاليات ورشة عمل البطالة، الدوحة، أكتوبر2008، ص 20.

[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

يبقى من أهم المصاعب التي تواجه تحديد أعداد العاطلين عن العمل هو نفسه التعريف المرجعي الذي تبنته المنظمات و الهيئات الإقليمية و الدولية، و الذي يعتمد بدوره على معيارين، فالمعيار الأول هو موضوعي يعبر عن الحالة التي يوجد عليها الأفراد في حالة عدم شغل منصب عمل، أما المعيار الثاني فهو معيار سلوكي ذاتي يتمثل في البحث عن العمل.

« في الدول المتقدمة نجد أن المعيار الأول يتحدّد بتشريعات و قوانين العمل، فالعاطل عن العمل يحصل عن مخصّصات للبطالة. و منه فإن حجم البطالة يمكن قياسه من خلال عدد الأفراد بدون عمل و المقيدون لدى مكاتب التسجيل و هم في إطار البحث عن العمل و منهم من فقد منصب عمله و منهم من لم يسبق له الدخول إلى سوق العمل. و قد يكون معدّل البطالة الفعلي أكبر بكثير من عدد العاطلين الذين يحصلون على إعانات للبطالة. أما في الدول المتخلفة نجد العكس بسبب غياب هذه المؤسسات الوسيطة التي تنظم سوق العمل، كما أن العاطل في أغلب هذه الدول على يحصل على مخصّصات للبطالة. و منه يصعب تحديد حجم البطالة بشكل دقيق و موضوعي » [1].

أما المعيار الذاتي فيرتبط بسلوك الفرد العاطل عن العمل، فقد نكون مخطئين لو اعتمدنا على مكاتب العمل في تحديد العاطلين عن العمل و خاصة في الدول النامية، فالعوامل النفسية للمتعطل والتي تنتج عن عدم فعالية مكاتب العمل و كذا تدمره في إيجاد فرصة عمل، قد تجعل هذا الأخير يعزف عن التسجيل بهذه المكاتب، ممّا ينتج عن ذلك أرقاما أقلّ للبطالة. و العكس لو كان فيه تحسن في الأوضاع الاقتصادية و المؤسسية للبلد فسيكون حجم البطالة مبالغا فيه.

II. قياس البطالة:

2-1- معدّل البطالة:

يهدف معدّل البطالة إلى قياس الخمول في سوق العمل، و هو عجز سوق العمل عن استخدام كافة العاملين المتاحين (أي القادرين و المستعدين).

إن حساب عدد العاطلين الإجمالي يقدّم مؤشرا غير دقيق لمدى انتشار و توسّع هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموما وفي أغلب الأحيان يتم استعمال معدّل البطالة كمؤشر حقيقي لتقييم و تحليل هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى إجمالي القوى العاملة، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر و المائة ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان. ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية [2]:

[1] محمد الميتمي، مرجع سبق ذكره، ص 7-9.

[2] بقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 76، أبريل 2006، ص 2.

$$U_R = \frac{U}{U+E} \times 100 = \frac{U}{LF} \times 100$$

حيث:

U_R: معدّل البطالة

LF : يمثل مجموع الأشخاص في سن العمل يشتغلون (E) أو يبحثون عن عمل (U).

U: عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف BIT

E : عدد المشتغلين

توجد عدة اختلافات بين الدول فيما يخص طرق قياس معدّل البطالة، و هي تعود إلى عدّة عوامل منها التغيرات في حدود سنّ العمل و في تحديد القوى العاملة (نجد مثلا في بعض الدول القوة العاملة بين 15-65 سنة في حين في بعض الدول الأخرى بين 16-60 سنة)، و كذا المدّة المعيارية للبحث عن العمل، معالجة وضع الأفراد المطرودين مؤقتا أو المسرحين من العمل والمتوقّع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل لأول مرة، خاصة مغادري المدارس و خريجي الجامعات و المعاهد، أيضا برامج تدريب العاطلين.

يكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمّل لقوة العمل، و يعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل.

يبقى أهم مصدر لبيانات هذا المؤشر هو اللجوء إلى التعدادات السكانية، و المسوحات الأسرية وهي مبنية على عينة ممثلة لمجموع السكان أو السجلات الإدارية لمكاتب العمل. فالتعدادات السكانية تتميز بطول فترة إجراءها وقد تكون مرة كل عشر سنوات، كما أن التعدادات مكلفة بالنسبة للبلد و نفس الشيء بالنسبة للمسوحات فهي تثير جملة من المشاكل نتيجة لطبيعتها الدورية السنوية التي قد لا تسمح بمتابعة تأثير التقلبات في الأجل القصير أو التغيرات الموسمية، إلا أن المكتب الدولي للعمل (BIT) ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) تحبذان هذه الطريقة [1]. أما سجلات طالبي العمل فهي أيضا تتأثر بالمعيار الذاتي (معيار البحث عن العمل) حيث لا تقدّم قياسا دقيقا لعدد العاطلين، حيث أنه توجد قيود متعدّدة على الاستحقاق إضافة إلى أنه من بين المستفيدين من هذه التعويضات يوجد عدد كبير يرفض عروض العمل، وكذلك لا يقوم بعملية البحث عن العمل بصفة ديناميكية، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يتجه نحو تضخيم أعداد العاطلين عن العمل. وبالمقابل فإن هناك عدة فئات من المجتمع ليس لهم الحق في العمل ويبحثون عنه ويتم استثناؤهم من عداد العاطلين. و ما يميز هذه الطريقة أنها تقدّم تقديرا سريعا وغير مكلّف لعدد العاطلين عن العمل، و تلجأ إلى استعمالها خاصة الدول الكبرى و المتطورة.

[1] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان ، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة ،نيويورك، 2011.

مهما كانت نوعية الأداة المستخدمة في قياس البطالة فإن مصداقية البيانات ترجع بالدرجة الأولى إلى التعاريف المستخدمة للبطالة، لذا تظهر كثير من الآراء المتضاربة و المتناقضة بخصوص دقة القياس الإحصائي للبطالة في كثير من الدول.

بالرغم من المشاكل التي قد تظهر من خلال قياس وتفسير معدّل البطالة، فإن هذا المؤشر يبقى من أفضل المؤشرات لقياس أداء سوق العمل. إلا أن القراءات و التحاليل الجيدة لهذه المعدّلات تبقى مهمة. فمعدّل البطالة داخل البلد الواحد هو عبارة عن متوسط لا يعبّر عن اختلاف التجانس، حيث أن مجموع السكان له معدّلات بطالة مختلفة ومتفاوتة لعدة أسباب، فالبطالة غير موزعة بالتساوي بين هذه المجموعات، وعليه فإنه من الواجب القيام بحساب هذا المعدّل انطلاقا من كل مجموعة (حسب الفئات العمرية، الجنس، العرق، المناطق، المستوى التعليمي، تجزئة سوق العمل،...).

2-2- معدّل البطالة الموسع:

بالرغم من أن معدّل البطالة القياسي يهدف أساسا بأن يكون دقيقا و موضوعيا لغايات المقارنة الدولية، إلا أن المكتب الدولي (Hussmanns 2007 : 16-17)[1]، يقر بأنه قد " لا يرصد بالكامل حالة البطالة السائدة في كثير من الدول...".

يرى الكثير من الاقتصاديين أن المفهوم التقليدي للبطالة (الشخص في سن العمل والراغب والباحث عن العمل ولا يجده) قد يؤدي إلى الحصول على تقديرات متدنية وغير حقيقية لواقع البطالة، هذا بالإضافة إلى أن هذا المفهوم يعجز عن تقدير البطالة المقنعة (Disguised unemployment) والاستخدام القاصر للعمالة (Underemployment or under-utilization). فالتقدير الحقيقي لنسبة البطالة يجب أن يشمل هؤلاء الذين فقدوا الأمل في البحث عن فرصة عمل، بالإضافة إلى البطالة المقنعة والاستخدام القاصر للعمالة التي قد لا تعمل سوى ساعة واحدة في اليوم.

بالتالي وضع نص « يسمح بتوسيع معيار البحث عن العمل في بعض الأحوال... حيث تكون وسائل البحث التقليدية ذات صلة محدودة، عندما يكون سوق العمل غير منظم تماما أو ذا نطاق ضيّق، و حيث استيعاب العمالة في ذلك الوقت غير كافي، أو حيث تكون القوة العاملة مشغلة ذاتيا بشكل كبير » [2].

يعدّ معدّل البطالة مقياسا جزئيا للغاية لمدى سلامة سوق العمل، حيث يعتمد كثيرا على مستوى التوقعات بشأن الحصول على وظائف في القطاع المنظم، مثلما يعتمد على معدّل خلق تلك الوظائف. فمن الممكن أن ينخفض

[1] Hussmanns, Ralf (2007), Measurement of employment, unemployment and underemployment–Current international standards and issues in their application, Geneva: ILO Bureau of Statistics.

[2] يوسف داود، قياس التراجع في سوق العمل الفلسطيني، مركز دراسات التنمية، جامعة بيزيت، رام الله، فلسطين، 2008، ص 11.

معدّل التوظيف ببساطة نتيجة أن الناس يكفون عن توقّع التوظيف في القطاع المنظم، أو عندما يحصلون على أي وظيفة في الاقتصاد غير المنظم أو نتيجة العمل لحسابهم أو الخروج من سوق العمل تماما. وهذا يمكن أن يحدث دون أن يطرأ أي تحسن حقيقي في أوضاع التوظيف في الاقتصاد. ولهذا، حتى يمكن التأكد مما يعنيه انخفاض معدّلات البطالة، فإن على المرء أن يبحث عددا من مؤشرات سوق العمل الأخرى، بما في ذلك تعريفات البطالة البديلة، ومعدّل المشاركة في قوة العمل، وكذلك المؤشر الذي استحدث مؤخرا، الذي يطلق عليه معدّل البطالة لدى فئة خريجين الجامعات، هذا بالإضافة معدّل البطالة بين فئة الشباب [1].

III. حالة و ديناميكية التعطل: التدفقات داخل و خارج البطالة

فقدن منصب عمل يعتبر أهم تدفق داخل البطالة و يتبع تذبذبات الدورة التجارية و النمو في الاقتصاد. وتنخفض البطالة الطوعية عندما ترتفع مستويات البطالة، كما تنخفض معدّلات إعادة الدخول إلى البطالة لأن الأفراد يرون أن حظوظهم تقل في الحصول على منصب عمل، عند ارتفاع معدّلات البطالة و تدهور حالة أسواق العمل. إن انخفاض المغادرة الطوعية و إعادة الدخول قد تعوّض و تقلّل من حدّة ارتفاع فقدان مناصب العمل، وبالتالي فإن ارتفاع تدفقات الدخول للبطالة قد لا تكون السبب في ارتفاع البطالة [2].

الشكل البياني (4): التدفقات إلى البطالة و خارجها

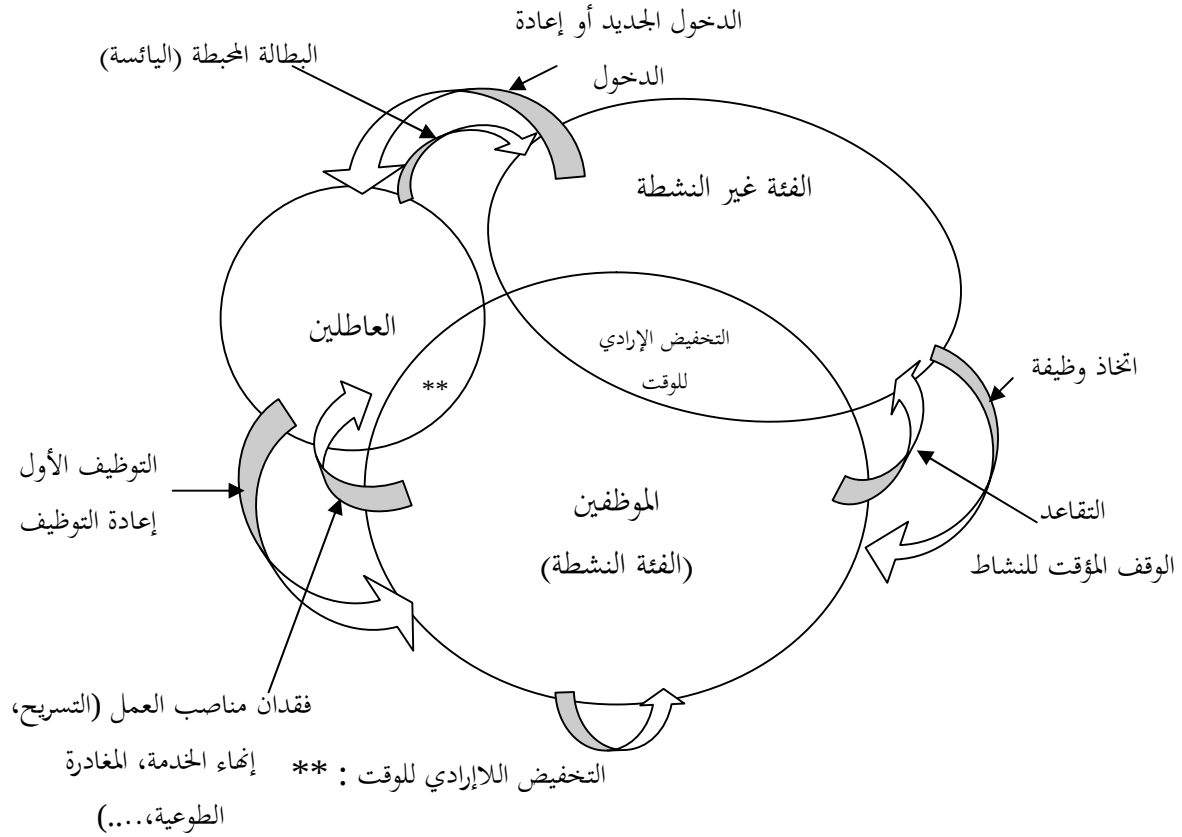

[1] تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، مصر، 2010، ص 152.

[2] بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 4.

لقد بيّن سومرز و كلارك (1990)[1] عن النشاط في سوق العمل في الولايات المتحدة أن البطالة ظاهرة ديناميكية فيها تدفقات داخلة و خارجة إلى مختلف فئات البطالة القادمين من مجموع المستخدمين وأولئك القابعين خارج قوة العاملة. أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الحركة ضمن القوة العاملة، أي من كون المرء عاملا إلى كونه عاطلا عن العمل و العكس بالعكس، يفسّر نسبة صغيرة من التغير في البطالة و أن الكثير من الحركة الداخلة والخارجة لفئة العاطلين عن العمل تأتي من خارج القوة العاملة. كذلك بينت نتائج البحث ذاته، بأن معظم الذين يغيّرون وظائفهم لا يمرّون بفترة بطالة.

المبحث الثالث: التوظيف و التشغيل

يعتبر حجم التشغيل من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يتم مراقبتها عن كثب أكثر من غيرها، وبالرغم من الجدل القائم و المتزايد بين اقتصاديي العمل حول مدى قدرته على التنبؤ بالوضع الاقتصادي، إلا أن صناع السياسة ما زالوا يستخدمونه كأهم مؤشر لقياس ديناميكية سوق العمل.

يأتي الاهتمام بقضية تشغيل القوى العاملة انطلاقا من أن حق العمل يعد مطلبا أساسيا لأفراد المجتمع جميعهم، حيث نجد أن الأنظمة والتشريعات الدولية قد ألتزمت بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق والمناسب للفرد. لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 فقرة 1 على: « أن لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره... وحق الحماية من التعطل » (Pollis & Schwab,1979:154) [2].

قد يتداخل مفهوم الشغل مع مفهوم العمل كما يمكن أن يتداخل مع مفاهيم أخرى كالاستخدام والنشاط، و لهذا نرى ضرورة التفريق بين هذه المصطلحات. إن وجود اللبس والتداخل والتضايق في المفاهيم التي تخصّ سوق العمل، تجعلنا مجبرين على تقديم تعاريف حول مفهوم كل من العمل، التشغيل والنشاط حتى نقف على الواقع والمضامين الذي يشير إليه كل منها، وكذا تحديد العلاقة التي تجمع فيما بينها. و يمكن استخلاص واستنتاج الفرق بين المفاهيم من خلال عرض بعض التعاريف الخاصة بهذه المصطلحات.

[1] يمكن الرجوع إلى:

Summers, Lawrence H. and Clark, Kim B. (1990), Understanding unemployment, Cambridge, MA:The MIT Press.

[2] يمكن الرجوع إلى:

Pollis, A. & P. Schwab (1979). Human Rights: Cultural and Ideological Perspectives. New York: Praeger Publshers.

I. تعاريف حول مفهوم العمل و الشغل:

1-1- تعريف العمل:

« يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من أجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية ». و كلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، و كثيرا ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، و هو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمّال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها [1].

كما يشير مفهوم العمل إلى البعد الإجرائي والتنفيذي لمضامين واشتراطات عقد العمل، وهو مزاولة لنشاط ما قصد إنتاج سلع أو تقديم خدمات، تبعا للاتفاقية التي تمّت بين العامل ومستخدميه، فيما يتعلق بمواصفات وحجم وآجال إنتاجه لهذه السلع والخدمات، أو المشاركة في إنتاجها بتنفيذ المهام الموكّلة إليه، مقابل الحصول على أجر متفق عليه مسبقا [2].

« تتضح كلمة Labour (أو Labor) من قواميس اللغة الإنجليزية أنها تعني جهد (جسدي أو عقلي)، وبخاصة حين يكون عسيرا أو إلزاميا. والعمل هو النشاط البشري الذي يؤمن السلع والخدمات في مجتمع ما. ويعني كذلك الخدمات التي يؤديها العمّال لقاء أجور معينة. وفي تعريف القواميس الفرنسية نجد أن العمل هو شكل من نشاط الإنسان (الرجل أو المرأة) نشاط يدوي أو ذهني يهدف إلي إنتاج (أو المشاركة في إنتاج) نتائج نافعة »" [3].

2-1- تعريف الشغل و تقديم مفاهيم عامة حول التشغيل:

هناك من يعرّف الشغل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حدّ ذاته. و ما يلاحظ أن الشغل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلّق الأمر بالنشاط أو منصب العمل. و انطلاقا من تعريف العمل يمكن استخلاص تعريف الشغل على أن « كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أم عرضي أم مؤقت أم موسمي» .

كما يشير مفهوم التشغيل إلى الطرق و الكيفيات وكذا الشروط التي تمكّن من الولوج إلى سوق العمل أو الخروج منه، بالإضافة إلى المكانة المصاحبة والملازمة لمضمون وطبيعة العمل الممنوح. ويقصد بطرق التشغيل الإجراءات

---

[1] عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1983، ص 49.

[2] التشغيل و الشراكة الأورو جزائرية: واقع و آفاق، 2011،
http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=30087&lang=ar

[3] غضبان بشير، الإنسان، العمل و مكافآته و البطالة، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة"، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 1-2.

الواجبة التي تحقّق مبتغى التوظيف، ومن بينها أن يكون الفرد مسجلا بصفة رسمية كطالب للعمل في مؤسسات التشغيل.

من بين الشروط التي يجب توفرها، السنّ الأدنى والسنّ الأقصى للتشغيل و المسجلة كقوانين يتم الرجوع إليها، وكذا التأهيل لدى الفرد ومستوى التحصيل العلمي، واستعداده للعمل حسب الشروط واللوائح المفروضة من طرف المؤسسة المستخدمة، بالإضافة إلى شروط أخرى. أما بالنسبة للخروج أو الانسحاب من سوق العمل، فسنّ التقاعد هو أهم محدّد للخروج من سوق العمل، بالإضافة لبعض الحالات الأخرى كالإصابة بعاهة أو المرض والذي يمنع من مزاولة العمل و المهنة، أيضا اختيار مزاولة الأعمال الحرة، إلى غير ذلك من الحالات الأخرى[1].

هذا بالنسبة لطرق وشروط الدخول لسوق العمل والخروج منه، أما بالنسبة للمكانة المكتسبة، فتشير إلى طبيعة المسؤوليات والحقوق والواجبات والامتيازات المترتبة عن التشغيل. فمكانة العامل العادي حسب هذا التعريف تختلف عن مكانة الإطار السامي، وتباعد المكانة بين العامل العادي و الإطار تبيّن حقيقة التباعد الكبير في المكانة بين الاثنين، أيضا من حيث طبيعة المسؤوليات والحقوق و الواجبات والامتيازات التي يحصل عليها كل منهما.

هنا تبرز أهمية هذه النقطة عند التعرّض لانقسام سوق العمل على شكل ثنائية، سوق للعمل لأولئك الذين يتوفرون على مؤهلات تستوفي شروط التوظيف والذين يلتحقون بمناصب للعمل، و يميزها التأهيل والديمومة والاستقرار والحماية ويسمى سوق العمل الأولي. ومن جهة أخرى أولئك الذين يفتقرون لهذه المؤهلات، و كذا الذين لا يحصلون في أغلب الحالات سوى على مناصب للشغل تميّزها الهشاشة، مناصب شغل غير لائقة تتميّز بقلة التأهيل والمهارة و غياب الاستقرار وعدم انتظام نظام الأجور، ويعرف هذا السوق الذي يحوي مثل هذه المناصب بسوق العمل الثانوي و يمكن أن يأخذ شكل سوق العمل غير الرسمي حسب بعض المفاهيم الأخرى.

يعني أيضا التشغيل تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال المطلق للموارد البشرية والمادية، وقد عرفت الاتفاقية الدولية رقم (112)* لعام 1964 التشغيل بأفق واسع، ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد، وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل

[1] مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة، والبطالة و العمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، جنيف، 1990.

* الاتفاقية الخاصة بسياسة العمالة رقم 112، و قد اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 9 يونيو 1964، في دورته الثامنة والأربعين. و قد التزمت منظمة العمل الدولية أمام الملأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق العمالة الكاملة و رفع مستويات المعيشة و محاربة البطالة وتوفير أجر يكفل ظروف معيشية مناسبة. و حملت على عاتقها مسؤولية فحص و دراسة أثر السياسات الاقتصادية على سياسة العمالة، في ضوء المطلب القائل " إن لجميع البشر، أيا كان عرقهم أو معتقدهم أو جنسهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية،...، في ظروف توفر لهم الحرية و الكرامة و الأمن الاقتصادي و تكافؤ الفرص".

منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.

و يمكن أن نميّز بين مفهومي التشغيل والعمل فيما يلي:

1- أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.
2- التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية و حركية اليد العاملة من و إلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال و العامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

II. المشتغلون:

« يشمل كل الأشخاص من كلا النوعين الذين يمثلون العرض المتاح من العمل لإنتاج السلع والخدمات الاقتصادية والملتحقون بعمل و تزيد أعمارهم عن سن معينة (16 سنة فأكثر)، ويكونون خلال فترة مرجعية قصيرة، مدتها أسبوع واحد أو يوم واحد »، في فئة مما يلي [1]:

2-1- العمل بأجر:

أ – القائم بعمل بأجر، هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال مقابل أجر أو مرتب محدّد، نقدي أو عيني في وقت محدّد (يوم، أسبوع، شهر،...)، ويسمى مستخدم، وقد يكون الأجر في شكل عمولة أو سمسرة أو بأي طريقة أخرى. و المستخدم سواء كان ذكرا أو أنثى، هو الشخص الذي يشغل وظيفة على أساس (العمل بأجر)، أي وظيفة يحصل شاغلها بمقتضى عقد العمل الصريح أو الضمني على أجر نقدي أو عيني كالغذاء أو السكن أو التدريب.

ب – المرتبط بعمل: وهو كل فرد له وظيفة ولكنه لا يعمل، وهو كل شخص له وظيفة حالية، ولكنه خلال الفترة المرجعية منقطعا بصفة مؤقتة عن العمل، وله ارتباط رسمي بوظيفته يقوم عليه دليل، مثل استمرار تلقي الأجر أو وجود ضمان بالعودة إلى العمل بعد انتهاء الوضع الطارئ، أو اتفاق على موعد الرجوع إلى العمل بعد فترة التغيب القصيرة عن الوظيفة.

[1] قاموس المصطلحات الاقتصادية: نوع الجنس، العمل، و الاقتصاد غير المنظم، بيروت، منظمة العمل الدولية، 2009، ص 15-16.

ج – يعتبر من العاملين بأجر كل تلميذ صناعي ومتدرب يتلقي أجرا نقديا أو عينيا.

2-2- العمل لحسابه الخاص (ولا يستخدم أحدا):

هو كل شخص أدى خلال الفترة المرجعية بعض الأعمال بغرض الربح أو تحقيق كسب للأسرة، نقدا أو عينا. وهو الشخص الذي يعمل بمفرده ولحسابه في نشاط اقتصادي بمنشأة يملكها (ولا يستخدم أحدا)، أو خارج المنشآت مثل البائعة المتجولون. والعامل لحسابه الخاص، هو الشخص الذي يشغل وظيفة للحساب الخاص، ولا يقوم بتشغيل أي مستخدمين.

2-3- صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين:

هو الشخص الذي يعمل في مشروع (نشاط) يملكه ويستخدم عاملا أو أكثر معه بأجر أو بدون أجر، سواء كانوا من أفراد الأسرة أو من غيرهم. أو مع شريك واحد أو عدد قليل من الشركاء، ويقوم فيها على أساس مستمر. أو يكون صاحب مشروع ولكنه لا يعمل.

2-4- يعمل لدى أسرة (أو لدى الغير) بدون أجر:

هو الفرد الذي يعمل لدى أحد أفراد أسرته بدون أجر، مثل الابن الذي يعمل في حقل الأسرة لإنتاج المحاصيل الزراعية، وكذا الخريج الجامعي الذي يعمل تحت التدريب لدى كبار المحامين أو الأطباء. والأشخاص العاملون في الخدمات المجتمعية والطوعية بلا أجر[1].

حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فإن فئة المشتغلين من السكان تضم ما يلي[2]:

1) الأشخاص الذين يشتغلون أثناء الاستقصاء.
2) الأشخاص الذين هم في عطلة مرضية قصيرة.
3) الأشخاص الذين هم في عطلة راحة أثناء الاستقصاء.
4) الأشخاص الذين يزاولون دراستهم موازاة مع امتهانهم نشاطا مأجورا.
5) الأشخاص الذين لديهم معاشا و لكن يشتغلون.
6) شباب الخدمة الوطنية.
7) المتربصون.
8) الأشخاص الذين يعيلون عائلتهم و ليسوا مأجورين.

[1] محمد الخريشه، واقع ومعوقات إحصاءات العمل في الأردن، ورشة عمل حول "معلومات سوق العمل وإحصاءات العمل في البلدان العربية"، الغردقة، جمهورية مصر العربية، منظمة العمل العربية 02-2012/12/05. ص 20-21.

[2] B HAMEL, OP.CIT, PP 65.

9) الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم.

III. العمالة المحدودة:

تعرف أيضا بمفهوم العمالة الناقصة الظاهرة، وهي تضم جميع الأفراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة ويعملون بصورة غير اعتيادية، سواء كانوا يعملون عدد ساعات أقل من المعتاد لسبب من الأسباب والذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم إلى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر أسبوعيا)، ويحاولون زيادة هذا العدد بإحدى الطرق، كالبحث عن عمل إضافي أو يحاولون تأسيس عمل خاص أو مصلحة خاصة، وهذا النوع يسمى بالعمالة المحدودة الظاهرة. و يندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة أولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لأسباب اقتصادية ،مثل عدم كفاية الراتب أو بسبب ظروف العمل السيئة وهذا النوع سمي بالعمالة المحدودة غير الظاهرة [1].

IV. معدّل الشغل (TO) و معدّل العمالة (TE):

إن معدّل الشغل عبارة عن مقياس يبيّن لنا عدد المشتغلين من كل 100 فرد مقيم، و مقلوبه عبارة عن معدّل الإعالة، و الذي يبين عدد الأفراد الذين يعليهم شخص واحد بالمتوسط، و تظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص [2].

يختلف مفهوم التشغيل أو البحث عن العمل في الدّول النامية عن مفهومه في الدّول المتقدمة، حيث أنه في الدول النامية يوجد عدد كبير يشتغل جزئيا، وفي عمليات ذات إنتاجية متدنية وفي أعمال غير نظامية. ثمة ظاهرة أخرى تؤثر على معدّل الشغل في الدول النامية هي المساهمة المتدنية للمرأة في القوى العاملة، ووجود عدد لا بأس به من العمال الذين لا يبحثون عن العمل لاقتناعهم بعدم وجود مناصب عمل تليق بهم، ووجود قطاع غير رسمي وغير مدون في البيانات الرسمية للدولة [3]. خلال فترات الكساد الاقتصادي قد يعمل الأفراد لفترات عمل قليلة بغير إرادتهم وليس بكامل الوقت. ومثل هذه العمالة ذات التشغيل الناقص لا تندرج في معدّل البطالة. والعمال الذين يعملون في أنشطة هامشية، غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا، وهم غالبا من الفقراء لا يندرجون أيضا تحت البطالة [4]. وفي بعض الدول الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ينسب معدّل الشغل

---

[1] كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق: الواقع ، الآثار ، آليات التوليد وسبل المعالجة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، سبتمبر 2011، ص 3.

[2] البشير عبد الكريم، دلالات معدّل البطالة و العمالة و مصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

[3] بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مرجع سابق الذكر، ص 3.

[4] يمكن الرجوع إلى:

Garside, W. R., (1980), The measurement of unemployment: methods and sources in Great Britain 1919-1939, Oxford : Blackwell

إلى قوة العمل المدنية فقط، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة. وفي بعض الدول ينسب المعدّل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيهم الذين يعملون في الجيش كما في دراستنا هذه.

خاتمة الفصل الأول:

إن قياس شريحة العاطلين عن العمل ليس بالأمر الهيّن. فالمؤشرات و المقاييس و كذا تعدّد التعاريف الإجرائية الخاصة بالبطالة والتشغيل، لا تزال محلّ جدال واسع و خلاف بين الدّارسين. فتحديد فئة السكان الشغيلة أو العاطلة يختلف من بلد إلى آخر ولو باختلاف نسبي، و هذا ما تعرّضنا إليه، ويرجع هذا الاختلاف بالدّرجة الأولى إلى صعوبة تقسيم سكان البلد إلى الفئات الثلاث (مشتغل، عاطل، بدون نشاط).

بما أن الدّراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرا أكبر من الدّقة والتحديد الجيّد للتعاريف و المتغيّرات قيد الدّراسة، ارتأينا أن نعيد قراءة الكثير من المفاهيم الخاصة بسوق العمل و ما يكتنفها من غموض وكذا قصور بعض التعاريف. لأن هذا العرض سوف يساعدنا على التحليل الجّيد عند دراسة سوق الشغل في الجزائر. ألقينا الضوء أولا على المنهجية المستخدمة حاليا في قياس أهم متغيّرات سوق العمل و مقارنتها مع المعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية وبعض المعايير المعلوم بها في بعض الدول المتقدمة والمنهجية المتبعة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر. و توصّلنا في الأخير إلى أن الطريقة الحالية في حساب الكثير من المؤشرات الخاصة بسوق العمل لم تتغير كثيرا ولا تستجب للتطورات الاقتصادية الحالية. حقيقة أن الدراسات التي يجريها الديوان الوطني تخضع للمعايير المتعارف عليها دوليا، وتلك المعتمدة من طرف عدّة منظمات دولية ومنها المكتب الدولي للعمل فيما يخص الدراسات المتعلقة بالشغل والبطالة، إلا أن هذه الهيئة المعنية بالإحصائيات لم تتأقلم مع التغيرات التي عرفتها الجزائر على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في السنوات الماضية.

الفصل الثاني: سوق العمل و سياسات التشغيل

مقدمة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بسوق العمل و ما يكتنفها من غموض وكذا قصور بعض التعاريف. كما سنمرّ على أهمية المعلومات الخاصة بهذا السوق، حيث أن البيانات المحصل عليها تستخدم في فهم الآلية التي تعمل بها هذه الأسواق، وهذا ما يساعد في صياغة السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة، و كذا سن التشريعات التي تتوافق والحالة التي تكون عليها أسواق العمل، ممّا يساهم في الرفع من ديناميكية و حركية سوق العمل.

نستعرض أيضا في هذا الجزء مفاهيم حول تجزئة سوق العمل على أساس الإطار التنظيمي، حيث نتناول المفاهيم الخاص بالقطاع الآخر لسوق العمل و هو القطاع الغير رسمي مستعرضين الهيكل التنظيمي لهذا لسوق.

و في الأخير نتناول سياسات سوق العمل المنتهجة و تأثيرها على أداء سوق العمل.

المبحث الأول: سوق العمل والإطار المنظم له:

إن ازدواجية النشاط الاقتصادي تجعل الباحث عند تحليل سوق العمل أنه مجبر إلى فصل هذا النشاط إلى قطاعين: قطاع رسمي Formal، وآخر غير رسمي Informal [1]. فتقسيم سوق العمل إلى سوقين، سوق رسمي و آخر غير رسمي أيضا أمر ضروري قبل إجراء أي تحليل.

I. سوق العمل الرسمي:

1-1- مفهوم سوق العمل:

نظريا سوق العمل هو عبارة عن سوق غير حسّي حيث يبحث فيه العمّال (كمنتجين لسلعة مسماة مهارات) عن عمل، بينما يبحث أرباب العمل (كمستهلكين لنوع معين من هذه السلعة) عن عمّال لديهم رغبة في بيع مهاراتهم من خلال العمل. إن المساومة التجارية والاتفاق الذي يحدّد أسعار هذه السلع يخضع لعرض وطلب هذه السوق، ويسمى أجور وشروط الاستخدام. يعرّف المكتب الدولي للعمل (BIT) سوق العمل أنه « الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، أو حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيا. فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمدّ السوق بالعاملين. وسوق العمل و تحديدا الإطار الذي تتشكّل فيه القوى العاملة، أو كما يقال، هو المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة. لكن القوى العاملة تتأثر بالضرورة باتجاهات سوق العمل (مثل العولمة و تنامي السمة غير المنظمة في العمل). و لا يتسم سوق العمل و مؤسساته بالحياد، بل يعكس علاقات القوة في الاقتصاد و المجتمع عموما » [2].

يمكن أيضا تعريف سوق العمل اقتصاديا، بأنه « الآلية التي تتحدّد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل). ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي » [3]:

1- غياب المنافسة الكاملة: يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمّال، كذلك هناك بعض العمّال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.

2- سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس واللون والدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة...

---

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، كلية الآداب جامعة المنيا، 2003، ص 2.

[2] International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009, PP 49.

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 11-15.

3- تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمّال وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة).

4- تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدّم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في إحدى المظهرين:

- عندما تحلّ الآلة محلّ الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
- تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمّال.

5- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي. و يمكن تقديم تعريف شامل لسوق العمل انطلاقا من تعاريف مختلفة، « فهو يمثل دائرة للتبادل الاقتصادي أين يبحث فيها الأفراد الراغبين في العمل عن الوظائف وتبحث فيها المؤسسات عن الأفراد المؤهلين والمجندين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة. ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المعروضة والمتاحة عن عدد الراغبين في العمل مصطلح "سوق العمل المحكم" (Tight labor market)، كما يطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح "سوق العمل الراكد" (Slack Labour Market) » . أي أن سوق العمل هو المجتمع الذي يضم أصحاب الأعمال أو ممثلي المؤسسات من جهة وفي الجهة المقابلة الأفراد الباحثين عن وظائف. ومثل أي سوق آخر تحكمه عوامل العرض و الطلب وقوانين الوفرة والندرة. فإذا توافرت الوظائف قلّ عدد العاطلين وأتجه سوق العمل لأن يكون محكما، والعكس إذا قلّت الوظائف زاد عدد العاطلين والباحثين عن عمل واتجه السوق لأن يكون راكدا.

إلا أنه نظرا لتطور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتمثلة خاصة في بروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عارضي العمل و طالبيه و ارتفاع معدّلات البطالة، تبيّن أن هذه السوق ليست كغيرها من الأسواق، فهي تتّسم بجانبين[1]:

- الجانب السوقي: في سوق العمل (le côté marchand) والمقصود به هنا سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسّعر الذي يحدّد بجملة من العناصر كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل، وما ينجرّ عن كل ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتّسم بندرة العمل وارتفاع سقف الشروط المستوجبة للتوظيف من قبل المؤسسات، والحجم المرتفع لطالبي الشغل بفعل البطالة. وكلّ هذه العوامل الضاغطة تزيد من المنافسة على التشغيل. ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق.

[1] علي حمدي، تنظيم و تطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية و التشغيل، الدوحة 15-16 نوفمبر 2008، قطر. ص 7.

- الجانب غير السوقي: في سوق العمل (le côté non marchand) وهو جانب غير خاضع لميكانيزمات السوق. ويتمثّل ذلك في تشريعات العمل والحوار الاجتماعي بين شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية،... إلخ. وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع الأطراف الاجتماعيين.

يتحدّد نتيجة لنشاط السوق، عدد من العناصر كالتشغيل والبطالة والأجور والهجرة والتعليم. ونظرا لكثرة الأطراف المنخرطة في سوق العمل والمنافسة بينها، فإن قرارات كل طرف في سوق العمل تكون متأثرة بسلوك وقرارات الآخرين (مثل الرواتب، مزايا العمل، التعليم، المهارات،...). ونذكر من أطراف السوق ومحركيها [1]:

- العمال والراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم؛
- ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم؛
- التنظيمات العمّالية التي تعمل على تحديد الأجور وإيجاد فرص العمل وتحسين شروطه لأعضائها؛
- التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل؛
- الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب وبما تسنه من تشريعات وما تجريه من دراسات، أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية أو اجتماعية لتنظيم سوق العمل وحركته.

إحصاءات سوق العمل تلعب دورا مركزيا في تصميم وتقييم سياسات وبرامج الدولة كالتخطيط الاقتصادي الكلي و وضع الاستراتيجيات المناسبة، إذ أنها تحدّد حجم وتركيبة القوة العاملة ومستوى الاستخدام والبطالة وتفصّل في الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان (حسب فئات العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الحالة العملية، النشاط الاقتصادي، المهن، القطاع، علاوة على مستويات الأجور وساعات العمل).

1-2- بيانات سوق العمل:

يجري كثير من البلدان مسوحا للقوى العاملة بصفة منتظمة بهدف قياس المستويات الحالية للعمالة والبطالة للفئات الهامة من السكان والتغييرات المقابلة. وتشكّل النشرات الشهرية أو ربع السنوية لنتائج المسوح النمط السائد، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، في حين أنه في كثير من البلدان الأخرى تجرى تلك المسوح على أساس ربع سنوي، أو سنويا أو على فترات أقل تواترا. ويجري أيضا عدد من البلدان مسوحا تهدف إلى توفير مزيد من المعلومات التفصيلية عن هيكل سوق العمل. وتلك المسوح ذات فائدة أطول، بسبب قيمتها في توفير المعلومات الضرورية للتخطيط ورسم السياسات على الصعيد الوطني. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى التشديد بقدر أكبر على

[1] حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 4.

إنتاج المعلومات الهيكلية ذات الفائدة الأطول أجلا، بالمقارنة بالاهتمام بإنتاج إحصاءات بشأن المستويات الحالية[1].

« إن مسوح القوى العاملة خاضعة لمتطلبات شديدة نوعا ما، مثل اختيار التوقيت المناسب، دقّة البيانات والتناسق الداخلي، ولاسيما تناسق السلاسل الزمنية التي تجنى من المسوحات المتواترة. ولا يمكن تلبية تلك المتطلبات إلا إذا كانت العينة ممثلة للسكان، ليس فقط من الجانب الجغرافي فقط، بل أيضا خلال فترة زمنية محدّدة بسبب التغيرات الموسمية وغيرها، والحاجة إلى توفير تقديرات جيّدة للتغيرات. وهكذا،... يتعيّن أن تكون العينات مختارة عشوائيا، وأن تكون ذات حجم كبير نوعا ما وأن تكون مسحوبة من إطار حديث نوعا ما ويشمل السكان برمّتهم، ويتعيّن أن تكون تقديرات المسح متسقة قدر الإمكان مع التقديرات التي يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى مثل تعداد السكان، والمسوح الأخرى للأسر المعيشية، ومسوح المؤسسات والبيانات الإدارية [2] ».

تعتبر بيانات سوق العمل ضرورية لتأمين و تقديم مواصفات دقيقة في المدى القصير و المتوسط حول سوق العمل. دائما يكون التركيز على جانب العرض (المشاركة الفعلية، القوى العاملة، الأفراد غير النشطين...) و أيضا الطلب على العمالة (المناصب الشاغرة). هذه الإحصائيات و البيانات تساهم وتساعد عملية تطوير و وضع خطط التشغيل و السياسات الاقتصادية المناسبة لها، و كذا توجيه و مراقبة هذه السياسات. و تختلف نوعية الإحصائيات في سوق العمل من بلد إلى آخر و تختلف أيضا طريقة الحصول عليها. و نجد أغلب عامل مشترك في الدول النامية هو غياب وانعدام التنسيق بين المؤسسات التي تنظم سوق العمل و تأطره. و كذا نقص القدرات التحليلية و الاستشرافية حول مستقبل سوق العمل في هذه الدول، فنجد الهوة كبيرة بين منتجي البيانات ومستعمليها.

تبقى مسوح القوى العاملة أحد أهم مصادر بيانات و مؤشرات سوق العمل. هذه المسوح تعتمد معايير دولية موحدة تقريبا [3]. فنجد مثلا في بعض الدول العربية أن هذه المسوح يتم إجراءها سنويا في كل من الجزائر وقطر في حين تقوم مصر بمسح القوى العاملة مرتين في السنة، و تجرى هذه المسوح فصليا في كل من الأردن وفلسطين والمغرب. و بصفة غير منتظمة في دول أخرى مثل البحرين ولبنان وعمان و تونس.

صحيح أن القيام بعملية المسح بطريقة منتظمة شيء غاية في الأهمية، لكن تظل نوعية و اعتماد هذه المسوح على المعايير الدولية الموحدة بالأهمية نفسها. و غالبا ما يتم التشكيك في بيانات سوق العمل بسبب بعض المفاهيم غير

[1] مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مرجع سبق ذكره، ص 253.

[2] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان ، مرجع سبق ذكره، 2011.

[3] إبراهيم جياب، التطورات الدولية في مفاهيم و تعاريف إحصاءات العمل، الدورة القطرية الإحصائية حول " تطوير إحصاءات العمل "، صنعاء، الجمهورية اليمنية 28-30 نوفمبر 2010، منظمة العمل العربية، ص 15-16.

الواضحة و بعض الأساليب التقليدية في إعدادها، و أيضا نقص المهارات والكفاءات البشرية التي توكّل لها مهمة القيام بهذه المسوح، مما ينتج عن ذلك ضعف في تحليل المعلومات التي تخص سوق العمل.

إن المعطيات الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية الجيّدة يمكن أن تقدّم دورا مهما في تسير القطاعات الاقتصادية، وأخذ عدّة قرارات قد تؤثر بشكل مباشر على الوحدات و المتغيرات الاقتصادية. « بالنسبة للجزائر ولمدّة طويلة بقيت تلك المعطيات وتلك المؤشرات دون المستوى المطلوب و ذلك لعدّة أسباب. و بقيت بعض المعطيات غائبة نهائيا و تم تقدير أخرى ارتكازا على فرضيات قد تكون صائبة في حالات، و قد تكون دون ذلك في حالات أخرى. فنظام الإحصاء في الجزائر لم يصل إلى المستوى العالمي و لا حتى إلى بعض نظم الإحصائيات في دول الجوار (المغرب وتونس). و لم ينضبط في بعض الأحيان للمعايير الدولية التي تضعها مؤسسات صندوق النقد الدولي في الحسابات القومية، والبنك الدولي في مؤشرات التنمية الاقتصادية و المكتب الدولي في قياس مؤشرات سوق العمل. فالتقديرات المتداولة لبعض المؤشرات غير دقيقة باعتراف خبراء اقتصاديين جزائريين »[1].

إلا أنه في 8 من شهر ماي 2011، أطلقت أول عملية إحصاء اقتصادي شامل و هي أول عملية من نوعها في الجزائر منذ الاستقلال، و تهدف هذه العملية إلى توفير المعلومات الاقتصادية الصحيحة لواقع النشاط الاقتصادي والتجاري العام والخاص ويشمل نشاط العشرين عاما الأخيرة. والعملية تعد مسحا إحصائيا لجميع الكيانات والهيئات الاقتصادية مهما كان قطاع ونوع نشاطها، وتشمل جمع وتقييم واستغلال ومعالجة وتحليل ونشر المعطيات المتعلقة بمجموع التكتلات الاقتصادية في جميع النشاطات في كامل القطر. باستثناء قطاع الزراعة الذي سيستفيد من إحصاء خاص [2].

1-3- دور سوق العمل:

من خلال آلية تفاعل العرض و الطلب في سوق العمل فإنها و ضمن شروط السوق المحددة، تستطيع توجيه اليد العاملة و رأس المال نحو الأماكن الأكثر فعالية بالنسبة للفرد و المؤسسة على السواء، خاصة عند توفّر حرية تنقّل رؤوس الأموال و الأفراد داخل الإقليم و خارجه.

« كما يعمل سوق العمل على توجيه اليد العاملة من المناطق الأقل إنتاجية إلى مناطق متميزة بإنتاجية أكبر، والتي تنعكس في معدّلات أجور أكبر و مستوى معيشة أفضل. و بفعل المزاحمة على مناصب الشغل في هذه المناطق، ورغبة في البقاء للمؤسسات العاملة في المناطق الضعيفة الإنتاجية، فإنها ستعمل على تحسين أداءها وكفاءتها مع الرفع التدريجي لأجور العمّال في شكل تحفيزي لحثهم على زيادة الإنتاجية. ممّا يدفع معدّلات الأجور

[1] عبد الخالق التوهامي، الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، 19-05-2011، الرباط، المملكة المغربية.

[2] www.ons.dz/IMG/pdf/Publication_RE2011.pdf

نحو التساوي بالنسبة للوظائف المتشابهة في البلد. و هذا التفاعل مشروط بسواد المنافسة التامة مع حرية تنقل الأفراد و رؤوس الأموال » [1].

II. سوق العمل غير الرسمي:

شهد مفهوم العمل الغير رسمي مداولات طويلة ومختلفة، ونظمّت العديد من المؤتمرات العالمية والإقليمية التي ناقشت مفهومه ونطاقه، وقد عرف المؤتمر الدولي السابع عشر لإحصاءات العمل، الذي عقد في جنيف للمكتب الدولي للعمل 2003، العمل الغير رسمي بأنه « عدد الوظائف غير المنظمة التي تكون ضمن القطاع غير الرسمي، أو ضمن مؤسسات القطاع الرسمي، أو ضمن قطاع الأسر المعيشية في فترة زمنية محددة ». في حين لا يوجد تعريف دولي متفق عليه لهذا القطاع، و ليس هناك حدّ فاصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، إلا أن هناك عددا من المعايير المستخدمة عالميا لتحديد المنشآت العاملة في هذا القطاع، كما أن للعاملين في هذا القطاع خصائص يجمع على بعضها العديد من الجهات الدولية مثل المكتب الدولي للعمل، كعدد العاملين في المنشأة، وغياب صفة الحماية القانونية للعاملين في هذا القطاع، و عدم توفير تأمينات العمل [2].

و ترك المكتب الدولي للعمل مساحة من المرونة للدول المختلفة لتحديد نطاق المفهوم بناء على خصوصيتها وإمكانية إتاحة البيانات الخاصة بها. وقد قامت الكثير من الدّول بتبني مفهوم للعمل غير الرسمي، يحدّد نطاقه بجميع الوظائف ضمن القطاع غير الرسمي، إضافة إلى الوظائف غير الرسمية ضمن مختلف قطاعات الاقتصاد، ما يجعل مفهوم العمل غير الرسمي يرصد بصورة أساسية الوظائف غير المحمية "العمل غير المحمي".

إن أهم ما يميّز هذا القطاع هو ارتفاع نسبة العاملين دون أجر، و انخفاض مستوى الأجور للعاملين بأجر، والاعتماد على العمل اليدوي إلى حدّ كبير و استخدام أدوات بسيطة في العمل، و الاعتماد على الأسواق المحلية القريبة من أماكن الإنتاج لتسويق السلع و الخدمات.

فقد عرّف الاقتصادي محمود عبد الفضيل العمل غير الرسمي « بأنه النشاط الإنساني غير المنظم الذي لا يخضع لأي شكل من أشكال التنظيم الرسمي الذي يفرض صكوكا رسمية مكتوبة تنظم قواعد العمل، ولذلك فهذه الفئة من العمالة غير مصنفة في الإحصاءات الرسمية ولا ترتبط بفروع النشاط الاقتصادي » [3].

[1] مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر: دراسة اقتصادية قياسية، رسالة دكتورة، جامعة الجزائر، 2000/1999 ، ص60.

[2] نادر مريان، ممدوح السلامات، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[3] محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص 47.

و يرى مكتب العمل الدولي « العمالة غير الرسمية أنها تقوم على الوظيفة، وتتعلّق بجميع الذين يشغلون وظيفة ذات خصائص معيّنة، وبوجه عام الذين يعملون بدون عقود عمل، أو لوائح أو اتفاقات جماعية مكتوبة وما إلى ذلك » [1]. تمثّل العمالة غير الرسمية مفهوما جديدا في المعايير الدولية كما يبين الجدول (1) التالي:

الجدول (1): الإطار المفاهيمي للعمالة في القطاع غير الرسمي

الوظائف حسب الحالة العملية	وحدات الإنتاج حسب النوع							
	العمّال المستقلون		أصحاب الأعمال		العمال العائليون	المستخدمون		أعضاء تعاونيات المنتجين
	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	غير رسمي	رسمي	غير رسمي	رسمي
مشاريع القطاع الرسمي					1	2			
مشاريع القطاع غير الرسمي °	3		4		5	6	7	8	
الأسر المعيشية *	9					10			

المصدر: رالف هوسمانس، "قياس الاقتصاد غير النظامي: من العمالة في القطاع غير النظامي إلى العمالة غير النظامية"، ورقة العمل رقم، 53، جنيف، مكتب الإحصاءات بمكتب العمل الدولي، 2004.

ملاحظة:الخلايا المظلّلة باللون الرمادي الداكن تشير إلى الوظائف التي لا توجد بحكم طبيعتها في نوع وحدة الإنتاج قيد النظر. في حين تشير الخانات المظلّلة باللون الرمادي الخفيف إلى الوظائف الرسمية. وتمثل الخانات غير المظلّلة الأنواع المختلفة من الوظائف غير الرسمية:

- العمالة غير الرسمية: الخانات من 1 إلى 6 و من 8 إلى 10
- العمالة في القطاع غير الرسمي: الخانات من 3 إلى 8
- العمالة غير الرسمية خارج القطاع غير الرسمي الخانات 1 و 2 و 9 و10

° حسب تعريف المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية (باستثناء الأسر المعيشية التي تستخدم عمالا منزليين بأجر).

* الأسر المعيشية التي تنتج السلع على وجه الحصر لاستخدامها النهائي الخاص و الأسر المعيشية التي تستخدم عمالا منزليين بأجر.

و يتكون العمالة غير الرسمية من [2]:

[1] رالف هوسمانس، "قياس الاقتصاد غير النظامي: من العمالة في القطاع غير النظامي إلى العمالة غير النظامية"، ورقة العمل رقم، 53، جنيف، مكتب الإحصاءات بمكتب العمل الدولي، 2004.

[2] أيوب بن منصور الجربوع، عبدا لله بن حمدان الباتل وآخرون، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، الرياض، ديسمبر 2005، ص 26.

1- العمل الفردي المستقل self-employment؛
2- العمل الفردي في مؤسسات صغيره و غير مسجلة؛
3- والتوظف بمرتب في عمل غير رسمي (بدون عقد، أو تأمينات).

أيضا تشمل عناصر العمالة في القطاع غير الرسمي [1]:

1- أعضاء تعاونيات المنتجين غير الرسميّين، وعلى سبيل المثال التعاونيات غير المنشأة رسميا ككيانات قانونية؛
2- العمّال المستقلون المشتغلون بإنتاج السلع لأغراض الاستخدام النهائي الخاص. بمعرفة أسرهم المعيشية على وجه الحصر (على سبيل المثال: زراعة الكفاف، أو تشييد مساكنهم الخاصة بأنفسهم)؛
3- العمال العائليون العاملون في مشاريع القطاع الرسمي أو غير الرسمي؛
4- المستخدمون الذين يشغلون وظائف غير رسمية، سواء كانت تستخدمهم مشاريع القطاع الرسمي، أم مشاريع القطاع غير الرسمي أو تستخدمهم الأسر المعيشية كعمال منزليين بأجر.

نجد أن العمل الفردي المستقل يمثل نسبة عالية من التشغيل غير الرسمي في جميع مناطق العالم وخاصة في الدول النامية، و حسب المكتب الدولي للعمل، فإن العمل الفردي المستقل يمثل حوالي ثلث إجمالي التوظيف في العالم. وقد تنخفض هذه النسبة في الدّول الصناعية. و يمثّل التشغيل بمرتب في العمل غير الرسمي من 30% إلى 40% من العمل غير الرسمي (خارج التشغيل في القطاع الزراعي). ويتكوّن التشغيل بمرتب في العمل غير الرسمي من موظفين في منشآت غير رسمية وكذلك الموظفين غير الرسميين في مؤسسات رسمية، العمالة المنزلية، موظفين عن بعد، كذلك موظف جزئي أو مؤقت من غير عقد تأمين.

ويشكل التشغيل بمرتب في عمل غير رسمي نسبة عالية في الدول الصناعية، ففي سنة 1998 كانت نسبة التشغيل الجزئي 14% من إجمالي التشغيل في دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD. و يمثل العمل المنزلي والبائعين المتجولين، أهم مجموعتين في العمل غير الرسمي معا ويمثلون بين 10-25% من قوة العمل (الغير زراعي) في الدّول النامية و ما يقارب 5% في الدول الصناعية الكبرى [2].

عند رسم أي سياسة الاقتصادية فإنه من المهم قيّاس ما يقدّمه العمل غير الرسمي للاقتصاد. ولكن من الصعب حصر مشاركة هذا القطاع غير الرسمي في الاقتصاد، والقليل من الدّول ممّن توفر إحصائيات مفصّلة و دقيقة عن هذا القطاع. كما أن تعريف العمل غير الرسمي يختلف من دولة إلى أخرى، و رغم الاجتهادات والمحاولات لوضع

[1] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان دليل، مرجع سبق ذكره، 2011.
[2] أيوب بن منصور الجربوع، عبدا لله بن حمدان الباتل وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 27.

وتطبيق التعريف الذي اقترح من قبل المكتب الدولي للعمل، يبقى هذا المفهوم من المفاهيم الغامضة، الملتبسة وغير الواضحة.

هناك سبب يقف وراء هذا الغموض، وهو التنوّع الكبير في أسباب العمل في هذا القطاع ودوافعه، فالبعض يلجأ إليه لعجز القطاع الرسمي المنظم عن تأمين فرصة عمل رسمية له، فيما يلجأ البعض الآخر إليه كمصدر إضافي لتحسين دخله. وهناك أيضا من يلجأ إليه في ظروف معينة ومناسبات محدّدة يحكمها الموسم وظروف سوق العمل.

كما تعود أسباب عدم وضوح هذا المفهوم ودقة استخدامه إلى عدم التجانس الذي يتسم به هذا القطاع غير الرسمي من حيث طبيعة الأنشطة التي يشملها، وإلى تنوّع أهداف العاملين في هذا القطاع ومصالحهم سواء أكانوا من أصحاب العمل (الذين يشغلون عددا معينا من العمّال) أم العاملين لحسابهم الخاص. كما يعود اللبس أيضا إلى تنوّع المستوى التنظيمي للأنشطة التي يمارسها هؤلاء العاملون ضمن هذا القطاع، بدءا من الأنشطة الهامشية والبسيطة (الباعة المتنقلون) وانتهاء بالأنشطة التي تتطلّب مستوى معينا من المهارات ورأس المال في بعض أنشطة الصناعة والإنشاءات والنقل وغيره [1].

يحسب مؤشر العمالة في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بالنسبة المئوية للعاملين في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العاملين خلال الفترة المرجعية نفسها. و تكمن أهمية حساب هذا المؤشر في معرفة درجة التطور المؤسسي في البلد حيث يكون هذا المؤشر منخفضا في الدّول المتطورة. كما يستدّل منه على درجة الأمان الوظيفي للعاملين، لأن هذا القطاع يفتقر لشبكة الأمان الاجتماعي. و يستخدم أيضا مؤشرات أخرى لقياس العمالة غير الرسمية، منها مؤشر شنايدر، الذي يستخدم مجموعة واسعة من علاقات الارتباط القطرية لتقدير نسبة الإنتاج غير المعلن للضرائب و السلطات التنظيمية؛ و كذا نسبة العاملين ممن هم بدون تغطية في الضمان الاجتماعي[2].

إن الحاجة التي تدعو إلى الاهتمام بهذا القطاع بوجه خاص هو معرفة شروط العمل التي يوفرها هذا القطاع في ظل تزايد الاهتمام بإشكالية العمل الكريم و اللائق، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع أصبح يساهم بنسبة معتبرة في القيمة المضافة للبلد، و كذا استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة. فالحصول على بيانات بشأن العمالة في القطاع غير الرسمي أصبحت ضرورة ملحة يمليها الواقع الاقتصادي، خاصة في الدول النامية.

[1] دائرة الإحصاءات العامة و اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم في منطقة أمانة عمان الكبرى، عمان، الأردن، 2008، ص 17.

[2] روبارتا غاتي، دييغو إف. أنجيل – أوردينولا، جوانا سيلفا، و أندراس بودر، السعي إلى وظائف أفضل: تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، البنك الدولي، سبتمبر، 2011.

المبحث الثاني: سياسات سوق العمل و التشغيل: عرض للجانب نظري

بدأ التفكير الجدي في بلورة سياسات سوق التشغيل و تنظيمها والتحكم في اتجاهاتها نتيجة لتفاقم الأزمات الاقتصادية و احتداد سلبياتها على جهاز الإنتاج في العالم، خاصة في الثمانينات من القرن الماضي حيث تعطّلت نسبة كبيرة من الطاقات. و بدت البطالة و كأنها شبح مفزع يهدّد الكيان الاجتماعي بأكمله و لم تعد كما تصوّرها البعض قبل الحرب العالمية الأولى ضرورة يحتمها الأداء الاقتصادي أو كمخزون من قوة العمل يساعد على إعادة التوازن الاقتصادي [1].

يمكن تعريف سياسات التشغيل على « أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والاتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة – أصحاب الأعمال – العمال) الهادفة إلى التنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل. كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحدّدها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الاستفادة القصوى من الطاقة البشرية، وتشغيل الباحثين عن العمل بما يصبّ في اتجاه الحدّ من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل. وبما يتفق مع السياسات الاقتصادية العامة واستراتيجياتها المعلنة ومعالجة مستويات الفقر والحد منه، وتحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والأهداف التشغيل للتشغيل » [2]. كما يشير مفهوم سياسات التشغيل إلى « مجموع التدخّلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق التشغيل بغرض التحسين في أداءه والتقليص من الاختلالات التي يمكن أن يبرز أو يظهر في هذا السوق ».

إذن تشير سياسات التشغيل إلى مجموعة الإجراءات المتّخذة لمجابهة و مواجهة مشكلة البطالة، ويرتبط مضمونها والآليات التي تقوم عليها في الغالب على طبيعة تحليل البطالة.

سياسات التشغيل تشكل نمطين، **سياسة التشغيل المحفزة** (أو النشيطة Politique active) وتهدف هذه السياسة إلى مجابهة البطالة وندرة فرص العمل، حيث ترمي إلى الحفاظ مستوى التشغيل والعمل على خلق فرص أو مواطن عمل جديدة و إلى تطوير مهارات وقدرات القوى العاملة وتحسين فرص العمل المتاحة. و أيضا **سياسات عمالة وقائية** (سلبية أو غير نشطة) تهدف إلى الحدّ من الآثار الناجمة عن البطالة وإعادة التكييف الاقتصادي والهيكلة، وتكييف التكوين المهني قصد مواءمة التأهيل لحاجيات سوق العمل والاقتصاد، ويضيّق هذا الشّكل من السياسات ضمن المقاربات أو الإجراءات الوقائية أو الاستباقية تجنبا لفقدان مناصب العمل أو اختلال مواءمة عروض وطلبات العمل.

---

[1] علي حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي "خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، 30 نوفمبر– 3 ديسمبر 2008، منظمة العمل الدولية – المركز الدولي للتدريب، ص 9.

I. السياسات الظرفية لسوق العمل و التشغيل:

إن الحلول بعيدة المدى وبطيئة الآثار للبطالة من خلال إتباع سياسات هيكلية، قد تتطلب إيجاد انتهاج سياسات مكمّلة في المدى القصير لاسيما السياسات التي تستهدف التدخل المباشر في سوق العمل، والتي تعتمد على تنفيذ ما يسمى ببرامج التشغيل لتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدّلات البطالة العالية، وخاصة ضمن فئة الشباب و النساء.

وترتكز الدولة لتحقيق هذه الأهداف على عدد من المؤسسات، و تعرف إجمالا بالمرافق العامة للتشغيل، كوكالات التشغيل والصندوق الوطني للتأمين على البطالة والمؤسسات المانحة للقروض المنتجة لفرص عمل، وبعض البرامج الخاصة بمكافحة البطالة والمسهّلة للإدماج المهني كعقود ما قبل التشغيل، و عقود تشغيل الشباب و كذا التدابير الرامية إلى تشجيع المؤسسات على خلق منصب عمل دائمة، وكذا الطرق المنتهجة لضبط وتسيير سوق العمل.

لكن السؤال الذي يثير الكثير من الشكوك، إلى أي مدى يجب على الدول النامية أن تعتمد على سياسات التشغيل وسوق العمالة في التّخفيف من حدّة البطالة التي تظل عند مستويات مرتفعة ؟

1-1- السياسات السلبية للتشغيل (البرامج غير النشطة):

« تعرف أيضا بسياسات التشغيل المعوضة، و تتضمن إجراءات تخصّ التعويض عن البطالة وفقدان مناصب العمل عبر تقديم منح أو إعانات وكذا التقليص والتخفيض من حجم اليد العاملة النشطة، بمعنى القادرة على العمل على تحفيز العمال المسنين على طلب التقاعد مسبقا، ويصنف هذا النمط من السياسات ضمن الإجراءات العلاجية أو التي تكتفي بمعالجة الاختلالات الحاصلة في السوق العمل أو التخفيف من وطأة أزمة البطالة » [1].

كما تمثل خدمات التشغيل السالبة (Passive Employment Services) مجموع الإجراءات أو التدابير السلبية تقوم على معالجة الخلل في سوق العمل دون التطرق لأسبابه، وتستبعد التشغيل الكامل معتمدة على حلول قصيرة الأمد لحل مشكلة البطالة. فتمكّن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات، عن طريق إقامة برامج دعم مادي والمحافظة على الوضع دون تدهور. مثل برامج التقاعد المبكر وإعانات البطالة و التأمين ضد البطالة.

[1] حافظ عتب، تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني، ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس: 11 – 13/ 7/ 2005، ص 25-26.

1-1-1- إعانات البطالة:

دعم مؤقت للدخل في شكل إعانات شهرية تقدّم للمستحقين من العاطلين المسجلين. ويتوقّف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء فترة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل. على أن بعض البلدان لا تشترط حدا أدنى لفترة العمل السابق كمعيار لاستحقاق الحدّ الأدنى من الإعانة [1].

1-1-2- التأمين ضد البطالة:

يهدف نظام التأمين ضد البطالة إلى ضمان حماية نسبة للعامل في حالة البطالة الاقتصادية بتقليل عدم تأكده من دخله المقبل و الذي يشتد خلال الفترة الانتقالية [2].

و هذا الدعم مؤقت للدخل، يتم من خلال طرق سبق اختيارها عادة، تقدمه بعض الدّول للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يستحقون إعانات البطالة. وهي بديل عن المعونة الاجتماعية و تدفع من ميزانية الشؤون الاجتماعية. وهي تتميّز عن المعونة الاجتماعية بأن المتعطلين يحتفظون بعلاقاتهم بسوق العمل. وعادة يكون ذلك في شكل إعانة شهرية، ولكنها في بعض البلدان تتّخذ شكل المساعدة المادية التي تقدّم لمن لا عمل لهم ولأسرهم بعد انتهاء فترة إعانة البطالة. ويتم التمويل عادة من نفس المصدر الذي تمول منه إعانات البطالة.

غير أن من نتائج التأمين ضد البطالة هي توقف المستفيد منه عن البحث عن العمل. و في الحقيقة، يمكن لهذا التأمين أن يكون محفّزا من خلال بناء نظام مناسب، بحيث يكون مبلغ التعويضات الذي يتلقاه المتعطل المستحق متناقص. فخلال الشهور الأولى من تعطله يتلقى 100% من الأثر المرجعي، و يتضاءل بالتعاقب على مدة زمنية معينة. و يحث هذا النظام المتناقص للتعويضات المستفيد على تكثيف بحثه عن العمل خلال هذه الفترة [3].

1-1-3- التقاعد المبكر:

دعم الدخل لمن لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم وتقترب سنهم من سنّ التقاعد. وتساوي الإعانة مستوى معاش الشيخوخة. وكبديل لذلك يمكن أن تحلّ إعانات ما قبل التقاعد محلّ التقاعد المبكر و التي تقل عادة عن معاش الشيخوخة. ويتمّ التمويل إما من نفس المصدر الذي تموّل منه إعانات البطالة أو من صناديق التقاعد. وعلى الرغم من عدم انتشار هذه البرامج في الدول العربية إلا أن القليل منها بدأ تطبيقه.

---

[1] سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينو، 19-23 سبتمبر 2005، ص 8.

[2] سامي العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

[3] منسقو الفيميز، التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية و معهد البحر المتوسط (FEMISE)، ديسمبر 2004، ص 16.

2-1- سياسات العمل النّشطة (برامج إيجابية):

تعرف أيضا بسياسات التشغيل المحفزة، و نجد أن مثل هذه السياسات النشطة هي عبارة عن تقليد قديم في بلدان مثل ألمانيا و الدانمرك و السويد، و هي تتبع اليوم على نحو منتظم إلى حدّ ما في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

كما أنها مطبقة في العديد من الاقتصاديات التي تمرّ بمرحلة انتقال، في معرض تصدّيها لارتفاع البطالة بسبب إعادة الهيكلة الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية القائمة على السوق. و في شرق آسيا، قامت التدابير النّشطة بدور طفيف نسبيا؛ إلا أن الأزمة المالية و ارتفاع البطالة في أواخر التسعينات بيّن أن هذه البلدان تحتاج بدورها إلى دراسة سياسات سوق العمل النشطة بغية الاستجابة على نحو أفضل للأزمات في المستقبل، و استيفاء الاشتراطات طويلة الأجل التي تقتضيها التنمية (Betcherman and Islam, 2001) [1].

أدّت البطالة المرتفعة والمستمرة و تهميش فئات معينة من المجتمع إلى ضرورة التركيز بقدر أكبر على برامج سوق العمل النشطة، بدلا من البرامج السلبية الموجهة للفئات العاطلة عن العمل. و تمثّل هذه البرامج الشق الثاني من السياسة المصاحبة للإصلاحات المؤسسية لسوق العمل و المتمثلة في مجموعة من الإجراءات الإيجابية [2]. تقوم هذه السياسة على أساس إعادة تأهيل العاطلين عن العمل لإكسابهم مهارات جديدة يتطلبها سوق العمل. وكذلك الحال فيما يخص العاملين أصحاب المهن القريبة من الاندثار كالحرف اليدوية.

« فتعتمد هذه السيّاسات على دراسة ظاهرة البطالة من جذورها مستخدمة في ذلك زمرة من الأدوات الاقتصادية التي تساعد في حل المشكلة بشكل جوهري مثل تنشيط الطلب، كما تعمل على دراسة سوق العمل وموائمة التعليم والتدريب بما يتناسب معه وتسهيله » [3]. كما تستخدم برامج سوق العمالة النشطة لتقليل مخاطر البطالة. وهناك تدخلات خاصة تشمل خدمات التوظيف، والتدريب، والأعمال العامة، والأجور وإعانات التوظيف، ودعم العمل الحر. و تنفّذ هذه البرامج بتعظيم عرض العمالة (مثال: التدريب)، وزيادة الطلب عليها (مثال: الأشغال ذات المنفعة العامة و الدعم)، وتحسين أداء سوق العمالة (مثال: تحسين خدمات التوظيف). وغالبا ما يسعى البلد من خلال برامج سوق العمالة النّشطة إلى توجيهها نحو العاطلين منذ أمد طويل، و إلى العمّال من العائلات الفقيرة،... هذه البرامج لها أهداف عامة اجتماعية واقتصادية على حد سواء، و تستهدف بصورة عامة الفئات المحرومة، خاصة النساء و فئة الشباب المحبطين و العاطلين عن العمل، والمعرضين للتسريح والذين يعملون بعقود عمل محدّدة و كذا العمالة الوافدة.

---

[1] منسقو مؤتمر العمل الدولي، التعليم و التدريب من أجل العمل في مجتمع المعارف، التقرير الرابع، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، ص 24.

[2] منسقو الفيميز، مرجع سابق الذكر، ديسمبر 2004، ص 19.

[3] وديع محمد عدنان، المعنى الضيق لسياسات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006.

1-2-1- الهيئات العامة للتوظيف (خدمات التشغيل العامة):

تشمل الخدمات العامة للتوظيف المساعدة في البحث عن العمل والتوظيف، وإدارة إعانات البطالة وتقديم المشورة بشأنها ومراقبة تقديمها. ولدى معظم البلدان مثل هذه الخدمات لكنها تتفاوت من حيث كفاءتها.

و تشكّل المساعدة في البحث عن عمل وسيلة متدنية الكلفة من أجل القضاء على فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل، أي تسهيل الاتصال بين الباحثين عن عمل ومؤسسات العمل ذات الوظائف الشاغرة [1]. ممّا يساعدهم في إدماجهم في سوق العمل والحصول على وظيفة، لاسيما من خلال تقديم المعلومات عن الوظائف الشاغرة، وتسجيل العاطلين عن عمل، وتقديم الإرشاد والتوجيه إلى برامج التدريب المناسبة، وإعادة الإدماج في سوق العمل. كما تقوم هذه الهيئات العامة للتوظيف بتقديم الخدمات المباشرة لأرباب العمل للحصول على العمالة المطلوبة، و إلى صانعي القرار من خلال توفير المعلومات حول العرض والطلب على العمل، لتسهيل اتخاذ الإجراءات الملائمة وإدارة سياسات سوق العمل وبرامج التوظيف على الوجه الأكمل.

تتوفر خدمات التشغيل من خلال مكاتب عامة وخاصة للتشغيل. أما خدمات التشغيل العامة فتتولى تقديمها عادة وزارة العمل. وعندما تتواجد وكالات عامة وخاصة للتشغيل تكون خدمات التشغيل مجزأة: فالفئات المحرومة والعاطلة عن العمل منذ مدة طويلة تتجه نحو الخدمات العامة للتشغيل، بينما العاملون ذوو الامتيازات والعاملون في الوظائف الإدارية يتوجهون نحو الخدمات الخاصة للتشغيل [2].

وخدمات التشغيل العامة لا تثقل كاهل ميزانية الدولة، فهي أقل كلفة من غيرها من برامج تحسين أداء سوق العمل. وتأثيرها إيجابي بشكل عام على العمالة والدخل في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية حيث تبقى التكاليف أقلّ من المنافع، علما بأنه ما من أدلة كافية على تأثير خدمات التشغيل العامة في البلدان النامية[3].

[1] التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، الفصل العاشر، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007 ، ص 204.

[2] Kluve, J. 2010. The Effectiveness of European Active Labor Market Programs. Labour Economics. 17 (6). P. 905.

[3] Betcherman, G., Olivas, K. and Dar, A. 2004. Impacts of Active Labor Market Programs: New Evidence from Evaluations with Particular Attention to Developing and Transition Countries. Washington, D.C.: World Bank, PP. 21-24

1-2-2- التدريب على سوق العمل:

يقدم التدريب وإعادة التدريب مجانا في العادة للأشخاص العاطلين عن العمل والمسجلين والذين تشملهم الخدمات العامة للتوظيف [1]:

– تدريب غير العاملين: يستفيد المشاركون عادة من هذه البرامج في صورة معدّلات توظيف أعلى وليس في صورة دخول أكبر. وترسم التقييمات القليلة في الدّول النامية صورة أقل استحسانا. ويبدو أن البرامج تعمل بصورة أفضل مع نظام التدريب في مكان العمل والمشاركة الفعّالة لصاحب العمل. وكانت النتائج بالنسبة للسيّدات أكثر ايجابية عنها بالنسبة للرجال في كثير من الدول.

– إعادة تدريب العمال المسرحين جماعيا: ليس لهذه البرامج غالبا أثر ايجابي رغم وجود حالات استثنائية. وتشتمل حالات النجاح المحدودة عادة على مجموعة شاملة من خدمات التوظيف التي تصاحب إعادة التدريب. إلا إنها باهظة التكاليف على وجه العموم.

– تدريب الشباب: دائما ما تفشل هذه البرامج في معظم الأحوال في تحسين نتائج سوق العمالة، على الأقل في الدول المتقدمة. ومن الأفضل بكثير أن يتم الاستثمار في مرحلة مبكرة من نظام التعليم لتقليل تسرّب الطلاب ومشاكل التعليم الأخرى. وعلى الرغم من وجود دراسات محدودة في الدّول النامية، فإن التقييمات في أمريكا اللاتينية تجد بالفعل آثارا ايجابية للبرامج التي تعمل على تكامل التدريب مع التعليم الإصلاحي، والمساعدة في البحث عن عمل، والخدمات الاجتماعية.

إن العدد المحدود من دراسات التقييم ومن البيانات المتاحة عن برامج التدريب كما أشرت إليه، كما في حالة سائر البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء سوق العمل، لاسيما في البلدان النامية، يدعو إلى التعامل بحذر مع الاستنتاجات حول آثار برامج التدريب على التشغيل والدخل. فالدراسات تشير إلى اختلاف في آثار هذه البرامج بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فبرامج تدريب الشباب في البلدان المتقدمة، على سبيل المثال، لها تأثير سلبي على التشغيل والدخل، بينما تأثيرها إيجابي على تشغيل الشباب في البلدان النامية حسبما أظهرت التجارب في بلدان أمريكا اللاتينية. وبرامج تدريب العاطلين عن العمل تؤثر إيجابا على التشغيل في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لكن تأثيرها متباين على الدخل، فهو إيجابي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ومعدوم في البلدان المتقدمة. أما في البلدان النامية، فلا تشير الدّراسات المحدودة المتوفرة إلى أيّ أثر إيجابي لبرامج تدريب العاطلين عن العمل على التشغيل أو على الدخل [2].

[1] سامي العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 9-11.

[2] Betchermann, Olivas and Dar, 2004, pp. 25-29.

1-2-3- الخلق المباشر للوظائف:

تقديم منح أو قروض تفضيلية لصاحب عمل لتغطية تكلفة خلق الوظائف شريطة أن يشغل الوظائف الجديدة المسجلون من المتعطلين عن العمل.

1-2-4- دعم التوظيف:

يدفع دعم الأجور أو تكلفة التدريب إلى أحد أصحاب الأعمال لفترة من الزمن، شريطة أن يستخدم صاحب العمل أحد المسجلين من الباحثين عن عمل.

1-2-5- الأشغال العامة:

يمكن أن تكون هذه شبكة أمان فعالة قصيرة المدى، إلا أن الأعمال العامة لا تُحسّن التوقعات المستقبلية لسوق العمالة بالنسبة للمشاركين، وهي عبارة عن وظائف مؤقتة توجدها السلطات العمومية أو الشركات الخاصة، والتي تتجه إلى صيانة البنية الأساسية أو تنظيف الأماكن العامة، أو العمل الاجتماعي أو الأنشطة المماثلة ذات المنفعة العامة للمجتمع المحلي.

وتعتبر هذه البرامج وسيلة هامة لتنمية الدخل وتوفير فرص العمل للشرائح الفقيرة من المجتمع، إلا أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها باعتبارها مناصب مؤقتة. وتشير الإحصائيات إلى أن 10% فقط من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج [1].

فبرامج الأشغال العامة تسعى إلى تحقيق هدفين هما، التخفيف من آثار الأزمات والتخفيف من حدّة الفقر. وتستخدم البلدان ذات الدخل المتوسط هذه البرامج عموما كمعالجة آنية للصدمات الخارجية، بينما تستخدمها البلدان ذات الدخل المنخفض بشكل منتظم كإجراء للتخفيف من حدة الفقر[2]. وفي الحالتين، تشكل برامج الأشغال العامة شبكات أمان قصيرة الأمد وليس جزءا من استراتيجيات لتوفير العمل المستدام. فهذه البرامج ترتبط ببرامج التدريب في عدد قليل جدا من البلدان.

برامج الأشغال العامة إذا كانت تستخدم اليد العاملة بكثافة، لا تولد فقط فرص عمل مؤقتة، بل قد تطال تأثيراتها الإيجابية المحتملة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فهي تفيد مثلا في تطوير البنية التحتية (كالطرقات

[1] Radwan S. N. Arabi and G. Nada (2006): "Youth Employment", presented in the third Arab Reform Conference: Challenges and Concerns Facing the Civil Society, held in Alexandria, Egypt, March 1-3, 2006.

[2] Del Ninno C., Subbarao, K. and Milazzo, A. 2009. How to make public works work: A Review of the Experiences. Social Protection Paper No. 0905. Washington, D.C.: World Bank. PP. 15-19.

والمدارس والمؤسسات العامة و الإدارات الحكومية،..)، لاسيما في المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة، أو في تحسين الخدمات الاجتماعية (كإنشاء دور رعاية الأطفال).

وتظهر دراسات تقييم آثار برامج الأشغال العامة في البلدان المتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أن هذه البرامج توفّر منافع على المدى القصير، مثل شبكات الأمان الاجتماعي المؤقتة، ولكنّ تأثيرها على المديين المتوسط والطويل يكون سلبيا على قابلية تشغيل العمّال بعد استفادتهم من هذه البرامج، وعلى ارتباطهم بالقوة العاملة والدخل [1]. أما في البلدان النامية، وبالرغم من استخدام برامج التشغيل العامة على نحو مكثف، فدراسات تقييم الآثار قليلة وذلك لأسباب منها ضعف النظم التي تتولى الرقابة والتقييم أو غياب هذه النظم [2].

بشكل عام، ليست هذه البرامج مصمّمة لزيادة إنتاجية العامل ولكنّها قد تعمل، باعتبارها من مكوّنات استراتيجيات الحماية الاجتماعية، كشبكات أمان فعّالة على المدى القصير وتساهم في إخراج فئة العاطلين عن العمل والعمال الضعفاء من دائرة الفقر المطلق.

1-2-6- دعم التوظيف الذاتي و ترقية العمل المستقل (تطوير روح المبادرة):

« هناك بعض الدلائل على وجود آثار ايجابية لهذا البرنامج و خاصة بالنسبة للعمّال أكبر سنّا والأفضل في المستوى التعليمي. ومع ذلك فإن معدّل التنفيذ يبقى منخفض. يتّخذ هذا البرنامج أشكالا مختلفة بما في ذلك المنح، والقروض التفضيلية، وسداد الفائدة على القروض التجارية أو تقديم ضمان للائتمان، التدريب على الأعمال، والمساعدة على تصميم خطة أعمال..» [3].

ويظهر هذا النوع من البرامج خاصة في شكل العمل للحساب الخاص وممارسة العمل الحر في أغلب الأحيان، ويعتبر الملجأ الأخير لكسب لقمة العيش بالنسبة للعديد من الشباب العاطل عن العمل. هؤلاء الباحثون عن عمل غالبا ما يقبلون وظائف يمكن وصفها بأنها "وظائف البقاء"، وتتطلب ساعات طويلة من العمل مقابل دخل أو أجر متواضع. كما أن شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل الذين يشرعون في تأسيس شركاتهم الصغيرة، يدخلون عالم الأعمال على مضض، وذلك نظرا لانعدام مصادر الدخل البديلة، ويشار إليهم أحيانا بـ "أصحاب الشركات الصغيرة المكرهين" [4]. ولتوفير بيئة الأعمال المناسبة لهذه الفئة، فإنه يتعين القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها تطوير وتعديل للقوانين، وتبسيط الإجراءات، وذلك من أجل تخفيف العبء والتكاليف المتعلقة بتأسيس مشاريع الأعمال الصغيرة والحصول على التراخيص التجارية، وتوفير الاستثمار اللازم لبدء هذه

[1] Betchermann, Olivas and Dar, 2004, pp. 43-44.

[2] Del Ninno, Subbarao and Milazzo, 2009, pp. 44-59.

[3] جوردون بيتشيرمان و كارينا أوليفاس و اميت دار، آثار برامج سوق العمالة النشطة دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية والانتقالية، سلسلة مقالات مناقشة الحماية الاجتماعية، رقم 0402، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة عمل التنمية البشرية، البنك الدولي، جانفي 2004.

[4] سامي العوادي، مرجع سبق ذكره، ص 10-12.

الأعمال، وكذلك إعفاء الممتلكات الرأسمالية من الرسوم والضرائب، وتشجيع المؤسسات الكبيرة على دعم المشاريع الصغيرة من خلال التعاقد معها من الباطن [1].

1-2-7- تشجيع الحراك:

هناك العديد من التدابير التي يمكن أن تشجع الحراك الجغرافي للعاطلين عن العمل مثل إعادة التوطين وإيجاد السكن ودعم كذلك نفقات الانتقال...

و قد أثبتت جميع الدراسة أن تدابير سوق العمل النشطة تكون أغلها فعّالة في إدماج العاطلين عن العمل مرة أخرى في سوق العمل. و تشير نتائج 120 دراسة تقييميه لبرامج سوق العمل النشطة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، و بلدان نامية إلى أنه عند تنفيذ برامج سوق العمل النشطة بمعزل عن سياسات وتدابير أخرى داعمة، فمن المرجح أن يزداد معدّل نجاحها في الحالات التالية [2]:

- حين تكون هذه البرامج موجهة لفئات معينة و تستند إلى تحليل دقيق، والاحتياجات تكون محدّدة على أساس المهارات المطلوبة. ففي جمايكا مثلا خصّصت و صمّمت برامج للتدريب في سوق العمل ولقطاعات معينة تتلاءم و المهارات و التدريب المطلوب [3].
- تشجيع المؤسسات و المنشآت على توظيف العمال من الفئات المهمّشة و خاصة من فئة الشباب المحبطين، النساء. و يجب أن يرتبط التدريب بتدابير موازية، مثل الحوافز الضريبة، إعانات الأجور وغيرها من الحوافز الأخرى.
- التدريب و التأهيل و التكوين يجب أن يحدّد انطلاقا من احتياجات سوق العمل.

واستئناسا بتجارب بلدان الإتحاد الأوروبي في مجال السياسات النّشطة يمكن اعتماد منهجية تطوير البرامج النشطة باعتماد المقاييس التالية الموضحة في الجدول (2) التالي:

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2] Betchermann, G.; Islam, R. (eds.). 2001. East Asian labour markets and the economic crisis: Impacts, responses and lessons. Washington, DC, World Bank & ILO, P. 314.

[3] O'Higgins, N. 2001. Youth unemployment and employment policy. Geneva, ILO, P. 113.

الجدول (2): مثال توضيحي لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي

الأهداف المسطرة	توجيه البرامج نحو	الجهة المستهدفة
مجابهة تراجع النمو الاقتصادي بصفة ظرفية	- توليد فرص العمل (برامج أشغال عمومية،...)؛ - التشغيل المدعّم (حوافز للمؤسسات)؛ - دعم العمل المستقل.	- فئات خصوصية؛ - تركيز هذه البرامج في المناطق المتضرّرة أكثر من البطالة والمناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود.
معالجة انعدام التوازن بين العرض والطلب	- تحسين خدمات التشغيل (الإعلام والتوجيه ومعلومات سوق العمل...)؛ - تحسين منهجيات المطابقة بين العرض والطلب؛ - تطوير تقنيات البحث عن شغل؛ - المساعدة على الحراك الاجتماعي والقطاعي والجغرافي؛ - دعم أنظمة التدريب.	- المناطق ذات النسيج الاقتصادي المحدود؛ - القطاعات الاقتصادية؛ - المهن الجوارية.
تحسين التصرّف في سوق العمل	- خدمات التشغيل (إعلام، إرشاد...)؛ - الرفع من أداء الآليات والبرامج؛ - وضع مؤشرات للمتابعة والتقييم وقياس الأثر (Impact)؛ - توفير البيانات حول سوق العمل وتطوّراته المستقبلية (المهن الجديدة...).	- الدّاخلون لسوق الشغل؛ - المؤسسات؛ - المناطق.

المصدر:علي حمدي، مرجع سبق ذكره. ص 19.

و ينظر لسياسات التشغيل المحفزة والنشطة (politique active) على أنها السيّاسات الوحيدة الكفيلة بتخفيف أزمة التشغيل و البطالة خاصة في الدّول النامية.

إلا أن سياسات سوق العمل الفعّالة (المحفزة) ALMP التي تم تطبيقها خلال العقدين الأخيرين، لم تستطع حلّ المشاكل الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل في الدول النامية. ففي الجزائر مثلا و بالرغم من النمو الاقتصادي المقبول الذي شهده البلد، خاصة بعد الطفرة النفطية بداية من سنة 2000، يجب ألا نندهش من فشل هذه السياسات التي تهدف إلى توفير حلول قصيرة المدى لتغطية عيوب سوق العمل، ولم يكن الغرض منها توفير

الحلول طويلة المدى للمشاكل الهيكلية. يجب أن تكون هذه السياسات متكاملة مع إستراتيجية شاملة و إطار للسياسات التي تأخذ في الاعتبار سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات كثيفة العمالة، ونظم وقواعد سوق العمل ونظام الضمان الاجتماعي، علاوة على الإطار القانوني لبيئة الأعمال لكي تكون فعالة (Martin and Bardak, 2012)[1] وهذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الجزء الثالث من هذه الرّسالة.

II. الحاجة إلى سياسات هيكلية تمس جانبي سوق العمل:

كثيرا ما تستخدم السياسات الظرفية لسوق العمل لاستكمال السياسات الهيكلية. ففي بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي كما هو الشأن في البلدان التي تمر حديثا بمرحلة انتقالية، يخصّص جزء كبير من الميزانية للأدوات الظرفية مثل، إعانات البطالة و المعاش المبكر وإعانات الإعاقة،... وهذه السياسات تعتبر من الناحية السياسية، سياسات وسطية وتحصل على تمويل مهمّ. و في كثير من البلدان التي تميل سياسيا نحو الأخذ بهذه السياسات لا يكون لسياسات سوق العمل الايجابية إلا دور ثانوي.

تتضمن السياسات الهيكلية مجموع الإجراءات التي تهدف إلى الرفع من مستوى الإنتاج وتحسين معدّلات استخدام عوامل الإنتاج والطاقات الإنتاجية في البلد. كما تشمل إجراءات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدّلات نمو مرتفعة. ويتم ذلك عبر سياسات ترويج الادخار والاستثمار، وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من أهمية سياسات العرض في تحسين تخصيص الموارد ورفع معدّلات النمو، فإن أثرها يظهر على المدى الطويل. وتوجّه الدول المتقدمة اهتماما كافيا للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي والذي ينعكس بدوره على حجم التشغيل. و الشكل البياني (5) التالي يعكس شرح نظري مفصل للسياسات الاقتصادية الموجهة نحو سوق العمل:

[1] منى عامر، سياسات سوق العمل الفاعلة: سرد للمبادرات القائمة بالفعل في مصر، جامعة القاهرة ورشة حول "التشغيل: تأملات من التجارب الدولية"، أكتوبر 2012، ص 26.

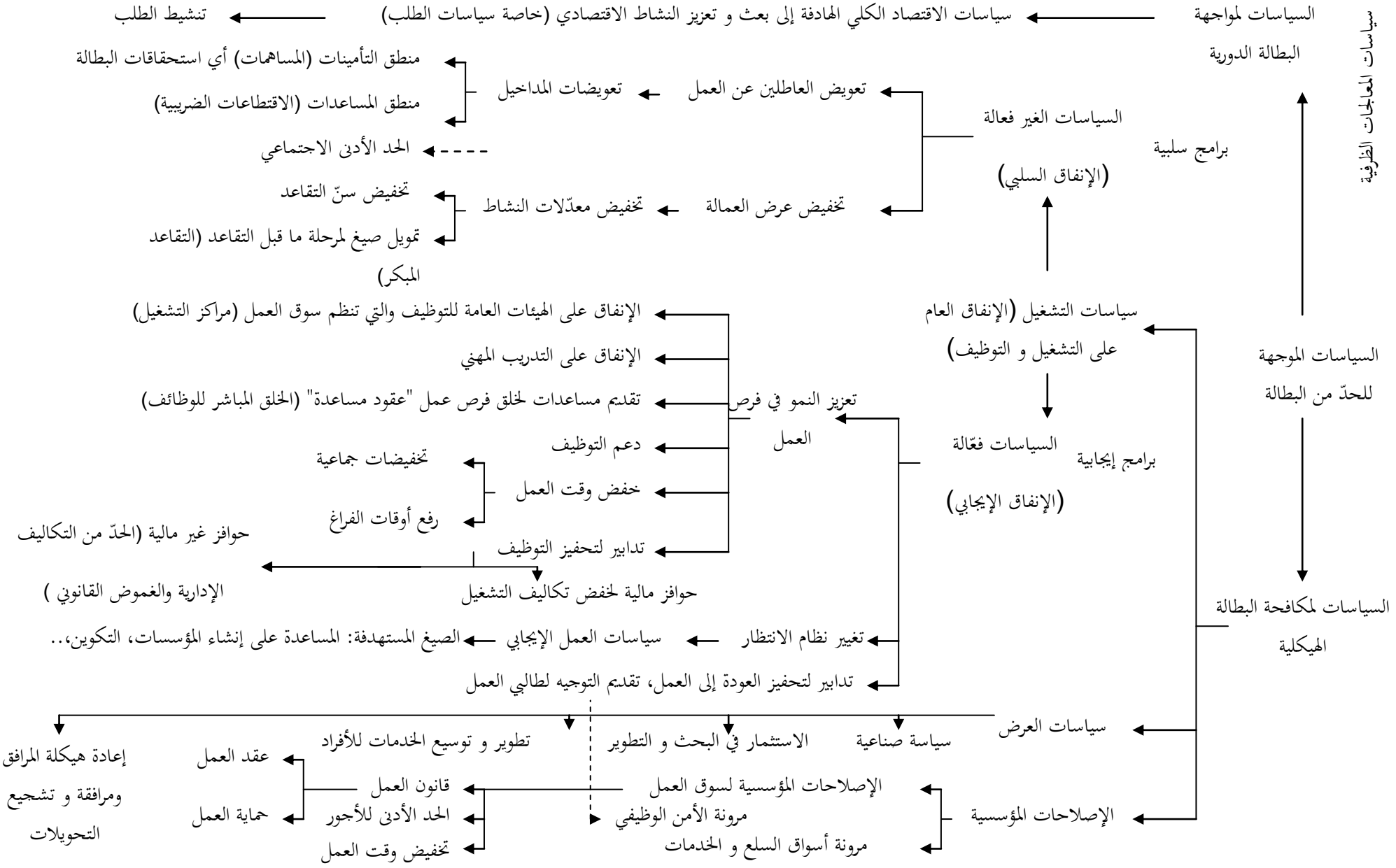
سياسات المعالجات الظرفية
السياسات لمواجهة البطالة الدورية
سياسات الاقتصاد الكلي الهادفة إلى بعث و تعزيز النشاط الاقتصادي (خاصة سياسات الطلب)
تنشيط الطلب
السياسات الغير فعالة
برامج سلبية
(الإنفاق السلبي)
تعويض العاطلين عن العمل
تعويضات المداخيل
منطق التأمينات (المساهمات) أي استحقاقات البطالة
منطق المساعدات (الاقتطاعات الضريبية)
الحد الأدنى الاجتماعي
تخفيض عرض العمالة
تخفيض معدّلات النشاط
تخفيض سنّ التقاعد
تمويل صيغ لمرحلة ما قبل التقاعد (التقاعد المبكر)
السياسات الموجهة للحدّ من البطالة
سياسات التشغيل (الإنفاق العام على التشغيل و التوظيف)
السياسات فعّالة
برامج إيجابية
(الإنفاق الإيجابي)
تعزيز النمو في فرص العمل
الإنفاق على الهيئات العامة للتوظيف والتي تنظم سوق العمل (مراكز التشغيل)
الإنفاق على التدريب المهني
تقديم مساعدات لخلق فرص عمل "عقود مساعدة" (الخلق المباشر للوظائف)
دعم التوظيف
خفض وقت العمل
تخفيضات جماعية
رفع أوقات الفراغ
تدابير لتحفيز التوظيف
حوافز غير مالية (الحدّ من التكاليف الإدارية والغموض القانوني)
حوافز مالية لخفض تكاليف التشغيل
السياسات لمكافحة البطالة الهيكلية
تغيير نظام الانتظار
سياسات العمل الإيجابي
الصيغ المستهدفة: المساعدة على إنشاء المؤسسات، التكوين،..
تدابير لتحفيز العودة إلى العمل، تقديم التوجيه لطالبي العمل
سياسات العرض
سياسة صناعية
الاستثمار في البحث و التطوير
تطوير و توسيع الخدمات للأفراد
إعادة هيكلة المرافق ومرافقة و تشجيع التحويلات
عقد العمل
حماية العمل
قانون العمل
الحد الأدنى للأجور
تخفيض وقت العمل
الإصلاحات المؤسسية
الإصلاحات المؤسسية لسوق العمل
مرونة الأمن الوظيفي
مرونة أسواق السلع و الخدمات
R.T.T

خاتمة الفصل الثاني:

لا تكاد تصدر دوريات أكاديمية متخصّصة، ذات علاقة بعلم الاقتصاد، إلا و تعرّضت لموضوع يخص سوق العمل بالتحليل والنقاش. سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر. إلا أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع اقتصاديات العمل، لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف بعض المفاهيم و المصطلحات العلمية المرتبطة بسوق العمل، وذلك نتيجة لتعدّد التعاريف الإجرائية وتنوّعها.

استعرضنا في هذا الفصل تقديم و تحليل شامل للمفاهيم الخاصة بسوق العمل بشقّيه الرسمي و الغير رسمي، مستعرضين الهيكل التنظيمي لهذا لسوق. في الأخير تطرقنا بالشرح و التحليل لأهم السياسات التشغيل من وجهة التحليل النظري. حيث استعرضنا بعض نتائج تجارب سياسات التشغيل في بعض البلدان المتقدمة و بعض البلدان النامية في أنحاء مختلفة من العالم. استعرضنا أيضا كيفيّة اعتماد هذه السياسات وفي مواطن قوتها، تحديد الجهات المستفيدة منها، وتقييم آثارها. وضّحنا كيف أن عملية اختيار وتصميم هذه السياسات ترتبط بالظروف المحيطة، فتتأثّر بالأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لواضعي السياسات، وببنية سوق العمل والقدرات الإدارية والمالية للدولة.

- الجزء الثاني -

تفسير البطالة عبر المدارس الاقتصادية المختلفة

الفصل الأول: النظريات الاقتصادية المفسّرة للبطالة

مقدمة الفصل الأول:

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى اختلال سوق العمل و تفاقم ظاهرة البطالة من وجهات نظر متعدّدة. ويتضمن هذا الفكر نظريات متباينة لسوق العمل. ومن أجل الفهم الجيّد لحركيّة سوق العمل لابد من الرجوع إلى الوراء و التمعّن جيّدا في النظرية الاقتصادية و فحصها، و بالأخص نظرية اقتصاد العمل التي أخذت حيزا هامّا في التحليل الاقتصادي نظرا للأهمية الكبيرة لعنصر العمل.

إن منطق التحليل يستوجب علينا استعراض أهمّ المدارس الاقتصادية على اختلاف مناهجها في التصدّي لتفسير إشكالية البطالة، وقد تبيّن و منذ زمن بعيد أن رسم أي سياسة اقتصادية لمجابهة البطالة، لابدّ أن يقوم على أسس نظرية متينة.

على أي حال، سوف نتناول في هذا الفصل بالتفصيل تقديم شامل للنظريات الاقتصادية الأولى التي ساهمت في تحليل ظاهرة البطالة، وفق ما ورد من خلال المدارس الاقتصادية الكبرى، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية و المدرسة الماركسية و النيوكلاسيكية إلى المدرسة الكينزية في سنوات الثلاثينات، و بروز الاهتمام النظري بالظاهرة.

المبحث الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي

مع بداية القرن 17 ظهرت عدّة نظريات تفسّر الاختلال في سوق العمل و في هذا المبحث سوف نستعرض أشهر و أهم هذه النظريات من خلال عرض محتوى كل نظرية و تقديم أهم الانتقادات التي تعرّضت إليها.

I. نظرية حدّ الكفاف (أجر الكفاف – Subsistence wage theory):

نشأت هذه النظرية في فرنسا في القرن الثامن عشر على يد رواد الفكر الاقتصادي الفرنسي " تورغو - Turgot" و "فرانسوا كيني F. Quesnay" و "دولارفيير M. de la Rivière" و قد ظهرت هذه النظرية في أوروبا في ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية جدّ متدهورة و قد عانت الطبقة العاملة في تلك الفترة البؤس و الشقاء والحرمان.

و أصبحت هذه النظرية من أهم موضوعات علم الاقتصاد، فمنذ بداية القرن التاسع عشر أي منذ نشأة علم الاقتصاد على يد رواد المدرسة الاقتصادية التقليدية و خاصة الإنجليزية منها (دافيد ريكاردو وآدم سميث). وتسعى هذه النظرية لتقرير حدّ توازن ثابت يستقر عنده مستوى الأجر في تقلباته في مدة قصيرة. وقد ذهب دافيد ريكاردو David Ricardo إلى أنّ مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى الضروري للحياة. وانطلاقا من نظرية ريكاردو هذه صاغ لاسال F. Lassalle قانون الأجور الحديدي ومن هذا المفهوم طوّر الاقتصادي ماركس نظريته في العمل والأجر[1].

« تعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات في شرح ظاهرة الأجور، و جوهر هذه النظرية أن الأجور سوف تتجه في المدى الطويل نحو ذلك المستوى الضروري لضمان حياة العامل و أسرته و هو أجر الكفاف » [2].

فحسب رواد هذه النظرية فإن مستوى الأجور يتحدّد بما يعادل قيمة المواد والحاجات الضرورية الأساسية التي تكفل العيش للفرد العامل ولو عند الحد الأدنى [3]. و حسبهم فإن ديناميكية العرض والطلب في سوق العمل هي التي تضمن استقرار الأجور مدّة طويلة عند مستوى الكفاف و ذلك لضمان حياة العامل. وترجع أسس هذه النظرية في الحقيقة كما أشرنا إليه إلى أحد رواد فكر المدرسة الطبيعية (الفزيوقراطية) وهو الاقتصادي الفرنسي تورغو Turgot، وتبنّاها في منتصف القرن التاسع عشر الاقتصاديين آدم سميت، دافيد ريكاردو ولاسال* F. Lassalle. « و عرفت هذه النظرية عند هذا الأخير بنظرية "القانون الحديدي للأجور"، و أطلق عليها نظرية

[1] ماطنيوس حبيب، مرجع سبق ذكره، 1991/1990.

[2] عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص 586.

[3] قريصة صبحي، مقدمة في النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية المصرية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1965.

* فرديناند لاسال Ferdinand Lassalle (1825-1864): زعيم عمالي ألماني وهو أحد مؤسسي مذهب الاشتراكية الألمانية، كان أول رئيس للرابطة العامة للعمال الألمان، وكانت حركته موجة نحو قلب الحركة العمالية الألمانية، وهي تنادي بمبدأ التضامن مع النظام الإقطاعي الحاكم لبسمارك.

"القانون الحديدي" لما يلحق العامل فيها من ظلم و إجحاف وحتمية في تحديد أجره إذا لا يمكن للعامل تجاوز هذا الحد في عيشه » [1].

وأصبحت نظرية حدّ الكفاف جزء لا يتجزأ من الفكر الكلاسيكي. وبحسب هذا القانون إذا ارتفع مستوى الأجور عن الحد الأدنى الضروري للحياة، تحسّنت الحالة المعيشية للعمّال، ممّا يجعلهم يقبلون على الزواج وبزيادة عدد المواليد يزيد عرض العمل في المجتمع، و بزيادة العرض تنخفض مستويات الأجور إلى حدّ أدنى وممكن أقلّ منه، ولكن الأجور لا يمكن أن تبقى مدة طويلة عند هذا المستوى الضروري لمعيشة العمال و إعالة أسرهم. ممّا قد يجل الأفراد مرة أخرى يحجمون عن الزواج وتقل الولادات فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور كنتيجة لذلك، وتصبح عند مستواها السابق أو أعلى منه [2]. وهكذا فإن ديناميكية العرض والطلب على العمل في سوق العمل تجعل الأجور، حسب هؤلاء الاقتصاديين تدور في حركتها حول مستوى حدّ الكفاف (الحاجات الضرورية اللازمة لعيش الفرد العامل).

« تحدّد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حدّ لمستوى المعيشة (وهو ما يسمي بحد الكفاف) لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، وتسمى الأجور في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل » [3].

وقد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية ومنها:

1- لو فرضنا صحة هذه النظرية لأدى ذلك إلى اعتبار كل زيادة على أجر العامل من صالح صاحب العمل لا من صالح العامل؛ لأنها ستؤدي إلى خفض أجره، و هذا غير منطقي [4].
2- إن ارتفاع الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنجاب من قبل العامل، ولكنه يؤدي إلى رغبة العامل في تحسين مستواه المعيشي الذي يؤثر مستقبلا على مستوى الأجور. و منه نجد أن النظرية ربطت بين ارتفاع الأجور أو زيادة رفاهية العمال و بين زيادة التكاثر بعلاقة طردية، والصحيح أنه لا يلزم من ارتفاع أحدهما ارتفاع الآخر. إذ يلاحظ قلة الإنجاب عند ذوي الدخول المرتفعة [5].
3- يفترض أن تكون الأجور متساوية بين العمّال، بناء على هذه النظرية ولكن الواقع خلاف ذلك، لأن العمّال المهرة يأخذون أجورا أعلى من غيرهم، ومنه عجزت النظرية عن تفسير هذا التفاوت في الأجور في المهن المختلفة [6] بسبب تباين العمال في الكفاية الإنتاجية، لأنها أهملت العناية بهذا الجانب.

---

[1] صادق مهدي السعيد، ص 384.

[2] Sapsford. D. and Tzannatos. Z. (1993). The economics of Labour Market. The Macmillan Press Ltd. UK.

[3] إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، م 16، العلوم التربوية و الدراسات الإسلامية (1)، 1424/2003، ص 570-571.

[4] صادق مهدي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 384-385.

[5] صادق مهدي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 385-386.

[6] كامل بكري، محمد محروس، مبادئ الاقتصاد الجزئي، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 259-260.

4- اهتمت هذه النظرية بجانب العرض وأهملت جانب الطلب، حيث ركزت على العوامل المؤثرة على العرض دون أن تذكر شيئا عن العوامل المؤثرة على الطلب.

5- قرّرت هذه النظرية انخفاض الأجور بزيادة السكان أو الأيدي العاملة، في حين أثبت التطور الاقتصادي لدول أوروبا الغربية نقض هذا الافتراض، فقد ارتفعت أجور العمال الحقيقية في الوقت الذي زادت فيه الأيدي العاملة زيادة كبيرة [1].

II. نظرية مخصص الأجور (رصيد الأجور – Wage fund theory):

مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت نظرية أخرى في انجلترا و هي نظرية رصيد الأجور، و قد وجدت بذورها في نظرية حدّ الكفاف و جاءت كنظرية مكمّلة لهذه الأخيرة [2]. و قد ظهرت في وقت كانت فيه المشروعات الصناعية و التجارية في أشد الحاجة إلى رؤوس الأموال. و يعتبر مستوى الأجر حسب هذه النظرية عامل متغير، و يتوقف على قوتين أساسيتين هما الطلب على العمل من جانب المنتجين، وقوة العرض من ناحية العمال المنافسين على العمل. و يستند طلب المنتجين على العمال على مقدار رأس المال الذي يمكن تخصيصه لدفع أجور السكان القادرين على العمل والمستعدين للقيام به.

و يترتب على هذه النظرية أن مستوى الأجر يظل ثابتا ما دامت كمية الأموال التي يخصصها المنتجون لرفع الأجور تبقى ثابتة، ومادام عدد العمال لم يتغير. و في مثل هذا الوضع فإنه لا يمكن لأي فئة من العمال أن تحصل على زيادة في أجرها كنتيجة لضغوط التشريعات القانونية و كذا النقابات العمالية، إلا على حساب نقص أجور الفئات الأخرى للعمال. فما دامت الأموال المخصّصة لرفع أجور العمال تظل ثابتة، فإن الزيادة في نصيب طبقة العمال سيكون من هذا الرصيد، أي لابد أن يكون على حسب نقص نصيب باقي الطبقات الأخرى من الرصيد، و بالطبع من أجورهم تبعا لذلك[3]. أما إذا تم زيادة مخصّصات الأجور فسوف يكون ذلك على حساب أرباح المنتجين[4].

و يمكن توضيح العلاقة بين مخصّصات الأجور و عدد العمال و متوسط الأجور كما يلي[5]:

$$\text{متوسط الأجور} = \frac{\text{مخصصات الأجور}}{\text{عدد العمال}}$$

[1] صادق مهدي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 386.

[2] عادل فليح العلي، هناء هادي محمد علي، اقتصاد العمل، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 1990.

[3] محمد بن عبد الله بن علي النفيسة، الأجور و أثرها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جمعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص 586.

[4] صبحي قريصة، محمد يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العمومية للطباعة و النشر، بيروت لبنان، 1984، ص 275.

[5] صادق مهدي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 275.

يرجع السبب الرئيسي لظهور هذه النظرية إلى ما لاحظه الاقتصاديون من مرور زمن بين الإنتاج والتسويق، ويعطي العمال أثناءها أجورا من مدّخرات سابقة مخصصة لدفع أجور العمال.

وقد وجهت بعض الانتقادات لهذه النظرية ومنها [1]:

1- أن النظرية لم تبين الطريقة التي يتم بموجبها تحديد رصيد الأجور من قبل المنتجين، كما أنها لم تبين كيفية توزيع ذلك الرصيد على العاملين.

2- من الخطأ أن تعتمد النظرية على رصيد الأجور المقتطع من إيرادات العام السابق، لأن المبالغ التي يمكن توفيرها كرصيد لدفع الأجور ليست ثابتة بل تعتمد على نجاح أو فشل العملية الإنتاجية.

3- أن النظرية لم تستطع تفسير ظاهرة اختلاف الأجور بناء على تفاوت العمال في الكفاية الإنتاجية لأنها أهملت هذا الجانب.

4- يظهر على هذه النظرية طابع التشاؤم؛ لأنها لا تجعل أملا لرفع أجور العمال إلا عن طريق انخفاض عددهم، وهذا لا يتم إلا بامتناعهم عن الزواج و زيادة عدد الوفيات بينهم، و ذلك لأن مخصّص الأجور ثابت.

5- وجود بعض العمال تتحدّد أجورهم بناء على نسبة معينة من الإنتاج أو الأرباح و هذا ممّا تعجز النظرية عن تفسيره.

6- لقد أثبتت الوقائع التاريخية عدم صحة هذه النظرية من أوجه ثلاث:

- أنها تفترض زيادة الأجور بنقصان عدد العمال، و لكن ثبت بقاء الأجور منخفضة في ايرلندا من سنة 1848 إلى سنة 1851 و ذلك بالرغم من هجرة حوالي مليون مواطن ايرلندي إلى أمريكا.
- أنها تفترض انخفاض الأجور بزيادة عدد العمال، و لكن ثبت ارتفاع الأجور في أمريكا بالرغم من زيادة عدد العمال فيها.
- ثبت انخفاض الأجور في دول أوروبا الغربية بالرغم من تراكم رؤوس الأموال فيها أثناء الأزمة التجارية العالمية في منتصف القرن التاسع عشر.

III. نظرية الإنتاجية الحدية للأجور:

« ظهرت في الأول نظرية عرفت بـ"نظرية إنتاجية العمل" في أواخر القرن التاسع عشر على أيدي الاقتصادي الفرنسي لورا بوليو و الاقتصادي الأمريكي ولكر. و يتقرّر أجر العامل بناء عليها بإنتاجيته، فكلما زادت زاد أجره، حيث تدفع أولا حصص عناصر الإنتاج الأخرى من الإنتاج الصافي، و ما يتبقى منه يدفع أجورا للعمال، وبالرغم من أن هذه النظرية تفسّر أسباب اختلاف الأجور بين العمال إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي » [2]:

- أنها أهملت قانون العرض و الطلب و أثره في تحديد الأجر.

[1] عوض، أحمد صفي الدين. مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى: دار العلوم للطباعة والنشر، ، الرياض 1983، ص 182.

[2] صادق مهدي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 392-393.

- مخالفتها لواقع تحديد الأجر حيث يتحدّد سلفا قبل العمل.
- لم تبيّن المقصود بالإنتاجية إن كانت الكمية أم القيمية أم الحدية.

بسبب الانتقادات السابقة، قدّم بعض الاقتصاديين نظرية جديدة لتحديد الأجور انطلاقا من الإنتاجية، ألا وهي نظرية الإنتاجية الحدية.

« تعتبر نظرية الإنتاجية الحدية من أشهر نظريات الأجور. و قد ظهرت في الفكر الاقتصادي على أثر ظهور التحليل الحدي في نظرية القيمة، و اكتشاف فكرة المنفعة الحدية و ظهور فكرة الإنتاجية الحدية لتفسير أثمان خدمات عناصر الإنتاج و في مقدمتها عنصر العمل »[1].

تحدّد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بتفاعل قوى الطلب الكلي على العمل مع قوى العرض الكلي من العمال. فإذا كان العرض ثابتا، فإن الذي يحكم تحديد الأجور على المدى القصير هو إنتاجيته الحدية.

في بداية القرن العشرين طوّر عدد من الاقتصاديين خاصة ج.ب. كلارك John Bates Clark وفون فيزر Friedrich Von Wieser هذه النظرية و توصّلوا إلى أن ما يحدّد الأجر ليس إنتاجية العمل بصورة مطلقة، بل إنتاجية وحدة العمل الأخيرة أو الإنتاجية الحدية. ويقول كلارك « إنه في كل فروع الإنتاج يمارس قانون المردود المتناقص عمله إذ يتزايد الإنتاج بمعدّلات أقل من تزايد العمل المصروف في إنتاجه، وإنتاجية وحدة العمل الأخيرة هي الإنتاجية الحدية للعمل، وهي التي تحدّد مستوى الأجر فيميل الأجر إلى التطابق مع الإنتاجية الحدية للعمل»[2].

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية:

1- سيادة المنافسة الكاملة في السوق (سوق العمل)، و هذا يعني أن ثمن السلعة و ثمن العمل يعتبر معطى بالنسبة للمشروع.
2- أن الذي يحكم الطلب على العمل هو الإنتاجية الحدية العينية للعامل، و حيث أن العامل لا يتقاضى أجره في صورة سلع، فإن الطلب على العمل يتحدّد بقيمة الإنتاجية الحدية للعامل.
3- بقاء جميع العناصر ثابتة ما عدا عنصر العمل.
4- يسعى المشروع إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، لدى فإنه يستخدم ذلك الحجم من القوة العاملة الذي عنده حتى يتساوى قيمة الناتج الحدي مع الأجرة.
5- مجتمع ساكن غير قابل للنمو الاقتصادي، و هذا يعني ثبات كل من السكان و رأس المال و أساليب الإنتاج.

[1] عادل فليح العلي، هناء هادي محمد علي، مرجع سبق ذكره.
[2] مطانيوس حبيب، مرجع سبق ذكره، 1990-1991.

6- حرية الانتقال التام لعنصري الإنتاج العمل و رأس المال.

يمكن توضيح منحنى الإنتاجية الحدية بالشكل التالي:

الشكل (6): منحنى الإنتاجية الحدية

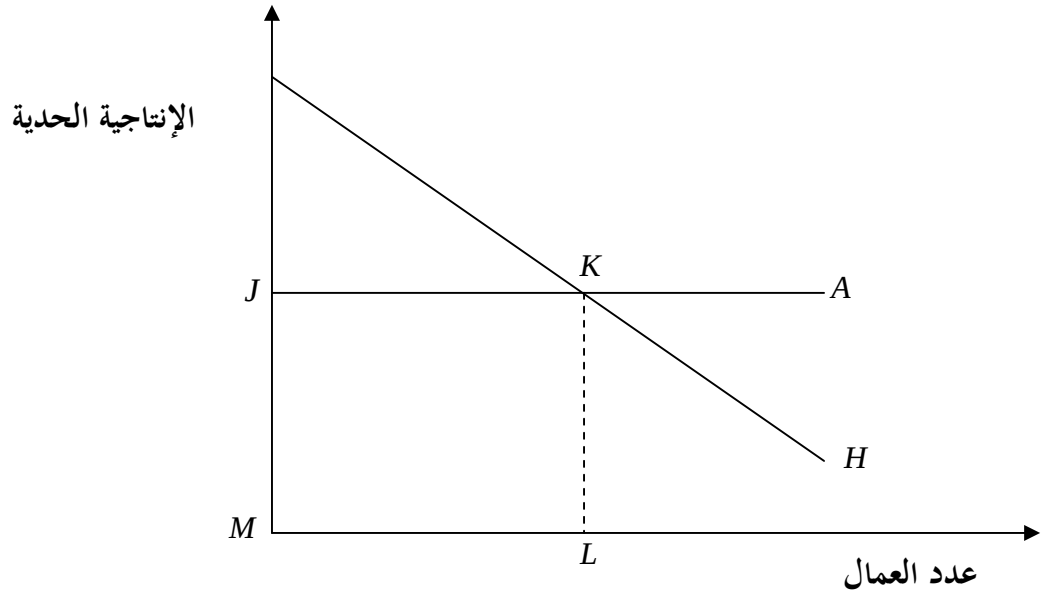

المصدر: عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.

فالمنتج يحاول استخدام ما لديه من رأس المال و ما يتوفر من عمال لتحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك سوف يستمر باستخدام العمال إلى أن يتساوى معدّل أجر آخر عامل مع إنتاجه الحدّي، أي في الشكل السابق عند عدد العمال (L,M) فيتقرّر بذلك معدّل الأجر (J,M) و هو أجر لجميع العمال.

يترتب على هذه النظرية و على فروضها أن هناك أجرا واحدا سوف يسود في السوق. و هو ذلك الأجر الذي يساوي الإنتاجية الحدية للعامل و الذي عنده يتم تشغيل حجم معين من القوى العاملة. و هذا يعني أن نظرية الإنتاجية الحدية تفرض سيادة نقطة توازن واحدة [1].

وجهت الكثير من الانتقادات إلى هذه النظرية ومنها [2]:

1- أنها تعنى بجانب الطلب على العمال و تهمل جانب العرض.

2- أن النظرية لا تستطيع تحديد ثمن العامل (الأجر) لأنها تركّز على تحديد الكمية اللازمة من العمال لكي تحقّق المنشأة أكبر ربح ممكن عند ثمن معين لخدمات العامل.

[1] عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص 586.

[2] إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، مرجع سبق ذكره، ص 570-571.

3- أنه لا وجود للمنافسة الكاملة في سوق العمل إلا في حالات نادرة، لأن معظم الحالات تسودها منافسة غير كاملة.

4- إن بعض العمال يعملون و لكنهم لا ينتجون حقيقة كالمراقبين و البوابين و الحراس فهؤلاء عجزت النظرية عن بيان كيفية تحديد أجورهم.

5- أن النظرية افترضت بعض العوامل ثابتة و لكنها في الحقيقة كلها متغيّرة باستمرار.

المبحث الثاني: تفسير البطالة عند كارل ماركس و عند النيوكلاسيك

I. النظرية الماركسية و تفسير البطالة:

«كبديل للأجر مقابل الحياة (نظريات مستوى الكفاف) الذي تبناه مختلف مفكري التيار الكلاسيكي القديم، فإن الأجر في المنظور الماركسي و إن لم يختلف على أجر الكفاف في مضمونه، إلا أنه يتحدّد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط و إنّما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية. فوفق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج. و يرجع هذا التحوّل في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة » [1].

يرى ماركس أن سعر العمل في نظر المنظم (الرأسمالي) يتمثل في ذلك المقابل الضروري جدا، والذي يسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة، و منه فتكلفة العمل يجب أن تتحدّد بقيمة السلع الضرورية لضمان استمرارية الإنتاج، التطوير و المحافظة على خلود قوة العمل. و يرى أيضا أن الربح يتمثل عند الرأسمالي في ذلك العائد الذي يتقاضاه من خلال فائض القيمة، و الذي يتمثل في الفرق بين أجرتين، و حسب ماركس دائما أن العمل في المؤسسة الرأسمالية يقسم قسمين، الأول يأخذ العامل مقابله أجر، بينما الثاني لا يأخذ مقابله أجر، و الذي يعود على الرأسمالي مقابل ملكيته لوسائل الإنتاج، الفرق بين الأجرين سماه كارل ماركس القيمة المضافة (La plus-value). و عليه فإن الأجر في النظام الرأسمالي يخفي تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض. والشكل البياني (7) التالي يوضح ذلك:

[1] مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 50.

الشكل (7): تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض

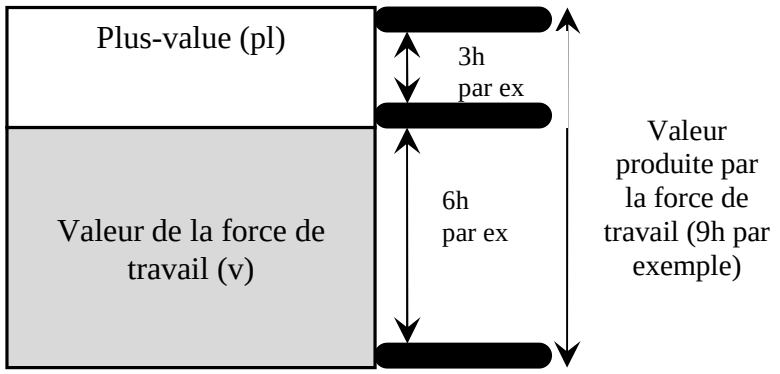

Schéma inspiré de celui de R. Sandretto (1994, p 98).

إلا أن ماركس لم يبيّن كيفية تقسيم العمل إلى جزئين و ما حصة كل منهما، وعلى أي أساس يتم هذا التقسيم. إذا و حسب هذا المفهوم، نرى و مرة أخرى أن هذه النظرية لا تختلف ضمنيا على نظرية رصيد الأجور، أو نظريات حدّ الكفاف، رغم كون هذا التقسيم ذاتيا و ليس موضوعيا، حيث يختلف مستوى الكفاف من مجتمع إلى آخر و من بيئة إلى أخرى، و من أسرة إلى أخرى و من فرد إلى آخر و هكذا. كما نشير إلى أن هذا الأجر يكون في الغالب و إن لم نقل على الدوام، أقل من مستوى التوازن. و لهذا، فإنه من أساسيات النظام الرأسمالي أن يوجد هامش من البطالة و إن لم نقل بتعبير ماركس جيش من العاطلين حتى يتسنى للأجور أن لا ترتفع بعيدا عن مستوى الكفاف [1].

الشكل (8):منحنى العرض و الطلب على العمالة

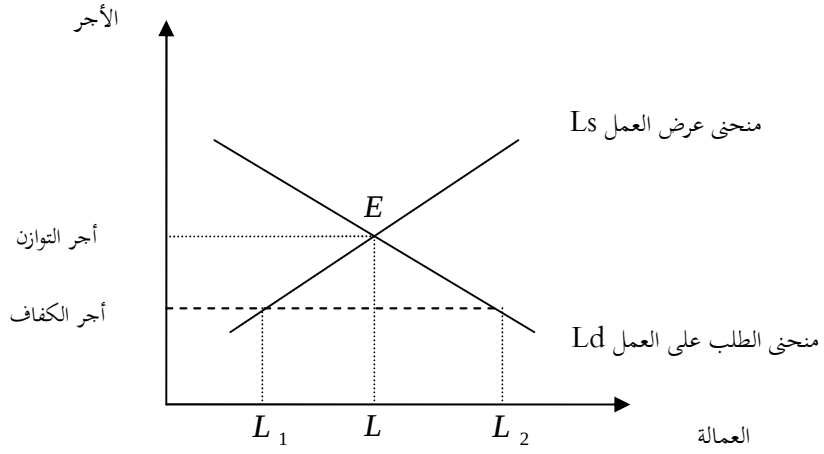

[1] مولود حشمان، مرجع سبق ذكره، ص 51-52.

فلولا وجود هذه البطالة لما تسنى لأجر الكفاف أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التوازن. فحسب هذا البيان فإن المؤسسات تطلب L_1 من العمالة في الوقت الذي يكون فيه المعروض من قوة العمل يعادل L_2 وهو مستوى أعلى من مستوى التوازن الذي يحقق أجر التوازن.

ومنه حسب ماركس فإن العامل الأجير في المجتمع الرأسمالي هو نوع من العبودية، فوجود جيش احتياطي من العاطلين يمنع ارتفاع الأجور عن الحدّ الأدنى الكافي للبقاء.

« كما تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني، و إنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم و التي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصّناعة عن استيعابهم، و هو ما يصطلح عليه ماركس بجيش الصناعة الاحتياطي (Armée industrielle de réserve) » [1].

II. النظرية النيوكلاسيكية للبطالة:

التيار النيوكلاسيكي هو في الحقيقة امتداد للتيار الليبرالي الكلاسيكي، و لذا فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التوظف الكامل تأسيسا على "قانون ساي للأسواق" الذي ينص على: "أن كل عرض يخلق طلبه الخاص" [2]. وهو تحليل سلوكي يعطي الأهمية لعنصر الطلب و رغبات الأفراد أكثر ممّا يعطي لجانب العرض وتكاليف الإنتاج. و كان التركيز العلمي الأساسي عند الحديين يتمثل في البحث عن أوضاع التوازن الستاتيكي، سواء فيما يتعلق بتوازن المستهلك أو توازن المنتج، أو توازن الاقتصاد بأكمله.

« الفكر النيوكلاسيكي هو فكر تبريري يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، و يبرّر علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، و يطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه، انطلاقا من نظرية المنفعة الحدية و الندرة النسبية كبديل عن القيمة في الفكر الكلاسيكي القديم. و قد ركز هذا الأخير على مشكلات السوق والأثمان و النقود و الائتمان. و كان هذا الفكر نقطة تحوّل في النظام الرأسمالي من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار » [3].

و لقد استعاد النيوكلاسيك على رأسهم Léon WALRAS، Carl MENGER، William Stanley JEVONS و Alfred MARSHAL ثقتهم في قانون ساي للأسواق، ومن ثم أنكروا تعرض النظام الرأسمالي للأزمات. و لم يعط هذا الفكر لقضية البطالة الاهتمام اللازم انطلاقا من افتراضاتهم التي تعتبر أن الاقتصاد يعرف حالة التشغيل الكامل، وأنكروا إمكانية حدوث بطالة على نطاق واسع، و انصبّ تحليلهم لهذه الظاهرة على

[1] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

[2] حسن الحاج، مرجع سبق ذكره.

[3] محمد جلال مراد، البطالة و السياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية و العشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية 08-04-2008، ص 16.

الأجل القصير معتقدين أن حدوث مثل هذه البطالة يكون جزئي في بعض القطاعات و تكون إما بطالة اختيارية أو هيكلية.

2-1- فرضيات التحليل النيوكلاسيكي:

لقد اعتمد النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقّق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل. و يرتكز هذا التحليل كغيره على مجموعة من الفرضيات:

1- يزعم أنصار هذه المدرسة و ما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة (التامة)* . فالعمل كسلعة يتم عرضه من طرف الأجراء أو طالبي العمل، أما الطلب فيصدر من طرف المنتجين (المؤسسات)[1]. فلا نقابات عمال على جانب العرض و لا اتحادات المنتجين على جانب الطلب تؤثر على ديناميكية سوق العمل.
2- انصب تحليل النيوكلاسيك في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.
3- الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، و هذا أن ليس هناك مبرّرا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي[2]. فحرية حركة آلية السوق تؤدي إلى الاستقرار وحدوث توازن التشغيل الكامل و بصفة تلقائية و مستمرة. و بالتالي النتيجة النهائية للنيوكلاسيك أن مستوى التشغيل يتحدّد بقوتي الطلب و العرض.
4- افتراض اقتصاد مغلق، أي لا يتم التعامل مع الخارج.

2-2- سوق العمل:

ينطلق التحليل الكلاسيكي للتوازن الكلي من دالة الإنتاج الكلية، منه فإن دالة الإنتاج الكلية علاقة تقنية بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y) و المتغيرين الأساسين: العمل (N) و رأس المال (K) [3]:

$$Y = Y(N, K)$$

و من منطلق الفترة القصيرة الأجل، تفترض النظرية الكلاسيكية أن حجم الإنتاج (Y) يعتمد فقط على عنصر العمل (N) باعتبار أن عنصر رأس المال ثابتا أي أن:

$$Y = f(N) \quad : f'(N) \rangle 0$$

و أن الإنتاجية الحدية للعمل موجبة و لكن متناقصة أي[1]:

[1] Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001, P 275.

[2] حسن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[3] محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية:نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 91.

$$f''(N)\langle 0$$

بما أن حجم العمل هو الذي يحدّد حجم الإنتاج (Y)، فمن الضروري البحث عن توازن سوق العمل الذي يتحدّد فيه حجم اليد العاملة المستخدمة في فترة ما، و لذا فلا بد من دراسة كل من عرض العمل و الطلب عليه ثم نقابلها لنصل إلى وضعية التوازن.

2-2-1- عرض العمل:

يصدر عرض العمل من طرف الأفراد أو العائلات و ترتبط دالة عرض العمل حسب النيوكلاسيك طرديا مع معدّل الأجر الحقيقي حيث كلما ارتفع معدّل الأجر الحقيقي كلما زاد عرض العمل من طرف الأفراد.

« تعتمد دالة عرض العمل على أساس المفاضلة النظرية، إذ يفترض بكل عامل أن يحصل على منفعة من الاستمتاع بوقت الراحة، و كذلك من الدخل الحقيقي الذي يمكن زيادته فقط عن طريق التضحية بوقت الراحة. و يتضمن قرار عرض العمل الفردي تحقيق أعلى منفعة من وقت العمل و الراحة، وذلك بتقديم أقصى ما يمكن من ساعات العمل عند مستوى الأجر الحقيقي للساعة الواحدة » [2].

تحديد حجم عرض العمل يتم وفق أربع فرضيات يمكن إجمالها فيما يلي[3]:

- يسعى العمال إلى تعظيم منفعتهم تحت قيد الميزانية (R).
- يسعى الفرد إلى جعل عرض عمله أكبر ما يمكن عند الأجر السائد و هو الأجر الحقيقي (w/p)، ومنه يفترض أن سوق العمل هو سوق تنافسي.
- يخصص الفرد وقت إجمالي من العمل قدره N°، هذا الأخير يخصص منه فترة معينة للعمل (N) ومقدار يوجهه لأوقات الفراغ. أي $N^o = N + L$ ، بحيث يكون ما تم تخصيصه من وقت للعمل وآخر للفراغ في حدود الوقت المتاح لهذا الفرد.
- الأفراد (العمال) غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي (Illusion monétaire) [4]. فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية و مستوى الأسعار و لا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلها زيادة بمعدّل أكبر في الأسعار. و ذلك يعني انخفاض أجورهم الحقيقية و من ثم تقل كمية خدمات عملهم التي يعرضونها عند الأجر الحقيقي الأقل[5].

---

[1] بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص 80-81.

[2] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2005، ص 77.

[3] Map SUM, Marché du travail et emploi au Cambodge : Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, 2007, p 41. http://theses.univ-lyon2.fr/documents/lyon2/2007/sum_m#p=0&a=top

[4] Map SUN, op, cit., p 41.

[5] نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 197.

و منه فإن عرض العمل يرتبط إيجابيا بمعدّل الأجر الحقيقي[♣] (Taux de salaire réel). فإذا رمزنا إلى معدّل الأجر الاسمي بالرمز (W)، و إلى المستوى العام للأسعار بالرمز (p) و إلى الأجر الحقيقي بالرمز (w)، فإن هذا الأخير يتحدّد كما يلي[1]: $w = \frac{W}{p}$

أما دالة عرض العمل فتكون على الشكل: $N^0 = N^0(w) = N^0\left(\frac{W}{p}\right)$

و العلاقة بين عرض العمل (N^0) و معدّل الأجر الحقيقي (w) إيجابية كما قلنا، أي أن:

$(N^0)' = \frac{dN^0}{dw} \rangle 0$ و هذا إذا فرضنا أن الدالة المعنية مستمرة و قابلة للاشتقاق.

إذا مثلنا بيانيا منحنى عرض العمل بالشكل التالي، سوف نجده يتجه إلى الأعلى من اليسار إلى اليمين بشكل متدرج جدا ثم يتجه إلى اليسار مرة أخرى عند مستوى الأجر المرتفع و يميل المنحنى إلى أن يكون عموديا في هذا المجال كما يظهر جليا في الشكل التالي:

الشكل (9): منحنى عرض العمل

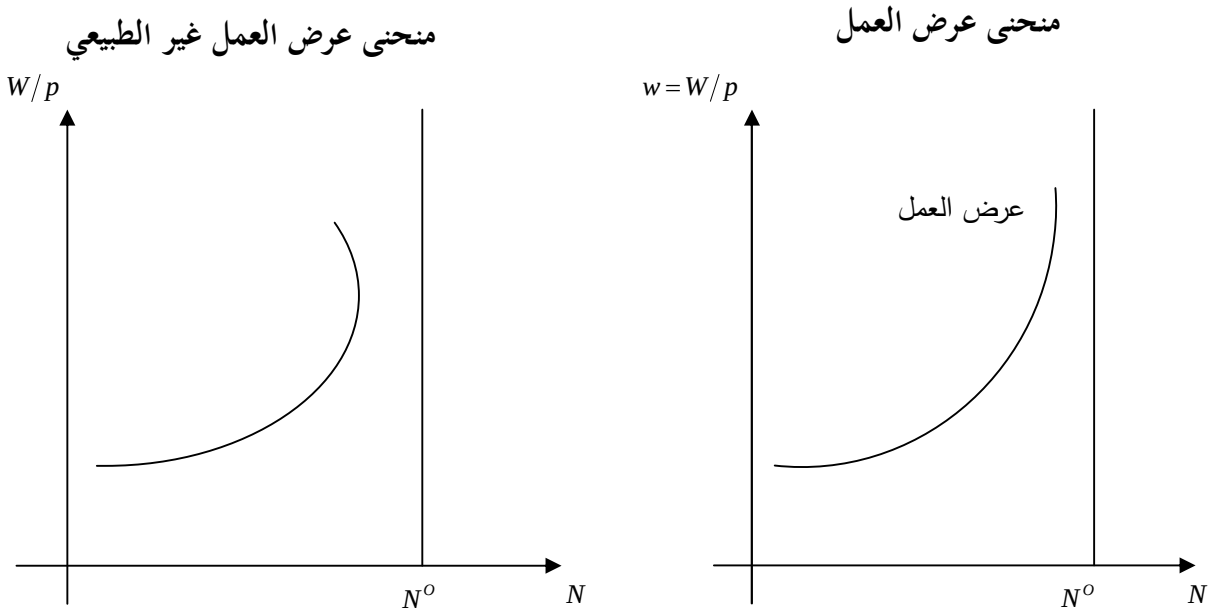

Source: Perrot Anne (1992), Les nouvelles théories du marché du travail, la découverte

ما يمكن ملاحظته من خلال هذا المنحنى هو أن عنصر العمل كأي سلعة معروضة في السوق تربطها علاقة طردية بسعرها.

[♣] معدل الأجر الحقيقي من وجهة نظر العمل هو القوة الشرائية (Pouvoir d'achat) للأجر الاسمي أو النقدي (Salaire monétaire ou nominal).

[1] محمد الشريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 94.

2-2-2- الطلب على العمل:

يصدر الطلب على العمل من قبل المنتجين (المؤسسة)، تفرض هذه النظرية وجود منافسة كاملة في سوق العمل، و تحت هذه الظروف فإن الطلب على أي مدخل للمؤسسة وذلك للحصول على أقصى ربح سوف يتوقف على[1]:

- سعر المدخل: أي معدّل الأجر الذي يجب أن تدفعه المؤسسة.
- الإضافة الحدية في شكل وحدات عينية، تساهم بها كل وحدة من وحدات المدخل في ناتج المنشأة الكلي.
- سعر الوحدة من الإنتاج الذي يمكن أن تباع عنده.

كنتيجة لذلك فإن كل مؤسسة تنافسية تحاول تعظيم الأرباح، سوف تستمر في الإنتاج و التشغيل إلى النقطة التي تجد عندها أن القيمة السوقية للإنتاج الحدي للعمل يتساوى مع الأجر الحقيقي الذي يجب أن تدفعه المؤسسة.

يرتبط هذا الطلب مثله مثل العرض بمعدّل الأجر الحقيقي. غير أن الارتباط في هذه الحالة عكسي بين الطلب على العمل و معدّل الأجر الحقيقي:

$$N^d = N^d(w) = N^d\left(\frac{W}{p}\right)$$

إذا قبلنا فرضية استمرارية هذه الدالة و قابليتها للاشتقاق، يكون لدينا:

$$(N^d)' = \frac{dN^d}{dw} < 0$$

يمكن رسم هذه الدالة في شكلها العام كما يلي:

الشكل (10): منحنى الطلب على العمل

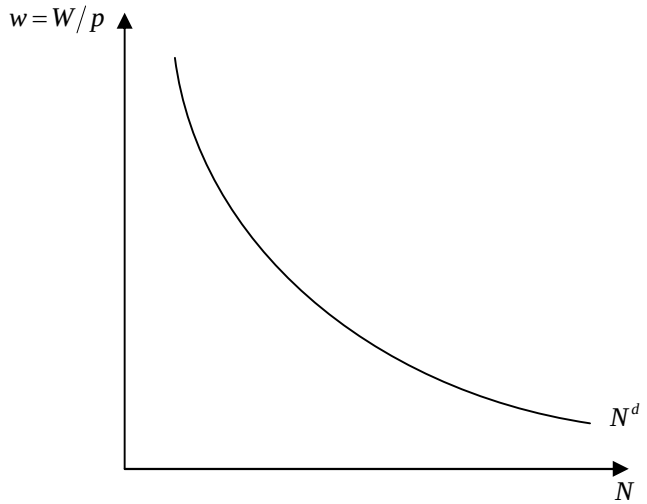

Source : Gérard DUTHIL, Economie de l'emploi et du chômage, ellipses, Paris, 1994, P 16.

[1] محمد بن عبد الله بن علي النفيسة، مرجع سبق ذكره، ص 313.

يرتكز الاستدلال الكلاسيكي في العلاقة العكسية بين الطلب على العمل و معدّل الأجر الحقيقي في هذا المجال على السلوك العقلاني للمنتج الفردي في سوق تسوده المنافسة الكاملة، و المرتكز على قاعدة تعظيم الربح [1].

و يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية المتعلقة بالاستدلالات الكلاسيكية [2]:

– الملاحظة الأولى: يستند البرهان الكلاسيكي في الواقع على سلوك المستحدث الفرد (المنتج) في ظل المنافسة الكاملة، إذ أن هذا المستحدث يكون هدفه الأساسي تحقيق الحدّ الأقصى من الربح. ولبلوغ هذا الهدف، فإنه سوف يعمل إلى زيادة الإنتاج إلى غاية النقطة التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي مع تكلفة هذا الإنتاج.

هذا يعني أن صاحب المؤسسة الإنتاجية من وجهة نظر الاستخدام، يستعمل عمال إضافيين إلى حدّ بلوغ نقطة التوازن بين قيمة الناتج الحدي للعمل و تكلفته الحدية.

لنفرض أن صاحب المؤسسة الإنتاجية يبيع في السوق مجموعة من السلع بالسعر P و يدفع للعمال أجرا نقديا W. إذا اعتبرنا للتبسيط فقط أن التكاليف الوحيدة التي يدفعها صاحب المؤسسة هي تكاليف الأجور، فإن الربح الإجمالي Π، ما هو إلا الفرق ما بين الدخول $P \times Y$ و التكاليف $W \times N$ أي:

$\Pi = PY - W N$ و سيكون الربح في حده الأقصى بالنسبة للعدد المستعمل من العمال حيث أن:

$d\Pi / dN = 0$ أي: $PM = W/P = dY/dN$

حيث تمثل dY/dN الإنتاجية الحدية للعمل التي نرمز إليها بـ PM.

انطلاقا من هذا، فإن شرط تعظيم الربح بالنسبة للمنتجين يحدث ما إن تعادلت الإنتاجية الحدية للعمل بمعدّل الأجر الحقيقي أي: $w = W/p = PM = f'(N)$

– الملاحظة الثانية: لنفرض أن هذا الشرط قد تحقّق، و حيث أن الناتج الحدي للعمل متناقص أي $f''(N) \langle 0$ ولذلك نلاحظ أن تخفيض الأجر الحقيقي (W/P) هو الحل الوحيد الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، و يمكن الوصول إلى تخفيض (W/P) بطريقتين:

1- إما أن يخفض في الأجر الاسمي W مع بقاء سعر البيع ثابتا (P) ممّا يؤدي إلى انخفاض (W/P).

2- إما بارتفاع في الأسعار (P) مع بقاء الأجر الاسمي W ثابتا ممّا يؤدي إلى تخفيض (W/P).

عندما ينخفض معدّل الأجر الحقيقي يدفع المستحدث (المنتج) نحو زيادة الطلب على عنصر العمل.

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] بريبش السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 82-83.

2-2-3- التوازن في سوق العمل:

يحقق التوازن في سوق العمل بالنسبة لرواد هذا الفكر، عند معدّل الأجر الحقيقي الذي عنده يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، و حيث يكون سوق العمل خالي من البطالة، كما يوضح في الشكل التالي [1]:

الشكل (11): التوازن في سوق العمل

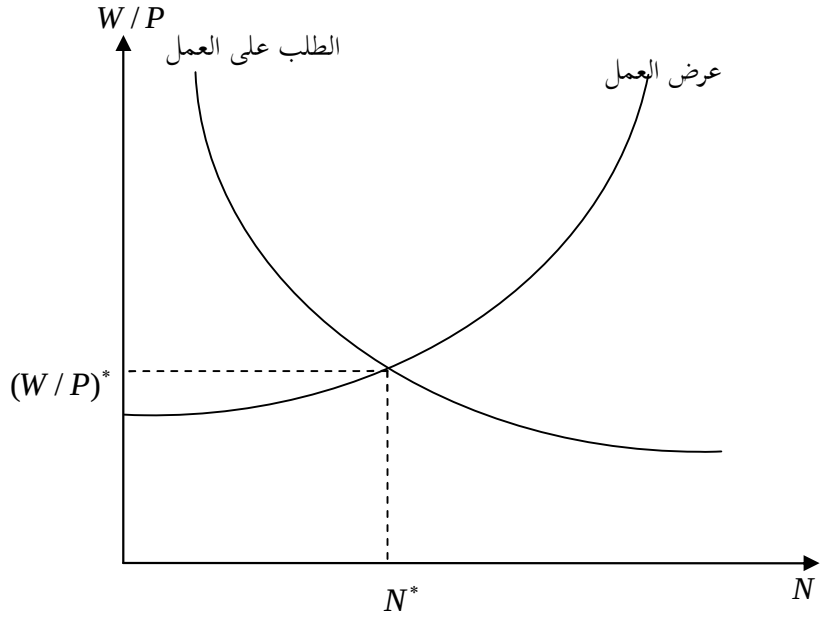

Source : Christine DOLLO, op. cit., PP 276.

بما أن هذا التيار ما هو إلا امتدادا للفكر الكلاسيكي، فإنهم يؤمنون بالحرية الاقتصادية، وسيادة ظروف التشغيل الكامل انطلاقا من "قانون ساي للمنافذ" الذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به وبالتالي، ومن هذا المنطق، فإن زيادة عرض سلعة ما مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، من شأنه أن يخفض من سعرها؛ ممّا يترتب عليه تمدد الكمية المطلوبة منها حتى تستوعب هذه الزيادة في العرض. و بنفس الطريقة، فإن زيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل؛ ممّا يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي، ومن ثم تتمدّد الكمية المطلوبة من العمل نتيجة انخفاض الأجر الحقيقي حتى تستوعب البطالة وتتحقّق العمالة الكاملة كما هو موضح في الشكل البياني.

طبقا لذلك، فإن التوازن على المستوى الكلي يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق[2].

[1] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص100.

[2] صطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 11.

قد يحدث اختلال بين هيكل الإنتاج (العرض الكلي) وهيكل الإنفاق (الطلب الكلي)، إلا أن تغيرات الأسعار و الأجور ارتفاعا و انخفاضا؛ سواء كانت في أسواق السلع أم في أسواق خدمات عوامل الإنتاج (تفاعل قوى السوق) كفيلة بتصحيح هذا الاختلال بما فيه اختلال سوق العمل. و تبقى ضرورة توافر مرونة الأجور بالنسبة للنيوكلاسيك خاصة في الاتجاه التنازلي، شرط أساسي لتحقيق هذا التشغيل الكامل، و من ثم اختفاء البطالة الإجبارية.

3-2- البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك (Chômage volontaire):

تسمى أيضا بالبطالة الطوعية، و تعرف من وجهة تصوّر هذه النظرية على أنها بطالة اختيارية نابّجة عن رفض العمال مواصلة العمل عند الأجر السائد في السوق (انظر الشكل رقم (12)). و هي بطالة مؤقتة (يمكن أن تكون في شكل بطالة انتقالية) سرعان ما تعمل القوى الذاتية المصحّحة للسوق بإعادة إصلاح الخلل الناجم عن زياد عرض العمل عن الطلب عليه. إن ظهور شبح البطالة بين العمال و ارتفاعها سيدفع الكثير من العمال إلى التنافس للظفر بإحدى فرص العمل المتاحة و القبول بمعدّل الأجر النقدي السائد في السوق؛ ممّا يعني أنهم سوف يقبلون العمل عند معدّلات أجور منخفضة، و انخفاض الأجور سوف يساعد المنتجين في تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة الأرباح. كل هذا سيدفع بالمؤسسات و المنشآت إلى زيادة الطلب على العمل، فتختفي حينئذ البطالة [1].

الشكل (12): البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك

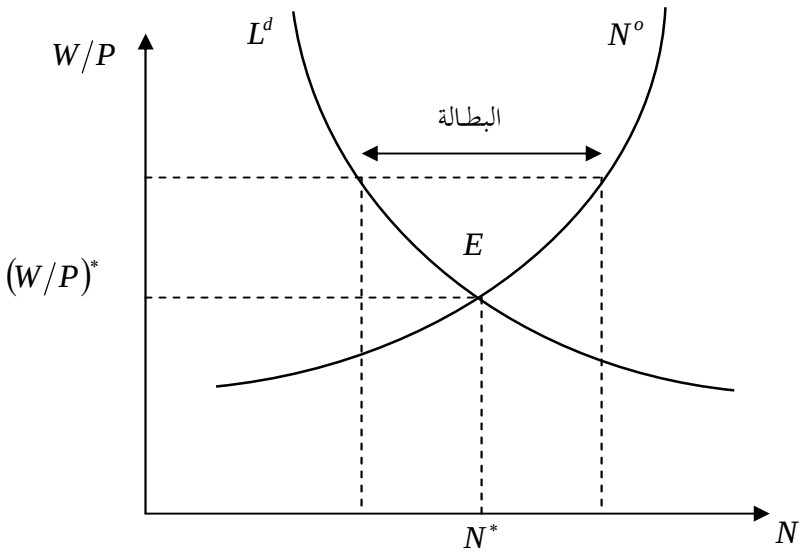

Source : Rueff J., « l'assurance-chômage, cause du chômage permanant », Revue d'Economie Politique, mars-avril, 1931, P.211-250.

[1] Christine DOLLO, op. cit., PP 275.

« وعليه فإنه وفقا للفكر النيوكلاسيكي، فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن العمالة الكاملة دائما في سوق العمل، وأي اختلال يصحّح تلقائيا من خلال تغيّر الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت. ووفقا لهذا الفكر، فإن وجود البطالة واستمرارها ينطبق على البطالة الاختيارية، وبمعني آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عمل »، وقد ظل هذا الفكر مسيطرا على الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن، ولكنه انهار في ظل أحداث الكساد العالمي [1].

لم يستبعد النيوكلاسيك وجود بطالة جزئية ناتجة عن الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب و الإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين [2]. و عليه فإن التشغيل الكامل وفقا لرواد الفكر النيوكلاسيكي، إنما يتحقق فقط في حالة غياب البطالة الإجبارية. وعليه فهم يعتقدون أن البطالة الإجبارية إنمّا هي نتيجة للجمود في هيكل الأجور. فلو أن الأجور انخفضت بالقدر الكافي، فإن كل البطالة الإجبارية سوف تختفي[3]. ومن الواضح أن الشرط الضروري لعمل النموذج الكلاسيكي هو مرونة الأجور النقدية.

يتوقف مستوى كل من الناتج و التشغيل جزئيا على عرض النقود. فبالرغم من الاعتراف بالدور الجوهري للأجور النقدية. إلا أن هذا لا يعني أن العناصر النقدية تستطيع أن تؤدي دورا هاما في النشاط الاقتصادي العيني (الحقيقي). فالتوازن في واقع الأمر يتوقف على المتغيرات الحقيقية (معدّل الأجور الحقيقية، الإنتاجية الحدية للعمل،...)، و التي تؤثر بدورها على الأسعار و الأجور النقدية. و من هنا فإن السياسة النقدية لا تؤثر تأثيرا ايجابيا في مستوى التشغيل و الإنتاج و الأجور الحقيقية.

2-4- مفهوم البطالة الانتقالية:

يتحقق الوضع التوازني المستقر حسب النيوكلاسيك دائما عند مستوى التشغيل الكامل؛ بمعنى أن جميع من يرغب في العمل، و يسعى إليه، و يقبله بالأجر السائد في السوق، سيجد عملا. لكن في الواقع هذا لا يعني أن البطالة ستختفي تماما عند هذا المستوى من الأجر التوازني. حيث أن المناصب الشاغرة لا يمكن ملأها بسرعة و بتلقائية كاملة، فمن الطبيعي أن نجد أفراد يتركون مناصب عمل و يبحثون عن أخرى. و جود مثل هذه الحالة من التعطل تتفق مع حالة الاستخدام الكامل.

في النظرية النيوكلاسيكية للبطالة الإرادية، يرى بعض الاقتصاديين إمكانية حدوث بطالة انتقالية. و هذا المنطق يمكن أن يحدث مع وجود صدمات خارجية المنشأ، و الذي يتسبب في إفلاس العديد من المؤسسات والمنشآت:

[1] صطوف الشيخ حسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] علواش وردة، ظاهرة البطالة و علاقتها بالتضخم في الجزائر: دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فليبس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000، ص 26.

[3] سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، الطبعة الأولى، الكويت، 1986، ص 194-195.

فعند أي مستوى من معدّلات الأجور السائدة في السوق، ينخفض الطلب على العمالة عما كان عليه في السابق[1].

فلو أخدنا المثال في المنحنى البياني (13) عند الأجر $(W/P)_1$، كمية الطلب على العمالة تكون في عند مستوى N_3 (E). و لكن في نفس الوقت ينتقل الطلب على العمل ويصبح في حدود N_1، ومنه فإن منحنى الطلب سينتقل نحو اليسار. و عند نفس معدّل الأجر $(W/P)_1$، ستصبح الكمية المطلوبة تتحدّد عند مستوى (A) في حين أن عرض العمل يضل عند النقطة (E). و بالتالي تظهر بطالة انتقالية يمكن التعبير عليها بالفرق بين: $N_3 - N_1$.

الشكل (13): البطالة الانتقالية

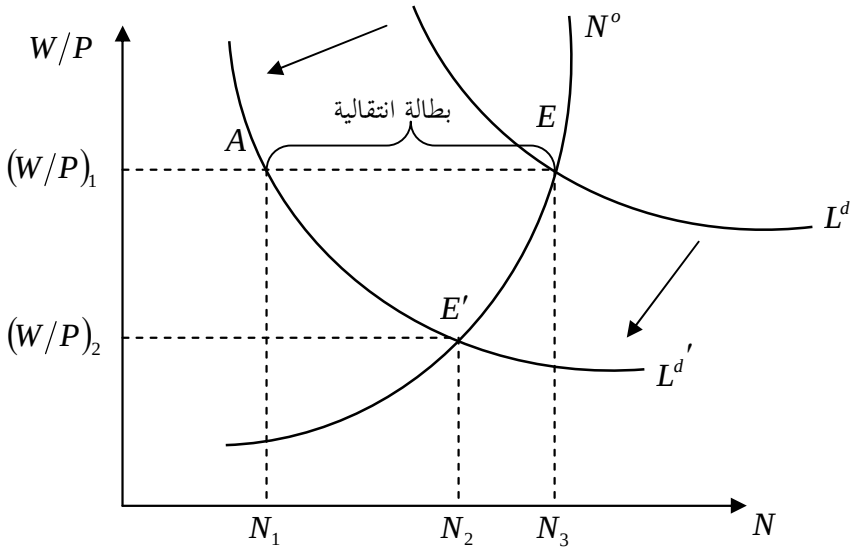

Source : Christine DOLLO, op. cit., PP 277.

2-5- تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

« قد عانى الفكر النيوكلاسيكي كغيره من المدارس السابقة من عيوب أساسية. وقد تجاهلت هذه النظرية ظاهرة البطالة و أنكرت حدوثها على الرغم من كونها أهم المشكلات التي شغلت اهتمام جيل كامل من الاقتصاديين، ووجّهت لهذه النظرية انتقادات ضارية من خلال العديد من الحقائق التي لا تؤيد افتراضاتها التي وصفت بالوهمية»[2]، يمكن إجمال هذه العيوب فيما يلي:

[1] Christine DOLLO, op. cit., 2001, P 277.

[2] يحيات مليكة، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007/2006، ص 24.

- افتراض حالة المنافسة الكاملة، و هي حالة لا وجود لها في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطوّر بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، و لكن الواقع يبث عكس ذلك، إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية في عملية الإنتاج لأنه يرفع من حجمه و بأقل التكاليف.
- حتى ولو كان جمود الأجور هو السبب في حدوث البطالة، فلا يمكن أن نلوم العمّال على ذلك، فالعمّال يتفاوضون على الأجور الاسمية و ليس على الأجور الحقيقية، إذ تحدّد الأجور الحقيقية من طرف المنتجين فهم الذين يدفعون الأجور و هم الذين يحدّدون الأسعار [1].
- ترى هذه النظرية أن العمّال وحدهم من يتحمل وزر البطالة الناتجة في الاقتصاد، لأنهم طالبوا بمعدّلات أجور نقدية تفوق إنتاجيتهم الحدية. في حين أن المنتجين هم الذين يدفعون الأجور و هم الذين يحدّدون الأسعار، ومنه فإن الأجور الحقيقية تتحدّد من طرف المنتجين في حين أن العمّال يتفاوضون فقط على الأجور النقدية.
- في الواقع النقود ليست حيادية كما أشار النيوكلاسيك إلى ذلك. و افتراض حياد السياسة النقدية أيضا يمثل فرض غير واقعي، حيث يمكن استخدام تلك السياسة في معالجة البطالة.

ليس هناك شك في أن النموذج الكلاسيكي قد استطاع الإلمام بصورة جيّدة بالجوانب العامة والواسعة حول الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي. كما ساهم في تقديم وصفات ملائمة للسياسات العامة. إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بعض النقائص التي تعرض لها هذا النموذج.

المبحث الثالث: النظرية الكينزية للبطالة و بروز الاهتمام النظري بالظاهرة

I. البطالة و جمود معدّلات الأجور: تحليل J. Rueff

« بالنسبة لرواد المدرسة النيوكلاسيكية، في سوق المنافسة التامة، قد تكون البطالة طوعية (قد تكون بطالة عابرة ظرفية أو انتقالية). و يمكن أن تكون البطالة لا إرادية إذا كانت هناك صعوبات تقف أمام الديناميكية الحرة للعرض و الطلب على العمل. أيضا البطالة اللاإرادية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت هناك ميكانزمات تحول دون انخفاض الأجر التوازني إلى مستوى التوازن. هذه الآليات و العوائق يمكن أن تتمثل في التّأمين ضد البطالة، العمل النقابي و أيضا الحد الأدنى للأجور » [2].

سنة 1925، كانت بداية التاريخ الذي قام فيه الاقتصادي j. Rueff بتطوير تحليله الإحصائي والنظري المفصّل عن العلاقة بين مرونة الأجور الحقيقية و التعديل الذي يحدث في سوق العمل. و وفقا له، فإن التغيّر في مؤشر الأجور الحقيقية يصاحبه تغيّر في معدّلات البطالة [3].

[1] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم و النظريات الأساسية، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص 85.

[2] Christine DOLLO, op. cit., 2001, P 278.

[3] Muriel Maillefert, l'économie du travail: concepts, débats et analyses, Studyrama, 2ème édition, P 50.

إن غياب أي تسوية أو تعديل في الأجور الحقيقية يكون سبب في البطالة. إلا أن الأسعار و الأجور الاسمية لا تتغير بنفس السرعة. فالأسعار تضبط بوتيرة أسرع من الأجور. وبالتالي ارتفاع الأسعار سوف يقلّل من معدّلات البطالة (و لو مؤقتا). و قد رسم J. Rueff الخطوط العريضة التي تفسّر و تشرح جمود الأجور الحقيقية، و الذي نجده موضحا ذلك بالتفصيل في مقالته التي نشرت عام 1931.

لقد نشر الاقتصادي الفرنسي J. Rueff (1896-1978) مقالته العلمية سنة 1931 تحت عنوان: « L'assurance chômage: cause du chômage permanant ». و قد أسّس هذه الدّراسة انطلاقا من الإحصائيات المستقاة من مركز الخدمات الاقتصادية لكل من جامعة لندن و كامبردج، في الفترة الممتدة من 1919-1925، و وصل إلى خلاصة مفادها أن نظام الإعانات الحكومية التي تم إقرارها في بريطانيا (Le Dole♣)، في شكل تعويضات للبطالة يمكن أن يساعد على تقويض وتشويه الآليات التفسيرية، و تكون سببا دائما للبطالة. و يمكن تلخيص ميكانيزم البطالة الدّائمة عند J. Rueff في الشكل البياني التّالي:

الشكل (14): ميكانيزم البطالة الدائمة عند J. Rueff

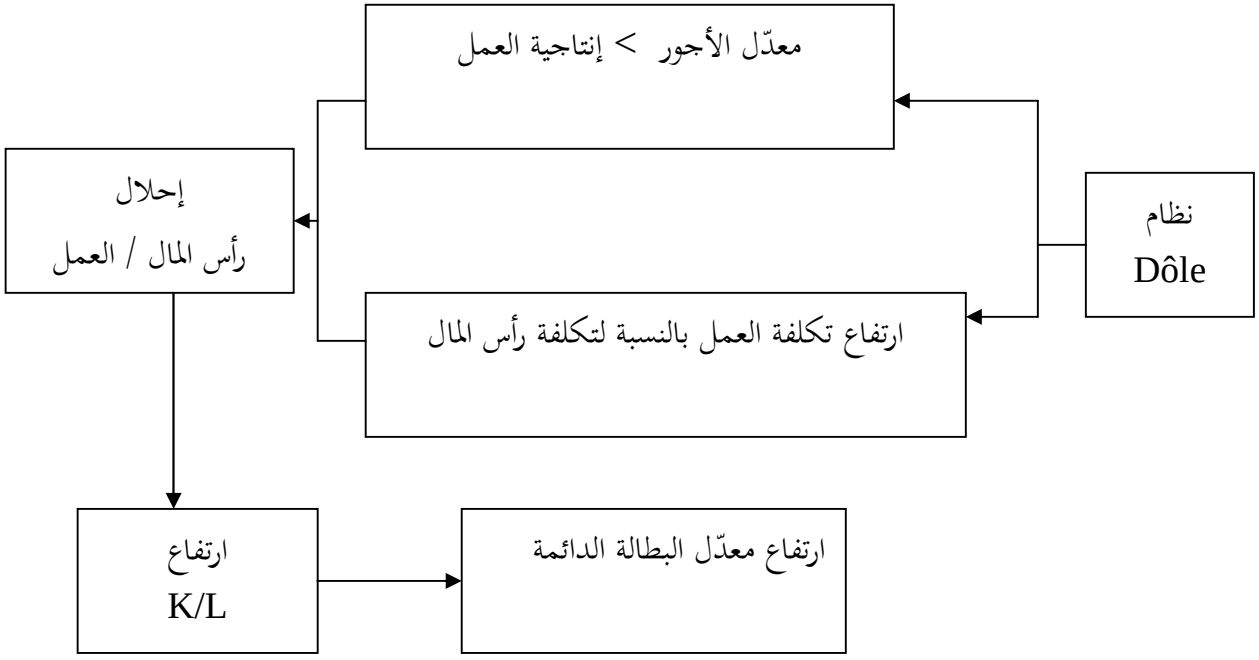

♣ Le dole: في عام 1911 بدأ العمل في بريطانيا بنظام للتأمين ضد البطالة يقوم على الاشتراكات، وكان مقصورا في البداية على ثلاث صناعات فقط هي: الصناعات الهندسية، وبناء السفن، والبناء والتشييد. وامتد نظام التأمين ضد البطالة بعد الحرب العالمية الأولى واسعا إلى حدّ كبير ليشمل العمال في الصناعات الأخرى. وعندما انتشرت البطالة على نطاق واسع إبان سنوات ما بين الحربين، نشأ نظام من مستويين: كان المستوى الأول هو تقديم المستحقات التأمينية للعاطلين المشاركين في نظام التأمين باعتبارها حقا لهم. بينما المستوى الثاني هو تقديم الإعانات الاجتماعية لغير المشاركين في النظام وفقا لحالتهم المادية، ومن ثم نشأ التمييز بين الذين يطالبون بمعونة الضمان الاجتماعي باعتبارها حقا لهم، وبين الذين يطالبون بها لاحتياجهم إليها. وقد أدى ذلك أيضا إلى نشأة المفهوم الجماهيري السائد، ألا وهو مفهوم الفقراء المستحقين في مقابل الفقراء غير المستحقين للمعونة.

الشكل (15): منحنى جون روف J Rueff

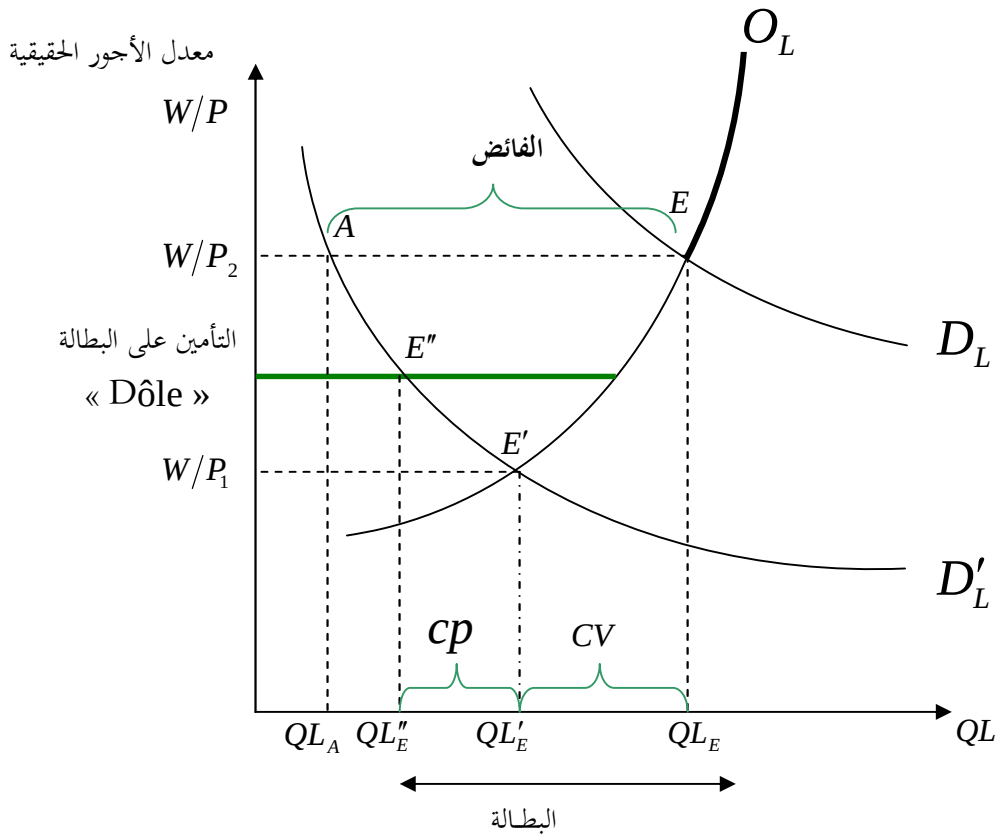

– التدابير اللازمة لمعالجة مشكلة البطالة عند J. Rueff[1]:

1- الحل حسب Rueff هو إزالة هذا الجمود (ما يعرف بـ le Dole) لتمكين ميكانيزم آلية تغيّر الأجور والأسعار لاستعادة التوازن.

2- بمجرد إلغاء نظام الإعانة الحكومية (Le Dole)، ستنخفض الأجور الاسمية و ستنخفض معها الأسعار، ممّا يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، و التي بدورها سوف تجعل من عملية التوظيف عملية أكبر ربحية بالنسبة للمؤسسات.

3- في نهاية المطاف وعن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات المتعاقبة سيتم استيعاب العمالة الناقصة.

[1] Christine DOLLO, op. cit., 2001, P 279.

II. النظرية الكينيزي للبطالة:

قد قامت مدارس اقتصادية مختلفة ببحث مشكلة البطالة، وقدّموا بعض الحلول المناسبة لها مثل المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الاشتراكية و على رأسها الاشتراكية الماركسية والمدرسة الحدية (النيوكلاسيكية). غير أن هذه المدارس جميعا كانت ترى أن الاقتصاد نفسه يمكن أن يحل هذه المشكلة بدون أي تدخل للحكومات.

حصل الركود الاقتصاد الكبير بين 1929 و1932، وبرز الاقتصادي الانجليزي جون ماينارد كينز وأثبت أنه ليس لدى الأسواق ميل تلقائي إلى التشغيل الكامل. وشكّل فشل اليد الخفية تبريرا للسياسات الحكومية الهادفة إلى الحفاظ على التشغيل الكامل. و اهتم كينز Keynes John Maynard (1883-1946) بظاهرة البطالة اهتماما كبيرا، وإن كان في كتاباته الأولى مدافعا عن النظرية النيوكلاسيكية، إلا أن اهتمامه بالبحث في موضوع البطالة أوصله إلى أن ينشر كتابا هاما هو "النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود" The General Theory - of Employment Interst and Money – حيث انتقد فيه النظرية النيوكلاسيكية نقدا شديدا. وعرض من خلاله نظريته الجديدة في التشغيل.

« قد أحدث هذا الكتاب منذ نشره مناقشات عنيفة بين الاقتصاديين، و ثورة كبيرة في تاريخ الفكر الاقتصادي. ولقد كان لنشر هذا الكتاب سنة 1936 حدثا شبيها في دلالته بنشر كتاب "ثروة الأمم" في عام 1776 لسميث، والطبعة الأولى من كتاب "رأس المال" في العام 1867 لكارل ماركس. وكان هذا الكتاب كما أراده كينز، ضربة قاتلة للاستنتاجات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية بشأن الطلب و الإنتاج و العمالة، و ما ينتج عنها من سياسات » [1].

بحلول أزمة 1929، قام كينز بصياغة نقد متماسك للنظرية النيوكلاسيكية و دعا إلى تدخل الدولة. بالنسبة لكينز، التشغيل الكامل للسكان النشطين يكون مضمون إلا في ظروف خاصة جدّا وهي التوازن بين الاستهلاك و الاستثمار. و لا يعتقد أن السوق يمكن أن تضمن دائما هذا توازن [2]. إلا أن النظرية الكينزية لاقتصاد العمل فيه نوع من المفارقة: من جهة نجد النظرية الكينزية تضع التشغيل الكامل من أهم أولوياتها (أي مكافحة البطالة) ولكن من جهة أخرى لا تقترح تحليل خاص و دقيق بسوق العمل.

« يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصّص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي: كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، و ضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة » [3].

---

[1] جون كينيث جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة دار المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000، ص 245.

[2] Map SUM, marché du travail et emploi au Cambodge : Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, thèse de Doctorat en Sciences Économiques, université Lumière Lyon 2, 2007, P

[3] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

انتقد كينز النظرية النيوكلاسيكية للبطالة والسياسة المرافقة لها. حيث اكتشف أن البطالة قد لا تكون طوعية نتيجة قصور الطلب عن مستوى التوازن أو مستوى التشغيل التام، والذي يمكن انتعاشه بإتباع سياسات تسيير الطلب المالية والنقدية [1].

2-1- نقد التحليل النيوكلاسيكي:

قبل الخوض في عرض التحليل الكينزي لسوق العمل لا بد إظهار مؤاخذات كينز على قصور التحليل الكلاسيكي:

2-1-1- نقد قانون ساي [2] (J.B Say):

1- عدم إيمان كينز بصحة قانون ساي (قانون المنافذ – Loi des débouchés) الذي يعتبر ركيزة التحليل الكلاسيكي. إذ يرى كينز بأنه ليس من الصّحيح أن العرض يخلق الطلب، بل أن العكس تماما هو الصحيح؛ أي أن "الطلب يخلق العرض عليه". فنقطة البداية عند كينز هي الطلب الإجمالي، وليس العرض الإجمالي. ولذلك يصنف التحليل الكينيزي ضمن اقتصاد الطلب.

2- انتقد كينز القانون الثاني لساي الذي مفاده « Les produits s'échangent contre les produits » - و هو القانون الذي يرتكز عليه الكلاسيك فيما يخص حيادية النقود. وقد بين كينز أن النقد فعّال و ليس حيادي، بمعنى آخر أنه يؤثر على المتغيرات الحقيقية.

2-1-2- نقد الكلاسيك حول دالة عرض العمل و مرونة الأجور:

من الملاحظ أن كينز لا يختلف عن النيوكلاسيك فيما يتعلق بدالة الطلب على العمل، التي تتحدّد عن طريق معدّل الأجر الحقيقي المرتبط مباشرة بالإنتاجية الحدية. لكن الأمر يختلف بالنسبة لدالة العرض[3].

– الأجور الاسمية و ليس الحقيقية:

يفترض الكلاسيك أن عرض العمل يتحدّد بمعدّل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$، في حين يعتبر Keynes أن ما يحدّد هذا العرض هو معدّل الأجر الاسمي (W). يستند كينز في استدلاله على نقطتين أساسيتين [4]:

- يرى Keynes أن الأفراد معرضين لظاهرة الخداع النقدي (Illusion monétaire)، و ذلك عكس الكلاسيك. و أن سلوكهم في عرض خدماتهم يتحدد أساسا بمعدّل الأجر الاسمي (الشكل 16). السبب

[1] بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] Christian Bialès, le marché de travail : un panorama des théories économiques, de l'orthodoxie aux hétérodoxies, P13 . www.christian-biales.net/documents/Marchtravail.PDF

[3] Christian Bialès, op. cit., P12.

[4] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص271.

حسب Keynes هو أن العامل يعرف بكلّ دقة معدّل الأجر الاسمي، عكس ما هو عليه الأمر بالنسبة لمستوى الأسعار العام الذي غالبا ما تكون معرفته ضعيفة و غير واضحة من طرف هذا العامل.

- أما النقطة الثانية، فينتقد فيها Keynes الفرضية الكلاسيكية التي مفادها أن الأجور الحقيقية والأجور الاسمية تتغير بشكل تناسبي. حيث ليست هناك أي حتمية في أن يكون الأمر كذلك، نظرا لكون المستوى العام للأسعار يتحدّد بكمية النقد المتداولة. بينما يتحدّد معدّل الأجر الاسمي في سوق العمل [1].

و يترتب على كل هذه الاعتبارات أن دالة عرض العمل تتحدّد بمعدّل الأجر الاسمي، وأن لهذا الأخير حدّا أدنى لا يمكن اختراقه. هكذا، تكون دالة عرض العمل دالة لمعدّل الأجر الاسمي [2]:

$$L^s = f^s(W)$$

حيث: $\frac{dL^s}{dW} \rangle 0$ و $W = \overline{W}$

الشكل (16): يوضح دالة عرض العمل عند كينز

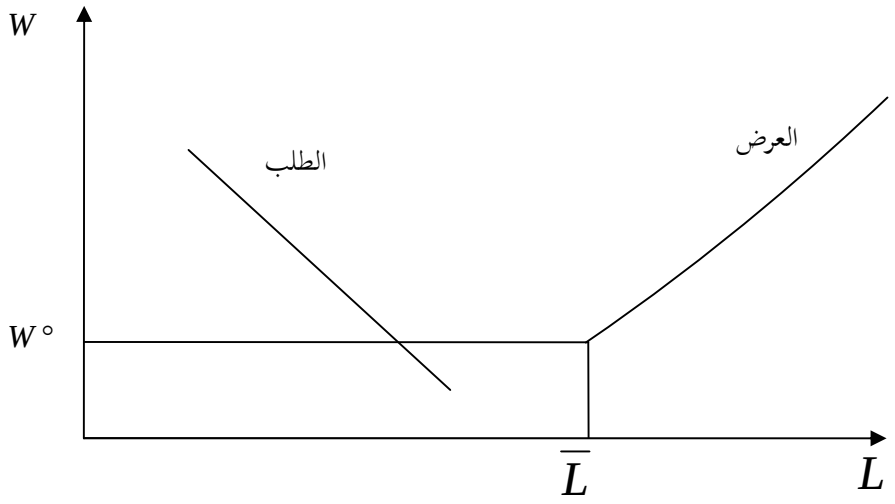

Source : Dos Santos Ferreira R. (1999), « La relation salaires-emploi sous l'éclairage de la concurrence imparfaite », Cahiers d'Economie Politique, N° 34, P15-40.

[1] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 271-272.

[2] Christine DOLLO, op. cit., 2001, P 279.

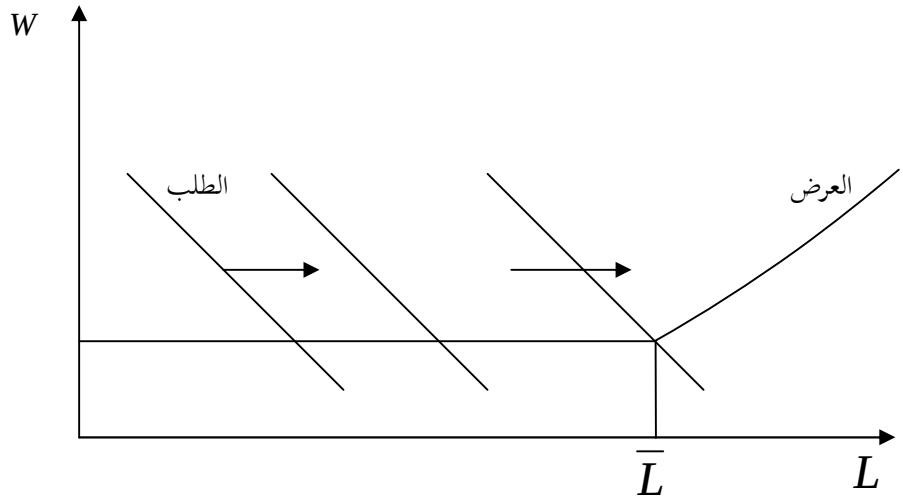

Source : Dos Santos Ferreira R. (1999), op. cit., PP 15-40.

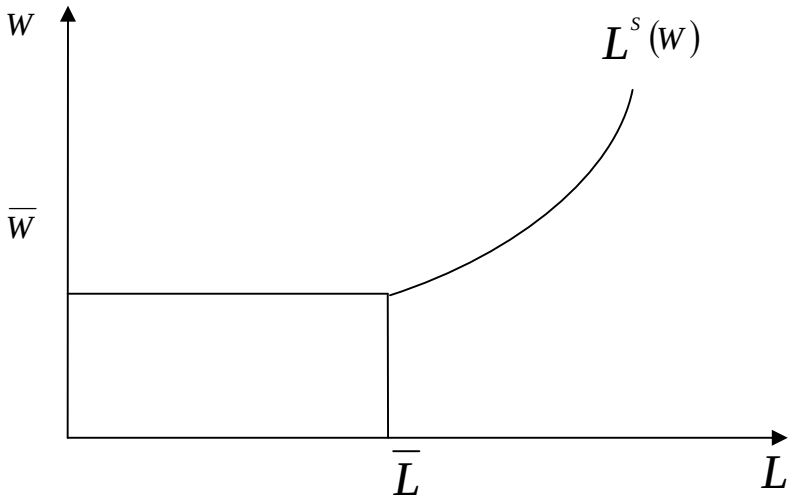

المصدر: محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 272.

يعني الشرط الأول أن دالة عرض العمل متزايدة مع معدّل الأجر الاسمي، و يعني الشرط الثاني أن هناك حدّا له $(\overline{W})$.

لدى يرى كينز أن دالة عرض العمل تتكون من جزئين هما [1]:

- الجزء الأفقي: وهو الجزء الذي يعرض فيه العمال كمية العمل التي تتراوح بين الصفر والنقطة $\overline{L}$ من أجل معدّل أجر اسمي $\overline{W}$.
- الجزء الصاعد: شبيه بمنحنى عرض العمل عند الكلاسيك الذي يفيدنا بما يلي: عندما يتم توظيف كل الذين يرغبون في العمل بمعدّل الأجر الاسمي $\overline{W}$، فإذا ما أريد زيادة حجم العمل فلابد من رفع هذا المعدّل.

[1] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 273.

– جمود الأجور ليس مرونتها[1]:

يرى كينز أن الأجور الاسمية غير مرنة (صلبة) نحو الانخفاض، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين:

- عوامل مؤسسية ترتبط بخصوصيات المفاوضات حول الأجور، التي تكون ظرفية و جماعية و تتم بين أرباب العمل و نقابات العمال. وكذلك وجود أجر أدنى مضمون قانونيا، بالإضافة إلى بعض القوانين التي تحمي العمال.
- عوامل سيكولوجية و اجتماعية أخرى كصعوبة قيام أرباب العمل بخلق المنافسة بين العمال.

2-2- توازن سوق العمل في النموذج الكينزي:

يتم التوازن في سوق العمل لما يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه، بعبارة أخرى عندما يكون: $L^S = L^d$. الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (17): توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

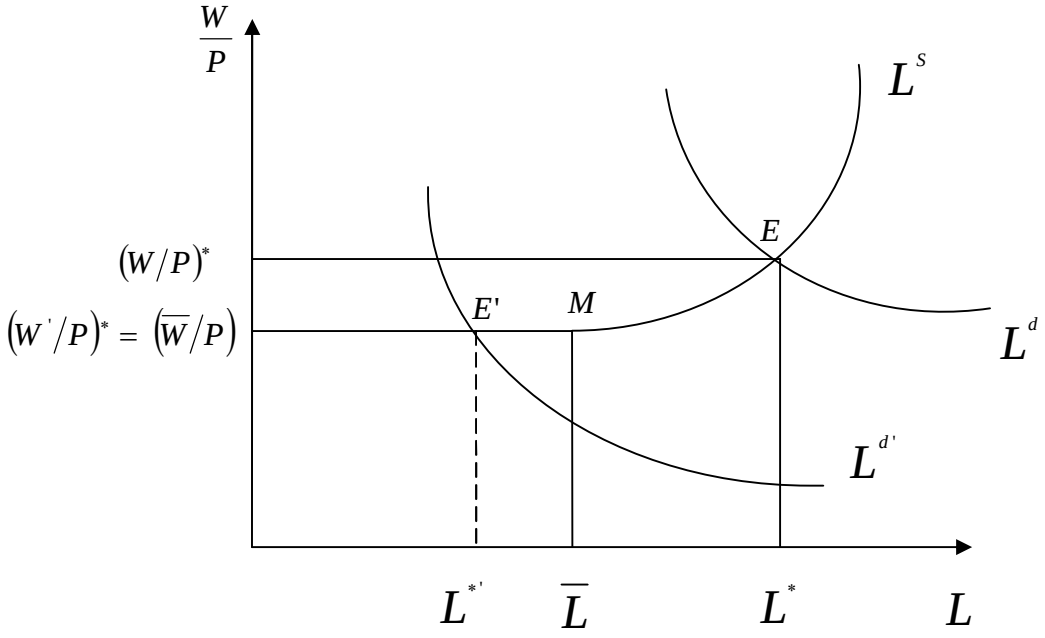

المصدر: د. محمد شريف إلمان، مرجع سبق ذكره.

– إذا كانت دالة الطلب على العمل هي L^d، فإن نقطة التوازن هي $\left(L^*, (W/P)^*\right)$ و التي تمثل مستوى العمالة و معدّل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

– أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي $L^{d'}$، فإن نقطة التوازن هي $\left(L^{*'}, (W'/P)^*\right)$ التي تمثل مستوى العمالة و معدّل الأجر الحقيقي على التوالي. في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير كامل، ومستوى البطالة يساوي: $\left(\overline{L} - L^{*'}\right)$

[1] Christian Bialès, op, cit., P 12.

2-3- البطالة عند كينز (البطالة الإجبارية – Chômage involontaire):

« لقد نفى كينز مزاعم التوازن الاقتصادي العام الناجم عن التناغم الداخلي لآلية السوق. ورأى أن الاقتصاد السوقي لا يملك الآليات الذاتية التي تمكّنه من بلوغ التوازن عند مستوى التوظف الكامل لمجمل عناصر الإنتاج كما يزعم الكلاسيك والنيوكلاسيك. ويرى أن البطالة تصبح إجبارية عند اختلال سوق العمل بفعل انخفاض إجمالي الطلب الفعال، الذي يتكوّن من مجموع الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار في متطابقة الدخل القومي». وهنا رأى كينز وأنصاره بضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي الطلب الفعّال لضمان التوظف الكامل لعناصر الإنتاج. كما أقر بوجود بطالة دائمة وحتمية عند مستوى معين، أطلق عليها معدّل البطالة الطبيعي التي لا تحدث ضررا [1]. ويطلق على البطالة الكينزية اسم البطالة الإجبارية.

2-4- خلاصة النموذج الكينيزي:

لقد شاعت و ارتبطت أفكار المدرسة الكينزية بهجومها على النظرية الكلاسيكية في التشغيل وخاصة قانون ساي للمنافذ، وقدّمت نظريتها البديلة للتشغيل التي ترى فيها أن مستوى العمالة لا يتحدّد في الإطار المحدود للسوق، وإنما يتحدّد مستوى التشغيل كنتيجة تترتب على مستوى الطلب الفعّال في سوق السلع.

بما أن الكينزية كانت ترى أن الطلب على العمالة مشتق من الطلب الكلي الفعّال، فكانت تنادي لتحقيق التوازن في سوق العمل بمعالجة النقص أو القصور في الطلب الكلي الفعّال، الأمر الذي ينعكس في استهداف زيادة فرص العمل. و لذلك نادت بالسياسات التوسعية لإدارة الطلب و معالجة انتشار البطالة. فتحفيز الطلب الفعّال يحفّز المنتجين على زيادة الإنتاج، و بالتالي زيادة التشغيل على الرغم من احتمال تسبّب هذه السياسات في ارتفاع الأسعار. واعترض كينز فكرة اتجاه الأجور نحو الانخفاض عند وجود بطالة و ذلك بسبب نقص مرونة الأجور. وقد فشلت نظريته في تفسير ظهور حالة التضخم الركودي (Stagflation) [2].

III. شروط التوظيف (الاستخدام) الكامل عند Sir William Berevidge:

لقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية، و التطبيقية في مجال اقتصاديات العمل عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الوظائف الشّاغرة في الاقتصاد و البطالة العامة، و من أهم هذه الدّراسات تلك التي قدّمها الاقتصاديّين (Bleakley & Fuhrer) سنة 1997. وأصبح تمثيل هذه العلاقة♦ يربط باسم عالم الاجتماع الانجليزي William Berevidge (منحنى بفردج Beveridge Curve)، حيث قام هذا الأخير بصياغة منحنى في سنوات 1940. و من المنطقي أن نعتقد أن هناك علاقة عكسية بين التغيّر في عدد العاطلين عن العمل و عدد

[1] محمد الميتمي، مرجع سبق ذكره.

[2] حسن الحاج، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

♦ يطلق أيضا على منحنى بفردج "منحنى UV"، حيث U تمثل عدد العاطلين عن العمل و V عدد المناصب العمل الشاغرة.

المناصب الشاغرة. فعند وجود عدد كبير من المناصب العمل الشاغرة، فإن العثور على منصب عمل يكون أكثر سهولة.

هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي، حيث عندما يزيد حجم الاقتصاد الوطني تنخفض البطالة، وتزيد نسبة الوظائف الشاغرة لدى المنشآت التي تسعى في هذه الحالة إلى توظيف الأفراد لشغل الوظائف الجديدة والقائمة. بالمقابل، عندما يكون الاقتصاد الوطني في تقلّص أو ضعف، و نجد أن نسبة البطالة تزداد بسبب تخلّص المنشآت من الموظفين، كما يؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة الوظائف الشاغرة لدى المنشآت التي تسعى إلى تخفيض العمالة و التوظيف [1].

الشكل (18): منحنى بفردج (Beveridge Curve)

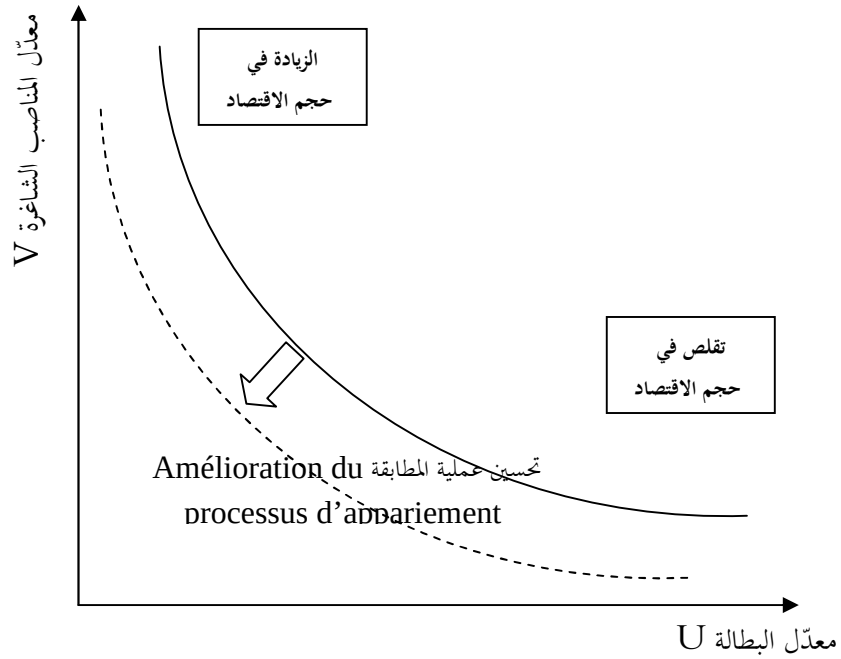

أخذت هذه النظرية اهتماما خاصا في فترة التحليل الكنيزي. و قدّمت تحليلا خاص بها لمشكلة البطالة. حيث يرى برفدج أنه يمكن الوصول إلى التشغيل الكامل عندما تتحقق المساواة بين عدد العاطلين عن العمل و عدد مناصب الشغل المؤقتة.

عدد المستخدمين من العمال في اقتصاد ما حسب برفدج يعتمد على المواجهة بين العرض و الطلب على الوظائف. فلمّا يقبل العمال بأي وظيفة تعرض عليهم، و تكون المعلومات عن مدى توافر هذه المناصب الشاغرة تتّسم بالوضوح، فإن فرص التوظيف يقابلها حد أدنى من العرض أو الطلب (سوق عمل كفؤ). طبعا لا يحدث مثل هذا في الواقع الحقيقي، لأن المعلومات تتّسم بعدم الكمال، كما أن فرضية تجانس وحدات عنصر العمل غير

[1] دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الأول، سوق العمل السعودي، الغرفة التجارية و الصناعية، الجزء الأول، 2005، ص 10-11.

واردة، حيث أن الكثير من الأفراد لا يحصلون على مناصب للعمل في الوقت الذي تكون فيه المؤسسات تحتوي على وظائف شاغرة [1].

إن التغيرات الديناميكية الرئيسية التي تؤثر على "منحنى بفردج" هي ما تسمى بكفاءة المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل. كما يوضح شكل (19). تأثر الكفاءة العالية في سوق العمل على تحرك المنحنى بأكمله إلى اليسار، و إذا كانت الكفاءة متدنية فإن ذلك يؤدي إلى تحرك المنحنى بأكمله إلى اليمين. و في حالة الاقتصاد المتقلّص تختلف نسبة البطالة حسب مقدار كفاءة المواءمة بين العرض والطلب للوظائف. وكما هو موضح في الشكل التالي نلاحظ أن نسبة البطالة تنخفض من النقطة (A) إلى النقطة (B) بسبب الزيادة في كفاءة المواءمة (Bleakley & Fuhrer) 1997 [2].

الشكل (19): التحرك على منحنى بفردج

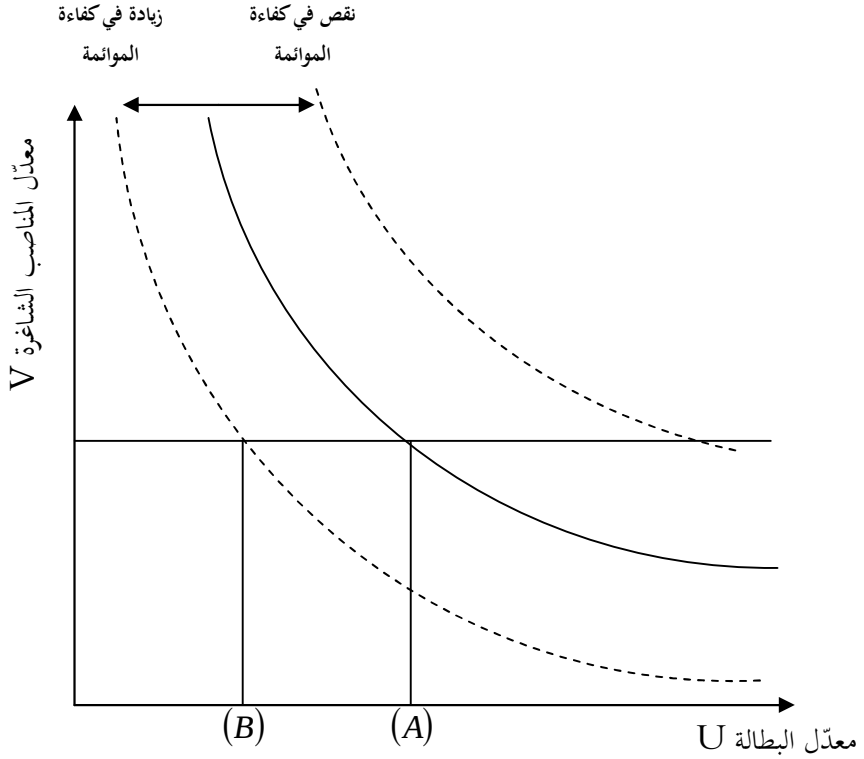

هذا المنحنى يربط بين معدّل البطالة و معدّل الشواغر الوظيفية سلبيا، غير ثابت و غير مستقر، فقد يتحرك يمينا أو يسارا كما هو موضح في الشكل (19) فينتقل نحو الأعلى عندما يزداد معدّل الانفصال عن العمل (الانفصال

[1] Gilles KOLEDA, introduction a l'analyse économique, Ecole Central Paris, 2ème année d'études, 2007/2008, P 118.

[2] وشاح رزاق، برنامج تحليل أسواق العمل: البحث عن العمل، المواءمة والبطالة والإنتاجية، برامج التدريب الذاتي عبر الإنترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 15-18.

بين العامل و وظيفته)، و يتحرّك في الاتجاه المعاكس عندما تتحسّن الموائمة و التطابق بين العمّال و الوظائف الشاغرة في الاقتصاد. فنجد أنه في فترات النمو الاقتصادي يتناقص معدّل البطالة و يرتفع عدد الشواغر الوظيفية. أما في فترات الركود الاقتصادي فتزداد معدّلات البطالة و تنخفض معدّلات الشواغر الوظيفية [1]. و سبب انتقال المنحى إمّا لتحسن في كفاءة الموائمة و التطابق بين العمّال والشواغر، أو تدفّق من خارج سوق العمل قد يؤدي إلى زيادة البطالة، أو عراقيل قد تؤثر على كلفة وجدّية البحث عن العمل.

من هذا المنطلق يمكن تصنيف البطالة إلى نوعين: بطالة ناتجة عن قلّة الوظائف الشاغرة نتيجة لاقتصاد متقلص، وبطالة ناتجة عن نقص الكفاءة في المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل. ولذلك فإنه من الضروري التركيز على زيادة الكفاءة من أجل تقليص حجم البطالة في الاقتصاد.

تتلخص كفاءة المواءمة في العناصر الآتية [2]:

1) تركيز التأهيل والتدريب ليتناسب مع متطلبات سوق العمل؛
2) زيادة حركة العمالة عن طريق زيادة الأجور في المناطق النائية، والوظائف غير المرغوب فيها، و سهولة الحركة بين القطاع العام، والخاص؛
3) رفع الإنتاجية؛
4) وضع حدّ أدنى للأجور؛
5) وضع ضريبة على العمالة الوافدة، و حوافز لتوظيف العمالة الوطنية؛
6) رفع كفاءة مكاتب التوظيف؛
7) قاعدة بيانات وطنية مركزية شاملة، تحدد يوميا لجميع الوظائف الشاغرة في القطاع الخاص، والعام. و تطبق معظم الدول بعض هذه العناصر، أو تستحدث أخرى حسب ما يناسب بيئة الأعمال فيها.

IV. فترة ثلاثينات الازدهار (Trente glorieuses) و التحكيم بين البطالة و التضخم:

كان لظهور الفكر الكنيزي الجديد أثر واضح في التحليل الاقتصادي للظواهر الاقتصادية التي عرفتها أوروبا بعد خروجها متعافية من أزمة 1929. وقد لقي هذا الفكر قبول كبير من طرف الطبقة السياسية في أوروبا. و أصبح التحليل الاقتصادي لهذا التيار مجال إلهام للسياسات الاقتصادية من قبل صنّاع القرارات الاقتصادية في تلك البلدان، سواء للاستعانة به في دراسة أوضاع اقتصاد ما، أو الاسترشاد به في صياغة السياسات الاقتصادية المختلفة. و تعدّ علاقة فليبس (Phillips Curve) من أشهر العلاقات التجريبية للفكر الكنيزي الجديد، حيث تناولت أثر التغيرات في الدورة الاقتصادية و ما يتبعه من تقلّبات في مستوى الإنتاج الحقيقي و مستوى الاستخدام. و ظهرت بعد ذلك العديد من الأبحاث النظرية لتقصي الأسباب التي كانت وراء نشوء العلاقة

[1] وشاح رزاق، مرجع سبق ذكره، ص 15-18.

[2] دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الأول، مرجع سبق ذكره، ص 559.

التبادلية بين المعدّل التي تنمو به الأجور الاسمية و التغير في معدّلات البطالة. و لعلّ أهم تلك المحاولات هي التي قام بها الاقتصادي ريتشارد ليبسي Lipsey [1] عام 1960. ليسارع بعد ذلك عدد من الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية بقياس العلاقة بين معدّلات التضخم و البطالة و على رأسهم P. Samuelson و R. Solow [2] حيت استخدموا بيانات عن الولايات المتحدة، فاتضح لهم وجود علاقة عكسية و كان لهذه النتائج تأييد وتدعيم للفكر الكينيزي الجديد.

4-1- عرض منحنى فيلبس A. W. Phillips:

نشر الاقتصاد النيوزلندي الشهير ألبان وليام فليبس A. W. Phillips سنة 1958 نتائج دراسة إحصائية عن العلاقة بين معدّلات البطالة و معدّلات التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة ما بين الفترة 1861-1957 [3]، و أصبحت تعرف هذه العلاقة في الأدب الاقتصادي بـ "منحنى فليبس Courbe de Phillips" [4]. ليملأ بها الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكنيزي و خاصة ما أضافه بشأن العلاقة التي تربط بين مستوى التوظف و مستوى التضخم [5]. « و على ما يبدو، أن فليبس لم يكن يسعى، عند نشره لبحثه ذلك، إلى تقديم نظرية رائدة في هذا الموضوع، وإنما مجرّد قراءة استطلاعية، و أولية لتلك العلاقة، التي رأى أنها تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني، و تاريخي طويل امتدّ إلى ما يزيد عن تسعين عاما (1861-1957) » [6]. و قد صاغ هذه العلاقة في شكل منحنى أطلق عليه اسمه.

---

[1] نشرت هذه الدراسة في مجلة إكنوميكا (Economica) سنة 1960؛ انظر:

Richard G. Lipsey, " The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1862-1957: A Further Analysis", Economica, (Vol. 27, N_o 105, Feb, 1960). Pp 1-31.

[2] نشرت هذه الدراسة في مجلة الاقتصاد الأمريكية (American Economics Review):

P. Samuelson and R. Solow, "Analytical Aspects of Anti-inflationary Policy", American Economics Reviews. Papers and Proceedings of the. Seventy-second Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1960).

[3] قسّم فليبس دراسته إلى ثلاث سلاسل زمنية، السلسلة الأولى من سنة 1861 إلى 1913، الثانية من سنة 1913 إلى 1948، أم السلسلة الثالثة فتمتد من سنة 1948 إلى غاية 1957.

[4] نشرت هذه الدراسة في مجلة Economica سنة 1958:

A. W. Phillips, " The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change Of Money Wage in The U.K 1861 – 1957 " , Economica (Vol. 5, Nov., 1958) PP. 283 – 299.

[5] محمد محمود عطوة يوسف، اختبار مدى توافق منحنى فليبس لفكر الكينزيين الجدد في مصر كمدخل مقترح؛ لتطوير السياسات الاقتصادية بها: خلال الفترة من 1991 إلى 2006، المجلد رقم 31، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة 10-05-2008، ص 174.

[6] أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة العربية الأولى، 2007، عمان، الأردن، ص 196.

الشكل (20): منحنى فليبس المبسط

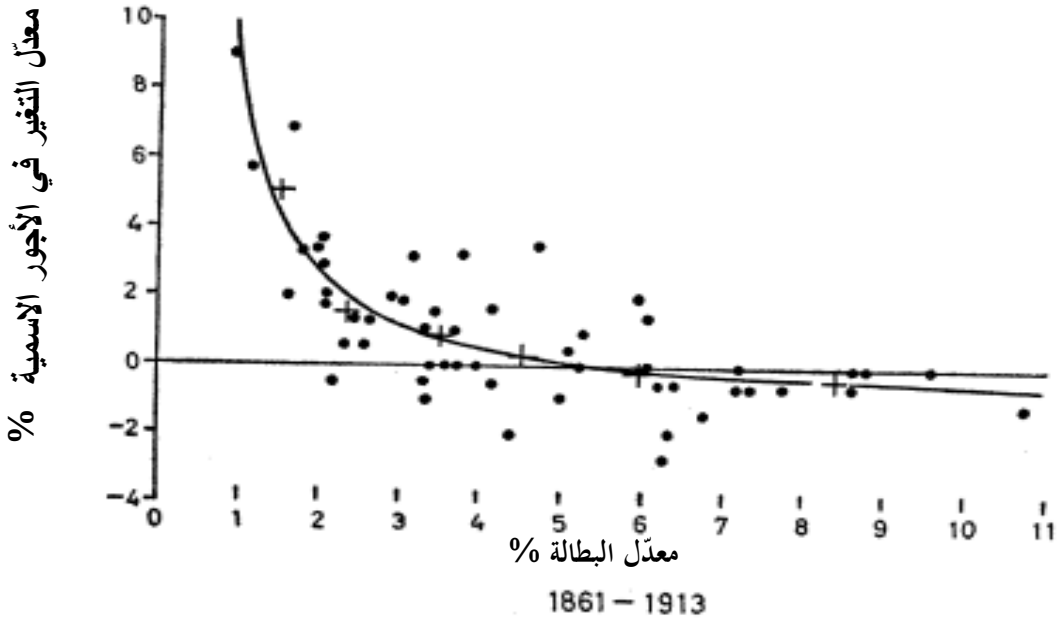

Source : A. W. Phillips, " The Relation Between Unemployment and The Rate Of Change Of Money Wage in The U.K 1861 – 1957 " , Economica (Vol. 5, Nov., 1958) PP. 285.

و يشير المنحنى (20) إلى العلاقة بين معدّل البطالة و التغير في معدّلات الأجور النقدية في بريطانيا في الفترة الممتدة بين سنة 1861 و سنة 1913. و قام بصياغة علاقته الشهيرة في الصيغة الجبرية التالية [1]:

$$y + a = b\,x^{c} \quad \text{أي:} \quad \log(y+a) = \log b + c \log x$$

و يمكن كتابتها على شكل الصيغة:

$y_t = a + b\left(1/x_t^c\right)$ و تمثل العلاقة الجبرية التي صاغها فليبس في دراسته الشهيرة و التي وجدها كما يلي [2]:

$$Log\,(y + 0.900) = 0.984 - 1.394 \log x \quad \text{أو} \quad y + 0.900 = 9.638\, x^{-1.394}$$

تضمنت دراسة فليبس التحليلية العلاقة بين معدّل التغيّر في الأجور الاسمية و التغيّر في النسبة المؤوية لمعدّل البطالة، و قد استعانة في بداية الأمر بإحصائيات المملكة المتحدة للفترة 1861- 1913[3]، وتمثّلت استنتاجاته بشكل عام فيما يلي:

أ) انخفاض معدّلات تغيّر الأجور الاسمية بارتفاع معدّل البطالة في الأجل الطويل، و هو ما يجسد الارتباط السالب بين المتغيرين. و يكون منحنى فليبس محدبا نحو نقطة الأصل.

[1] A. W. Phillips, op. cit., PP 290.
[2] A. W. Phillips, op. cit., PP 290.
[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 361-362.

ب) أما في الأجل القصير، فإنه و لنفس معدّل البطالة، قد سجل زيادة معدّل تغيّر الأجور الاسمية بسرعة في فترات التوسع الاقتصادي فاقت تلك الزيادة المسجلة في فترات الركود، أين يسجل فائض في العرض في سوق العمل والسلع.

قد فسر فليبس ذلك بأنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدّل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب زيادة الأجور بمعدّلات متزايدة، أما في فترات الانكماش يكون الطلب على العمالة منخفض ومعدّل البطالة مرتفع ومن ثم تكون قدرة العمال على المطالبة برفع الأجور محدودة ويتناقص معدّل زيادة الأجور بدرجة كبيرة[1].

يمكن تلخيص منحنى فليبس في الشكل التالي:

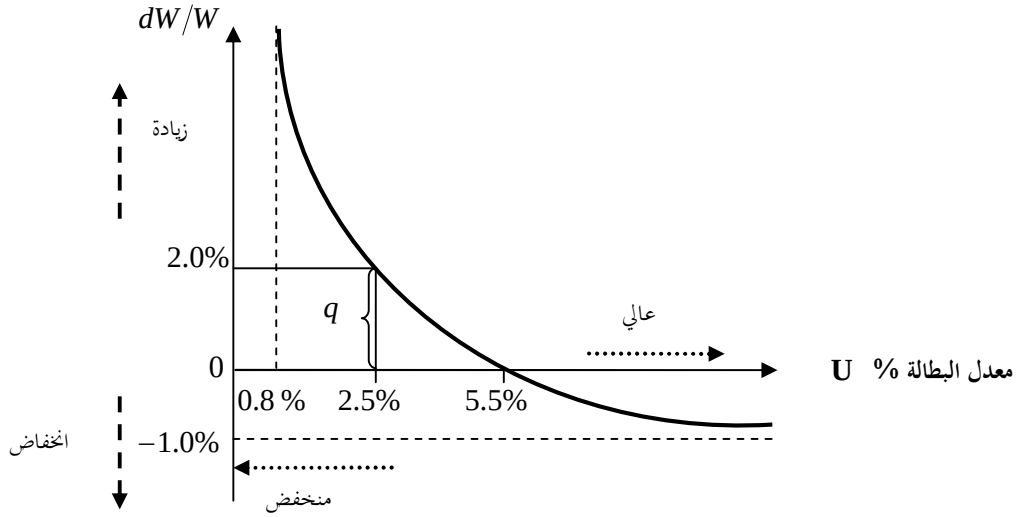

المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 197.

يوضّح هذا الشكل العلاقة العكسية، و غير الخطية التي تربط بين التغيّر في معدّلات البطالة و التغيّر في معدّلات الأجور الاسمية، و تقع تلك العلاقة الغير خطية على خطي مقاربة (نهاية). إن معدّل التغيّر في الأجور الاسمية يبلغ قيمة لا نهاية على المنحنى و ذلك عندما تنخفض البطالة إلى مستوى 0.8 %. كما يلاحظ فإن معدّل التغيّر في الأجور النقدية يبلغ الحدّ الأدنى عند النقطة 1.0- % و ذلك لما يصبح معدّل البطالة يضم كل المعروض من قوة العمل [2].

يمكن استنتاج منحنى فليبس المعدّل الذي يربط البطالة بالتضخم بالشكل التالي:

[1] محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc

[2] أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 197-198.

الشكل (21): منحنى فليبس المعدّل

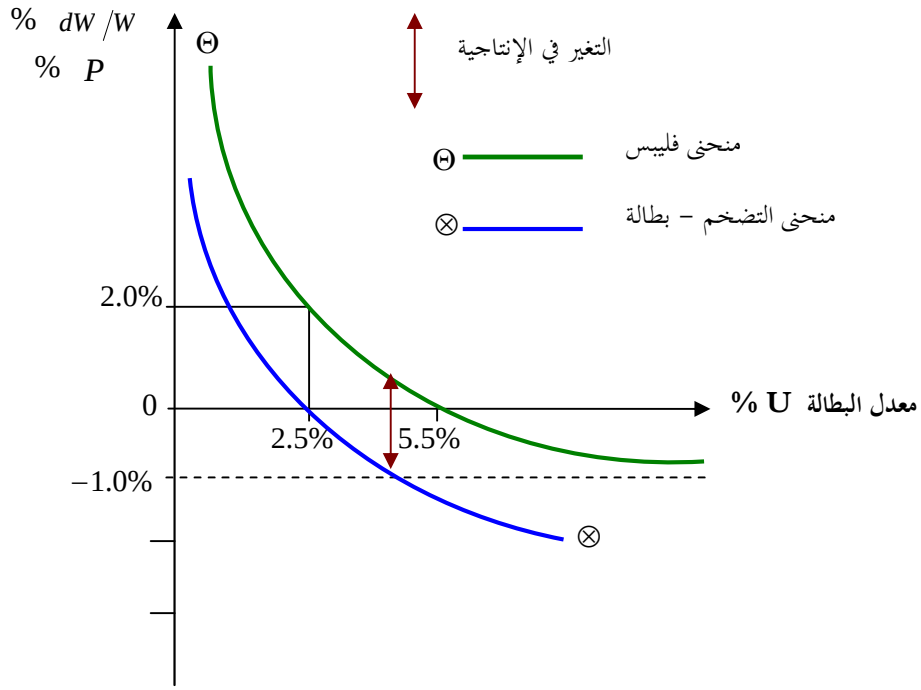

و قد استنتج فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنويا فإن وجود بطالة بمعدّل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5%.

2-4- التحكيم بين البطالة و التضخم (مسألة المراجحة): دراسة P. Samuelson et R. Solow ♣

«لم يول المنظرون اهتماما كبيرا لعلاقة فليبس، إلا بعد أن عرض بول ساموبلسون و روبرت سولو نتائج أعمالهما في الندوة الثانية و السبعين للجمعية الاقتصادية الأمريكية في ديسمبر 1959، و التي نشرت بعد ذلك في المجلة الاقتصادية الأمريكية في ماي 1960» [1].

فقد قام كل من سولو و ساموبلسون بتطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1900 و1960، و قد توصلا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح بين 4% و 5% لا تكون ممكنة إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة 3% من قوة العمل الأمريكية [2].

♣ P. Samuelson and R. Solow, "Analytical Aspects of Anti-inflationary Policy", American Economics Reviews. Papers and Proceedings of the. Seventy-second Annual Meeting of the American Economic Association (May, 1960).

[1] بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 75.

[2] P. Samuelson and R. Solow, op. cit., PP 192.

فقد قام كل من بول ساموبلسون و سولو سنة 1959 بطرح مسألة المراجحة، حيث لاحظا أن العلاقة عكسية ليس فقط بين معدّل التغيّر في الأجور النقدية و بين معدّل البطالة، بل هي أيضا بين معدّل البطالة و التغيّر في المستوى العام للأسعار.

الشكل (22): الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحنى التحكيم بين البطالة و التضخم

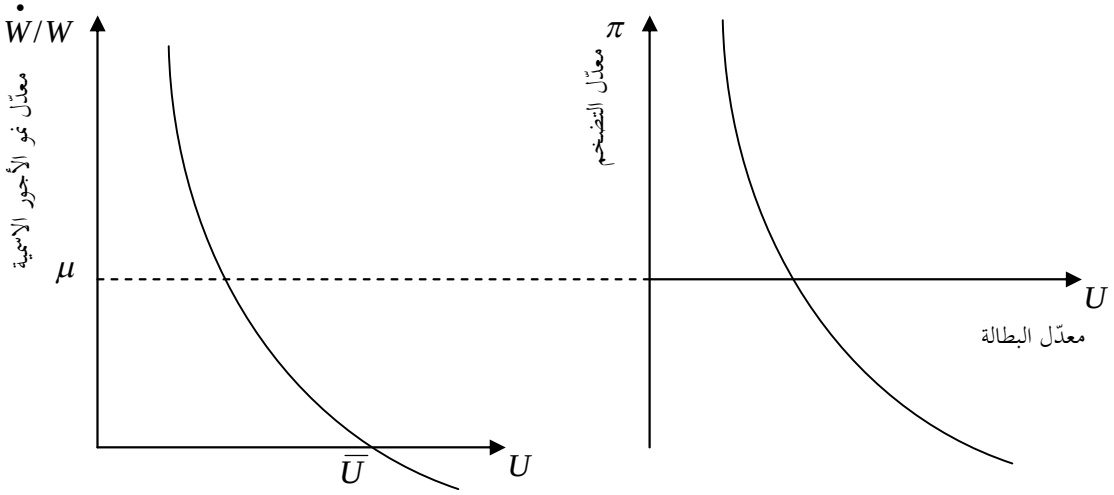

Source: Gilles KOLEDA, op. cit., P 96.

3-4- تحليل ليبسي Richard. G. Lipsey:

« لعلّ أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فليبس، كان ما قام به الاقتصادي "ريتشارد ليبسي" (R. Lipsey) سنة 1960. و قد بنى ليبسي أعماله النظرية في موضوع العلاقة التبادلية بين معدّل التغيّر في الأجور النقدية و البطالة على أساس فرضيتين »[1]:

الأول: وجود علاقة خطية، و موجبة (طردية)، بين المعدّل الذي تنمو به الأجور النقدية، و بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، في أسواق العمل.

الثاني: وجود علاقة سالبة (عكسية)، و غير خطية، بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، و بين مستوى البطالة.

العمق النظري المعطى من طرف Lipsey في 1960 لتفسير منحنى فيليبس يعتمد أساسا على العرض و الطلب في سوق الشغل. إذن مساهمة Lipsey كانت على مستويين[2]:

[1] أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 198-199.

[2] البشير عبد الكريم، بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 1997، ص 93.

– أولا، على المستوى النظري بإعطاء الأساسيات التي يرتكز عليها منحنى فيليبس.
– ثانيا، على المستوى الميداني بتطبيق الاختبارات الإحصائية الأكثر نجاعة. و قد اكتشف ليبسي أمرين مهمين، الأمر الأول هو عدم استقرار منحنى فليبس في المدى الطويل كما تبيّن له في البداية، الأمر الثاني هو أن منحنى فيليبس يشرح 91% من تباين تغيرات الأجر الاسمي.

«كان منحنى فليبس ينظر إليه في يوم من الأيام بمثابة النظرية القوية التي تؤكد العلاقة العكسية بين مستوى الأسعار و مستوى البطالة، و تؤكد حتمية حركة أي من المتغيرين بصورة معاكسة لحركة المتغير الآخر. ولكن ظهور أمثلة واقعية و لاسيما في عقد السبعينات من القرن العشرين عن ارتفاع كل من مستوى الأسعار و مستوى البطالة في آن واحد قد جعل الاقتصاديين يقلّلون كثيرا من أهمية منحنى فليبس »[1].

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص 326.

خاتمة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التحاليل و التفسيرات للبطالة انطلاقا من النظريات الأولى التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية. فوفقا للنظريتين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوازن التلقائي في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، و من تم لا تعترف النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية إلا بالبطالة الاختيارية و الاحتكاكية فقط.

أما الفكر الماركسي فيرى أن البطالة هي جزء لا يتجزأ من جوهر النظام الرأسمالي الذي يقوم على أساس خلق جيش احتياطي من المتعطلين عن العمل يكوّنون أداة ضغط شديدة بيد الرأسمالي على العمّال للقبول بأجور أقلّ. تقوم فكرة ماركس في حلّ مشكلة البطالة على فكرة واضحة، مضمونها أن مصدر البطالة هو نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه المتعارض بين الطابع الفردي للسيطرة على أدوات الإنتاج، وبين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج، وبالتالي فإن القضاء التام على البطالة لن يتحقّق إلا عندما ينجح العمّال في السيطرة على العملية الإنتاجية ويديرونها بأنفسهم ووفقا لمصلحتهم الجماعية. وقتها لن تخضع قوة العمل لرأس المال لتحقيق أهدافه في الربح والتراكم، وإنما سيخضع الإنتاج لأهداف مجموع العمّال.

إلا أن النظرية الكينزية جاءت على أنقاض النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، ولا تعترف بوجود البطالة الاختيارية و إنما بوجود بطالة إجبارية ناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعّال. و وفقا لكينز فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعّال، وللحدّ منها يقترح كينز الزيادة في الإنفاق، سواء على مستوى الاستهلاك أو على مستوى الاستثمار. وقد تطوّر الفكر الكينزي حينما ظهرت نظريات أخرى على غرار علاقة فليس الشهيرة، لتملأ الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكنيزي و خاصة ما أضافه بشأن العلاقة التي تربط بين مستوى البطالة ومستوى التضخم.

الفصل الثاني: النظرية الحديثة في تفسير البطالة

مقدمة الفصل الثاني:

بعد استعراض أهم الأسس النظرية التي تناولت موضوع البطالة، يجدر بنا التطرق إلى بعض المساهمات النظرية الحديثة، خاصة بعد ظهور مدرسة الكلاسكيون الجدد التي قامت أيضا على أنقاض الفكر الكينزي الذي ظل مسيطرا على الفكر الاقتصادي خلال عقدي الأربعينات و الخمسينات. و بروز تيارات فكرية أخرى على غرار فكر التجديد مع نظرية اختلال سوق العمل، علاقة أوكن الشهيرة، و نظرية تجزؤ سوق العمل.

و بالرغم من أن أغلب التحاليل قد سادها الطابع الكلي، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التحاليل على مستوى جزئي من خلال عدّة نظريات أهمها نظرية رأس المال البشري، نظرية الإشارة و المؤشرات، نظرية الأجور الكفأة، نموذج الدّاخلين و الخارجين، و انتهاء بالمساهمات الحديثة التي نال على إثرها كل من الأمريكيين بيتر دايموند وديل مورتنسن و البريطاني كريستوفر بيساريدس جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2010، تقديرا لنظريتهم في مجال تحليل الصعوبات التي تواجه أسواق العمل في التوفيق بين العرض و الطلب.

المبحث الأول: مدرسة الكلاسيكيون الجدد (New classicals)

« يزعم أنصار هذه المدرسة التي لمع بريقها في السبيعنات وما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة الكاملة، و يظهر فيه عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق ومنها، تجانس عنصر العمل، الحراك التام (Mobility)، مرونة الأجور (Flexibility)، المساواة لجميع الأفراد وعلمهم التام بأحوال السوق. وسعت هذه المدرسة إلى دحض المقولات الكينزية بشأن عدم كفاءة السوق وكماله والتي يترتب عنه وجود بطالة دورية وهيكلية حتمية، يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية » [1]. ونجد منها: النقديون (Monetarists)، الكلاسيكيون الجدد .

I. المدرسة النقدية: نظرية معدّل البطالة الطبيعية (Milton Freedmon)

أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينيات عن ظهور أزمة اقتصادية جديدة تمثلت بالتزاوج بين البطالة والتضخم والتي عرفت بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation). « وخلال الأعوام التي تلت ظهور الكينزية ظهرت العديد من الانتقادات التي سعت إلى تقييدها وإبراز عيوبها، وقد كان للمدرسة النقودية The monetarist School ذات الجذور الكلاسيكية والتي يتزعمها ملتون فريدمان Milton Freidman حصة الأسد في هذا المجال، إذ هاجمت السياسات التدخلية وطالبت بترك الاقتصاد يمارس تلقائيته لتحقيق التوازن. ويبدو أن الاقتصادي "ساي" الذي جرفته أمواج أزمة الكساد الكبير قد عاد سالما ليحيا من جديد في ضيافة المدرسة النقدوية » [2].

1-1- الركود التضخمي Stagflation (الارتفاع اللولبي لمعدّل التضخم):

أصل الاصطلاح مركب من: ركود Stagnation و تضخم Inflation. و هي ظاهرة تشير إلى التعايش بين البطالة و التضخم حيث وجدت في أواخر الستينات و أثارت الشكوك حول السّياسات المطبقة واعتبرت أكبر تحدّ يواجهه علم الاقتصاد القائم[3]. فقد أظهرت بعض الدّراسات والأبحاث الاقتصادية (منهم رواد المدرسة النقدية) زيادة معدّل التضخم والبطالة معا، وأيضا تراجع معدّل التضخم مع معدّل البطالة، فقد اندمج التضخم الذي هو عكس البطالة معها.

يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال. فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد، ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.

---

[1] محمد الميتمي، مرجع سبق ذكره، (ERF)، 1997.

[2] م.عامر عمران المعموري، م.م.حيدر حسين آل طعمة، التحليل الفكري لآلية التحول في دور الدولة في النظم الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 2، بغداد، سنة 2009، ص 153.

[3] ج.د.ن. ورسك، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة د. محمد عزيز و د.محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الأولى 1997، ص 20.

و ترجع أسباب ظهور الركود التضخمي للإجراءات التالية [1]:

- ✔ التمويل بالعجز وما يرافقه من إصدار نقدي يؤدي لزيادة معدّلات التضخم،
- ✔ زيادة معدّلات الفائدة بهدف تشجيع دخول رساميل أجنبية للاستثمار والمضاربة يرفع التكاليف ويزيد معدلات التضخم.
- ✔ زيادة الميل الحدّي للادخار وتراجع الميل الحدّي للاستهلاك سوف يساهم في تخفيض الطلب الكلي مما يؤدي لتراجع حجم الاستثمار الصناعي والإنتاجي.
- ✔ إن انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال سوف يساهم في تخفيض حجم الاستثمار وزيادة أعداد العاطلين عن العمل.
- ✔ يؤدي إدخال تكنولوجيا جديدة لفقدان العمال بشكل مستمر لوظائفهم.

إن هذه الإجراءات قد جعلت من ظاهرة الركود وظاهرة التضخم ظاهرة موحّدة تتغيّر وتتبدل نتيجة تحرك أحد الأسباب التي قد لا تمُتّ للثاني بصلة، حتى جعلت منها ظاهرة اقتصادية مرضية في الدول المتقدمة وقد امتد أثرها للدول النامية في فترة الإصلاح الاقتصادي [2].

إن استخدام سياسة التوسعية قد يؤدي إلى زيادة التضخم واستخدام سياسة انكماشية قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، لذلك حاولت السياسات الاقتصادية إيجاد التوافق بين محاربة البطالة ومحاربة التضخم، وانتهت القرارات و التفسيرات النظرية، لظهور الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة.

1-2- معدّل البطالة الطبيعي و منحنى فليبس في المدى الطويل:

مع بداية عام 1968 احتجا كل من Milton Friedman و Edmund S. Phelps على فعالية منحنى فيليبس في المدى الطويل.

منطق فريدمان كان كالآتي: رفع الإنفاق في اقتصاد ما عن طريق السياسة المالية أو النقدية يؤدي إلى ارتفاع غير منتظر في معدّل التضخم، لكن الأجور لا تتفاعل بنفس السرعة مع الأسعار، و بالتالي تصبح اليد العاملة رخيصة (هذا راجع إلى انخفاض الأجور الحقيقية) و الطلب عليها يزداد و البطالة تتقلص. حتى الآن لا يمكن الاحتجاج على صحة العلاقة بطالة/تضخم، إلا أنه في المدى الطويل لا تصبح العلاقة السابقة ذات فعالية. بالفعل، إن رد فعل العمال أمام ارتفاع الأسعار هو المطالبة برفع الأجور لتعويض القدرة الشرائية الضائعة. إذا ارتفعت الأجور

[1] علي كنعان، الركود في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة، حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، "من أجل تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي"، المركز الثقافي العربي بالمزة، الجمهورية العربية السورية، 2002.

[2] علي كنعان، مرجع سبق ذكره.

بنفس نسبة ارتفاع الأسعار فإن الطلب على العمل يتقلص و يعود معدّل البطالة إلى مستواه الأول، وهذا الأخير سماه فريدمان معدل البطالة الطبيعي[1].

هذا ما نلاحظه في الرسم البياني التالي حيث يرى فريدمان أن الخطأ الأساسي في تحليل فليبس هو أنه لم يميّز بين الأجور الحقيقية و الأجور النقدية، و لكن الواقع، أن عرض و طلب العمل دالة في الأجر الحقيقي و ليس النقدي (كما هو موضح في الشكل (23))[2].

الشكل (23): منحنى فليبس في المدى الطويل

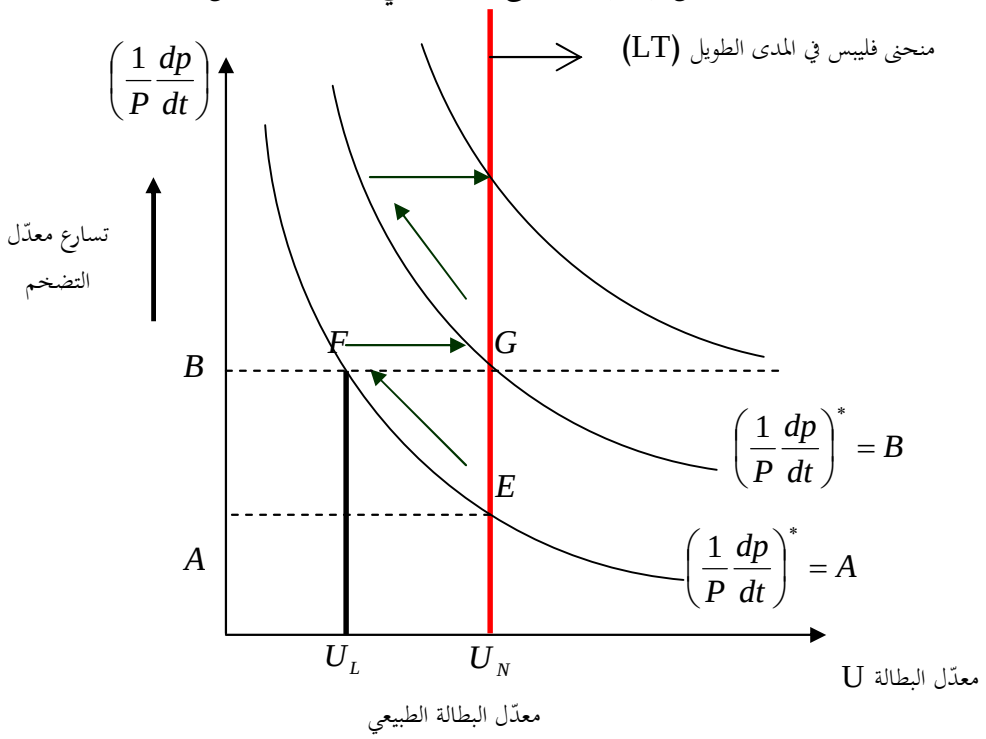

Source : Milton Friedman, Nobel Lecture : Inflation and Unemployment, The Journal of Political Economy, Vol.85, No. 3 (Jun., 1977), pp457.

فأي محاولة لتخفيض معدّل البطالة من خلال التوسع في الإنفاق، يؤدي إلى ارتفاع غير متوقع في معدّل التضخم لأن معدّلات الأجور و الأسعار لن تتكيف بنفس السرعة. و حسب فريدمان فالسياسة التوسعية في المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج، و بالتالي تنخفض البطالة عن مستواها العادي وذلك بفضل تشغيل الطاقات العاطلة. حتى الأسعار لن ترتفع بسبب مرونة الجهاز الإنتاجي عند هذا المستوى. لكن إذا استمرت هذه

[1] البشر عبد الكريم، بناء نموج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] Awad, Ibrahim L. The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy : Analytical study, May 2002, MPRA Paper No. 5465, posted 07. November 2007. http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/

السياسة التوسعية من خلال زيادة عرض النقود مثلا، فإنها ستؤدي إلى حدوث التضخم، خاصة في الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم في معدّل البطالة [1].

فإذا حاولت السلطات النقدية تخفيض معدّل البطالة من U_N إلى U_L فعليها أن تتخذ سياسة توسعية من خلال زيادة العرض النقدي، و كنتيجة لذلك تنخفض معدّلات الفائدة ممّا يحفز الإنفاق و الدخل، و يزيد الطلب وتزيد الأسعار؛ ممّا يدفع المنتجين إلى رفع الإنتاج و في المقابل زيادة الطلب على اليد العاملة نتيجة الزيادة في الأجور النقدية. إلا أن العمال يتوقعون أن الأجور النقدية التي سيحصلون عليها مقيّمة انطلاقا من معدّلات التضخم السابقة. ممّا يجعلهم يتوقّعون الحصول على أجور حقيقية أعلى من تلك التي كانوا يحصلون عليها في السابق. ممّا يجعلهم يقبلون بالوظائف الحالية بسبب ارتفاع الطلب من طرف المنتجين لينخفض معدّل البطالة فعليا إلى U_L ويرافقه معدّل تضخم قدره B و ينتقل وضعية الاقتصاد من النقطة E إلى النقطة F حسب الشكل (23). أما المنتجين فيعتقدون عكس ذلك، لذلك يزيد الطلب على اليد العاملة الرخيصة. لكن حينما يعرف العمّال أن معدّلات التضخم قد وصلت إلى النقطة B و أن الأجور الحقيقية قد تتدهور نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات بدرجة أسرع من ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج. ممّا قد يدفع العمّال إلى البحث عن مناصب عمل أخرى تدر أجور حقيقية أعلى. كما يدرك أصحاب المؤسسات طالبي العمل أن الأسعار النسبية لمنتجاتهم لم تتغيّر، لذا سيلجؤون لتخفيض كمية الإنتاج و من ثمة تخفيض الطلب على اليد العاملة. ليرتفع بعدها معدّل البطالة إلى أن يصل إلى مستواه السابق U_N.

و إذا حاولت السلطات العمومية دفع اقتصاد البلد مرة أخرى، سوف تكون فيه علاقة تبادلية بين التضخم والبطالة و لكن تكون علاقة مؤقتة. و عندها سيأخذ منحنى فليبس الشكل المستقيم الموازي للمحور الرأسي للشكل (23).

تعرض منحنى فليبس لانتقادات لاذعة من رواد المدرسة الكلاسيكية، فقدّم بعض الاقتصاديين تعديلات على منحنى فليبس، و اختبروا قياسيا صحة هذه العلاقة. و قد انبثق عمل نظري لكل من ادموند فليبس وميلتون فريدمان و عرف باسم "نظرية معدّل البطالة الطبيعي لمنحنى فليبس". و تميّزت هذه النظرية كما ذكرنا بين نوعين من المنحنيات، منحنى فليبس قصير المدى و منحنى فليبس الطويل المدى. و تبيّن هذه النظرية أن منحنى فليبس الذي ينزل من الأعلى إلى الأسفل لا ينطبق إلا على الفترة القصيرة المدى، أي أنه لا يوجد منحنى فليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير. أما على المدى الطويل فهناك معدّل بطالة واحد و هو معدّل البطالة الطبيعي♣ الذي ينسجم مع تضخم ثابت.

[1] Awad, Ibrahim L. op. cit.

♣ معدل البطالة الطبيعي أو ما يعرف بـ NAIRU (Non-accelerating inflation rate of unemployment): هو المعدّل الذي تتوازن عنده القوى التي تدفع تضخم السعر والأجر في اتجاه الأعلى و الأسفل، حيث يميل التضخم عند هذا المستوى من البطالة إلى الاستقرار عند مستوى معين. و بمعنى آخر فإن

و تقوم نظرية معدّل البطالة الطبيعي على فرضين[1]:

- أن الاقتصاد يمتلك قوى التصحيح الذاتي؛
- حياد النقود في الأجل الطويل، و هذا يعني أن العوامل النقدية تستطيع أن تؤثر فقط على الأسعار، و معدّل التضخم في الأجل الطويل، و ليس على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

« يعتقد النقديون بوجود معدّل بطالة طبيعي وحيد (Naturel rate of unemployment) يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي و السعري، و أن أي محاولة لتخفيضه دون هذا المعدّل سوف يقترن بتسريع معدّل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول. و لهذا يتعيّن على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، و أنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي (كما أوصى كينز بذلك) بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق » [2].

II. نظرية التوقعات الرشيدة:

كما بنى "فريدمان" نموذجه النقدي على غرار انتقاده لما جاء به "كينز"، نجده نفسه يتلقّى انتقادات أخرى، مما نتج عن ذلك ظهور تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد « New classicals »، الذين رفضوا فكرة التوقعات المتوائمة « les anticipations adaptatives »، والمبنية على قيام العمال بأخطاء متكررة فيما يتعلق بقرارات عرض العمل.

و حيث أن الرّشادة الاقتصادية تعني الإستفادة من الأخطاء السابقة و عدم تكرارها، فاستبدلوا نظرية التوقعات المتوائمة بنظرية التوقعات الرشيدة (Les anticipations rationnelles). «ومضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية، لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدّلات أجورهم، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار و يحدّدون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات. و وفقا لهذه النظرية، لا يتحقق منحنى فيليبس بشكله التقليدي في الأجل القصير، نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار و الأجور، ممّا يؤدي إلى ثبات معدل الأجر الحقيقي- أي عدم انخفاض معدّل البطالة مع ارتفاع معدّل التضخم – و من رواد ومفكري هذه المدرسة نجد: الاقتصادي R. Lucas* من جامعة Chicago و Thomas Sargent من جامعة Stanford و Robert Barro من جامعة Harvard و Wallace و غيرهم » [3].

أي معدّل للبطالة أعلى من الـ "NAIRU" سيؤدي إلى انخفاض معدّل التضخم، بينما أي معدّل للبطالة أقل من الـ "NAIRU" سيؤدي إلى ارتفاع معدّل التضخم.

[1] محمد محمود عطوة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 180.

[2] محمد جلال مراد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[*] حائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1995 لأعماله حول" تحليل أثر التوقعات الرشيدة على السياسيات الاقتصادية".

[3] محمد إبراهيم طه السقا، التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة: 1990-1995، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ص 3-4.

إن التفسير النظري "للكلاسيك الجدد" انطلق من الفرضيات التالية [1]:

- كل عون (فرد) في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة عن الاقتصاد، و قادر على استغلالها؛
- كل عون في الاقتصاد، يؤمن بتحقق التوازن في كل الأسواق.

« فوفقا لهذه النظريات استطاع الكلاسيك الجدد، من خلال المزج بين النظرية الكلاسيكية و نظرية التوقعات الرشيدة، الوصول إلى تفسير جديد للعلاقة بين التضخم و البطالة، فاستطاعوا من خلال افتراض التوقعات الرشيدة الذي صيغ من طرف J. Muth سنة 1961 من جامعة Indiana، وأعيد من طرف Lucas سنة 1972، التغلّب على قصور نظرية التوقعات المتوائمة التي يقوم عليها نموذج فريدمان » [2]. فوفرة المعلومات لكل الأعوان عن هيكل الاقتصاد، تمكن من الحصول على معدّلات تضخم سليمة، بدلا من الاعتماد، اعتمادا جزئيا على المعلومات كما هو الحال في ظل نموذج فريدمان. كما تنصّ النظرية على أن السعر المتوقع لأية فترة، هو عبارة عن توقع للسعر معتمد على كل المعلومات المتوافرة (في وقت إجراء التوقع).

كما يرفض الكلاسيك الجدد فكرة منحنى فيليبس حتى في الأجل القصير، و يرجعون المفاضلة التي تؤكدها البيانات إلى سوء فهم للمفاهيم و الخلط بين مفهوم التغيّر في المستوى العام للأسعار (التضخم) و مفهوم التغيّر في الأسعار النسبية. فالتضخم ظاهرة نقدية لا يترتب عليها انعكاسات واضحة على تخصيص الموارد في الاقتصاد، بينما التغير في الأسعار النسبية، لها أثر تغير حقيقي في الاقتصاد و بالتالي على الناتج و التشغيل.

III. التجديد النظري للبطالة الطوعية (نظرية البحث عن العمل Job search لـ G. Stigler):

جاءت نظرية البحث عن العمل مع الاقتصادي G. Stigler (1962) « Information in the labour market » مع بداية الستينات لتفسّر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، و ذلك بإدخال عنصر جديد في التحليل ألا و هو نقص المعلومات (Information imparfaite) حول سوق العمل. و تعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل، غير أنها تتخلى عن بعض الفرضيات التي تقوم عليها هذه الأخيرة [3].

تؤكد هذه النظرية على صعوبة توافر المعلومات الكافية و الكاملة عن سوق العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات، مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات. و تتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسمتين أساسيتين: تتمثل الأولى منهما في أنها عملية مكلّفة ماديا لكل من العمّال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلّق بالبحث و الانتقال من قبل العاملين، و نفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال. و تتمثّل الثانية في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، و إلى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه

[1] تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.

[2] تومي صالح، مرجع سبق ذكره.

[3] Christine DOLLO, op, cité, P292.

المعلومات. تستند هذه النظرية إلى هاتين السمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة [1].

« طبقا لهذه النظرية ترجع معدّلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدّراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث، وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. و من تم، فإنه وفقا لهذه النظرية، فإن البطالة السائدة في الاقتصاد - البطالة الاحتكاكية - تعدّ سلوكا اختياريا، ينتج عن سعي العمّال إلى الحصول على أجور أعلى و فرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة ». و من ناحية أخرى، فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين، و ذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر ملائمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم[2].

فالفرد الذي يعرض خدماته باحثا عن تعظيم دخله، لن يتوقف عن البحث عن منصب عمل إلا إذا تساوى العائد أو الإيراد الحدي المتوقع مع التكاليف الحدية لاقتناء المعلومات.

فالفرد أثناء بحثه يحدّد أجر الاحتياط أو القبول و هو ما يعرف بالأجر الأدنى الذي يعتبره مقبول لنوع الشغل الذي يبحث عنه. فإذا وجد عرض لعمل أين الأجر مرتفع أو معادل لمستوى W، يقبل و تخلى عن البحث في نفس الوقت الذي يراكم فيه المعلومات و ينمي بحثه.

الشكل (24): يوضح معدّل الأجر و مدة البحث عن العمل

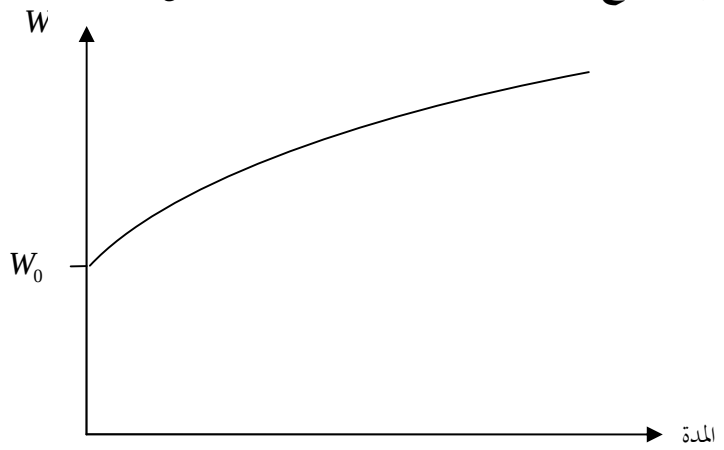

Source : Gérard DUTHIL, op. cit., PP 57.

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 46.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 48.

فالفرد خلال بحثه على العمل يجد نفسه في اختيار إما قبول منصب عمل يعرض عليه و لكن بمستوى أجر منخفض من توقعاته، أو رفضه الشغل و البحث على عمل أكثر ربح. فترة البحث عن العمل يمكن اعتبارها كاستثمار من طرف العامل للحصول على مجموع المعلومات حول حراك سوق العمل.

قد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، و السبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، و ينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد على سوق العمل، حيث أنه نظرا لانعدام خبراتهم بسوق العمل، يزداد معدّل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. و بالتالي، يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع من معدّل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة.

خلاصة ذلك، أن هذه النظرية تفسّر سبب البطالة بقصور المعلومات و عدم توافرها بدرجة كافية عن سوق العمل، ولذا فإنها تمثل خطوة متقدمة عن النظريات التقليدية. و بالرغم مما أضافته هذه النظرية عن تحليل سبب البطالة، و تركزها بين فئات معينة دون الأخرى، إلا أن ذلك يظل مشوبا بكثير من أوجه القصور. و يوجه إلى هذه النظرية عديدا من الانتقادات أهمها [1]:

1) عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد ،ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن تم، فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية. و لكن الواقع العملي يبيّن أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمّال من قبل رجال الأعمال، و منه فإن غالبية البطالة تكون إجبارية و ليست اختيارية.
2) أوضحت العديد من الدّراسات التطبيقية - خاصة في الدول المتقدمة - أن الفرد يكون لديه قدرة أكبر في البحث عن فرصة العمل الأفضل حينما يكون موظفا و ليس متعطلا. كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف بدون مرور الفرد بحالة بطالة.
3) من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
4) تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة و استمرارها في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: بروز فكر التجديد (Hétérodoxies)

لقد تعدّدت النظريات المفسرة لحركية سوق الشغل، وعلى الرغم من تطرقها الواسع له و خاصة من الجانب الكلي (النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية،...)، إلاّ أنها واجهت صعوبات في تفسير آلية سير سوق الشغل وبالأخص بعد تفشي البطالة في الدول المتقدمة. و جاءت نظريات أخرى على أنقاض النظريات الأولى، و حاولت أن تحلّ الصعوبات أمام تفسير هذا الاختلال، و بالرغم من تقدّمها الملحوظ في تقديم إيضاحات جديدة حول الخلل

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 49.

القائم في سوق العمل، غير أن هذه النظريات أيضا أثبتت محدوديتها لكونها تفسّر ظاهرة معينة أو جزئية في سوق الشغل. وكذلك لفترة زمنية معينة وفي ظروف معينة دون أن تعرف تحاليلها طابع الديمومة. و تعرّضت مثل باقي النظريات السابقة لكثير من الانتقادات. في هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مساهمات نظرية حديثة في تحاليل البطالة و تقديم أفكار جديدة لم تكن معهودة من قبل في تفسير اختلال أسواق العمل.

I. نظرية اختلال سوق العمل (E. Malinvaud, J. P. Benassy):

نشأت النظرية الاقتصادية الكلية المعروفة تحت عدّة تسميات، أهمها [1]:

- نظرية اللاتوازن (Théorie du déséquilibre).
- نظرية التوازن بالأسعار المثبتة (Equilibres à prix fixes).
- نظرية التوازنات غير الفالراسية (Equilibres non walrasiens).

« في النصف الثاني من الستينات، اقترح كل من R. Clower (1965) و A. Leijonhufvud (1968) إعادة قراءة مساهمة كينز من منظور اقتصادي جزئي[2] . و يبدو أن هذا الاتجاه لا يزال مستمرا كما تدّل على ذلك مثلا "حوصلة" كل من J.C.Fitoussi (1974) و E.R. Weintraub (1980)، و لكن بشكل ضعيف ومحدود، و سرعان ما نشأ اتجاه آخر على إثر مساهمات R.J. Barro و H.I. Grossman ، و اللذين أعطيا صيغة نموذجية لمقترحات Colwer و من تابعهم خاصة الكتاب الفرنسيين أمثال J.C. Benassy و E. Malinvaud ».[3]

تفترض هذه النظرية، على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير. ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيّر الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي. وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية. ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل أنها محصّلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل. فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع. فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعّال تتكدّس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليص نشاطاهم ووقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة. وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات. وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكينزية. لكن الاختلال في سوق العمل و طبقا لهذه النظرية يمكن أن

[1] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[2] Christine DOLLO, op, cit., p 309.

[3] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 290.

يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلّل من ربحية المنشآت، ممّا يقود رجال الأعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، بل وربما خفض عدد العمّال في المنشآت، واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال. والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية [1].

و لقد استطاع الاقتصادي الفرنسي E. Malinvaud من خلال كتابه « Réexamen de la théorie du chômage, 1980 » – التّمييز بين الحالات الثلاثة الأكثر واقعية و هي: البطالة الكينزية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح [2]:

الجدول (3): البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح

سوق العمل	سوق السلع	
	عرض زائد $c^d \langle y^s$	طلب زائد $c^d \rangle y^s$
عرض زائد $L^s \rangle L^d$	بطالة كينزية (Chômage Keynésien)	البطالة الكلاسيكية (Chômage classique)
طلب زائد $L^s \langle L^d$		التضخم المكبوح (Inflation réprimée)

مصدر: محمد الشرف إلمان، مرجع سبق ذكره، 2003.

■ البطالة الكينزية: تتميّز بوجود عرض زائد في سوق العمل، و عرض زائد في سوق السلع. يعني هذا أن العائلات مقيّدة في سوق العمل في نفس الوقت الذي نجد فيه المؤسسات الإنتاجية مقيّدة في سوق السلع الاستهلاكية. أي زيادة العرض و وجود مخزن للسلع و بالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال، طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها. نظرا لكون هذه الحالة تتميّز بعرض زائد معمّم، وصفها Benassy (1984) بتوازن الانكماش (Equilibre de déflation)، لأنها توافق إلى حدّ كبير حالة توازن الاستخدام الناقص (Equilibre de sous-emploi) التي درسها Keynes.

يوضح الشكل التالي هذا النوع من البطالة:

[1] محمد الميتمي، مرجع سبق ذكره، (ERF)، 1997.

[2] محمد شريف إلمان، الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص 315.

الشكل (25): البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال

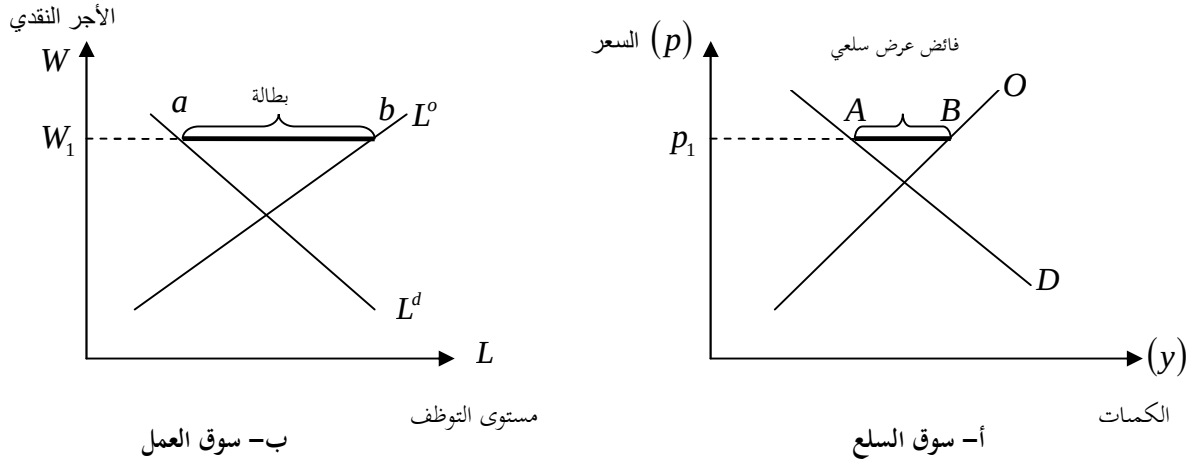

ب– سوق العمل **أ– سوق السلع**

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 53.

▪ البطالة الكلاسيكية: توصف بعبارة K التوازن التضخمي (K – équilibre de stagflation) حسب Benassy أو بالبطالة الكلاسيكية حسب Malinvaud، و هي الحالة التي يكون فيها فائض في عرض العمل و فائض الطلب على السلع الاستهلاكية في آن واحد.

الشكل (26): البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

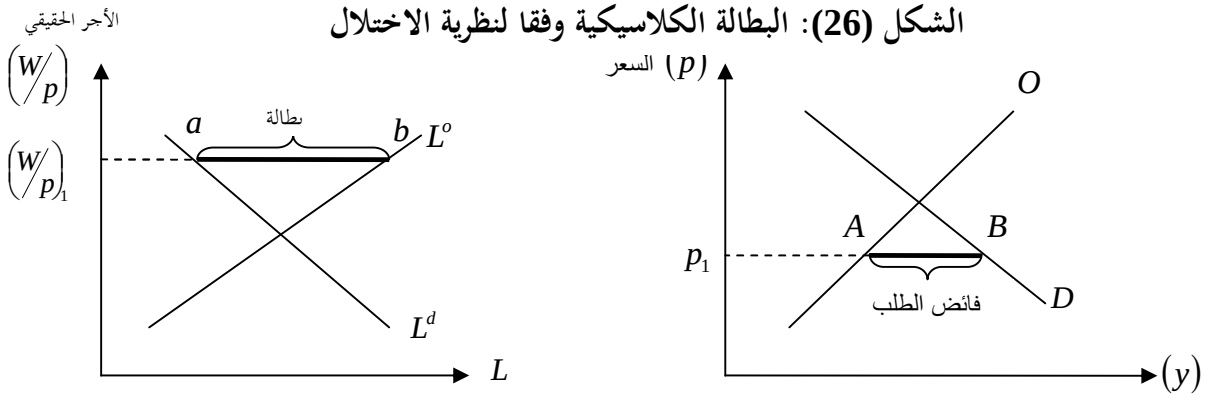

ب– سوق العمل **أ– سوق السلع**

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 52.

▪ التضخم المكبوح: على عكس اللاتوازن الكينزي الذي يتميّز بعرض زائد معمم (أي في كلتا السوقين)، يتميّز لا توازن التضخم المكبوح بطلب زائد معمّم، بحيث يكون لدينا طلب زائد على العمل من طرف المنتجين، وبالتالي فهم مقيدون في سوق العمل. و من جهة أخرى طلب زائد على السلع الاستهلاكية من طرف المستهلكين، و بالتالي فهم مقيّدون في سوق هذه السلعة.

يمكن تبرير وصف هذه الحالة بلاتوازن التضخم المكبوح باعتبار كون الأسعار (معدّل الأجر و سعر السلعة الاستهلاكية) مثبتة، في الوقت الذي نجد الطلب أكبر من العرض في كلتا السوقين.

يضح ممّا سبق، أن نظرية الاختلال قدمت تحليلا نظريا لأسباب البطالة المعاصرة، و أوضحت أن البطالة الإجبارية ترجع في الدول الصناعية المتقدمة (خاصة) إلى سبب أساسي واحد، هو انخفاض مستوى الإنتاج، الذي بدوره يرجع إلى انخفاض ربحية الاستثمارات.

على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات [1]:

1- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، و لا توضح أسبابها و استمرارها في الأجل الطويل.
2- افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. و هذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، و من تم، يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا. ومنه فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا.

II. قانون أوكن (Arthur Okun) و إشكالية العلاقة بين النمو و البطالة:

تبقى واحدة من أهم النظريات المفسّرة للتغيرات في معدّلات البطالة و التي لا تزال تشغل بال الكثير من رجال الفكر الاقتصادي إلى يومنا هذا. سنرجع إلى هذه النظرية في الدراسة التطبيقية لهذه الرسالة، و التركيز على اختبار صحة هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري، و خاصة أن الكثير من الدّراسات تحققت من وجود علاقة مستقرة تربط بين معدّل البطالة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. والأهمية من هذه الدراسة في الحقيقة هو تقييم لمسار السياسات الاقتصادية المنتهجة، و كذا تصميم سياسات اقتصادية كلية مناسبة و ظروف البلد و التي ترمي إلى استهداف البطالة بشكل أساسي.

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 و سنة 1960، وقد لاحظ أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدّلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي[2].

فإذا كنا نرغب في تحسين مستوى النمو الاقتصادي فما علينا إذن إلا أن نعمل على رفع معدّل العمالة وتشغيل الأيدي العاطلة عن العمل، من خلال توفير البيئة والآليات والوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. والسؤال المطروح هنا هو كيف لنا أن نستخدم هذا القانون بفاعلية قوية وكفاءة أكبر ؟

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, lexique d'économie, 6° édition, dalloz, 1999, p 377.

يربط قانون أوكن بين الناتج والبطالة. فحسب ساموليسون ونوردهاوس♣ (samuelson et Nordhaus)، يوفر هذا القانون بالدرجة الأولى الأهمية القصوى بين سوق سلع وسوق العمل. حيث يصف العلاقة بين الحركات القصيرة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتغيرات في معدّل البطالة [1].

يعبّر قانون أوكن عن العلاقة التجريبية بين الانحرافات في نمو الناتج حول اتجاهه والتغيّرات في معدّل البطالة حول معدّلها الطبيعي. هذا القانون يوضّح كيف أن معدّلات البطالة الفعلية تتغيّر حول معدّلات البطالة التوازنية[2].

المقال الذي يحدّد أسس مفهوم الناتج المحتمل نشر في عام 1962 من قبل أوكن (Potential GNP : Itsmeasurement and significance, American Statistical Association,). و اقترح أوكن علاقة علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدّلات البطالة إلى المستوى الطبيعي، والفارق في الناتج بالمقارنة مع إمكاناته (الناتج المحتمل). إذا ثمة ارتباط بين التغيرات السلبية في معدّلات البطالة، والتغيّرات في نمو الناتج.

الشكل (27): علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الأمريكي

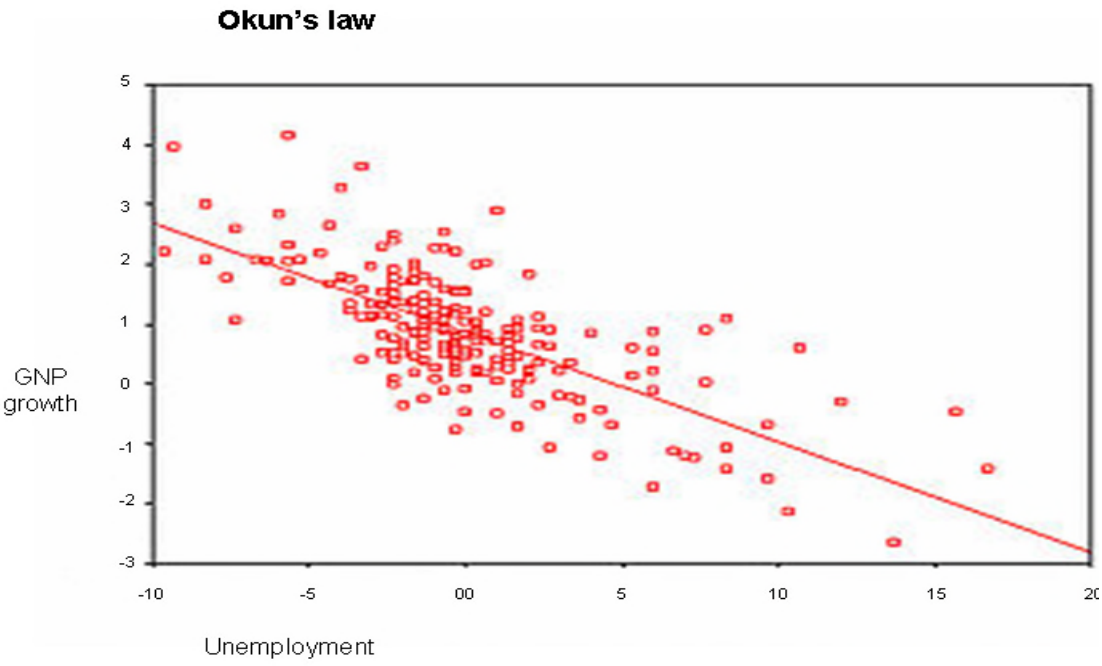

Source: Okun, Arthur M, 1962. "Potential GNP: its measurment and signification" American Statistical Association, proceeding off the Business and Economics Statistics Section, PP. 98-104.

♣ يمكن الرجوع إلى المصدر الرئيسي:

Samuelson, P.A., Nordhaus, W.D. (1995), Economics, 15th ed., McGraw-Hill, New York.

[1] André MAKUTUBU Balibwanabo, verification empirique de la loi d'Oku : le cas de la RD Congo entre 1960-2000. www.congoforum.be/upldocs/article%20vrai%20amackbal.doc

[2] André MAKUTUBU Balibwanabo, op cit.

« فقانون أوكن يتعبر أن معدّل البطالة ما هو إلا المرآة عاكسة لتغيّر الناتج المحلي الإجمالي (Y) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحتمل Y_p أي: Y/Y_p، وعند الإقرار بذلك فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي مثلا سيعمل على زيادة الناتج المحلي ومن ثم نسبة الناتج Y/Y_p، و هذا بدوره يقلّل من معدّل البطالة. وتعتبر طريقة نسبة الناتج Y/Y_p و التي طرحت من قبل العالم أرثر أوكن (1962) من أولى المحاولات التي تقيس معدّل البطالة، و التي أعاد تفسيرها رياضيا Gordan سنة 1984 و Canova سنة 1998. ومن هذه العلاقة بين معدّل البطالة و نسبة الناتج يمكن اشتقاق علاقة عامة تحدّد معدّل البطالة في أي سنة عند معرفة الناتج الحقيقي و الناتج الممكن ومتوسط معدّل البطالة » [1].

قد صيغت العلاقة التجريبية لأوكن في شكل رياضي على النحو التالي:

النظرة الرياضية لقانون أوكن تعبّر عن علاقة خطية بسيطة بين الفجوة في معدّلات البطالة إلى مستواها الطبيعي، والفجوة في الناتج بالمقارنة مع مستوى إمكاناته (الناتج المحتمل). و يمكن كتابة علاقة أوكن على الشكل التالي[2]:

$$\frac{(Y_p - Y)}{Y_p} = \beta\,(U - U_n) \qquad (1)$$

حيث:

Y_p: الناتج المحتمل (الكامن)♣ أو ناتج العمالة الكاملة.

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي).

U_n: معدّل البطالة الطبيعي.

U: معدّل البطالة الفعلي.

β: معامل أوكن يقيس الانخفاض في معدّل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حدّ معيّن.

و لدينا: $$U = \frac{Nombre\ de\ chômeurs}{Population\ \ active\ \ totale} \times 100$$

[1] أحمد بن عبد الكريم المحميمد، تقدير معدّل البطالة بالمملكة العربية السعودية 1986-2005: نموذج رياضي، مجلة جامعة حلوان، العدد الأول، مصر 2007، ص7.

[2] André Makutubu Balibwanabo et Oasis Kodila Tedika, loi d'Okun en République Démocratique du Congo : Evidences empiriques Revue Congolaise d'Economie, Volume 6, N 1, Avril, 2011 , P 22.

♣ فجوة الناتج وفقا لبعض الدّراسات تمثل الفرق بين الناتج الحقيقي الفعلي و الناتج الحقيقي المحتمل لاقتصاد ما، مقاسه كنسبة من الناتج المحتمل. إن مستوى الناتج الحقيقي المحتمل (الممكن) Y_p هو المستوى الذي يصل إليه الناتج باستعمال عناصر الإنتاج و خاصة العمل بكامل طاقاتها في العملية الإنتاجية (التخصيص الأمثل والكفء للموارد)، فكلما زادت فجوة الناتج فإن معدل البطالة يزداد، ونعبر عن هذه الفجوة رياضيا:

$$OG_t = \frac{Y_t - Y_{Pt}}{Y_{Pt}} \times 100$$

حيث أن OG_t هي فجوة الناتج Output gap، Y_t الناتج الفعلي، Y_{pt} الناتج المحتمل Potentiel Output

يمكن أيضا كتابة علاقة أوكن على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = k - \beta\, \Delta U \qquad (2)$$

ΔY : التغير في GDP الحقيقي، ΔU : التغيّر في معدّل البطالة k : التغير في الناتج المحتمل حول ناتجه المتوسط المحتمل مقسوم على الناتج المتوسط المحتمل و الكل مضروب في 100.

المعادلة رقم (2) توضّح التغيّر النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. و من المهم جدّا تبيان الكيفية التي تم من خلالها الوصول إلى المعادلة (3) انطلاقا من المعادلة (1) حيث[1]:

$$\frac{(Y_p - Y)}{Y_p} = \frac{Y_p}{Y_p} - \frac{Y}{Y_p} = \beta\,(U - U_n)$$

$$\Rightarrow 1 - \frac{Y}{Y_p} = \beta\,(U - U_n)$$

نقوم بضرب طرفي المعادلة بالعدد (-1) و نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{Y}{Y_p} - 1 = \beta\,(U_n - U) \qquad (3)$$

نأخذ الاختلافات السنوية من الجانبين و نحصل على:

$$\Delta\left(\frac{Y}{Y_p}\right) = \frac{(Y + \Delta Y)}{(Y_p + \Delta Y_p)} - \frac{Y}{Y_p} = \beta\,(\Delta U_n - \Delta U) \qquad (4)$$

$$\Rightarrow \Delta\left(\frac{Y}{Y_p}\right) = \frac{(Y + \Delta Y)Y_p - Y.(Y_p + \Delta Y_p)}{(Y_p + \Delta Y_p)\cdot Y_p} = \beta\,(\Delta U_n - \Delta U)$$

$$\Rightarrow \Delta\left(\frac{Y}{Y_p}\right) = \frac{Y.Y_p + Y_p\Delta Y - Y.Y_p - Y.\Delta Y_p}{(Y_p + \Delta Y_p)\cdot Y_p} = \beta\,(\Delta U_n - \Delta U)$$

فنحصل على العلاقة التالية:

$$\frac{(Y_P\Delta Y - Y.\Delta Y_p)}{Y_p.(Y_p + \Delta Y_p)} = \beta\,(\Delta U_n - \Delta U) \qquad (5)$$

نضرب الطرف الأول للمعادلة (5) بـ $\left[\frac{(Y_p + \Delta Y_p)}{Y}\right]$ و لإيجاد معالة تقريبية للمعادلة رقم (1)، ويصبح لدينا:

$$\frac{(Y_p\Delta Y - Y\Delta Y_p)}{Y_p Y} = \frac{\Delta Y}{Y} - \frac{\Delta Y_p}{Y_p} = \beta\,(\Delta U_n - \Delta U)$$

و انطلاقا من هذه الدالة نحصل على المعادلة التالية [2]:

[1] André Makutubu Balibwanabo et Oasis Kodila Tedika, op. cit., PP 22.

[2] Andre, M.B. (2008). op. cit.,
Available at: http://www.congoforum.be/upldocs/article%20vrai%20amackbal.doc

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta Y_p}{Y_p} + \beta \Delta U_n - \beta \Delta U \qquad (6)$$

مع: $k = \frac{\Delta Y_p}{Y_p} + \beta\, \Delta U_n$

المعادلة (6) يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta\, Y}{Y} = k - \beta\ \Delta\, U \qquad (7)$$

المعادلة رقم (7) تبيّن لنا أنه عندما انخفض معدّل البطالة بمقدار نقطة مؤوية واحدة، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف يتغير في الاتجاه المعاكس آخذا قيم موجبة. و هذه هي العلاقة التي نحن بصدد دراستها.

و لدراسة هذه العلاقة، و التي يجب أن تكون سلبية من الناحية النظرية، بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حول اتجاهه وبين معدّل البطالة حول معدّلها الطبيعي، وضعنا مبدأ في شكل افتراض مفاده أن التغيّر في معدّل البطالة هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على تغيّر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حول اتجاهه. و يتم عزل المتغيرات الأخرى المستقلة.

و حسب علاقة أوكن فإن المتغير التابع هو التغيّر النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حول اتجاهه ويكتب على الشكل التالي: $\frac{(Y - Y_p)}{Y_p}$ والمتغيّر المستقل هو التغيّر في معدّل البطالة حول معدّلها الطبيعي أي: $(U - U_n)$.

هذه العلاقة يمكن تمثيلها كالتالي:

$$\frac{(Y - Y_p)}{Y_p} = f(U - U_n) \qquad (8)$$

$$U - U_n = -\delta\left(\frac{Y - Y_p}{Y_p}\right) + \varepsilon$$

يمكن كتابة هذه العلاقة كالتالي:

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta Y + \varepsilon$$

من خلال المعادلة نستنتج أن أي ارتفاع في معدّل النمو الاقتصادي بمقدار 1% سوف تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار معين.

« يمثل قانون أوكن مفهوم مهم في الاقتصاد الكلي على المستويين النظري و التجريبي. فمن الناحية النظرية، فإن هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحنى العرض الكلي و منحنى فليبس (Phillps). و من الناحية التجريبية، فإن معامل أوكن يساعد في التنبؤ و صنع السياسة الاقتصادية. وبالفعل، استخدام بيانات ربع سنوية عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1947-1960، ونجح أوكن في تبيان أن هناك علاقة عكسية تبادلية بين البطالة و النمو الاقتصادي. فقد توصّل إلى أن خفض معدّلات البطالة بنسبة 1% سيؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 3%. و وجد أوكن في دراسته عام 1962 أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35 و0.40 »[1].

أ) استعراض لأهم الاختبارات التطبيقية لعلاقة أوكن (Okun's law):

اتبع العديد من خبراء الاقتصاديين الاقتصادي الأمريكي أوكن (1962) من خلال اختبار العلاقة بين البطالة والناتج وتوجد تطبيقات عديدة حاولت التعرف على حقيقة هذه العلاقة منها: دراسة أليا (Alia) و سميث (Smith) سنة 1975، وغوردون (Gordon) سنة 1984، كنوستر (Knoester) سنة 1986، كوفمان (Kaufman) سنة 1988، براشوني (Prachowny) سنة 1993، ويبر (Weber) سنة 1995، عماد الموسى (Moosa) سنة 1997، أتفيلد وسيلفرستون (Attfield and Silverston) سنة 1998، ليي (Lee) سنة 2000، سلفابول (Silvapulle) سنة 2004*، ... و قد طوّرت علاقة أوكن و قدمت في صيغة جديدة في كثير من الدّراسات لتصبح تعبّر عن التغير في معدّلات البطالة كمتغير تابع. عموما هذه الدّراسات جاءت لتقديم الدّعم العملي لصحة العلاقة السابقة، ولكن تقديرات معامل أوكن عرفت تفاوتا كبيرا بين البلدان وعلى مرّ الزمن. إلا أن معظم الدّراسات في الدول المتقدمة أثبتت صحة العلاقة السابقة التي توصل إليها أوكن وإن اختلفت معنويتها من دولة إلى أخرى.

تبقى دراسة Ngoo Yee Ting و Loi Siew Ling إحدى أهم الدراسات المتقدمة في تحليل السلاسل الزمنية. وتم التركيز في هذه الورقة على دراسة وجود علاقة أوكن في الاقتصاد الماليزي. حيث قام كل من Ngoo و Loi بقياس هذه العلاقة بتطبيق الفرق الأول و نموذج الفجوة من خلال الاعتماد على مرشح هودرك وبرسكوت Hodrick-Prescott filter (HP)، و عزّزت بنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag approach - ARDL) لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات واختبار السببية.

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

* يمكن الرجوع إلى المصادر التالية:

- Knoester, Anthonie, "Okun's Law Revisited," Weltwirtschaftliches Archiv. 122 (1986), 657–665.
- Gary Smith, Okun's law revisited, Cowles Foundaion for Rechearch in Economics at Yale University, Paper N 380 , October 22, 1974 http://cowles.econ.yale.edu/P/cd/d03b/d0380.pdf
- Prachowny, Martin F. J. (1993). "Okun's Law: Theoretical Foundations and Revised Estimates," The Review of Economics and Statistics, 75(2), pp. 331-336.
- Kaufman, R.T. (1988) An International Comparison of Okun's Laws. Journal of Comparative Economics, 12 (June) pp182-203.
- Blackley, P. R. (1991) The Measurement and Determination of Okun's Law: Evidence from the State Economies. Journal of Macroeconomics 13 (Fall) pp 641-656.

كما ناقشت الورقة التي قدّمها كل من Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga حول "المفارقة في النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا"[1]، طرح جديد في مسألة مهمة و هي النمو المنخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل أي تحقيق معدّلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف. و قد استخدما منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي لتحليل أداء النمو الاقتصادي في البلد، باستعمال تقنية نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي The Structural Vector Autoregressive Model. وقد وجدا أن زيادة 1% في الناتج سوف تؤدي إلى زيادة 0.2% في معدّل العمالة. و بالرغم من أن هذه النتائج سليمة وواعدة، فهذا لا يعني أن السلطات في هذا البلد تتعامل بشكل جيد مع التراكمات المرتفعة في معدّلات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة.

حسبهم فإن معدّلات البطالة لا تزال مرتفعة جدّا حسب المعايير التاريخية والدولية. وبالتالي فإن خفض معدّل البطالة بحلول عام 2014 ممكن حدوثه كما جاء في الوثيقة Asgisa حسب السيناريوهات المقدمة، ولكن فقط مع نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي (أي ضعف المعدل الحالي أو حتى أكثر).

إن تطبيقات هذه العلاقة على دول أخرى غير بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) تبقى نادرة. و لعلّ أهم هذه الدّراسات تلك التي قدمها الاقتصادي عماد الموسى[2] حول عينة من الدول العربية (مصر، الجزائر، تونس و المغرب). و خلص إلى نتيجة مفادها غياب هذه العلاقة تقريبا في اقتصاديات الدول العربية.

مع ذلك، فإن غياب هذه العلاقة في عينة من دول عربية (مصر، الجزائر، تونس و المغرب) حسب الاقتصادي عماد الموسى لا يعني أبدا أن هذه العلاقة غير موجودة. بالأحرى فإنه يوجد نوع معين من البطالة قد تفشى في هذه البلدان العربية. و يقترح لذلك ثلاثة أسباب لعدم صحة هذه العلاقة في هذه الدول [3]:

✓السبب الأول وهو أن البطالة في هذه البلدان ليست دورية، و لكن بدلا من ذلك هي هيكلية واحتكاكية. وهذا النوع من البطالة (الهيكلية) يظهر في البلدان التي تعرف تغيرات في اقتصادياتها دون أن يقابلها تغيرات في التعليم و التدريب. هذا يعني أن الأفراد العاطلين عن العمل ليس بسبب أن الاقتصاد هو في حالة من الركود، ولكن لأنهم لا يملكون المهارات اللازمة للقيام بالوظائف المتاحة. وكذا البطالة الاحتكاكية، من ناحية أخرى، فهي تنتج عن عدم تطابق الوظائف الشاغرة مع اليد العاملة المتاحة، فقد يتوفر للأفراد المهارات لتوليّ وظائف معينة، لكنهم لا يدركون مدى توافر الوظائف الشاغرة التي تتوافق مع مهاراتهم. و منه فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يساهم في التخفيف من حدة هذه الأنواع من البطالة.

✓التفسير الثاني هو جمود سوق العمل في هذه البلدان، و لا سيما أن سوق العمل مسيطر عليه من طرف حكومات هذه الدول بوصفها المصدر الرئيسي للطلب على اليد العاملة. هذا السبب الذي جعل البطالة أكثر

[1] Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga,(2007), "South Africa's Growth Paradox," DEGIT Conference Papers c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, 9 13.

[2] قدمت هذه الدراسة "Economic growth and unemploymen in arab countries : Is Okun's law valid ?" في إطار المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط (الكويت) حول "أزمة البطالة في الدول العربية" أيام 17-18 مارس 2008 في جمهورية مصر العربية، القاهرة.

[3] Imad A. Moosa, economic growth and unemployment in Arab countries : Is Okun's law valid? op. cit., PP 9.

استجابة للتغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية مما هي عليه في أوروبا واليابان. من الممكن أن نشير هنا إلى أن الدور المهيمن الذي تلعبه الحكومة في أسواق العمل في البلدان قيد الدراسة يؤدي إلى جمود سوق العمل.

✓التفسير الثالث يتمثل في هيكل اقتصاديات هذه الدول، الذي تهيمن عليه الحكومة و يتعمد فيه البلد تقريبا على مصدر واحد للدخل (كمثال لذلك قطاع النفط في الجزائر). و إذا كان هذا القطاع المهيمن ليس كثيف العمالة، فإن النمو في هذا القطاع (الذي يدفع النمو الاقتصادي العام) لن يحدّ من البطالة. و هذا من شأنه أن يكون صحيحا بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط بشكل عام. و منه يكون معامل أوكن أعلى في البلدان المتقدمة ممّا هو عليه في اقتصاديات البلدان النامية، لأن البلدان الأولى تتميز اقتصادياتها بالتنوع بالنسبة للثانية. ويرى عماد الموسى أن انعدام النمو في هذه البلدان لا يفسر مشكلة البطالة في البلدان الأربعة قيد الدراسة.

إن تقديم الأسباب وراء فشل قانون أوكن في البلدان العربية، يمكن أن يوفّر مجال للاهتمام خاصة من قبل واضعي السياسات الاقتصادية عند وضع الخطط والبرامج الاقتصادية المناسبة.

قدم أيضا الاقتصادي حمد عبد الله ناصر الغنام دراسة تطبيقية حول العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي والتوظف في المنشآت الخاصة في المملكة العربية سعودية. وقد استخدم اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ و منهجية سببية قرنجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين السلسلتين الزمنيتين في الأجلين القصير و الطويل. و قد توصّل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدّل النمو الاقتصادي والتوظف و ذلك باستخدام التكامل المشترك. واتضح كذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ و منهجية قرانجر وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتجه من معدّل النمو الاقتصادي إلى التوظف وليس العكس. أي أن التغيرات في معدّل النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيّرات في التوظف في القطاع الخاص و ليس العكس. و قد توصّل من خلال دراسته إلى أن تحقيق معدّل مرتفع من التوظيف مرتبط بمدى قدرة المنشآت في التركيز على جوانب تخص الإنتاجية من خلال تحسين استخدام التقنية من أجل رفع معدّل النمو، و من تم زيادة رفع معدّلات التشغيل[1].

كما أثبتت الدراسة التي قدّمها الأستاذ أحمد بن عبد الكريم المحميد[2] حول تقدير معدّلات البطالة بالمملكة العربية السعودية في الفترة 1968-2005 توافق قانون أوكن Okun's law على بيانات المملكة العربية السعودية حيث أن العلاقة بين التغير في معدّل البطالة و التغيّر في الناتج صحيحة في حدود –0.50% و أظهرت النتائج أيضا أن معدّل البطالة بالمملكة يقدر بـ 4.5 % (حالة التشغيل الكامل) و يتوافق مع عماد موسى في أن البطالة و إن وجدت فهي بطالة احتكاكية أو هيكلية فقط.

[1] Hamad a. Al-Ghannam, the relation between economic growth and employment in Saudi private firms, Saudi Economic Association, economic studies, volume 5, 9. King Saud University, 2003

[2] أحمد بن عبد الكريم المحميد، مرجع سابق الذكر.

جاءت دراسة محمد فؤاد كريشان[1]، لتعالج نفس العلاقة بالنسبة للاقتصاد الأردني، و نشرت في مجلة العلوم الاجتماعية (TURKEY) لتقدم أيضا تحليل تجريبي للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و معدّل البطالة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 1970– 2008. و قد استخدم الباحث تقنيات تحليل السلاسل الزمنية من خلال اختبار تقنية التكامل المشترك باستعمال منهج دربن واتسن (CRDW) وتوصّل إلى نتيجة مهمة مفادها أن العلاقة التوازنية بين معدّل النمو الاقتصادي و معدّل البطالة تتحقق فقط في المدى الطويل.

قد استخلص من خلال هذه الدّراسة أن السياسات الاقتصادية المتعلقة بإدارة الطلب لن يكون لها تأثير مهم في خفض معدّلات البطالة في الأردن، في حين أن إتباع سياسات اقتصادية تمسّ مرونة و هيكل الاقتصاد و تشمل إصلاح مؤسسات سوق العمل يمكن أن تكون أكثر ملائمة، و هي الأنسب بالنسبة لحالة الاقتصاد الأردني.

الشكل البياني (28)[2] يوضّح علاقة أوكن على أساس بيانات سنوية في الفترة الممتدة من 1951 إلى سنة 2000 والخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية.

الشكل (28): العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التغير في معدل البطالة للو.م.أ في الفترة 1951–2000

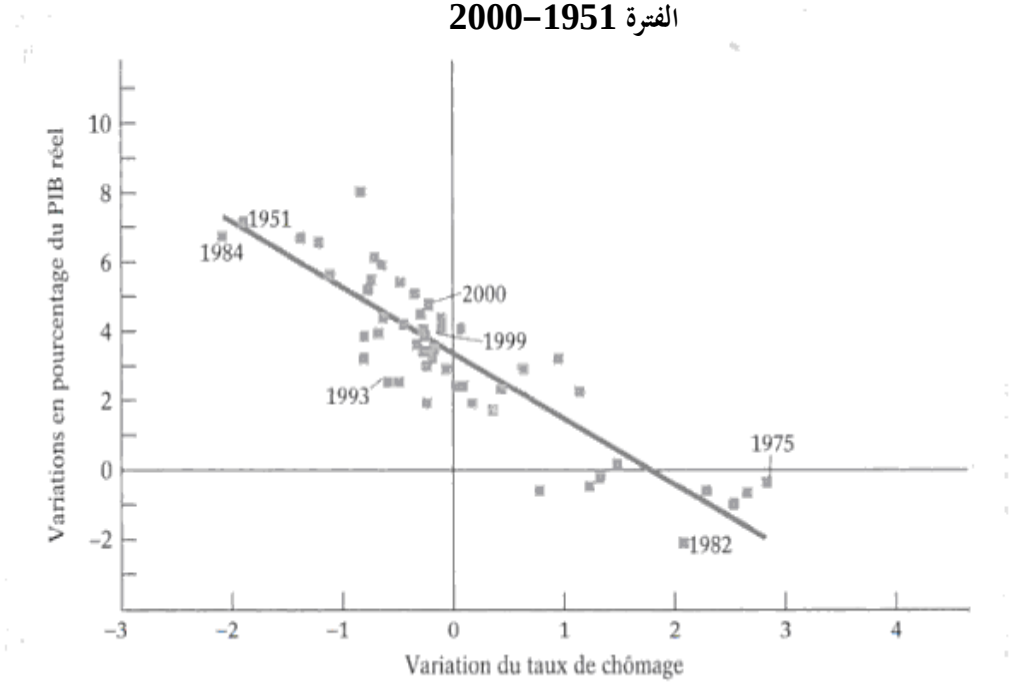

Source: U.S, department of Commerce and U.S, department of labor

[1] Fuad M. Kreishan (2011), Economic Growth and Unemployment: An Empirical Analysis, Journal of Social Sciences 7 (2): 228-231, TURKEY.

[2] Gregory N. Mankiw , traduction de la 5e édition américaine par Jean Houard, macroéconomie, 3 édition, De Boeck, Paris, janvier 2003, pp43.

III. نظرية تجزؤ سوق العمل Segmentation Theory of Labor Market:

« في وقت مبكر من سنة 1970 قدمت هذه الأطروحة من خلال مبادرة من مجموعة من الاقتصاديين ذو التوجه المؤسساتي الجديد (néo-institutionnaliste)، على غرار M. Piore و P. Doeringer و قد صنّف هذا العمل تحت اسم أطروحة أسواق العمل المجزأة » [1]. و قد قام هذين الاقتصاديين بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية في سنوات الستينات، و التي بيّنت أن قوة العمل في هذا البلد تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و السن و المستوى التعليمي. و قد سلطا الضوء على سمة جديدة من سمات سوق العمل (الازدواجية)، حيث أن الطرق المختلفة في تحديد الأجور و العمالة يمكن أن تميّز بين عدّة أجزاء للسوق [2].

هناك العديد من المفاهيم البديلة الخاصة بتجزؤ سوق العمل في كنف المجتمع الرأسمالي (Kerr 1954، Doeringer and Piore 1971، Thurow 1975، Gordon Edwards ans Reich 1982). إن استعراض الجانب النظري يكشف أنه في أغلب الأحيان توجد ثلاثة محدّدات لتجزئة سوق العمل[3]: التجزؤ الاقتصادي، عدم المساواة بين أفراد القوى العاملة (كالنوع مثلا)، بعض الممارسات من قبل أرباب العمل للحيلولة دون ارتفاع معدّل دوران اليد العاملة. يتمثل التجزؤ الاقتصادي في كل مستويات و أبعاد القطاع الصناعي والمؤسسات الاقتصادية، فالتمييز يكون حسب درجة التركز، الحجم، كثافة رأس المال، مستوى الاحتكار في السوق، النطاق الاقتصادي...

قد قامت هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، و هو أحد الفروض الأساسية في النظرية التقليدية. و تهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدّلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدّلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى [4].

تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تقول بأن سوق العمل ينقسم إلى سوقين: سوق رئيسي حديث وآخر ثانوي تقليدي، و قد عالج فكرة ازدواجية سوق العمل العديد من الاقتصاديين.

– **سوق رئيسي**، و هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة، رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة. و تعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم[5]. وبحكم كبر حجم هذه المنشآت و سيطرتها على أسواق السلع فهي تتمتع بقدر عال من الاستقرار و الربحية و من ثم استقرار أحوال العاملين فيها. و يدرج تحت مسمى هذه السوق كافة منشآت و وحدات القطاع الحكومي والقطاع العام، و منشآت القطاع الخاص المنظم. و أهم ما يميّز المشتغلون في هذا السوق بأنهم ذو مهارات عالية

[1] Christine DOLLO, op, cit., 2001m PP 306.
[2] Map SUM, op, cit., 2007.
[3] Henryk Domansk., Labor Market Segmentation and Income Determination in Poland, The Sociological Quarterly., Vol. 29, No. 1 (Spring, 1988), pp. 48-49.
[4] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 55.
[5] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 56.

و يحصلون على فرص للترقي و على أجور مرتفعة، كما تتمتع هذه الفئة من العمال في هذا السوق بدرجة كبيرة من الأمن و الاستقرار و توفر شروط العمل اللائق و الجيّد و حصولهم على امتيازات، ويغلب على هذه الطبقة من المشتغلين الفئة العمرية 25-45 سنة. كما أن علاقات العمل في هذه السوق واضحة و مقننة.

– سوق **آخر ثانوي** (تقليدي)، غير مستقر و يشمل هذا السوق خاصة الوحدات صغيرة الحجم و التي تستخدم أساليب الإنتاج كثيفة عنصر العمل. و هو عكس ظروف السوق السابق، حيث يحصل فيه المشتغلون على أجور أقلّ و تغيب فيه ظروف العمل المواتية، بالإضافة إلى تعرضه لصدمات و تقلبات النشاط الاقتصادي. و تكون فيه العمالة معرضة للتسريح في أي وقت في ضل غياب النقابات العمالية، والتشريعات القانونية الخاصة بالعمل التي تحكم هذا السوق، و الذي يتميّز بوجود تشريعات فردية ذات طابع تعسفي، وأن الانتقال من السوق الثانوي إلى السوق الأولي يكاد يكون مستحيل. و يمثّل المشتغلون في هذا السوق فئات مختلفة من المجتمع، فنجد فئة المهاجرين و فئة الإناث تمثل نسبة معتبرة من حجم هذا القطاع. و تعتبر هذه الفئات أكثر عرضة من الفئات السابقة للبطالة [1].

لم يكن هذا الانقسام و هذا التجزؤ مصادفة، لكن وجود أسباب عديدة أدت إلى ذلك منها [2]:

– الأسباب التاريخية: تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، ففرض رجال الأعمال سيطرتهم على أسواق عناصر الإنتاج ممّا دفعهم إلى تقسيم قوة العمل و هذا لاستمرار العملية الإنتاجية بأقل تكلفة.
– التغيرات التكنولوجية: تنتشر في السوق الرئيسي المؤسسات الكبيرة التي تستخدم أحدث الفنون الإنتاجية وتشغل العمالة ذات الكفاءات العالية و التي تحرص على الاحتفاظ بها. أما في السوق الثانوي فتنتشر المؤسسات الصغيرة، و التي تتميز بإنتاج ضعيف و تستخدم عمالة كثيرة و إن واجهت صعوبات أو تعرضت لأزمات، فإنها تستطيع التخلص منها و بسرعة.

حسب هذه النظرية فإن ظهور البطالة أمر حتمي، و أن الفئة الأكثر تضررا بالبطالة هي تلك التي تنتمي إلى القطاع الثانوي، أين تقلبات العمل تخضع لتقلبات الظروف الاقتصادية للبلد. وأن البطالة تمس الفئة الأخرى والتي تنتمي للقطاع الأول، لا تكون إلا في حالة الركود الاقتصادي المستمر و بنسبة ضعيفة مقارنة بالقطاع الثاني. و أن العامل الذي يكون في إطار البحث عن منصب عمل في القطاع الثاني نتيجة فقدانه لمنصبه في السوق الأولي، قد لا يمرّ بمرحلة الانتظار في الحصول على وظيفة ممّا يجعل احتمال وقوعه في مصيدة البطالة منعدمة. حيث يدخل المنافسة مع عمال لديهم خبرات و مهارات متدنية، وخصائص فردية غير مفضلة للإدماج السهل حتى في السوق الثانوي، وبالتالي فإن خطر البطالة ليس نفسه لكل العمال في السوق الأولي والثانوي. و تعرف البطالة في هذه النظرية أنها: بطالة الانتظار، وهي تمسّ أغلب العمال في كلا السوقين ومثل هذه البطالة قد تكون بطالة إرادية.

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 55-56.
[2] علواش وردة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

« حسب هذه النظرية فإنه لا وجود للبطالة، غير بطالة الانتظار و أن سوء الاستخدام يمكن القضاء عليه، لأن البطالة أغلبها تكون إرادية من طرف الذين يبحثون على العمل في القطاع الأولي و يفضلون العمل في القطاع الثانوي. فالبطالة في هذه الحالة إرادية و يمكن أن تكون بطالة احتكاكية (الانتقال من قطاع إلى آخر) » [1].

قد ركّزت هذه النظرية على تحليل البطالة الإرادية و التي تتمثل في بطالة الانتظار، لهذا عرفت عدة انتقادات خاصة مدة البطالة التي يمكن أن يقضيها هذا الفرد العاطل عن العمل (طالب العمل).

لكن التحفظ يظلّ قائما بشأن هذا التصنيف بحسب النشاط أو بحسب تكنولوجيا الإنتاج، طبقا لنوعية المعايير المتبعة في مثل هذا التصنيف و هو ما يطرح إشكالية تظل قائمة حتى اليوم. فثنائية سوق العمل تعترضها صعوبات نظرية و عملية من حيث التسمية و التوصيف و التصنيف. و التسميات المتداولة لثنائية السوق كالقطاع الحديث مقابل القطاع التقليدي، القطاع الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي والقطاع المنظم مقابل القطاع غير المنظم، تظل تعبيرات متطابقة و تحمل دلالات مختلفة [2].

المبحث الثالث: التحليل المتجدّد لسوق العمل من منظور جزئي

I. نظرية الرأسمال البشري:

« جدور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث في مؤلفه الشهير ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي نشر سنة 1776. حيث بيّن أهمية التعليم ورأى أن التعليم هو المجال الذي يمكن أن يمنع الفساد بين العمال، بل أنه سيكون عنصر فعّال في استقرار المجتمع اقتصاديا وسياسيا، واتفق معه في ذلك مالتوس صاحب نظرية السكان الشهيرة، وقد اعتبر التعليم عامل من عوامل تحديد النسل، كما أعتبر سميث التعليم من عناصر رأس المال الثابت مثل المباني والآلات والمعدّات » [3].

يميّز سميت بين العمالة الماهرة التي تتطلّب تعليما و العمالة العادية التي لا يلزمها ذلك. و هو يحاجج هنا بأن التعليم أو التدريب الرسمي عبارة عن استثمار، يكون المتوقع منه توليد أرباح من الدخل المستقبلي، كطريقة للتعويض عن تكاليف التعليم [4].

يعتبر T.W. Schultz* (1961)، من الروّاد الأوائل الذين حاولوا تقدير و قياس مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي.

---

[1] قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 88.

[2] محمد الميتمي، مرجع سبق ذكره، (ERF)، 2001، ص 4.

[3] عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، سبتمبر، 2003.

http://faculty.ksu.edu.sa/3833/Documents/CA8LUX6X.pdf

[4] غاري سوتنيك، أين عبد المجيد،جيك لومكس، محدّدات النجاح في البحث عن عمل بين الأفواج الأخيرة من خريجي الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزت، رام الله، فلسطين، 2010، 19.

نقطة بداية هذه النظرية تجد نفسها في أعمال الاقتصادي دينسن (E. Denison, 1962)، الذي قام بتحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخلص أن ارتفاع كمية العمل والوسائل الداخلة في عملية الإنتاج، لا تفسّر سوى نصف معدّلات النمو المحقّقة. ومنه كيف يمكن تفسير نتائج دينسن؟ [1]

يعتبر T.W. Schultz (1961) من الأوائل الذين اقترحوا مفهوم "التكوين والتعليم" كعامل متبقّ، يفسّر هذا الفارق (أي يساهمان في الرّفع من معدّلات الإنتاجية). ومنه فإنه من الممكن للتكوين والتعليم تحويل العامل من « Pas plus intelligent qu'un bœuf » (حسب مقولة Taylor)، إلى عامل فعّال، قادر على تحليل المواقف.

تعتبر هذه النظرية من النظريات التي تخص دالة عرض العمل، يرى فيها الكثير من الاقتصاديين أنها امتداد للنظرية النيوكلاسيكية انطلاقا من كونها ترتكز على نفس فرضيات و بديهيات هذه الأخيرة. فهي تسمح على التقريب بين التعليم، التدريب و الشغل، فتطرح مشكلة نوعية العمل، وتقوم بذلك في إطار المنافسة، فتفترض وجود علاقة بين المعارف المكتسبة و الكفاءة المتحصل عليها و الإنتاجية المفترض أن تحصل، وتغيرات الإنتاجية على الأجور.

« و أكدت الدّراسات الحديثة أهمية دور رأس المال البشري في المساهمة بإحداث النمو و التنمية (Benhabib وSpiegel، 1994). فمناصب الشغل الواجب إيجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري المتاح في البلد. و قد تحدث بطالة هيكلية فضلا عن البطالة الاحتكاكية نظرا لعدم تطابق مخرجات التعليم والتدريب و متطلبات سوق الشغل » [2].

1-1- نموذج الكسب عند منسر [3] (Mincer):

يرجع الفضل في تطوير نظرية الرأسمال البشري التي راج تطبيقها في مجال قياس معدّل العائد على رأس المال البشري إلى مينسر. ومنذ ذلك الحين تراكمت الأدبيات التي قامت بشرح و تطبيق النظرية. و من المهم استذكار أن الحافز لتطوير مقاربة رأس المال البشري، قد كان محاولة فهم الدور الذي تلعبه القرارات الفردية، على أساس من السلوك الاقتصادي الرّاشد في تفسير التفاوت المشاهد في الأجور وذلك في مقابل نظريات توزيع الدخل التي تعتبر مثل

---

* Theodore William Schultz: اقتصادي أمريكي (1902-1998)، متخصّص في اقتصاديات رأس المال البشري، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة شيكاغو، أصبح رئيس التجمع الاقتصادي الأمريكي سنة 1960، حصل على ميدالية (Walker) سنة 1972، أكبر تقدير يمنحه التجمع، نال جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1979.

[1] Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1, 2002/2003, p9.

[2] بلقاسم العباس، البطالة و مستقبل أسواق العمل في دولة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2008، ص 9.

[3] Jacob Mincer: اقتصادي أمريكي من أصل بولندي (1922-2006)، يعتبر أب اقتصاد العمل الحديث، ساهم طويلا في التعليم العالي في جامعة كولومبيا، أدخل مفهوم "رأس المال البشري" إلى اقتصاد العمل، أول حاصل على جائزة IZA في اقتصاد العمل، له العديد من المساهمات العلمية لتطوير نظرية رأس المال البشري.

هذا السلوك خارجا عن نطاق التحليل. و تركّز نماذج رأس المال البشري على قرارات الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة الأفراد، و ذلك باستبعاد كل القوى غير التنافسية التي يترتب عليها تفاوت في الدخول [1].

تتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج كما طوره مينسر فيما يلي [2]:

أ) أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمّال و أن التدريب يرفع إنتاجية العامل، إلا أن التدريب يتطلب تأجيلا للدخل لفترة مستقبلية؛

ب) يتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب؛

ج) يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان سيحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب؛

د) يفترض ألا يقوم الأفراد باتخاذ قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى و أن يظل تدفق الدخل المستقبلي بعد نهاية فترة التدريب الأولى ثابتا خلال الفترة العملية؛

هـ) يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

1-2- نموذج رأس المال البشري عند بيكر [3] (G. Becker):

يرجع الفضل في تطوير مقاربة نظرية شاملة لقضايا رأس المال البشري إلى بيكر (1964-1967). وكما هي العادة مع الأدبيات النظرية، تعرّض نموذج بيكر للتناول بواسطة مختلف الباحثين بهدف تبسيط محتواه دون التّقليل من أهمية مقترحاته النظرية. و تتمثل أحد أهم محاولات التبسيط في تلك التي جاء بها كارد (1995-1997).

إن معظم الأدبيات الاقتصاديات ترى في التعليم والتدريب والتكوين كمحدّدات أساسية للإنتاجية (على الرغم من مساهمة نظريات الفلتر والإشارة وتجزئة أسواق العمل في تفسير هذا الدور أو نفيه). ويعترف الكتاب الأبيض البريطاني بأهمية التعليم والتدريب في رفع القدرة التنافسية.

تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدّلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة وغير الملموسة (مثل الابتكار والتعليم والتدريب)، وهو ما يشكّل مركزا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على آماد طويلة.

« لقد وجد Barro & Lee 2000 بدراستهما لمحدّدات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة بين 1960 و1995، أن من محدّدات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في البلدان وخصائص سكانها.

---

[1] علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001، ص 4.

[2] عماد الدّين أحمد المصبّح، رأس المال البشري في سورية: قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية: رؤية شبابية للاقتصاد السوري، المركز الثقافي العربي، المزة، الجمهورية العربية السورية، 30-07-2005، ص 15.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_young/mosabeh.pdf

[3] علي عبد القادر علي، مرجع سبق ذكره، أكتوبر 2001، ص 7-8.

فقد بيّن أن النمو مرتبط إيجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسّر ذلك بأن العمّال ذوي التعليم الأعلى مكمّلون للتقانات الجديدة، ويؤدون دورا مهما في نشر التقانات، الأمر الذي يشكل عنصرا رئيسا في عملية التنمية. و لا يلعب التعليم الابتدائي دورا معنويا في النمو، إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلّم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي. لكن اللافت للنظر أن نتائجه قد بيّنت ارتباطا غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو ». وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع. وقد انتقد Lorgelly & Owen 1999 نتائج بارو وفسر بعضا من معضلاتها. فقد أعاد هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. ولعلّ مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي، آخذا بالاعتبار معدّلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات والمحاسبة القومية إلى الآن[1].

1-3- حدود النظرية:

حاول عدة باحثين إثبات نظرية رأس المال البشري تطبيقيا، حيث قاموا بعدة دراسات معظمها قياسية و توصلوا إلى نتائج تختلف عما جاءت به النظرية، فوجهوا لها عدّة انتقادات نوجزها فيما يلي [2]:

- افتراض كمال السوق، وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية؛
- افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصية العامل؛
- عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض (إلا جزئيا)؛
- اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل...فهناك مثلا التصرفات تمييزية التي يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين دراسات أمريكية و الخاصة بالأجور أن هناك فروقات ضخمة بين النساء و الرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني [3].
- اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة؛
- وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية؛

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره.

[2] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره.

[3] مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، دفعات 1990-1991-1992-1993، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 10.

- أما النقد الأخير فيعود للباحث الاقتصادي ج.س.إيشر (J.C.Eisher) الذي تحدث عن مشكلة تخص نظرية رأس المال البشري حيث كتب "لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان على أن التباينات في الأرباح (الأجور) الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعلّم و التكوين " [1].

مما دفع إلى بروز نظريات و تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين. كنظرية المصفاة (La théorie du filtre) التي ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل. و أن التعليم يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله. وقد تم اختبار هذه النظرية بالعديد من الدّراسات، وكانت النتائج متفاوتة.

II. نظرية الإشارة و المؤشرات:

كان مايكل سبنس (Spence-1974) و ك. أرو (K.J Arrow - 1973) من الاقتصاديين و الأكاديميين الأوائل غير المقتنعين بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري و التي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية. وبدلا من ذلك، اعتبر الباحثين أن التعليم على أنه امتحان يمكن التحقّق منه رسميا لاختبار القدرات الفكرية المتأصلة لدى الباحث عن عمل، و اعتقدا بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم هو بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، و لكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية [2].

فسّر سبينس (1973) ذلك بأن أصحاب العمل يتّخذون قرارات التعيين في ظل غياب اليقين. يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعلومات الشخصية عن الباحث عن العمل، والتي يجب أن يستخدمها صاحب العمل ليقرّر ما إذا كان سيعيّن هذا المتقدم للوظيفة و بأي أجر. هناك شق من تلك المعلومات الشخصية يعتبر ثابتا (العمر، العرق، لجنس،...) بينما شق آخر يعتبر مرنا (التعليم، الخبرة، العملية،....) و يشير سبنس إلى تلك المعلومات المرنة بصفتها إشارات و أنها مجال مفتوح للتلاعب.

III. نظرية الأجور الكفأة (La théorie des salaires d'efficience):

أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات و التحاليل التي حاولت أن تقدّم تفاسير حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، و خاصة المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدّد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدّد الإنتاجية [3].

تبيّن هذه النظرية أن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى من أجر التوازن، و ذلك لضمان زيادة الإنتاجية و رفع مستوى الأداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة، باعتبار الجهد المبذول في العملية

[1] D. Gambier, M. Vernières, le marché du travail, éd. Economica, France, 1982, P61.
[2] Baillif Clarisse, op, cit., PP 16.
[3] LALLEMENT. M , Les nouvelles théories de la relation d'emploi, les cahiers français, "emploi et chômage", documentation française , N° 246 , Mai-Juin 1990 , P 28.

الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل الأجرية المتاحة. و منه لا ترغب المؤسسة تشغيل عمّال بأجر أقل.

« قد لاحظ H. Leibenstein (1957) ذلك حيث سجل أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيّدا. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، و منه وجود علاقة سببية طردية بين الأجر و الإنتاجية (الأجور هي التي تحدّد الإنتاجية وليس العكس). و قد فسّر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور و إنتاجية العمل»[1].

و قد أعطيت هذه النظرية أربع تفسيرات لتبرير العلاقة المتزايدة بين الأجر و الإنتاجية [2]:

1) سياسة الأجور المنخفضة و التي تعطي تأثير سلبي على إنتاجية العمل في المدى المتوسط و الطويل.
2) حتى يستطيع صاحب العمل أن يلاحظ جيّدا خصائص الأشخاص الذين يوظفهم، يمارس سياسة الأجور المرتفعة قبل أن يجلب إلى المؤسسة العمّال دوي المهارة.
3) الدفع بأجور مرتفعة يمكن أن يسمح بتحريض العمّال على الاستثمار في عملهم.
4) الدفع بأجور مرتفعة نسبيا، يمكن أن يشكّل وسيلة إظهار للعمّال أن أجورهم قد دفعت بطريقة عادلة، وبالتالي يمكن أن تظهر سلوكات مساعدة تحسّن من إنتاجية العمل.

ومنه فإن الإنتاجية تكون كنتيجة لمستوى الجهد المبذول من طرف الأجراء.

- **النموذج الاقتصادي:**

نفترض أن دالة الإنتاج هي دالة لمتغير واحد حيث: $Q = F(N)$.

العمل N ينقسم إلى جزأين: متغيّر الجهد و هو دالة متزايدة للأجر $e(W)$، و وقت العمل L. ومنه نحصل على:

$$Q = F(e(W)L)$$

حيث: $e'(W) \rangle 0$. دالة الجهد هي متزايدة مع الأجر، ولكن ترتفع. كذلك، $e''(W) \langle 0$ و التي تعكس وجود حالتين من التفاسير البيانية الممكنة:

1- دالة الجهد للأجراء (الحالة A): تكون هده الدالة ذات مردود متزايد ثم تبدأ بالانخفاض.

[1] فلاح حسن ثويني، وحيدة جبر، دراسة مشكلة البطالة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 11، الجامعة المستنصرية، ص 38.

[2] ديدوح شكرية، الدولة وسوق العمل، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2003-2004، ص 60.

الشكل (29): دالة الجهد (1)

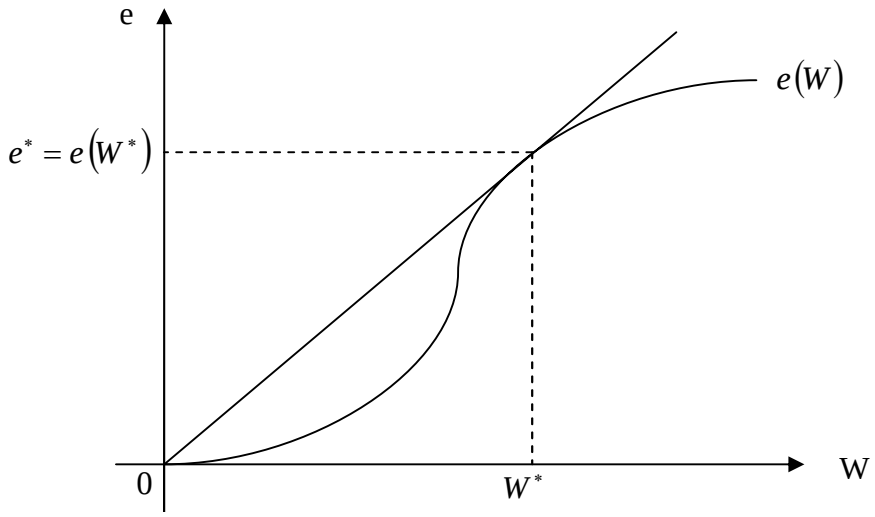

Source : Pierre Cahuc, André Zylberberg, économie de travail : la formation des salaires et les déterminants du chômage, édition De Boeck, 1996, p183.

3- دالة الجهد للأجراء (الحالة B): حيث يكون الأجر أقل لما ينعدم الجهد.

الشكل (30): دالة الجهد (2)

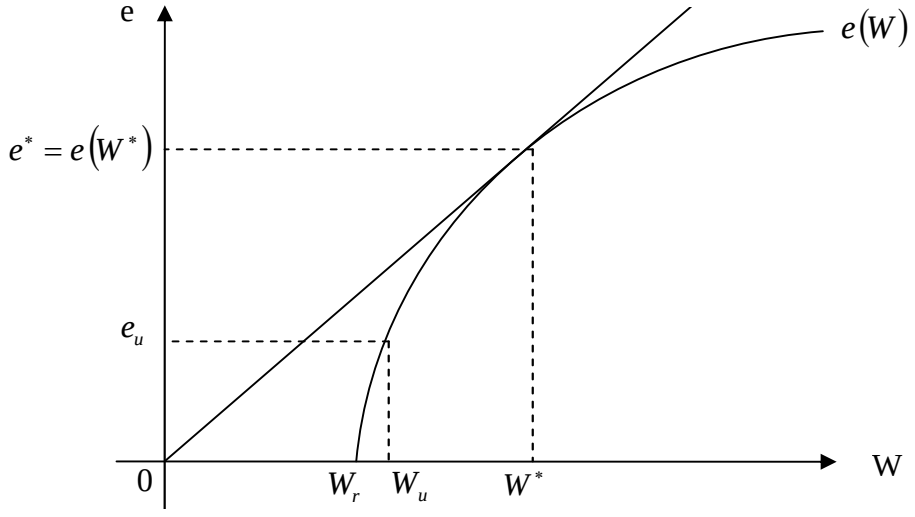

Source : Pierre Cahuc, André Zylberberg, Op. cit., p184.

إن التفسير و الترجمة الواقعية لمجموع هذه الآراء و الأفكار نجدها في نموذج Solow. هذا الأخير افترض أن مستوى الجهد يرتبط بمعدل الأجر الحقيقي (W) المعمول به في المؤسسة، و أن هذه الدالة e(W) متزايدة مع W إلى أن تبدأ إيراداتها بالانخفاض عند وصولها إلى حدّ معيّن من الأجر كما هو موضح في الشكلين السابقين[1].

[1] Pierre Cahuc et André Zylberberg, op. cit., 1996, P183.

نفترض أن الأجور متماثلة و أنّ دالة الإنتاج في المؤسسة يمكن كتابتها على الشكل التالي: $Q = F(e(W)L)$.
هذا يدلّ على أن المجهودات الفردية تجتمع بطريقة متزايدة.
المؤسسة تعظم ربحها حيث:

$$Max\ \pi = F(e(W).L) - WL$$

و $W \geq W_0$ ، $L \geq 0$

لتعظيم الدالة لابد من توفر الشرط التالي:

$F'(e(W)\ L)\ x\ e(W)) - W = 0$ و الذي يعطينا:

$$F'(e(W)\ L)x = W/e(W) \quad (1)$$

حيث W يصبح متغيّر داخلي لأن الأجر مرتبط بالجهد. و منه فإن الشرط على مشتقة دالة الربح بالنسبة لـ W يعطينا:

$$L(F'(e(W)\ L)\ x\ e'(W)) - L = 0$$

أي: $F'(e(W)\ L) = 1/e'(W)$ (2)

نعوض في المعادلة رقم (1) و نحصل على:

$$W = e(W)/e'(W)$$

أي: $We'(W)/e(W) = 1$

و هذا هو شرط سولو (La condition de Solow) حيث مرونة الجهد بالنسبة للأجر تساوي واحد. فإذا تغيّرت الأجور بـ 1 % ، فإن الجهد يتغير هو أيضا بـ 1%. ومنه فإن تحديد الأجور يكون بصفة مستقلة عن التشغيل. فالمؤسسة تحدّد أولا أجور الفعالية، ثم بعد ذلك تحدد مستويات التشغيل مع المحافظة على تعظيم أرباحها.

في الأخير، ليس شرطا أن يكون أجر الفعالية مساوي لأجر السوق. فهو يتحدّد عن طريق متغيرات داخلية. و قد أهملت هذه النظرية متغيرة جديدة ظهرت في سوق الشغل منذ سنوات عديدة ، و لها دور لا يستهان به في هذا السوق، من هذا المنطلق تلقت هذه النظرية رغم حداثتها بعض الانتقادات تمثلت أساسا في وجود نقابات عمالية تدافع عن مصالح العمال حتى وان لم يبذلوا جهدا كافيا، خاصة في الدول المتخلفة أين نجد أن قوة النقابات العمالية كبيرة ويمكنها فعلا أن تتدخل في تحديد أجور العمال[1].

[1] مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص 25.

IV. نموذج الداخلين و الخارجين « Insiders / Outsiders »:

بداية من سنة 1984، قدّم الاقتصادي السويدي A. Lindbeck و الإنجليزي D. Snower كبديل لنظرية الأجور الفعالة، " نموذج الداخلين و الخارجين – Insiders/outsiders ".

نعني بالداخلين كل العمّال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة، بينما نعني بالخارجين كل البطالين بشكل عام. فيبيّن هذا التوجه أن الدّاخلين هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم إلى طاولة المفاوضات، حيث المؤسسة و من منطلق التواجد تتفاوض مع العمّال و ليس مع البطالين الذين يفتقدون إلى أي تأثير. و منه فمحاولة المؤسسة تخفيض أجور عمّالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين [1]:

- يتمثل الأول في أنه يستطيع العمّال المهدّدون الاستسلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالاة ثم تخفيض المجهود المبذول في العملية الإنتاجية.
- أما الثاني فيتمثل في أن مغادرة العمّال الحاليين لمناصبهم، سيجل المؤسسة تلجأ لتوظيف عمّال كانوا في عداد البطالين بأجور أقلّ، ليصبحوا بعد ذلك داخليين، و منه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض الأجور. لدى فعلى المؤسسة أن تحافظ على الدّاخلين الأوائل بأجور أعلى، و خبرة و كفاءة و إنتاجية أكبر من خارجيين يصبحون داخلين جدد بأجور دنيا و كفاءات أقل.

V. نظرية تطوير وتحليل الأسواق وفرص العمل (قوى البحث و الاحتكاكات):

تزامن منح جائزة نوبل للاقتصاد سنة 2010 لثلاثة خبراء مع تزايد أزمة البطالة التي اجتاحت أقاليم مختلف دول العالم، خاصة الدول المتقدمة بعد الأزمة المالية و الاقتصادية الحادة سنة 2008. و قد صدر حينها تقرير للمكتب الدولي للعمل يحذر من المخاطر الاجتماعية والمتوقعة من تزايد أزمة البطالة [2].
تركزت أبحاث هؤلاء الخبراء حول البحث عن الأسباب التي نقلت ملايين العمال إلى صفوف البطالة ؟ وكيف تؤثر السياسات الاقتصادية على سوق العمل ؟ [3]

بحسب الرؤية التقليدية للسوق، يعثر المشترون والبائعون بعضهم على بعض بشكل فوري من دون تكلفة وتكون لديهم معلومات مثالية عن أسعار كل السلع والخدمات. لكن ليس هذا ما يحدث في العالم الحقيقي. وذكرت اللجنة أن العمل الذي قدمه الخبراء الثلاثة حسّن من فهم "أسواق البحث" التي تحدث فيها احتكاكات متواصلة، نظرا لأن طلب بعض المشترين لا يجد من يلبيه، ولأن بعض الباعة لا يستطيعون البيع بالقدر الذي

[1] Muriel Maillefert, op. cit., P123.
[2] Joan Tugores Ques. (2011), Unemployment and other challenges. On the Nobel Prize in Economics awarded to Peter A. Diamond, Dale T. Mortensen and Christopher A. Pissarides, CONTRIBUTIONS to SCIENCE, 7 (2). Institut d'Estudis Catalans, Barcelona. PP 163-164.
[3] Jean-Michel Cousineau, Le prix Nobel d'économie 2010, Association des économistes québécois de l'Outaouais (École de relations industrielles-Université de Montréal), Ottawa, le 12 janvier 2011, PP 2.

يريدونه. وقد يتضمن هذا حالات بسيطة لمشتر وبائع لأحد المنتجات أو علاقات أكثر تعقيدا مثل تلك القائمة بين أرباب العمل والباحثين عن وظيفة [1]. وعلى صعيد سوق العمل، إن نماذج الفائزين ساعدت بشكل جيّد في فهم الطريقة التي تتأثر بها البطالة وفرص العمل والأجور، خاصة بالتنظيم الرقابي والسياسة الاقتصادية بما في ذلك حجم إعانات البطالة.

« فكيف يمكن للسياسات الاقتصاديّة أن تساهم بشكل أحسن في التخفيف من حدة البطالة ؟ لماذا يمكن أن يكون هناك معدّل بطالة مرتفع، ووظائف خالية في الوقت ذاته ؟ ومتى يمكن أن يتوقّف العاطل عن البحث عن منصب عمل ؟ » [2]

عندما يبحث حاليا الخبراء الاقتصاديون في سوق العمل في الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، فإنهم يعتمدون في ذلك على النموذج و الإضاءات الجديدة الذي قدّمها كل من بيتر دايموند Peter A. Diamond، ودال مورتينسين Dale T. Mortensen و كريستوفر بيساريديس Christopher A. Pissarides حول "سير عمل الأسواق". و تناولوا في أبحاثهم خاصة مشاكل سوق العمل، وفسروها بشكل مذهل وغير معهود من قبل ومساهمتهم في "تطوير نظرية البطالة الجديدة".

فخبراء الاقتصاد هؤلاء ينتسبون إلى تراث المدرسة الكلاسيكيّة الجديدة، التي تقول بأنّ الأسواق إذا ما تركت لحالها فهي ستشجّع تحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال آليّة التطوّر التلقائي للأسعار. وإذا ما طُبقّ الأمر على سوق العمل، فتتنبّأ تلك النظرية بأنّ اللعبة الحرّة للقوى التنافسية تكفي لتأمين الوظائف للجميع. وإذا كانت بعض أساليب عمل هذه الآلة تولّد البطالة أحيانا، فلأنّ هناك تصلّبات وتشنجات تعيقها، ومنها خصوصا النقابات والقوانين الملزمة بالحدّ الأدنى للأجور أو قانون العمل وغير ذلك [3]...

تبنى الباحثون الثلاثة النظرية التقليدية للعرض والطلب، وفي الوقت نفسه لجأوا إلى عناصر جديدة للغاية. لم يكن هناك قبل دايموند ومورتينسين وبيساريديس سوى رؤية تعتمد على الإحصاء وتقوم على مبدأ مؤداه أنه لا يمكن أن تكون هناك بطالة طوعية.

اهتمّت أعمال الخبراء الثلاثة بالنواقص و الإختلالات التي تشوب "ديناميكية سوق العمل" هذه. يستعيد كلّ من مورتنسن وبيساريديس مقاربات دايموند حول "الاحتكاكات" في الأسواق، ليركّزا على صعوبة التلاقي بين الشركات والعاطلين عن العمل. ففي مصطلحات هؤلاء الاقتصاديين تنجم البطالة عن "مشكلة تزاوج". والواقع، بما أنّ ما يملكه هؤلاء وأولئك من معلومات ليس كاملا، يطول الوقت في عمليّة البحث عن شغل وتتزايد الكلفة وهذا ما يؤدّي برأيهم إلى البطالة. و منه فإنه كلّما كانت عملية البحث عن منصب عمل شاقّة و مكلّفة،

[1] The Royal Swedish Academy of Sciences. The Bank of Sweden Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 2010 to Peter A. Diamond, Dale T. Mortensen and Christopher A. Pissarides for their analysis of markets with search frictions, The Scandinavian Journal of Economics, 113(2), 235–236.

[2] داني لانغ، جيل رافو، فلننسى جوائز نوبل ولنعمل لكي نقهر البطالة، ملف العدد: رفض نظام لا يحتمل، لوموند دبلوماتيك، نوفمبر 2010.

[3] داني لانغ، جيل رافو، مرجع سبق ذكره.

كلّما ارتفعت البطالة. كذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات، كلّما كان التوظيف يتسبّب بمشكلة، كلّما تراجع الاهتمام بخلق مناصب شغل [1].

يعود الخبراء الثلاثة إلى مسألة مهمة و هي قضيّة زيادة تعويضات البطالة. هذه الزيادة ترفع من الربح المرتبط بالبطالة، وتحدّ من الربح المرتبط بالحصول على وظيفة، فهي تدفع بالتالي في اتجاه رفع الأجور (اجتذابا للمرشحين إلى الوظائف)، ما يحدّ من عدد الوظائف المتوفّرة ويرفع من معدّلات البطالة ومن مستوى الأجور. هكذا يمثّل ارتفاع الأجور الذي تغذّيه مداخيل بديلة تعزّز قدرة العمّال على التفاوض (بمساعدة النقابات) زيادة في نفقات المؤسسات التي تجد نفسها مضطرّة للحدّ من عدد الوظائف. فبعد مرور ثمانين عاما على تطوّر الفكر النيوكلاسيكي، نعثر مجدّدا على اللازمة التي قالها الاقتصاديّ جاك رويف J. Rueff عام 1931:" إنّ السبب الرئيسي للبطالة هي تعويضات البطالة " [2].

[1] Dany Lang et Gilles Raveaud, Oublier les Nobel et... vaincre le chômage, Le Monde diplomatique, novembre 2010.

[2] داني لانغ، جيل رافو، فلننسى جوائز "نوبل" و... لنعمل لكي نقهر البطالة، لوموند ديبلوماتيك، عدد نوفمبر، 2010.

خاتمة الفصل الثاني:

أصبحت مسألة التشغيل والبطالة تكتسي أهمية بالغة لما لها من آثار اقتصادية و اجتماعية على الفرد و المجتمع. فهي محلّ انشغال السلطات العمومية في أي بلد، كما أنها تشغل بال العديد من المؤسسات والهيئات الدولية، وأصبحت تستهوي الكثير من الباحثين و الخبراء و من مختلف المدارس الاقتصادية لتقديم مساهماتهم في تحليل هذه الظاهرة.

تطرقنا في هذا الفصل إلى مختلف التحاليل و التفسيرات الحديثة للبطالة التي جاءت بها مختلف المدارس الاقتصادية. وقد أضافت النظريات الحديثة فروضا أكثر واقعية على النظريات السابقة في تفسير البطالة. و نظرا لكثرة مساهمة النظرية الاقتصادية في الإلمام بهذا الموضوع و تشعبه، ارتأينا التعرض إلى أهم النظريات الحديثة التي تفسّر تزايد حدّة البطالة. لقد تعدّدت و اختلفت النظريات المفسّرة للبطالة، وعلى الرغم من أن هذه النظريات قد غلب عليها الطابع التحليلي على المستوى الكلي، فهذا لم يمنع من ظهور بعض التحاليل على المستوى الجزئي وهذا ما أشرنا إليه من خلال نظرية الرأسمال البشري و نظرية الأجور الكفأة و غيرها من النظريات الأخرى.

إن كل هذه النظريات تقريبا أثبتت محدوديتها خاصة عند محاكاتها مع واقع أسواق العمل في الدّول النامية، لكونها جاءت لتفسّر هذه الظاهرة في فترات زمنية و أماكن معينة. إذن تشترك كل النظريات المذكورة في نقطة واحدة، على أنها لا تستطيع تفسير اختلال سوق العمل في كل الظروف والأحوال بصفة دائمة مستمرة. ويرجع هذا أولا، إلى اختلاف هيكل اقتصاديات الدّول من جهة، إلى الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها الدول، وكذا الديناميكية السريعة التي يتميّز بها سوق العمل وكذا التغيرات العشوائية التي تحدث فيه باستمرار.

انطلاقا من هذه المقاربات النظرية سنحاول في الجزء الثالث و من خلال الدّراسة التطبيقية اختبار علاقة أوكن (Okun's Law) على واقع الاقتصاد الجزائري، لنوضّح مدى أهمية هذه النظرية في تفسير الخلل في سوق الشغل في الجزائر. التركيز على هذا القانون الذي يفسّر إشكالية العلاقة الموجودة بين النمو و البطالة، جاء بسبب الاهتمام الكبير الذي يوليه الكثير من الخبراء الاقتصاديون لتطوير هذه العلاقة، لأهميتها البالغة في رسم و وضع الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية اللازمة للتخفيف من حدّة البطالة في كثير من الدول.

- الجزء الثالث -

دراسة تحليلية و قياسية لسوق العمل في الجزائر

الفصل الأول: التطوّرات الاقتصادية الكلية والاتجاهات الديموغرافية في الجزائر

مقدمة الفصل الأول:

على الرغم من أن الاقتصاد الجزائري شهد سنوات من النمو الموجب خاصة خلال العقد الأخير، إلا أن معدّل البطالة لا يزال مرتفعا بالمقارنة مع غيرها من الاقتصاديات الناشئة. و حين رافق أداء النمو في السنوات العشر الأخيرة انخفاضا كبيرا في معدّل البطالة الإجمالي، قد تبيّن أيضا أن بطالة الشباب أكثر صعوبة في التصدي لها نظرا للاتجاهات الديموغرافية والزيادات المستقبلية المتوقعة في قوة العمل في أوساط الشباب. و من المرجح أن تظل البطالة بين الشباب مرتفعة على المدى المتوسط [1].

سنحاول من خلال هذا الفصل إلى دراسة وتحليل مسار مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي و كذا التغيرات التي طرأت على بعض العوامل الديموغرافية التي يمكن أن تؤثر مباشرة على معدّلات التشغيل و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

[1] Davide Furceri (2012), op, cit., PP3.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp1299.pdf

المبحث الأول: تطور الأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

سنسعى إلى تسليط الضوء على تطور مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي بالنسبة للاقتصاد الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية و السياسية التي يشهدها البلد و كذا التغيرات الدولية، من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: ما هو اتجاه مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي و ما علاقتها بتطور معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ؟

I. تذبذب معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي:

شهدت الفترة بين 1970-2011 تذبذبات حادة في معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر (الشكل 32) وتزامنت هذه التذبذبات بظهور تقلبات حادة في أسعار النفط والتي كانت نتيجة أزمات دورية عاشتها الدول المتقدمة. ارتفع معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في سنة 1974 ليصل إلى 7.5% ويمكن تفسير تداعيات هذا الارتفاع لحرب سنة 1973 وما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط نتيجة الحضر العربي على النفط. بلغت أسعار النفط مرة أخرى مستويات قياسية بعد الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وارتفعت أيضا معدّلات النمو من 0.79% سنة 1980 إلى 6.4% سنة 1982. لكن سرعان ما انهارت أسعار النفط خلال أزمة المالية 1986 ممّا انعكس على معدل النمو بانحدار شديد و وصلت إلى مستويات قدرت بـ -0.7%، و لكن هذه المعدّلات تحسنت نوعا ما مع ارتفاع أسعار النفط و صاحب هذا الارتفاع حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) حيث سجلت معدّلات موجبة في حدود 0.80%. غير أن الفترة التي تلت هذه السنة، واكب الاقتصاد الجزائري خلالها أزمة حقيقية نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلد، ممّا انعكس بالسلب على معدّلات النمو خلال 1993-1994، و تم تحقيق معدّلات نمو متواضعة بين 1994- 1999 [1].

بداية من سنة 2000 ارتفعت معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي بمستويات بسيطة نسبيا و تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، و شهدت أقصى معدّل لها سنة 2003 بنسبة قدرها 6.9%. بورز أزمة مالية عالمية سنة 2008 (أزمة الرهن العقاري) جعلت أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من 137.33 $ دولار شهر يوليو 2008 لتصل إلى حدود 39.74 $ خلال شهر جانفي 2009 [2] و قد صاحب هذا الهبوط الحاد تراجع في معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي و بقاءه عند مستويات منخفضة. ظلت هذه المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة و بروز دول ناشئة و مهمة في السوق النفطية و خاصة الصين والهند.

[1] Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, op. cit., PP 112.

[2] نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، أوراق عمل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان 2008.

1-1- أداء الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

« تنتج البطالة بشكل عام من تراجع الأداء الاقتصادي في البلد وانخفاض النشاط عن مستوياته الكامنة، و يمكن قياس مستوى النشاط عادة بمعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*). يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتّقلبات العنيفة للإيرادات النفطية، التّي تعزى بدورها إلى تقلّبات أسعار النفط العالمية والتي ترتبط بعوامل خارجية. و يعرف هذا الناتج بالفعلي (المحقق). أمّا أثناء الدورة التجارية يمكن الحديث عن الناتج المحتمل والذي يتوافق مع قدرة الاقتصاد على الإنتاج على أساس مستمر، ومنه فإن الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يتأرجح حول الناتج المحلي الإجمالي المحتمل أثناء الدورة التجارية »[1]. و قد أدّت الصدمات الخارجية الدورية التي مسّت الاقتصاد الجزائري إلى ارتفاع معدّلات البطالة بنسب مرتفعة بسبب التّراجع الكبير في معدّلات النمو الاقتصادي. فكلّما انخفض الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت نسبة البطالة (انظر الشكل 32).

سنعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالرغم من أن أغلب الإحصاءات المنشورة عن الناتج المحلي الإجمالي تكون بالقيم الاسمية (القيم الجارية). فالاعتماد على هذه الأخيرة في تقدير النماذج المختلفة قد يجعل الدّراسة تشوبها الكثير من الشكوك و قد نصل إلى نتائج قد تكون مضلّلة، أو تخفي تفاصيل جوهرية حول اتجاهات النمو ومعدلاته من الناحية الحقيقية [2]. و الشكل البياني (31) التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة و بالدينار الجزائري خلال الفترة 1970-2011.

الشكل (31): بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية (الدينار الجزائري)

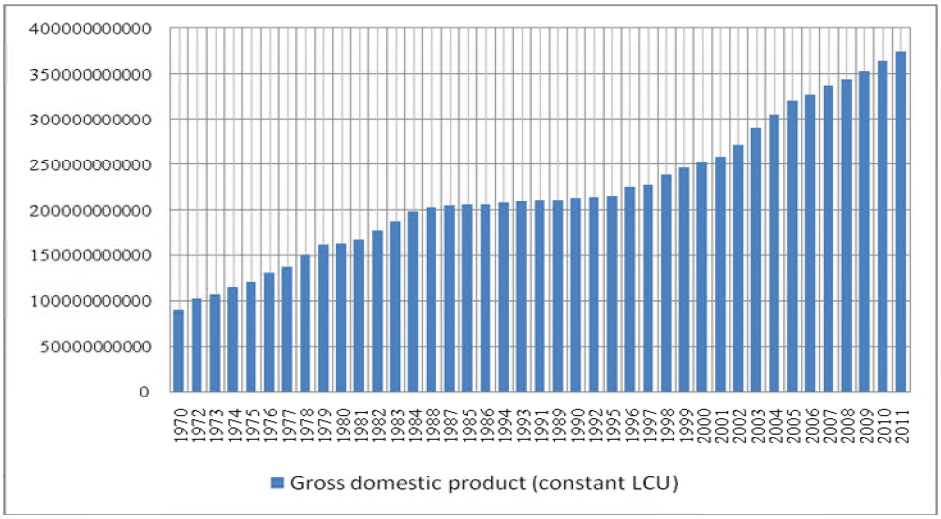

Source: World Bank (WDI)

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنه في عام 1970 كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 90.8 مليار دينار جزائري. بعد الطفرة النفطية الأولى، و التي نتجت عن الحظر العربي

[1] محمد ابراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي ... الناتج الحقيقي، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية، العدد 6675، جانفي 2012.

[2] محمد ابراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي، مرجع سبق ذكره.

لصادرات النفط الخام إلى الدول الغربية مع نهاية سنة 1973، ارتفعت أسعار النفط، و صاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 120.39 مليار دينار في 1975، ونتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مستويات قياسية في 1986، حيث بلغ أعلى مستوياته في تلك الفترة والمقدرة بـ 206.37 مليار دينار. غير أنه بدءا من عام 1987 أخذت أسعار النفط في التراجع وهو ما ترتب عليه حدوث تقلبات في مستويات الناتج بالأسعار الحقيقية، حيث تراجع الناتج الحقيقي في السنة الموالية بصورة محدودة نسبيا، و بقي شبه مستقر إلى غاية 1995. ولم يسترد الاقتصاد الجزائري المستويات المهمة من الناتج الحقيقي إلا بحلول عام 1996، عندما بدأت أسعار النفط في التعافي مرة أخرى، وبدأت الوفرة النفطية الثانية بعد نهاية سنة 1999، لدرجة أنه في عام 2011 قدّر الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في الجزائر بحوالي 373.36 مليار دينار، وهو بلا شك ناتج مهمّ وجيّد بمقاييس الدول النامية في العالم[1].

الجدول (4): تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة 1975 – 2010

	المرحلة الأولى (1970-1985)				المرحلة الثانية (1986-2000)				المرحلة الثالثة (2001-2011)			
	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std. Dev
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	**27.4**	**-11.3**	**6.03**	**7.46**	**5.10**	**-2.1**	**1.4**	**2.32**	**6.9**	**2**	**3.64**	**1.58**

المصدر: البند الدولي (WDI)

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة، هي أن معدّلات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلّل خطر التعرض للصدمات الخارجية. و يرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، و الذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي و الذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية[2].

يلاحظ من خلال الشكل (32)، والذي يعكس تطور معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، إلى أن النّمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي اتّسم بالتقلب نوعا ما خاصة في السنوات الأخيرة والذي يعكس تقلبات سعر النفط الخام خلال الثلاثة عقود الماضية. إن معدّلات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن اقتصاد البلد يتعرّض من وقت لآخر و بصورة كبيرة و دورية لصدمات خارجية. فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى

[1] تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من بيانات البنك العالمي (WDI)، البيانات هي بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) و الثابتة و كذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria/gdp#NY.GDP.MKTP.KN

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، الدولية، 2007.

انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسّن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي. مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1998 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططين (مخطط الإنعاش الاقتصادي و مخطط دعم النمو)[1].

الشكل (32): تطور معدّلات النمو الاقتصاد الحقيقي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010

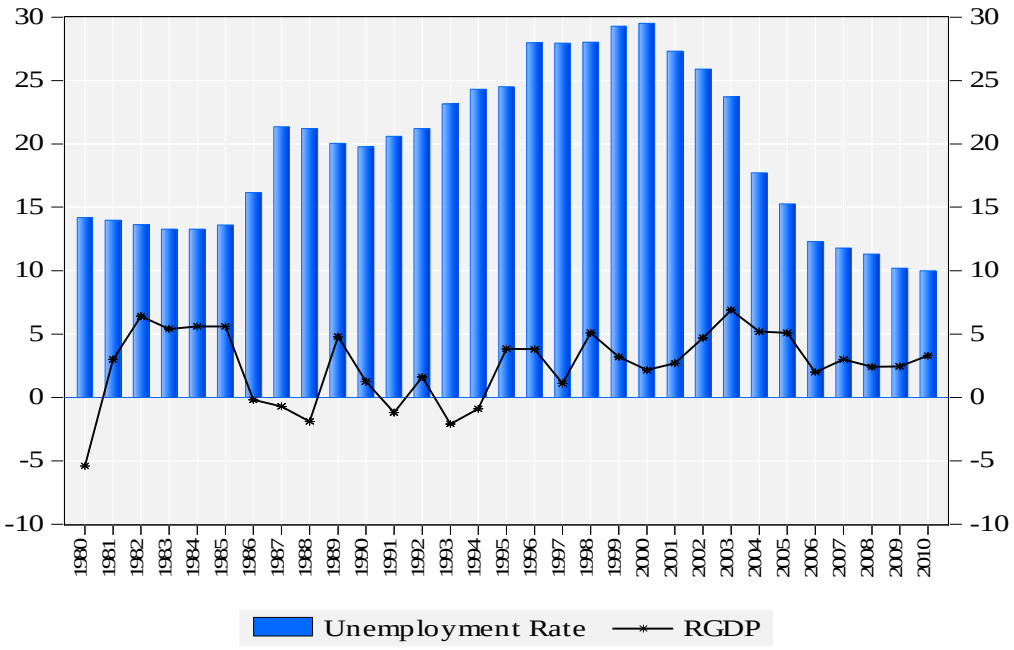

المصدر: إحصائيات ONS، و البنك الدولي (WDI).

1-2- اتجاه الناتج المحلي الإجمالي المحتمل:

« تشير معظم الأدبيات الاقتصادية و الدّراسات التطبيقية إلى وجود أساليب متعدّدة لقياس الناتج المحتمل وفجوة الناتج ومن بين هذه الأساليب مرشح هودرك وبرسكوت (HP) Filter، أساليب الاتجاه الخطي Linear Trend، أسلوب نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، أسلوب دالة الإنتاج (Cobb_Dauglas) بالإضافة إلى أساليب أخرى، أساليب الاتجاه الخطي (اللوغريتمي) (Linear Trend)، والاتجاه الأسي (Exponential Trend)[2] . و على الرغم من أن أسلوب دالة الإنتاج هو أكثر الأساليب ملائمة لتقدير فجوة الناتج (Willman 2002, Haroutunian 2003, Billmeier 2004) »، إلا أننا سوف نعتمد على الأسلوب الإحصائي لـ: مرشح هودرك وبرسكوت (HP) Filter لإجراء تقديرات الاتجاه العام. إن هذا البديل

[1] مولود حشمان، مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004، جامعة الجزائر.

[2] قد تتفاوت تقديرات الناتج الممكن تبعا للأسلوب المتبع في طريقة التقدير، و هذا سيكون له أثر سلبي على اتخاذ القرارات على المستوى الكلي. ومنه فإن استخدام عدّة طرق و منهجيات في تقدير الناتج و المقارنة بين النتائج المتحصل عليها سيمكن من تقديم التفسير الجيد للتغيرات الاقتصادية الكلية.

هو الشائع الاستخدام عالميا في الدراسات التطبيقية و هو الذي اقترحه كل من هودريك و بريسكوت لتطبيقه في الاقتصاد الكلي، وقد جرى العرف على تسميته بمصفي HP.

« إن أسلوب هودرك وبرسكوت (HP) هو أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية. و هذا المرشح يتميّز ببساطته وبكونه أسلوب أحادي المتغيّر، و من الناحية الرياضية فإنه يمثل مرشح خطي[1].إن ترشيح filtering بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مرشح هودرك وبرسكوت يقوم علي حساب السلسلة (τ) من السلسلة (Y) بحيث يكون تباين السلسة الزمنية (τ) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني second difference لها ». ومعادلة حساب المرشح هي:

$$\min_{\{\tau\ t\}} \quad \sum_{t=1}^{T} (Y_t - \tau_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [(\tau_{t+1} - \tau_t) - (\tau_t - \tau_{t-1})]^2$$

حيث λ هي معامل التنعيم (معامل الانسياب)، فعندما تؤول $\lambda \leftarrow 0$ فإن السلسلة المنعمة تكون منطبقة على السلسلة الأصلية بينما عندما تؤل $\lambda \leftarrow \infty$ فإن السلسلة (τ) تصبح خطية. و بما أن مصفاة هودرك وبرسكوت هو أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية. ومنه فإن ترشيح filtering بيانات السلسلة الزمنية بواسطة مصفاة هودرك وبرسكوت يقوم علي حساب السلسلة (PotenGdp) من السلسلة (GDP)، بحيث يكون تباين السلسة الزمنية (PotenGdp) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها [2].

يوضح الشكل البياني (33) الناتج الفعلي و الناتج المحتمل في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

الشكل (33): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي و الناتج المحتمل في الجزائر

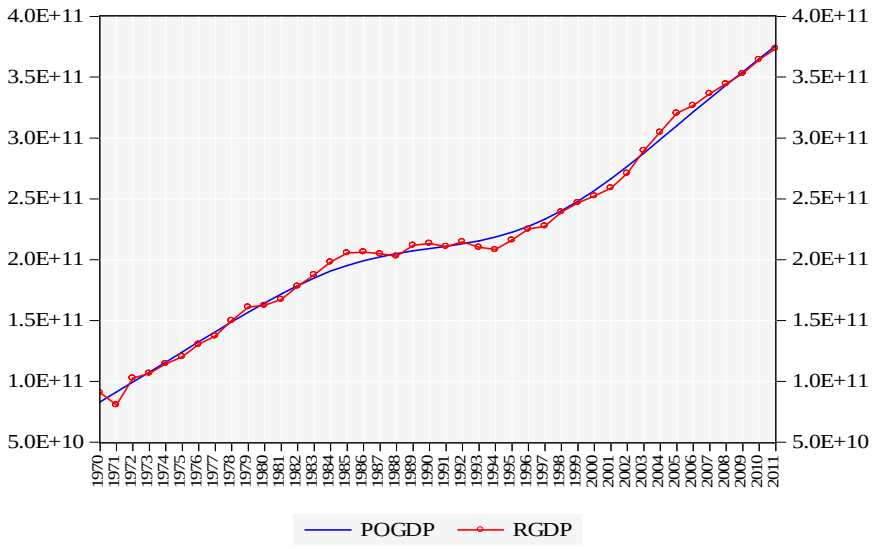

المصدر: البنك الدولي (WDI)، أما الناتج المحتمل فقد تم الحصول عليه باستعمال مرشح HP-filter بالاستعانة ببرنامج Eviews 7.

[1] Heba Shahin, Estimating potential and output gap for Egypt using several Approaches, Central Bank of Egypt, economic Reviews, 2009/2010.

[2] البنك المركزي المصري، تقدير الناتج المحتمل و فجوة الناتج في مصر، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد 4، 2009-2010، ص 3.

يشير الشكل البياني (33) إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال أربع عقود من الزمن، بالإضافة إلى حجم الناتج الممكن الذي يمكن الوصول إليه باستخدام جميع الطاقات العاطلة في الاقتصاد. فقد حققت الجزائر أداء اقتصادي جيّد حيث عرف النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 و 2011 نموا إجماليا قدر بـ 3.64 % بعد أن كان لا تتجاوز 1,5% بين عامي 1990 و1999.

يعود تطور الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عقد التسعينات إلى الاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا، خاصة بعد ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وكذا ديناميكية قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات. إلا أن أكثر ما يعيق وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر هو الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي و تراجعه وضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تغطية الحاجيات الغذائية.

3-1- مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج:

بالرغم من الارتفاع الملحوظ في معدّلات النمو إلا أن النمو يبقى غير متوازن فيما بين القطاعات. فمن خلال الجدول (5) التالي يلاحظ أن النسبة الكبيرة في تكوين الـ VAB تعود إلى قطاع المحروقات حيث ارتفعت هذه النسبة من 47.11% سنة 2000 إلى 53.55 % سنة 2008 [1]. بينما نسبة القطاع الفلاحي فقد تراجعت من 10.09 % سنة 2000 إلى 7.63% سنة 2008. و إذا كان قطاع الخدمات غير السلعيّة قد عرف ارتفاعا فإنه وفي المقابل تراجعت نسبة قطاع الخدمات السلعية. و الجدول (5) و الشكل البياني (34) يوضحان تطور مساهمة كل قطاع في الاقتصاد في تكوين القيمة المضافة.

الجدول (5): تطور مساهمة كلّ قطاع (%) في تكوين القيمة المضافة (VAB)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	10.09	11.94	11.44	11.99	11.38	9.04	8.73	8.77	7.63
الصناعات الاستخراجية	47.11	41.83	40.51	43.49	45.49	52.09	52.85	50.91	53.55
الأشغال العمومية المتعلقة بالنشاط البترولي	1.25	1.11	1.1	1.03	0.97	0.92	0.87	1.15	0.93
الصناعة خارج المحروقات	8.47	9.13	9.26	8.27	7.61	6.5	6.12	5.97	5.57
B T P	8.51	9.28	10.15	9.33	8.99	7.85	8.30	9.12	9.32
النقل و المواصلات	8.04	8.80	9.35	9.09	10.05	10.02	10.12	10.24	9.25
التجارة	12.72	13.79	13.97	12.85	11.9	10.38	9.91	10.75	10.75
الخدمات	3.802	4.11	4.22	3.94	3.60	3.20	3.08	3.08	3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: حساب النسب انطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[1] Sidi Mohamed Chekouri, Mohamed Benbouziane, and Abderrahim Chibi. (2013), Natural Resource Abundance and Structural Change: The Dutch Disease in Algeria. Economic Development and The Rise of Islamist Parties, ERF 19th Annual Conference. AFESD, Kuwait. PP 10-11.

الشكل (34): تطور مساهمة كلّ قطاع (%) في تكوين القيمة المضافة (1970-2011)

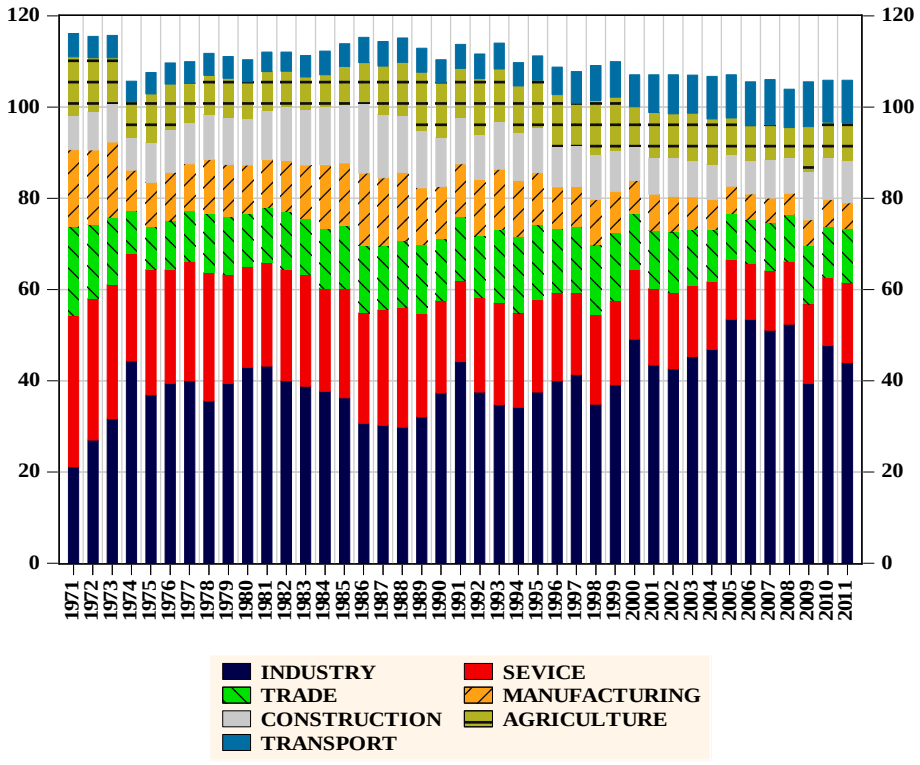

Source: WDI (Ivan Kushnir's Research Center)

من خلال الشكل البياني (34)، نستطيع أن نقسّم قطاعات النشاط الاقتصادي إلى ثلاث مراتب حسب نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. مساهمة كبيرة للصناعات الاستخراجية (قطاع المحروقات) في حدود 44% سنة 2011 (53.5% سنة 2006). يلاحظ أيضا تراجع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج بعدما كانت في حدود 26.3% سنة 1988 و تبقى مساهمته المتوسطة في حدود 15.14% خلال الفترة 2000-2011. نفس الشيء بالنسبة لقطاع التجارة فهو يساهم في حدود متوسط قدره 11.52% خلال الفترة 2000-2011[1].

أخيرا نلاحظ مساهمة متواضعة لكل من القطاع الفلاحي، قطاع النقل والاتصالات و قطاع البناء الأشغال العمومية في حدود 8% إلى 9%. نفس الشيء بالنسبة للقطاع الصناعي والذي لا تزال مساهمته ضعيفة جدا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (6.25% كمتوسط خلال الفترة 2000-2011)، أكثر من ذلك فقد تراجعت مساهمة هذا القطاع بشكل مذهل لو قارناه مع بداية عقد السبعينات (16.99% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1971).

[1] تحليل بيانات الشكل (34) الذي يعكس تطور مساهمة كلّ قطاع في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة 1970-2011، بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي (WDI).

فبالرغم من بعض التحوّلات في هيكل الناتج أي فيما يتعلق بمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوينه إلا أنه يلاحظ أن قطاع المحروقات ما زال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر. أضف إلى ذلك أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي، و منه فإن القطاع الحكومي لا يزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري[1].

تشكل موارد النفط و الغاز ما بين 30% و 50% من الناتج المحلي الإجمالي منذ استقلال البلد وتشكل صادرات هذه الموارد ما بين 75% و 95% من إجمالي صادرات البلد. فإحصائيات سنة 2003 تشير أن قطاع النفط والغاز يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يقرب 70% من عائدات الإرادات المالية، و98% من صادرات البلد. و حتى نهاية سنة 2008، ظلت الأرقام تقريبا نفسها فمداخيل القطاع تمثل 48% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وأكثر من 95% من صادرات البلد و75% من إيرادات الموازنة العامة [2].

ما يميّز اقتصاد الجزائر أيضا صغر حجم القطاع الصناعي غير النفطي وهو يمثل أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي و 80% من القيمة المضافة في هذا القطاع ينتجه القطاع الخاص و خاصة الخدماتي منه. والشكل البياني التالي يوضح مساهمة قطاع النفط و الغاز في الاقتصاد الجزائري:

الشكل (35): مساهمة قطاع النفط و الغاز في هيكل الاقتصاد الجزائري (كنسبة من GDP)

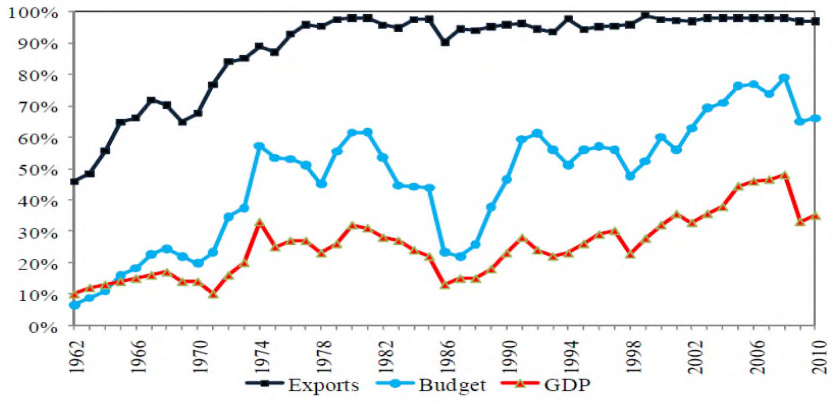

Source: Updated from Aïssaoui (2001) using IMF and Algerian government data.

كما هو معروف فإن قطاع النفط والغاز يتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالعمل و هو مسؤول فقط عن توفير فرص عمل أقل من 5% في الاقتصاد. في حين أن القطاع الصناعي الذي يضم رفقة القطاع الزراعي حوالي 35% من إجمالي اليد العاملة (FMI, 2008)، و لا يساهم إلا بنسبة أقل من 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما القطاع الزراعي هو الآخر يساهم بأقل من 8 %. بالإضافة إلى ذلك فقد ارتبط نشاط القطاع الخاص الإنتاجي

[1] CNES, rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance, 2004, PP 22.

[2] Hocine Khelfaoui, Simone Esau,(2008). Country report: The Science and Technology system of Algeria. Mapping research systems in developing countries. Published with the support of the UNESCO. Pp 2.

والخدمي بالإنفاق الحكومي الذي هو في الأساس محدّد بالمداخيل النفطية. و وحدها قطاعات قليلة في الاقتصاد الجزائري مثل قطاع البناء و الأشغال العمومية الذي يساهم في تركيبة النمو الاقتصادي في الجزائر، وتعتمد معظم القطاعات حصرا على إيرادات المحروقات.

حققت الجزائر أداء اقتصادي مقبولا حيث عرف النمو الاقتصادي الحقيقي بين 2001 و 2011 نموا إجماليا قدر بـ 3.64% بعد أن كان لا تتجاوز 1.4% بين عامي1986-2000. و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل البياني (36). و يعود تطور الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عقد التسعينات إلى الاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا خاصة بعد ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية و نوعا ما ديناميكية قطاع البناء والأشغال العمومية و قطاع الخدمات.

الشكل (36): معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1995-2011

Sources: World Bank, World Development Indicators and EconStats

إلا أن المفارقة الأكثر إثارة للاهتمام، هي تلك التي تخص الانخفاض المسجّل في مستوى الإنتاج النفطي في الجزائر بداية من 2006. من المؤكد أن برامج الاستثمار المختلفة عزّزت قطاعات أخرى، كما يتضح من تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ولكن لا يزال قطاع النفط يسجل معدّلات نمو سلبية منذ عام 2006. على الرغم من أن إيراداته تمثل الموارد الرئيسي من العملة الصعبة لمداخيل البلد. ومنه فإن قطاع النفط أصبح يشكّل عائقا أمام النمو الاقتصادي منذ عام 2006 [1]، كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] Ahmed Bouyacoub, Quel développement économique depuis 50 ans ? Confluences Méditerranée 2012/2 (N°81), Algérie, 50 ans après, L'Harmattan, pp 98.

الجدول (6): تطور معدّلات النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2006-2011

معدّل النمو الاقتصادي %	2006	2007	2008	2009	2010	*2011
الناتج المحلي الإجمالي	2.0	3.0	2.4	2.4	3.3	2.5
الناتج النفطي	- 2.5	- 0.9	- 2.3	- 6.0	- 2.6	- 3.6
الناتج خارج القطاع النفطي	5.6	6.3	6.1	9.3	6.0	4.9

المصدر: Banque d'Algérie, Rapport 2010, * pour 2011, il s'agit d'une prévision de clôture، نقلا عن:
Ahmed Bouyacoub, op, cit., pp 98.

1-4- تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني:

إن النمو الاقتصادي له الأثر البالغ في زيادة الرفاه الاجتماعي شريطة أن يكون معدلّ النمو الديموغرافي أقل، وتوزيع الدخل يتمّ بشكل عادل. لو تحققا هذان الشرطان فإن حصة الفرد الواحد من الإنتاجي الإجمالي يتحسن من سنة إلى أخرى و يترتب على ذلك ارتفاع المستوى المعيشي، لكن توجد عوائق أخرى تحول دون تحقيق هذا الهدف منها الفجوة بين دخول الأغنياء و الفقراء من جهة (يمكن قياس الفجوة بالاستعانة بمؤشر جيني و منحنى لورنز)، وارتفاع الأسعار من جهة أخرى. فطالما هناك فجوة كبيرة بين الدخول العالية و الدخول الدنيا فإن النمو الاقتصادي ينفع الفئة الغنية و بدرجة أقل الفئة الفقيرة، كما أن تضخم الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لنصيب الفرد من الدخل الوطني. و لتلافي هذا المشكل نعمل بالقيم الحقيقية بدل القيم الاسمية[1]. إن الشكل البياني (37) أسفله يبيّن لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة 1980 إلى 2011 وبالقيم الحقيقية بالدولار (constant 2000) من أجل إجراء المقارنات الدولية [2].

الشكل (37): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر

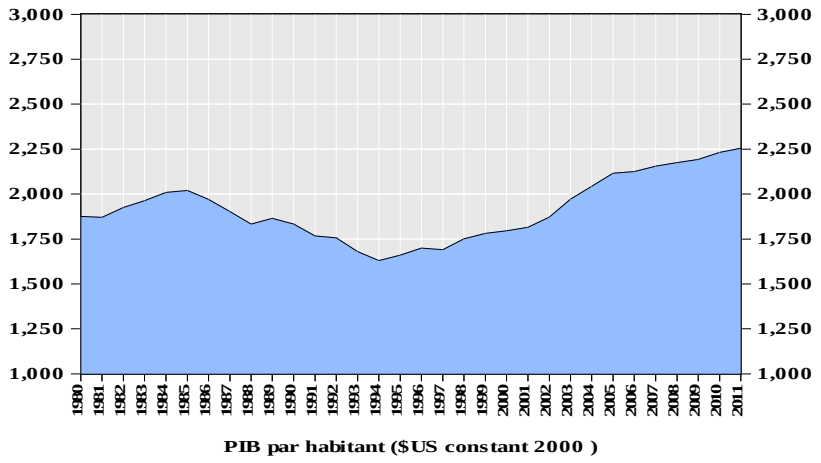

Source: World Bank (WDI)

[1] البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، الملتقى الدولي حول : مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 6-7 يوليو، 2004، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 7-8.

[2] تحليل بيانات الشكل (36) بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي (WDI) وكذا احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

من خلال المنحنى البياني (37) يتضح لنا أن نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي عرف نوع من التذبذب واللااستقرار و لم يكن يتجاوز متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج 1826.17 دولار خلال الفترة 1980-1998. و هو مقدار ضئيل جدّا مقارنة بالدول العربية المصدرة للنفط. لكن بداية من سنة 1999 عرف هذا المتوسط تحسن ملحوظ، و يرجع ارتفاع نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية بالدرجة الأولى، و التي ساهمت في ارتفاع إيرادات الموازنات العامة، وساعدت في التوسع في الإنفاق الاستثماري الذي ساهم بدوره في إنعاش القطاعات و الأنشطة الاقتصادية الأخرى[1].

إلى أنه بالنظر، إلى أن غالبية السكان في الجزائر تقع ضمن شريحة الدخل الأقل و بخاصة في الريف، وإلى ارتفاع نسب الإعالة و معدّلات البطالة، ممّا يضاعف من أعباء أرباب الأسر و يفاقم من تدني مستوى المعيشة. و منه فإن نصيب الفرد من الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل حسب فئاته، وكذلك لا يعكس الفروقات في متوسطات الدخول حسب التوزيع الجغرافي بين الريف و الحضر، وأن نسبة هامة من السكان ينخفض دخلها عن المتوسطات سالفة الذكر [2].

II. اتجاهات التضخم في الاقتصاد الجزائري:

يمكن أن نشير أيضا إلى معدّل التضخم (INF) من خلال علاقة فيليبس الشهيرة التّي تشير إلى وجود علاقة تبادلية في المدى القصير بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم. الزيادة الغير المتوقعة في الأسعار تعمل على تراجع الأجور الحقيقية، ممّا يؤدي إلى زيادة في الطلب على اليد العاملة وسوف يرافق هذا الطلب انخفاض في معدّلات البطالة. إلا أن تجربة الركود التضخمي في سنوات السبعينات، ساهمت في دحض فرضية العلاقة العكسية المستقرة في المفاضلة بين البطالة و التضخم، حيث صاحب ارتفاع معدّلات التضخم ارتفاع في معدّلات البطالة. « قد جادل منتقدو هذا التوجه منحنى فيليبس، حيث أن العامل الرشيد والعقلاني يدرك أن الأجور الحقيقية قد انخفضت و سيطلب زيادة في الأجور الاسمية لتعويض الارتفاع في الأسعار. الزيادة في الطلب على الأجور الحقيقية تتجه لتعكس انخفاض البطالة. على المدى الطويل، فإن معدّل البطالة يميل نحو مستوى أين يتماشى فيه مع معدل التضخم المستقر، أي معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير المعجل للتضخم (NAIRU). في إطار نظرية معدّل البطالة الطبيعي يبدأ معدّل التضخم في التسارع، إذا كان معدّل البطالة قد انخفض أقل من

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، 2003، 2004، 2005.

[2] يونس علي أحمد، تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلية الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010، ص 281-282.

الNAIRU. وغالبا ما يتم حساب الـ NAIRU »[1]، حيث تظهر صعوبات كثيرة في محاولة تقديره لأن هذا المعدّل يتغير بمرور الزمن. و علاوة على ذلك فقد أشار كل من Akerlof و آخرون (1996) إلى أن:

« الـ NAIRU يعتمد نفسه على معدل التضخم. في المدى الطويل، فإن ثبات معدّل التضخم عند مستوى معتدل قد يسمح بتحقيق أقصى حدّ للعمالة و الناتج. في حين أن مستوى التضخم المساوي للصفر، قد يزيد بشكل ملموس من معدّل البطالة الطبيعي، و يقلّل في المقابل من مستوى الناتج »[2].

تلعب التغيرات في الأسعار، بصفة خاصة أسعار النفط، الدور الأهم في تغيرات الناتج المحلي من الناحية الاسمية في الاقتصاد الجزائري. إن التغيرات في أسعار النفط الخام يكون لها تأثيرات على المستوى العام للأسعار على المستوى العالمي، وفي حالة اقتصاد مفتوح، فإن تغيرات الأسعار عالميا تلعب دورا هاما في تحديد اتجاهات التضخم المحلي[3]. الشكل البياني التالي يعكس العلاقة بين اتجاه كل من التضخم و البطالة خلال الفترة 1980-2012.

الشكل (38): اتجاه البطالة و التضخم في الجزائر 1980-2010

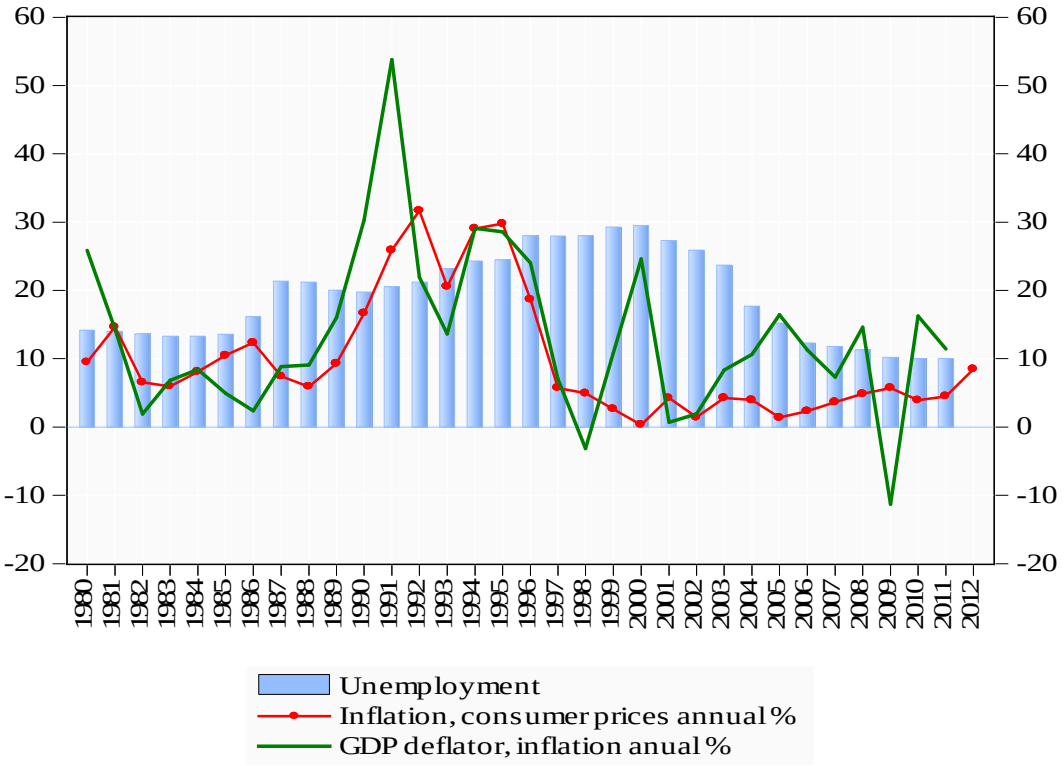

Source: World Bank (WDI)

[1] عماد الدين المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2008، ص 17.

[2] Kangni Kpodar, op, cit., PP 17-18.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07210.pdf

[3] محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي .. الناتج الحقيقي، مرجع سبق ذكره.

بعد سنوات من الاستقرار في معدّلات التضخم في الجزائر يلاحظ من الشكل (38)، أن هذه الأخيرة عادت لترتفع مرة ثانية سنة 2012 إلى مستوى 8.5% و هو مستوى قياسي. « و يرجع هذا الارتفاع حسب الكثير من الخبراء إلى الزيادات الأخيرة في الأجور، و التي تضغط في نفس الوقت على حجم التكاليف في العملية الإنتاجية من جهة و على الطلب على السلع و الخدمات من جهة أخرى. أيضا عرفت قيمة العملة الجزائرية في السنوات الأخيرة تراجعا أمام الدولار الأمريكي في محيط يشهد زيادة و ارتفاع في أسعار المواد المستوردة و خاصة السلع ذات الاستهلاك الواسع، ممّا يرفع أسعارها بالدينار داخليا فينتج عنه زيادة في التضخم. و منه فإن التضخم لا يفسّر فقط نقديا بل أيضا هو مرتبط بالدائرة الحقيقية للاقتصاد الجزائري »[1].

فيما يخص الجانب النقدي، أي جانب تراكم السيولة في البنوك الجزائرية و المرتبط بمداخيل صادرات المحروقات، يبرز مشكل أساسي، يتمثل في عدم قدرة هذه البنوك على تحويل هذه الكتلة المهمة من السيولة في شكل استثمارات منتجة. و هنا يظهر الربط المنعدم بين السيولة المتاحة و الإنتاج الغائب الذي يولّد التضخم. فالثروة الحقيقية لا تظهر في ضخامة السيولة في البنوك بل في الاستثمار و في تراكم رأس المال و الإنتاج المتولّد من هذه الكتلة والذي يساهم في خلق الكثير من وظائف الشغل الدائمة و المنتجة و يقلّل من التضخم بعرض للسلع، والتي تتمشى وحجم الطلب الداخلي[2].

III. تطور القطاع المالي في الجزائر:

« يساهم أيضا نمو القطاع المالي في التّخفيف من حدة معدّلات البطالة، و يمكن قياس التطور المالي بعدّة مؤشرات منها بنسبة عرض النقود M_1 ، M_2 و M_3 إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة القروض المخصصة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي CPC/GDP و نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي TBD/GDP. هذه المؤشرات تمثل أهم المقاييس المستخدمة لقياس التطور المالي. و قد استخدم المؤشر الأول كل من Goldsmith (1989)، Mackinnon (1973) و Levine (1996). يرى Mackinnon أن النسبة المنخفضة من مؤشر عرض النقود (المفهوم الموسع) إلى الناتج المحلي الإجمالي يمكن اعتبارها كمؤشر للكبح المالي، وارتفاعه يعبر عن تطور النظام المالي وارتفاع حجم الوساطة المالية في البلد » [3]. وتبقى الفرضية الرئيسية لهذا الطرح أن حجم وشكل القطاع المالي يؤثّر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، ومنه على التشغيل مباشرة في الاقتصاد. الشكل البياني (39) يوضح تطو كل من عرض النقود بمفهومه الموسع و اتجاه البطالة خلال الفترة 1980-2010.

[1] عبد الخالق التوهامي، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، 25-04-2013، الرباط، المملكة المغربية.

[2] عبد الخالق التوهامي، مرجع سابق.

[3] عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، المجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، ص 179-194، جامعة بغداد، 2011، ص 181.

الشكل (39): تطور عرض النقود بمفهومه الموسع و اتجاه البطالة في الجزائر 1980-2010

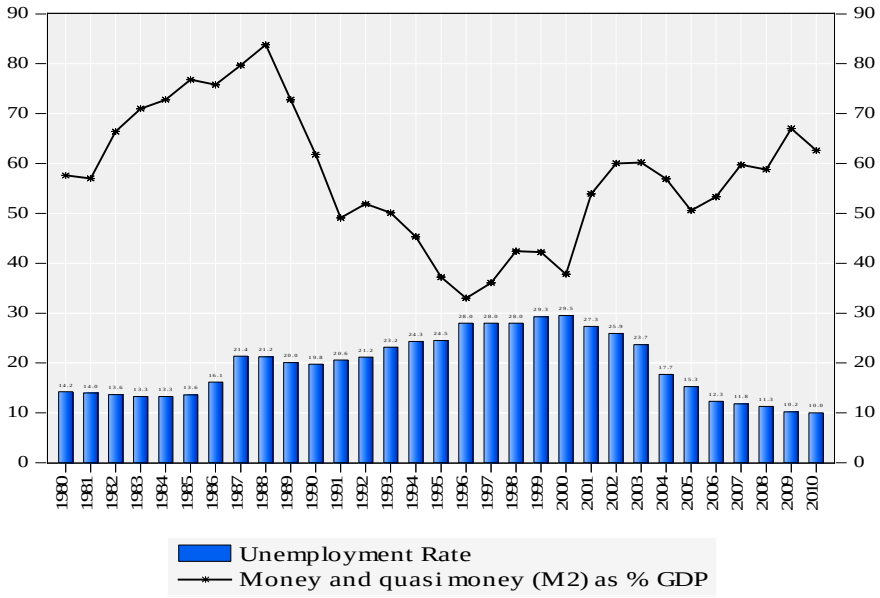

Source: WDI (Worldbank)

العامل الآخر المهم الذي يؤثر على البطالة كما ذكرنا سابقا، **هو قيد الائتمان (القروض) المقدم للقطاع الخاص**. بسبب تخلف الأسواق المالية في اقتصاديات الدول النامية والتي منها الجزائر، و كذا تراجع دور والوساطة المالية. ونظرا لعدم وجود تمويل طويل الأجل وسوق العقود الآجلة و المستقبلية، نجد أن القروض المصرفية والقروض الخارجية هي المصدر الوحيد للائتمان المتاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص. لقد تم قياس هذا المتغير انطلاقا من نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (*CPS*). و يتوقع أن يكون لهذا الائتمان المقدم تأثير إيجابي على حجم التشغيل في القطاع الخاص.

« قد توصّل كل من Kar و Pentecost (2000) إلى أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص ولّدت استثمارات كبيرة و ضاعفت إنتاجية هذا القطاع عكس القروض الممنوحة للقطاع العام و هذا سيكون له أثر إيجابي على التشغيل »[1]. الشكل البياني التالي يعكس العلاقة بين معدّلات البطالة و حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص.

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، ص 3-22، 2004.

الشكل (40): القروض المقدم للقطاع الخاص و اتجاه البطالة في الجزائر 1980-2010

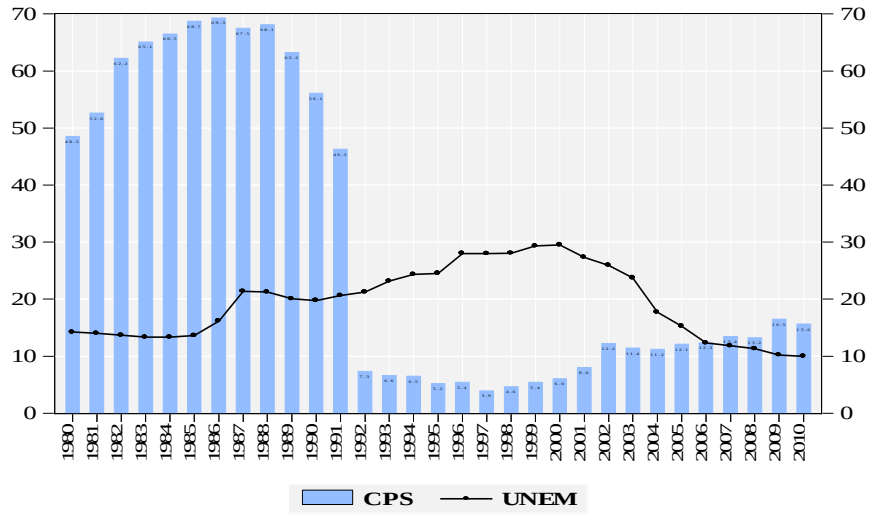

Source: WDI (Worldbank)

أما فيما يخص **معدّلات الفائدة الحقيقية** (*RIR*)، فمن المتوقع أن تكون العلاقة بينهما علاقة طردية، بحكم أن ارتفاع معدّل الفائدة الحقيقي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل، وبالتالي ارتفاع معدّلات البطالة.

هنا لابد أن نميّز بين ما يطلق عليه سعر الفائدة الاسمي (ببساطة سعر الفائدة المعلن في البنوك)، وسعر الفائدة الحقيقي، وهو سعر الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم[1]. يمكن إدراج معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مفسر للبطالة، على أساس أنه محدّد من محدّدات الطلب على الاستثمار. يمكن أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية آثار سلبية على خلق العمالة. فارتفاع سعر الفائدة غالبا ما يكون كنتيجة لسياسة نقدية انكماشية، و قد ينجر عنه تباطؤ في الطلب المحلي وزيادة في تكلفة رأس المال. والنتيجة الكلية انخفاض في الطلب المحلي و تراكم رأس المال ينجم عنه تراجع في الطلب على العمالة. « وأشار كل من Blanchard و Wolfers (2000) إلى أن الزّيادة في أسعار الفائدة الحقيقة في أوروبا في عقد الثمانينات، قد أثّر سلبا على تراكم رأس المال و ساعد على بقاء معدّلات البطالة عند مستويات مرتفعة (أشار إلى ذلك كل من see وFitoussi و آخرون)[2]، ومع ذلك بيّن Nickell (1998) أن الأثر السلبي لزيادة سعر الفائدة الحقيقي على العمالة من المرجّح أن يكون في حدود نطاق ضيق. معدّل الفائدة الحقيقي المرتفع قد ينتج عنه في نفس الوقت انخفاض في الطلب على العمل وأيضا زيادة المعروض من العمالة، ممّا يؤدي على الأرجح إلى ارتفاع مستويات البطالة ». فقد أدرج كل من Lucas وRapping (1969)[3] فرضية الإحلال الزمني لشرح نموذج عرض العمالة، الفكرة الرئيسية من الإحلال

[1] محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي .. الناتج الحقيقي، مرجع سبق ذكره.

[2] عماد الدين المصبح، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] Robert E. Lucas, Jr. and Leonard A. Rapping, Real Wages, Employment, and Inflation, Journal of Political Economy, Vol. 77, No. 5 (Sep. - Oct., 1969), pp. 721-754.

الزمني هي أن المعروض من العمالة يعتمد على الأجور في الماضي، وأيضا المتوقعة في المستقبل على مدى عمر الحياة المهنية للعمال. فأي زيادة في سعر الفائدة الحقيقي، سوف تجعل العمال يتوقعون انخفاض الأجور الحقيقية في المستقبل مقارنة بالأجور الحالية، ومنه سيزيد العمال من عرضهم وإمداداتهم لعنصر للعمل. ومع ذلك، فقد أسفرت اختبارات فرضية الإحلال الزمني نتائج مختلفة. ودعّم هذه الفرضية كل من While Hall (1980) وكذا Dutkowsky و Foote (1982). الشكل البياني التالي يعكس اتجاه كل من معدّلات الفائدة الاسمي والحقيقي و كذا معدّلات البطالة في الجزائر

الشكل (41): اتجاه كل من معدّلات الفائدة الاسمي و الحقيقي و كذا معدّلات البطالة في الجزائر

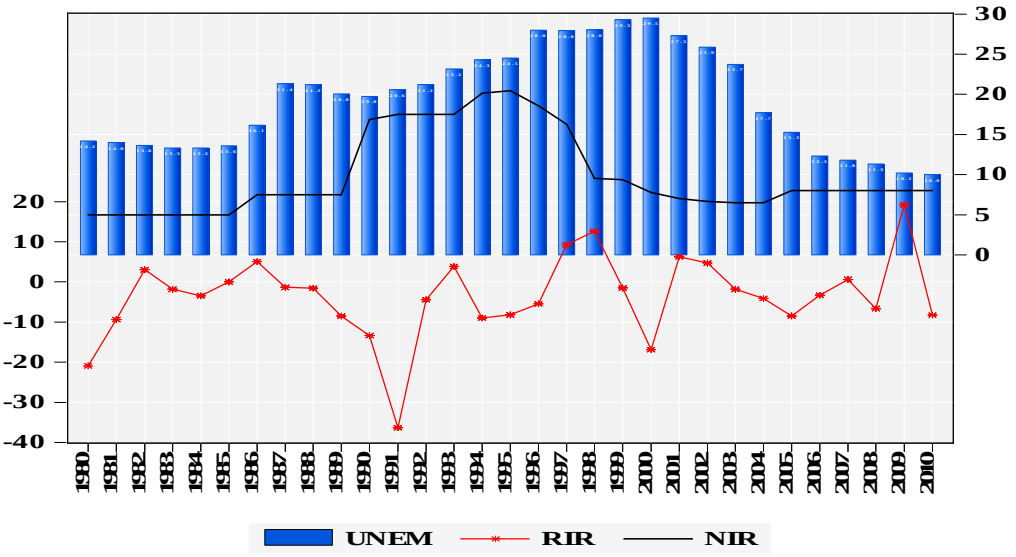

Source: WDI (Worldbank)

IV. اتجاه النفقات والإرادات العامة في الجزائر:

يعد أيضا الإنفاق الحكومي (*Expen*) في الجزائر من أحد أهم أدوات السياسة المالية فيها، حيث يعد هذا الإنفاق أداة لحقن الاقتصاد الوطني في الجزائر خاصة بعائدات الموارد النفطية. و يتوقع أن يكون للإنفاق الحكومي تأثير موجب و معنوي إحصائيا، أي طردي على كل من النمو و التشغيل الاقتصادي. وهو أهم أداة حسب التحليل الكينيزي للوصول إلى النمو الاقتصادي من خلال قدرة الحكومة على التنسيق بين المنافع الخاصة والحاجات الاجتماعية، وزيادة حجم الاستثمارات المنتجة، والوصول إلى مسار أمثل للنمو والتنمية والرفع من معدّلات التشغيل.

« إلا أن الكثير من الاقتصاديين يشيرون إلى أن هناك دلائل نظرية و تجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون أقل لضمان استمرارية النمو الاقتصادي و إيجاد فرص وظيفية جديدة منتجة و دائمة، وأن ضخامة القطاع

الحكومي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد »[1]، وثبت ذلك من خلال دراسة قدّمت حول المملكة العربية السعودية نشرت نهاية عام 1997 بعنوان "الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة" أشارت إلى عدم وجود أدلّة ثابتة على أن زيادة الإنفاق الحكومي للمملكة لها تأثير على نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وتوصّلت إلى أن مواجهة العجز في ذلك الوقت سيكون أفضل لو تمت من خلال تقليص دورها في الاقتصاد.

جاءت دراسة "Karrs Georgois"[2] حول العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي في 118 دولة بين دول نامية وأخرى متقدمة مستخدما بيانات إحصائية لفترة 1960-1985 ليبيّن فعالية و محدودية السياسة المالية خاصة في الدول النامية و استند في تحليل نتائجه إلى أعمال الاقتصادي روبرت بارو. و قد توصل إلى أن متوسط حجم الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يتجاوز حدّه الأمثل في أغلب الدول الأفريقية و هو أقل من المتوسط في بعض دول آسيا. وقدّم الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في هته الدول.

إن عقد السبعينات يمثل بداية تحول كبير في نمو النفقات العامة في البلدان العربية الريعية ومنها الجزائر. وعلى الرغم من الفروق الهائلة في النفقات العامة بين تلك البلدان، إلا أننا يمكن أن نميّز بين عدة فترات للمسار الإنفاقي وحتى عام 2009 حيث كان لعائدات النفط الخام الدور الرئيسي في رسم هذه المسارات.

شهد عقد التسعينات تراجعا في إجمالي الإنفاق العام، و قدّر خبراء من FMI هذا التراجع بنسبة قدرها حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي و هذا راجع إلى حزمة البرامج المفروضة على الجزائر. فالوضعية المالية للخزينة العمومية كانت في تدهور مستمر، حيث تحول الفائض مع بداية التسعينات إلى عجز، فقد انخفض الفائض بنسبة 50%، و عانت الخزينة العجز ابتداء من 1992 وهذا راجعه لانخفاض الإيرادات مقابل زيادة النفقات العامة، وهذا الانخفاض في الإيرادات ناتج عن انخفاض الجباية البترولية و التي بدورها تعود لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية و خاصة بعد أزمة 1986[3].

[1] حذر المستشار الاقتصادي السعودي سلطان المهنا من تصاعد حجم الإنفاق الحكومي في الدول النفطية واتساع دوره داخل اقتصاديات هذه الدول مشيرا أنه سيؤدى إلى نتائج عكسية على المدى الطويل، و يعده سببا في ارتفاع معدّلات البطالة. واستشهد بثلاث دراسات عالمية وواحدة محلية.

[2] Karras, Georgios, The Optimal Government Size: Further International Evidence on the Productivity of Government Services. Economic Inquiry, April, 1996, Volume 43.

[3] Daniela. G, Theodore O. Ahlers, Mustapha K. Nabli, Miria Pigato, (2007), République Algérienne Démocratique et Populaire a la recherche d'un investissement public de qualité. Une Revue des dépenses publiques, Groupe pour le développement socioéconomique région Moyen Orient et Afrique du Nord. (En deux volumes) Volume I : Texte Principal Rapport N° 36270 – DZ (Document de la Banque mondiale), PP 3.

الجدول (7): تطور مؤشرات المالية العامة في الفترة 1993 – 1998

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
PIB milliards de dinars	554.39	862.13	1074.70	1189.72	1487.40	2004.99	2570.03	2780.17	2830.49
حجم الإرادات العامة	160.2	272.4	316.8	320.10	434.20	600.8	825.16	926.67	774.51
حجم الإنفاق العام	142.5	235.3	308.70	390.50	461.90	589.09	724.61	845.20	875.74
عجز الميزانية / PIB	3.64	2.16	1.14 -	8.46 -	4.39 -	1.41 -	2.93	2.38	3.82 -

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، توقعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، 2004.

تغيّر رصيد الميزانية العامة خلال هذه الفترة بتغيّر أسعار المحروقات نظرا لكونه يتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية. فقد ظهر العجز مرة ثانية ابتداء من سنة 1992 (108267 مليون دج) تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162267 مليون دج أي ما يمثل 10.07%، 13.67% على التوالي من الناتج الداخلي الخام [1].

يمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذ بلغت 17.50 دولار للبرميل سنة 1993عوض 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من انخفاض في الجباية البترولية. بالإضافة إلى ذلك حدث ارتفاع النفقات العامة، فقد ارتفعت هذه الأخيرة سنة 1993 بنسبة 26.49%، كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات خلال فترة الدراسة حيث بلغت 82.2% [2].

شهدت الفترة الثانية تحسنا مع نهاية السداسي الأول من سنة 1999 حيث سجلت أسعار لنفط تحسنا ملحوظ وهكذا عرفت توازنات الميزانية مع نهاية عشرية التسعينات تطوّرا ملحوظا تبعا لتغيّرات أسعار المحروقات.

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 396.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 396.

الجدول (8): تطور مؤشرات المالية العامة في الفترة 1999-2008

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
PIB	3238.20	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5789	7544	8460.50	9306.20	11008.30
Recettes	950.50	1124.93	1389.74	1576.68	1517.67	2241.90	1719.8	1835.5	1900.3	1924
Dépenses	961.68	1178.12	1321.03	1550.65	1752.69	1775.30	2105.1	2543.4	3143.4	4322.9
عجز الميزانية / PIB	- 0.51	- 1.32	1.30	- 0.35	- 3.53	------	-5.1	- 8.4	-13.2	-35.0

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، توقعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، 2004- أرقام جديدة للديوان الوطني للإحصائيات حتى 2008.

بالرجوع إلى بيانات هذا الجدول يمكن القول بأنّ النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة، وتبعا لذلك تعاني خزينة الدولة عجز مزمن، و يرجع هذا العجز إلى حدّ كبير إلى التوسع في الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن مواصلتها، حيث فاق معدّلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أنّ هذه العجوزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة بنسبة زادت عن 50% طوال فترة الدراسة.

مكنت الفوائض النفطية الضخمة التي حقّقتها الجزائر القطاع الحكومي من أن يلعب دورا جوهريا في الاقتصاد، فقد كان الإنفاق الحكومي متواضعا للغاية، كنسبة من الناتج في عقد السبعينيات، حيث لم تزد نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج عن 16.51%، غير أن ارتفاع حجم الفوائض قد ساعد الحكومة على توسيع دورها لدرجة أنه في سنة 1984 بلغت نسبة الإنفاق الحكومي 36.75% من الناتج، وهي نسبة مرتفعة نسبيا[1].

الاستهلاكي الحكومي تناقص في المتوسط حتى بلغت 23.3% في العقد الأول من هذا القرن، إلا أن الشكل رقم (42) يوضّح أن الإنفاق الحكومي يتزايد بشكل عام من الناحية المطلقة، وتنبغي الإشارة إلى أن هذا الدور المكثّف للقطاع الحكومي يعدّ قاسما مشتركا في الدول النفطية في المنطقة، حيث ينظر إلى الإنفاق الحكومي على أنه أحد وسائل توزيع الثروة وآلية هامة لرفع مستويات الرفاه لعموم المواطنين.

[1] حساب هذه النسب انطلاقا من بيانات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، "توقعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، 2004". و الأرقام والبيانات الجديدة للديوان الوطني للإحصائيات حتى 2008. وكذا بيانات: IMF (Algeria : Statistical Appendix 2003-205-2008)

الشكل (42): تطور كل من الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي، و الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1970-2010):

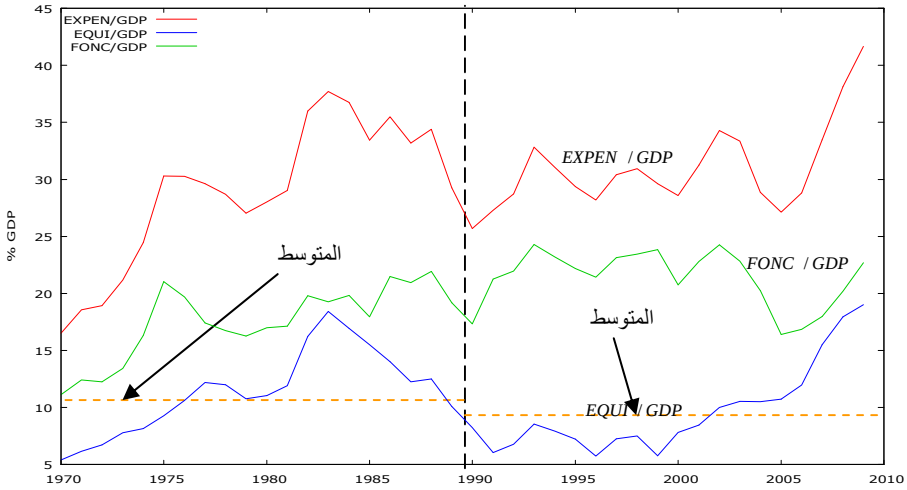

المصدر: البنك الدولي (WDI)، صندوق النقد الدولي:المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، توقعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، 2004 (برنامج Gretl)

« يعد الإنفاق الاستثماري أهم جوانب الإنفاق الكلي في أي اقتصاد كان، إذ تعتمد عليه مستويات نمو وتنافسية اقتصاديات الدول بشكل عام، لذا يعد استقرار تطور و اتجاه هذا الإنفاق من العناصر الهامة للرفع من معدّلات النمو الاقتصادي »[1]. وبالنظر إلى اتجاهات الإنفاق الكلي في الجزائر، يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري هو أكثر أنواع الإنفاق تقلبا، حيث يتضح من الشكل (42) أن هذا الإنفاق يميل إلى التقلب بصورة واضحة من سنة إلى أخرى، وهو ما لا يستطيع أن يوفّر أساسا متينا لإحداث إقلاع في عملية التنمية الاقتصادية في البلد، و خاصة أن أحد أهم الخصائص الأساسية لخطط التنمية التي تتبناها الدول المختلفة تتمثل في ضرورة تخصيص إنفاق كبير على مشروعات التنمية الأساسية مثل مشروعات البنية التحتية ومشروعات تقديم الخدمات الأساسية من التعليم إلى الرعاية الصحية وغيرها من المشاريع الهامة. و يعزى تقلب حجم الإنفاق الاستثماري إلى التقلبات في حصيلة الإيرادات النفطية، وذلك بفعل الدور المحوري الذي يلعبه القطاع النفطي في اقتصاد البلد.

من ناحية أخرى يلاحظ من خلال الشكل البياني (42) أن الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج في الجزائر يبقى ضعيف جدا، وذلك إذ أخذنا في الاعتبار الإمكانيات المالية الكبيرة للبلد، حيث لم تزد نسبة الإنفاق الاستثماري في المتوسط عن 11.39% تقريبا من الناتج خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، و لتنخفض هذه النسبة في الفترة 1990-2009 في المتوسط إلى حوالي 9.66% [2]، وهي نسبة محدودة جدا سواء بمقاييس الدول النامية أو بالمقاييس العالمية، خصوصا بالنسبة للدول التي تحقق فوائض مالية كبيرة في ميزانياتها مثل الجزائر. إن هذه

[1] محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي: الإنفاق الكلي، المجلة الاقتصادية الالكترونية، فبراير 2012، العدد 6689.

[2] حساب النسب الخاصة بالإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاعتماد على بيانات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (CNES)، "توقعات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرة حول السياسة النقدية في الجزائر، 2004". و الأرقام والبيانات الجديدة للديوان الوطني للإحصائيات حتى 2008. وكذا بيانات: IMF (Algeria : Statistical Appendix 2003-205-2008)

المستويات للإنفاق الاستثماري في الدولة تفسّر عدم القدرة على تنويع مصادر الإنتاج والدخل، وعدم القدرة على التخلّص من قيد النفط الذي يوقف انطلاق عملية النمو للقطاعات غير النفطية في الجزائر.

إن ما تتسم به الميزانية في الجزائر هو اعتمادها الكبير على أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية (النفط والغاز). وهناك في الواقع علاقة وثيقة بين الضرائب المفروضة على المورد الطبيعية و التي تعتبر كمصدر للدخل وأسعار هته الموارد. فمع ارتفاع أسعار هته الموارد يزيد حجم إيرادات البلد و العكس إذا انخفضت. كما أن مستوى حجم الإرادات المتأتية من صادرات الموارد الطبيعية هو الذي يحدد قدرة الدولة على عملية الاستيراد ويحدّد أيضا مجمل ما تحصل عليه من اقتطاعات ضريبية على عمليات الاستيراد، وتمثل هذه الضرائب أكثر من 60% من مجمل إيرادات الميزانية العامة. وتعتبر التقلبات في أسواق النفط عاملا هاما في السياسات المالية في الجزائر لكون الإيرادات النفطية المصدر الأهم للإيرادات المالية.

الشكل (43): تطور أسعار النفط و كذا إيرادات البلد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

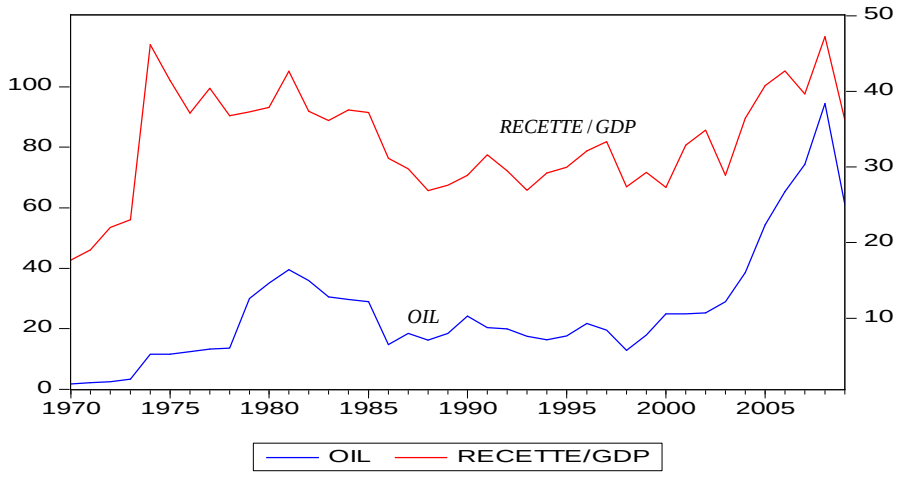

المصدر: ONS، IMF World Economic Outlook (WEO) data,
(برنامج Gretl) Annual Statistical Bulletin 1999- 2005-2011 (OPEC)

نلاحظ أيضا أن الأزمة المالية العالمية أيضا أدّت إلى انخفاض أسعار النفط الخام في الربع الأخير من عام 2008، وبقيت ضمن مستويات منخفضة خلال طول النصف الأول من سنة 2009 و قد ساعد على هذا الانخفاض التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية و أيضا انخفاض الطلب العالمي على النفط، ومن خلال الشكل البياني (43) نلاحظ تراجع إيرادات الجزائر بداية من سنة 2008 و حتى النصف الأول من سنة 2009.

تمثل الإرادات النفطية الرافد الأساسي للإيرادات العامة في مجمل الدول العربية، فقد تجاوزت مساهمتها في الإيرادات العامة في العراق 90% و حوالي أكثر من 80% في عمان، و تراوحت هذه القيمة بين 70% و80% في كل من الجزائر، اليمن، السعودية، البحرين، ليبيا و الكويت وبين 60% و 70% في كل من قطر و الإمارات

العربية المتحدة[1]. و الشكل البياني (44) التالي يوضح حجم كل من الإرادات العامة، الإيرادات النفطية و كذا الإيرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010:

الشكل (44): نسبة الإرادات (العامة النفطية و غير النفطية) إلى الناتج %

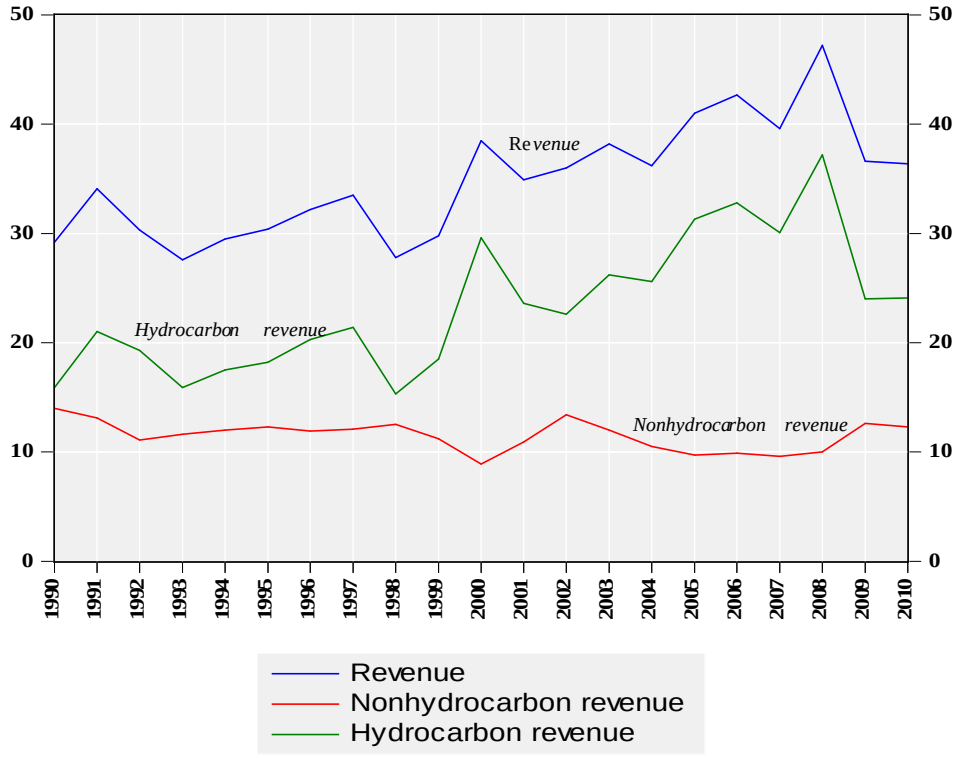

Source : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 – march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

شهد عقد التسعينات تراجعا واضحا في أسعار النفط الخام وتراجعت معه نسبة النمو في الإيرادات النفطية، ولذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة للدولة في عقد التسعينات على حوالي 29.8% فقط من الناتج المحلي بعد أن كانت في حدود 36.48% في المتوسط خلال الفترة 1974-1989. ويعكس هذا التراجع في نسبة الإيرادات العامة للدولة إلى أن الإيرادات العامة غير النفطية أيضا فهي هشة للغاية لدرجة أنها لا يمكن أن تعوض المالية العامة للدولة في حالة حدوث أي صدمة في أسعار النفط أي تراجع في الإيرادات النفطية.

« لكن مع نهاية عقد التسعينات تطوّرت الإيرادات العامة في الجزائر على نحو كبير سواء من الناحية المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1990،كانت إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل فقط حوالي 29.4% من الناتج المحلي الإجمالي، منها 18.2% عبارة عن إيرادات نفطية، و11.2% عبارة عن إيرادات غير نفطية. غير أنه مع فورة أسعار النفط وارتفاعها مع نهاية عقد التسعينات، أخذت الإيرادات العامة في الجزائر في

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، 2004.

التحسن، بصفة خاصة الإيرادات النفطية حيث كان النمو فيها بصورة جوهرية حيث بلغت 37.2% كنسبة من الناتج سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس التركيز الشديد لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي خلال هذا العقد » [1].

كل هذا يعكس اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بصورة مكثفة على الإيرادات النفطية. إن مثل هذه التقلبات الحادة في الإيرادات العامة لا توفر الاستقرار المطلوب في المالية العامة للبلد، وهو مصدر خطر دائم ومقلق في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر و هو ما تعاني معظم الدول العربية المصدرة للنفط.

يلاحظ أيضا من الشكل البياني (44) السابق، أن نسبة الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عرفت تقلبات بشكل واضح منذ بداية عقد التسعينات و إلى يومنا هذا، و هذا يرجع لتقلب أسعار النفط بصفة أساسية. « الواقع أن هذا النمط لاتجاه إجمالي الإيرادات العامة في للبلد سيضع صنّاع السياسة المالية في مأزق كبير ولن يظهر هذا المأزق مادامت أسعار النفط مرتفعة ووضع الميزانية العامة للبلد في وضع مريح. غير أنه عندما تميل أسعار النفط نحو التراجع، فإن هشاشة وضع المالية العامة للدولة تتضح بصورة أكبر. فأي تغيّر في الإيرادات العامة سيؤدي حتما لا محالة إلى حدوث تغيرات في الإنفاق العام، بصفة خاصة الإنفاق الاستثماري » [2].

هذا هو مصدر الخلل الرئيسي في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر، فالنفط مصدر طبيعي ناضب غير متجدد، في الوقت الذي نلاحظ فيه تراجع في مساهمة المصادر التقليدية في الإرادات العامة كالإسهام النسبي للضرائب و الرسوم وغيرها من المصادر الأخرى غير النفطية و التي لازالت تمثل أهم مصدر للإيرادات في باقي دول العالم و خاصة الدول المتطورة.

ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن نسبة الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتناسب طرديا مع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج، فمع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، تتزايد نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج وهو أمر متوقع. إذ أنه مع نمو الإيرادات النفطية وارتفاع نسبتها إلى الناتج ترتفع نسبة الإيرادات العامة بالتبعية إلى الناتج.

كل هذا يستدعي ضرورة تقييم الإيرادات العامة بصورة جيّدة والبحث بجدية عن عناصر أخرى تساعد في تكوين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر أي تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي في البلد فيها. وإعادة النظر في كثير من الرسوم و الضرائب المختلفة لكي تتماشى و التطورات العالمية و كذا التقلبات المفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

[1] دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره، ص 369-371.

[2] محمد إبراهيم السقا، اتجاهات النمو في الاقتصاد السعودي: الإيرادات العامة، المجلة الاقتصادية الالكترونية، مارس 2012 العدد 6731.

V. تطور أسعار النفط الحقيقية $(Roil)$:

« ترتبط مشكلة البطالة في الدول النامية و الدول العربية المصدرة للموارد الأولية أيضا بتقلبات أسعار النفط الحقيقية Real Oil Price $(Roil)$، فالنفط كمورد طبيعي هام يتميز اقتصاديا بمروره بدورات حادة من التقلبات في الأسعار. وهناك خصائص موجودة في الدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأهمها أن هذا القطاع مملوك للحكومة، وأن اقتصاداتها تغلب عليه صفة الريع. وجود تلك الدورات الحادة في أسعار وإيرادات صادرات النفط، هذا المورد غير متجدد، يعتمد عليه الاقتصاد عامة، والإيرادات الحكومية خاصة »[1]، و يتسبّب في وجود صعوبات ومتاعب كبيرة في سياسات إدارة الاقتصاد ككل، وخاصة على المدى البعيد. واستقرار أسعار النفط له دور محوري في استقرار الاقتصاد و في النمو الاقتصادي. و نظرا للدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، فإننا ندرجه كمتغير مفسر لمعدّل البطالة، فمن التحليل السابق نستنتج أنه كلما كانت أسعار النفط مرتفعة كلما زادت إيرادات الميزانية وبالتالي تحفيز الدولة على القيام بالاستثمارات العمومية (الدور الكبير الذي لعبته الطفرة النفطية منذ سنة 2000 في صياغة وبعث برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين)، ومنه فإننا نتوقع أن يكون معدّل البطالة دالة في أسعار النفط وبإشارة عكسية.

الشكل (45): تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010

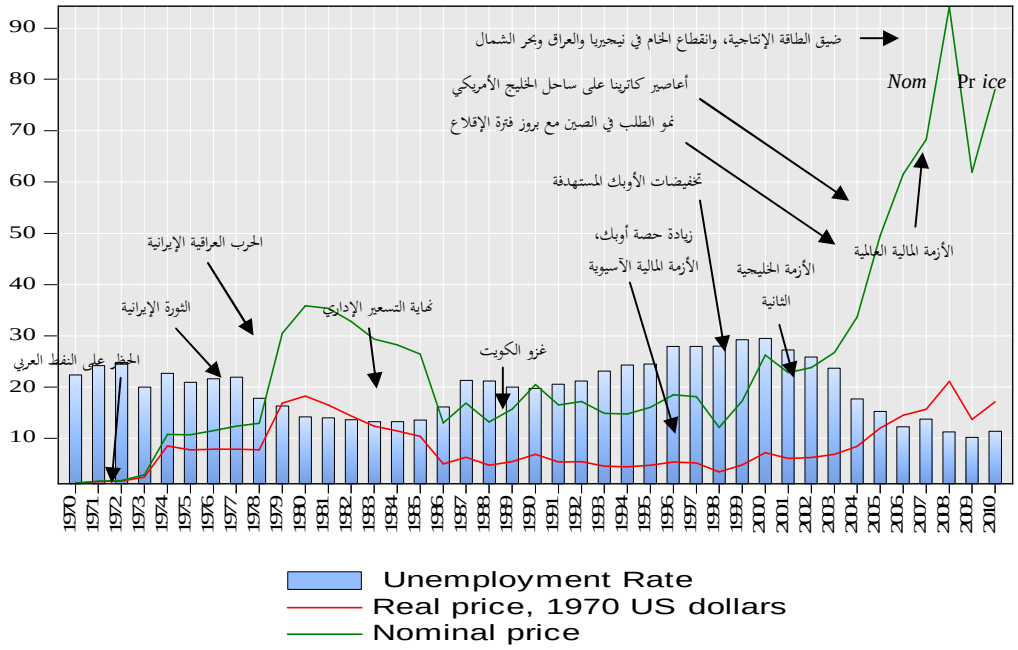

Source : OECD Factbook 2011: Economic, Environmental and Social Statistics – http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif

[1] أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، السنة السادسة عشرة– العدد رقم (165)، يوليو 2006.

نتيجة لحرب 1973، ارتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف، من 3 دولارات للبرميل في عام 1972 إلى 12 دولارا للبرميل بحلول نهاية عام 1974. هذا الارتفاع كان بسبب حظر النفط العربي و الذي ساعد فيما بعد على ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة. كل هذا قد أكسب القطاع أهمية كبرى في وضع إستراتيجية للتنمية في الجزائر بهدف خلق مناصب شغل. وهذا ما يلاحظ من خلال الشكل التالي (45). وقد صاحب ارتفاع أسعار النفط انخفاض في معدّلات البطالة من 24.83% سنة 1972 إلى 16.33% سنة 1979[1]. اندلاع الثورة الإيرانية سنة 1979 و كذا الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980 حافظ على بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة خلال الفترة 1979-1985. فبالرغم من تراجعها بداية من سنة 1981 من 35.41 دولار للبرميل إلى 26.48 دولا للبرميل بحلول 1985، إلا أن معدّلات البطالة واصلت تراجعها إلى مستويات 13.29% سنة 1984 و بقيت في حدود 13.59% سنة 1985. هذا ما يظهر جليا من خلال الشكل البياني (45). في عام 1986 انهارت أسعار النفط من 27 دولارا إلى ما دون 10 دولارا [2]. و عرفت الفترة 1986-1989 في الجزائر أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية التي كان لها الأثر السلبي على المتغيرات الماكرو اقتصادية و خاصة البطالة التي ارتفعت من 16.14% سنة 1986 إلى حدود 20.04 سنة 1990.

و بالرغم من التحسن الطفيف في أسعار النفط خاصة بعد الحرب الخليجية الثانية سنة 1990 إلا أن البطالة بقيت عند مستويات مستقرة مقدرة بـ 22.25% كمتوسط خلال الفترة 1990-1995. لكن بداية من هذه السنة عادت معدّلات البطالة لترتفع لتبلغ أقصى مستوى لها سنة 2000 وعند مستوى 29.50%. و تزامن هذا الارتفاع مع انخفاض أسعار النفط أين بلغت أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة 12.16% سنة 1998. بدأت أسعار النفط بالتعافي في نهاية 1999، إذ خفضت أوبك إنتاجها ثلاث مرات خلال عامي 1998 و1999.

ومع استمرار نمو الاقتصاد العالمي، استمرت أسعار النفط بالارتفاع عام 2000، لتتجاوز أعلى مستوياتها منذ عام 1981. واستمرت الأسعار في ارتفاعها ووصلت عام 2003 إلى 28.1 دولار. وحقّق قفزتها الكبرى في سنة 2007 وهي مستمر في الصعود حتى الآن حيث وصلت إلى أعلا سعر لها بـ 147.27 دولار عام 2008 [3].
لكنه سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008. وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل أدنى مستوى مع نهاية سنة 2008، وخسر حوالي 32% من قيمته. خلال هذه الفترة (الطفرة النفطية 2001-2011) عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في معدّلات البطالة لتستقر عند أدنى مستوى لها بـ 9.8% سنة 2011.

[1] Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, op. cit., PP 102-103.
[2] Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud, op. cit., PP 103.
[3] نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، مرجع سبق ذكره.

الشكل البياني (46) يعكس علاقة الانحدار البسيط بين معدّلات البطالة و أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

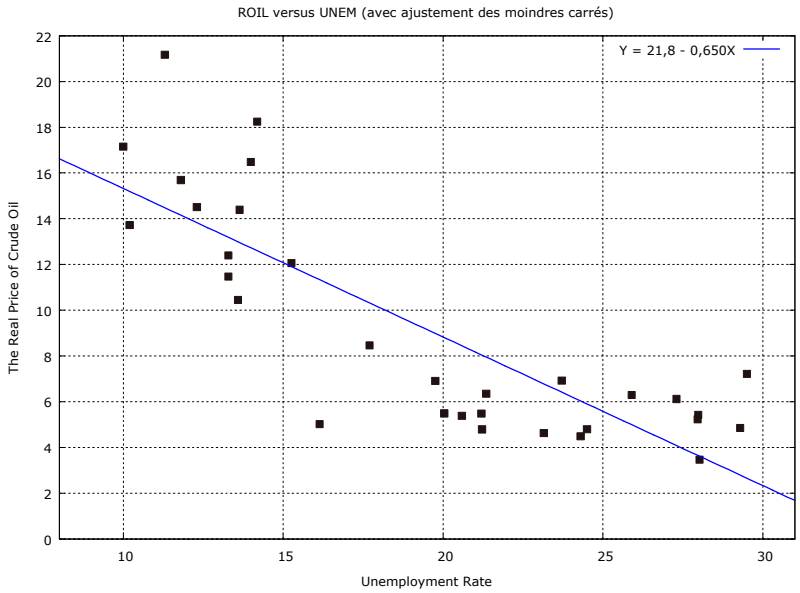

المصدر: إعداد الرسم البياني الذي يعكس علاقة الانحدار البسيط بين معدّلات البطالة (متغير تابع) و أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة 1970-2011 بالاعتماد على إحصائيات: OECD Factbook 2011: Economic, Environmental and Social Statistics –

VI. تطور حجم التبادل التجاري:

« حجم التبادل التجاري هو الآخر يمكن أن يؤثّر مباشرة على معدّلات البطالة. و يمكن أن نشير إلى أن هذا المؤشر يتغير ويتقلب بتغير أسعار الصادرات والواردات، ولهذا فإن سعر الصرف ومعدّل التضخم يمكن أن يؤثرا على التغيّر في هذا المؤشر. يعتمد كثير من الدول النامية ومنها الجزائر على وجه خاص، بشكل كبير على صادات النفط، ولهذا فإن التغيرات (التقلبات) في أسواق السلع الدولية تؤدي إلى مشاكل خطيرة لمعدّل التبادل التجاري لهذه الدول » [1]. ونلاحظ أنه عندما انخفضت أسعار البترول في أواخر الثمانينيات واجهت الدول المصدرة للبترول مشكلة تمثلت في وجوب تصدير كمية أكبر من البترول، وذلك لتدفع لكمية محددة من الواردات، ولهذا فإن لمعدّل التبادل التجاري تأثير واضح المعالم على اقتصاديات الدول النامية. « وطبقا لدراسة قام بها Kouparitsas وBaxter (2000)، فقد وجدا أن تقلبات معدّل التبادل التجاري للدول النامية ضعف تقلباته للدول المتقدمة[2]. وقد أرجع الباحثان ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية على تصدير السلع الأولية والتي تتصف كما هو معلوم بأن تقلبات أسعارها أكبر من تقبلت أسعار السلع الصناعية. كما أن الدول النامية بصفة عامة منفتحة بدرجة

[1] Kangni Kpodar, op cit. PP 16.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07210.pdf

[2] مساعد صالح عبد الله المسبحي، العلاقة بين معدل التبادل التجاري و عجوزات الحساب الجاري للاقتصاد السعودي، أوراق عمل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 10.

كبيرة على التجارة الأجنبية والعالم الخارجي. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية لها تأثير بسيط جدا على أسعار صادراتها (وهذا راجع إلى هياكلها الاقتصادية) ». فالأسواق العالمية تتحكّم في تحديد أسعار السلع التي تصدرها هذه الدول النامية. إذا ما أخذنا في الاعتبار الحقيقة التي تقول بأن تغيرات معدّل التبادل التجاري للدول النامية خارجية (exogenous) وبشكل كبير، بمعنى أنها تحدّد من خلال قوى خارج سيطرة وتحكم هذه الدول.« فقد وجد كل من Mendoza (1995) و Kose (2002) أن تحركات معدّل التبادل التجاري يمكن أن يتسبّب في نصف تقلبات الناتج في هذه الدول، تقريبا » [1]. و ذكر R. Prebisch، في نظريته عن العلاقة بين دول المركز ودول المحيط أن معدّل التبادل الدولي يميل في الأمد البعيد لغير صالح الدول المحيطة (البلدان النامية).

وبالتالي يمكن قياس تنافسية الاقتصاد و كدا درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال من خلال التعرف على معدّل التبادل التجاري. يعتبر معدل التبادل التجاري (TOT) مؤشرا رئيسيا من مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصا في الدول النامية. هو عبارة عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليا ويمثل على وجه الدقة النسبة المئوية للأرقام القياسية لأسعار الصادرات مقسوما على الأرقام القياسية لأسعار الواردات. ويمكن حساب معدّل التبادل التجاري على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية:

معدّل التبادل التجاري= (أسعار الصادرات/أسعار الواردات) ×100

أو: $TOT = (P_X / P_M) \times 100$

« فإذا ارتفعت أسعار الصادرات بمعدل أكبر من ارتفاع أسعار الواردات فإن TOT يتحسن ممّا يعني أن كمية أقل من الصادرات يمكن معادلتها بكمية محدّدة من الواردات. أما إذا ارتفعت أسعار الواردات بمعدّل أكبر من ارتفاع أسعار الصادرات فإن TOT يتدهور ممّا يشير إلى أن كمية أكبر من الصادرات يجب مبادلتها بكمية محددة من السلع والخدمات المستوردة » [2].

إلا أننا سوف نعتمد على حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس 2000 .

[1] مساعد صالح عبد الله المسبحي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] مساعد صالح عبد الله المسبحي، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الشكل (47): مؤشر صافي معدّل التبادل التجاري، الرقم القياسي لأسعار الصادرات في الجزائر ومعدّلات البطالة (2011-1980)

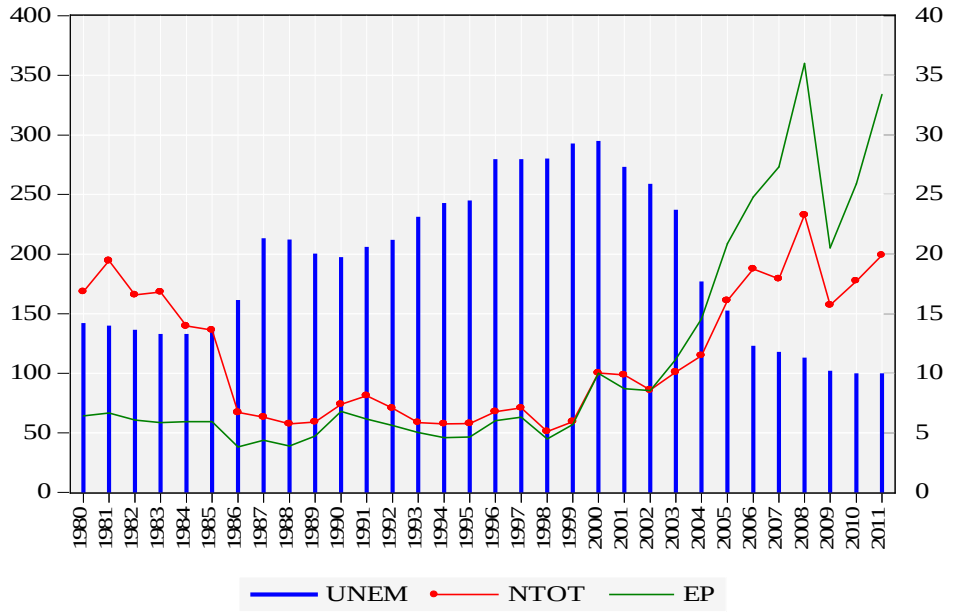

Source: WDI (Worldbank)

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول النامية بشكل كبير على تصدير النفط، ولهذا فإن التقلبات في أسواق السلع الدولية تؤدي إلى مشاكل خطيرة لمعدّل التبادل التجاري لهذه الدول. و الشكل البياني (47) يوضح العلاقة الوثيقة بين مؤشر صافي معدل التبادل التجاري (NTOT) والرقم القياسي لأسعار الصادرات (EX) في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 [1]. فعلى سبيل المثال، عندما انخفضت أسعار البترول في أواخر الثمانينيات واجهت الدول المصدرة للبترول مشكلة تمثلت في وجوب تصدير كمية أكبر من البترول وذلك لتدفع لكمية محددة من الواردات.

يمكن أن نلاحظ من خلال الشكل البياني (47) أنه عندما تعرّضت الجزائر لصدمات خارجية و خاصة انخفاض مستويات متوسط الأسعار لصادراتها الرئيسية تراجعت القيمة الحقيقية لصادراتها ومن ثم إلى تدهور معدل التبادل التجاري و هذا بدوره أثر سلبيا على معدّلات البطالة و هذا ما يبدو واضحا من خلال الشكل البياني (47).

[1] تم الحصول على مؤشر صافي معدّل التبادل التجاري في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 من بيانات البنك العالمي (WDI)، و كذا من الموقع الإحصائي لجامعة (Perspective – Université de Sherbrooke):
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=7&codeStat=TT.PRI.MRCH.XD.WD&codePays=DZA&codeTheme2=2&codeStat2=x&langue=fr

VII. اتجاه الاستثمار العام في الجزائر:

« تشير مراجعة تجارب كل من الدول المتقدمة وتلك التي هي في طور النمو، إلى بعض المشاهدات التي توضح وجود علاقة بين مستوى ونمط أو طبيعة الاستثمار من ناحية ومعدل البطالة من ناحية أخرى. وتتأكد أيضا هذه تلك في كثير من الدول النامية، حيث أنه كلما ارتفع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، اتجه معدل البطالة إلى الانخفاض [1].»

بشكل عام، و للتعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمار والبطالة في الجزائر، وبالرجوع إلى الشكل البياني (48) الذي يوضح تطوّر هذين المتغيرين خلال الثلاثة عقود الماضية، يمكن القول أنه توجد علاقة عكسية ما بين مستويات الاستثمار من ناحية ومعدّلات البطالة من ناحية أخرى. وإن كانت طبيعة تلك العلاقة العكسية في الجزائر لا تتسم بنفس درجة الوضوح التي يمكن أن نشاهدها في تجربة دول الاتحاد الأوروبي مثلا وكذلك في بعض الدول الناشئة، ولعلّ ذلك يرجع إلى بعض الأسباب التي يعرفها كل ملمّ بظروف الاقتصاد الجزائري، من أهمها عدم دقة البيانات، تبني الدولة لسياسات التشغيل الظرفية، واتساع نطاق القطاع غير الرسمي وأخيرا إلى طبيعة نمط الاستثمار السائد في الجزائر. الشكل البياني التالي يوضح العلاقة بين حجم الاستثمار ومعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

الشكل (48): اتجاه الاستثمار والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

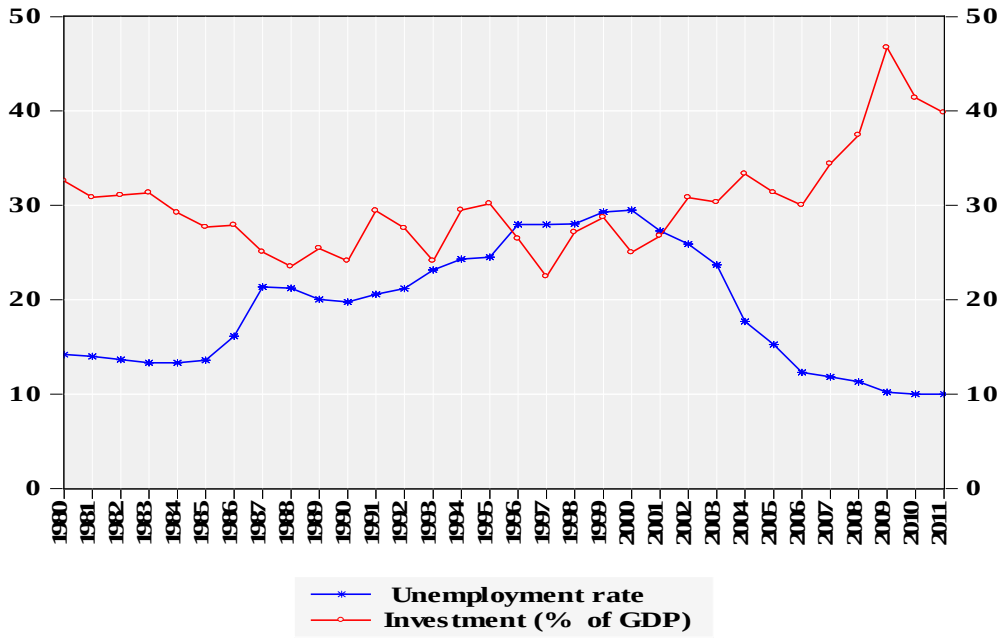

Source: International Monetary Fund (IMF) (http://www.quandl.com/IMF-International-Monetary-Fund/NID_NGDP_612-Algeria-Total-investment-Percent-of-GDP).

[1] سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي، 2002، ص 3.

المبحث الثاني: اتجاه أهم العوامل الديموغرافية وأثرها على التشغيل و البطالة في الجزائر:

« على الرغم من وجود نماذج عديدة تفسّر أثر العوامل الديموغرافية على النمو والتشغيل كالنموذج النيوكلاسيكى ونماذج النمو الذاتي، فلقد برز في النصف الثاني من التسعينات اتجاهات تعطى للعوامل الديموغرافية دورا أكبر في تحديد النمو والتشغيل من خلال تأثيرها على سوق العمل، الادخار والاستثمار و الدخل »[1].

I. تطور السكان، و حجم السكان في سن العمل في الجزائر خلال الفترة 1970-2010 النمو السكاني:

تتأثر دالة الطلب على العمل بحجم السكان و هيكله، حيث ينعكس حجم كثافة السكان في أي مجتمع على زيادة أو نقص حجم الأيدي العاملة. إن ارتفاع معدّل النمو السكاني قد يرفد سوق العمل بالقوى العاملة الجديدة، و يختلف تأثير معدّل النمو السكاني من دولة إلى أخرى على التغيرات الحاصلة في سوق العمل. فنجد أن حجم اليد العاملة في الدول كثيفة السكان بالنسبة للموارد الاقتصادية أكبر من حدّه الأمثل الذي يكفل استغلال الموارد المتاحة لديها بأعلى كفاءة ممكنة. فيكون عنصر العمل يتميّز بالوفرة و العكس في الدول منخفضة الكثافة السكانية.

بالرغم من تراجع معدل النمو السكاني في الجزائر في السنوات الأخيرة إلا أن التغيرات التي حدثت في التوزيع العمري للسكان و خاصة لدى فئة الشباب قد ترتب عليها زيادة في نسبة السكان الباحثين عن العمل. وتسبب هذه الظاهرة تحديات أخرى تواجه سوق العمل.

1-1- التحول الديموغرافي السريع:

إن لدراسة و تحليل أهم العوامل الديموغرافية، التي يمكن أن تؤثر على عرض العمل في الجزائر أهمية خاصة لفهم ديناميكية سوق العمل في المنطقة. فقد ارتفع معدّل النمو السكاني في الفترة 1960 و 1970 (حيث تجاوز متوسط النمو السكاني 3% سنويا).

كما أن معدلات الخصوبة كانت محصورة بين ستة إلى سبعة أطفال لكل امرأة في المنطقة المغاربية والتي شكّلت ضغطا كبيرا على سوق العمل في الفترة 1980-1990. و الجدول (9) التالي يوضح ذلك:

[1] هبة أحمد نصار، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا– الإسكوا، بيروت، 15-17 ماي 2006، ص 2.

الجدول (9): أهم المؤشرات الديموغرافية في دول المغرب العربي

معدّل النمو السكاني (سنويا %)						معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة متزوجة)						
2010	2007	2005	2000	1995	1985	2010	2007	2005	2000	1995	1985	
1.47	**1.53**	**1.51**	**1.43**	**1.95**	**3.06**	**2.38**	**2.38**	**2.44**	**2.62**	**3.45**	**5.93**	**الجزائر**
1.00	**1.00**	**1.03**	**1.22**	**1.52**	**2.47**	**2.28**	**2.37**	**2.43**	**2.70**	**3.29**	**4.94**	**المغرب**
1.04	**0.96**	**0.97**	**1.13**	**1.60**	**3.05**	**2.04**	**2.04**	**2.04**	**2.08**	**2.67**	**4.55**	**تونس**

Source : Lahcen, A. (2010). Trading high unemployment for bad jobs employment challenges in the Maghreb. Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center, N. 23. June. Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41213, P 9.

شهدت دول المغرب العربي الثلاثة تحوّلات ديموغرافية سريعة تمثلت خاصة في تراجع معدّلات النمو السكاني وانخفاض معدّلات الخصوبة السكانية بداية من سنة 1990[1].

فمعدّلات النمو السكاني انخفضت نسبيا في الجزائر خلال الثلاث عقود الماضية من 3.06% سنة 1985 إلى 1.47% سنة 2010 [2]. و الشكل البياني التالي يوضح تطور كل من النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة 1970-2011:

الشكل (49): النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة 1970-2011:

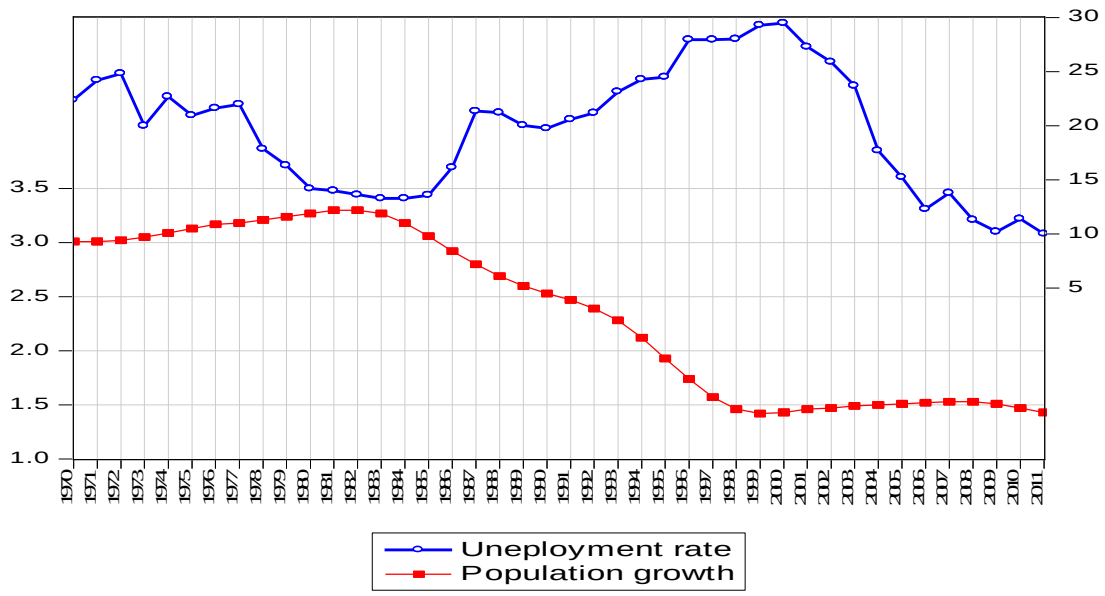

Source: WDI (Worldbank)

[1] الحسن عاشي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] البيانات الخاصة بمعدّلات النمو السكاني وكذا معدّلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria/population-growth و http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

« يُعزى انخفاض معدّلات البطالة في الجزائر على مدى السنوات العشر الماضية بالدرجة الأولى، إلى تغيّر الاتجاهات الديموغرافية، حيث كان هناك تباطؤ في النمو السكاني و تراجع معدّلات الخصوبة (حسن عاشي). ومع ذلك، لا تزال معدّلات البطالة لدى النساء والشباب مرتفعة. بالرغم من أن الجزائر حقّقت نجاحا كبيرا في الحدّ من معدّلات البطالة، فقد خُفِّضَت نسبة البطالة فيها بأكثر من النصف بين العامين 1986 و2011، إلّا أنّ هذا التخفيض أتى على حساب جودة فرص العمل المتاحة » [1].

ما يلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق (9) أن معدّلات الخصوبة الكلية منخفضة نسبيا في الدول الثلاث مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في الدّول المتقدمة 1.8% و في الدول النامية إلى 2.7% حسب تقرير التنمية البشرية 2010 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). فقد شهد معدّل الخصوبة الكلي في الجزائر انخفاضا متواصلا، حيث تراجع إلى (2.26) ولادة حيّة للمرأة الواحدة في سن الإنجاب خلال سنة 2010، بعد أن كان في حدود (5.93) سنة 1985.« هذا الانخفاض المتزايد في هذا المعدّل، سببه التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع على صعيد التحضر، وتحسن المستويات التعليمية و الصحية و المعيشية، وارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل وأنماط الحياة الحديثة التي أدّت إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، إضافة إلى الإنجازات التي حقّقت في برامج الأسرة خاصة بعدما زاد الميل لاستخدام وسائل التنظيم الأسري »[2].

و يؤثر التحول الديموغرافي على التشغيل (سوق العمل) من خلال[3]:

- تحديد نسبة السكان في سن العمل حيث يؤدي التحول الديموغرافي السريع إلى ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة.
- تحديد معدّل المشاركة في قوة العمل. فانخفاض معدّل الخصوبة قد يقدّم للنساء فرصة أكبر للإسهام في قوة العمل. ولكن هذا الأثر كما اتضح من الدراسات التطبيقية يتوقف أيضا على عوامل أخرى ثقافية واجتماعية. ومن ناحية أخرى، فإن انخفاض عدد الأطفال يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمار في تعليمهم، وهو ما يؤخر دخولهم إلى سوق العمل.
- تحديد عدد ساعات العمل لكل عامل.

وبصفة عامة فإن أثر التحول الديموغرافي على التشغيل يتوقف أساسا على طبيعة سوق العمل وهيكل الإنتاج.

1-2- التركيب السكاني:

« إن لتركيب السكان مدلول واسع ومهم للفهم الجيد لديناميكية سوق العمل، و يشمل عدة خصائص أهمها التركيب الطبيعي، التركيب الاجتماعي و الاقتصادي ، التركيب الريفي و الحضري وغيره من الخصائص الأخرى،

[1] الحسن عاشي، سوق العمل في المنطقة المغاربية: الهياكل والمؤسسات والسياسات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010.

[2] الحسن عاشي، مرجع سبق ذكره، ص 7-8. فيما يخص البيانات الخاصة بمعدّلات الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria/fertility-rate

[3] Heba Nassar (2006), Demographic Transition, Employment and Labour Migration in the Arab Region, UN/POP/EGM/2006/12.

التي تميّز المجتمعات السكانية عن بعضها البعض و المجتمع نفسه بين فترة وأخرى. و يعتبر البناء الطبيعي من أهم العوامل المؤثرة في الظواهر الديموغرافية و الاقتصادية، إذ أن توزيع السكان حسب فئات العمر و الجنس يحدّد نموهم، فهو يؤثر من ناحية على الخصوبة و على الزيادة الطبيعية في حجم السكان، و من ناحية أخرى يؤثر على توزيع السكان و نموهم. وللتركيب العمري دور كبير على القوة الإنتاجية للمجتمع ومقدار فاعليتهم الاقتصادية التي تؤثر بدورها على حياة الهجرة وفعاليتها و اتجاهاتها » [1]. و سنحاول في هذه الدراسة تقديم التركيب النوعي والعمري للسكان في الجزائر و ذلك لدورهما في توضيح العلاقة الموجودة بين هذين العاملين و سوق العمل. فأثر العوامل الديموغرافية على معدّلات البطالة لا يقتصر على النمو السكاني و معدّلات الخصوبة، وإنما الأهم هو التغيّر في التركيب العمري وخاصة التغيّر في نسبة السكان في سن العمل، فإذا أدّى النمو السكاني إلى زيادة نسبة الفئة العمرية (15-64 سنة) فإن أثر التحول الديموغرافي قد يكون إيجابيا على الاستثمار والدخل من خلال التشغيل.

يتميز المجتمع الجزائري بتركيب عمري فتي، حيث تبلغ فيه نسبة السكان لفئة العمر (0-14 سنة) نحو 26.81% من مجموع السكان عام 2011 بعدما كان في حدود 44% سنة 1988 و 48.36% سنة 1970 [2]. « ويرجع هذا الانخفاض الذي طرأ على الفئة العمرية 0-14 سنة إلى السياسة التي اتبعتها الدولة لتنظيم النسل، و ارتفاع الوعي الحضاري للمرأة من خلال تحسن مستواها التعليمي و خروج للبحث عن وظيفة في سوق العمل و كذا تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين سواء لأسباب اقتصادية كتراجع القدرة الشرائية للمواطن و أسباب اجتماعية وعلى رأسها أزمة السكن » [3]. و تبقى هذه الفئة تمثل عبئا على المجتمع لتوفير ما يلزمه من السلع والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية و غير ذلك وليس لها أي تأثير يذكر على سوق العمل مادامت تقع تحت السن القانوني المسموح به للولوج إلى سوق العمل. وتمثل الفئة العمرية 15-64 سنة نحو 68.56% من إجمالي السكان مع نهاية سنة 2011 و هذه الفئة لها تأثير مباشر على سوق العمل ونسبة مهمة منها تشكل القوى العاملة. و ما يلاحظ هو ارتفاع هذه النسبة بعدما كانت في حدود 47.51% سنة 1970. كل هذا أدى إلى تزايد ضغوط العرض على سوق العمل مع اتساع قاعدة السكان في سن العمل. ارتفاع نسبة هذه الفئة يعود إلى ارتفاع معدّلات الخصوبة و معدّلات النمو السكاني في الفترات السابقة حيث كانت هذه الفئة ضمن الفئة الأولى و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل البياني (50). أما الفئة العمرية 65 سنة فأكثر، فإنها تشكّل نحو 4.64% من إجمالي السكان حتى سنة 2011 و تمثل فئة الشيوخ و هي الفئة الأقل نسبة من إجمالي السكان و ليس لها تأثير يذكر على سوق العمل لأن الجزء الأكبر منها هو في حالة التقاعد أو عدم القدرة على العمل، و ما يلاحظ

[1] السعيد مريبعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،1984، ص 161.

[2] البيانات الخاصة بالتركيب النوعي للسكاني في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، الدولية، 2004، ص 13-14.

هو عودة الارتفاع الطفيف لهذه الشريحة خلال العقد الأخير بعدما كان في حدود 3.59% سنة 1990. والجدول التالي يوضح تطور التركيب العمري للسكان في الجزائر خلال الفترة الزمنية 1970-2011 [1].

الجدول (10): متوسط التركيب العمري للسكان خلال الأربعة عقود الماضية

الفئات العمرية	1980-1970	1990-1981	2000-1991	2011-2001
0 - 14 سنة	47.61	45.12	39.73	32.23
15 – 64 سنة	48.21	51.37	56.57	65.78
أكثر من 65 سنة	4.18	3.72	3.70	4.48

Source : http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

الشكل (50): تطور التركيبة العمرية للسكان في الجزائر خلال الفترة 1970-2011

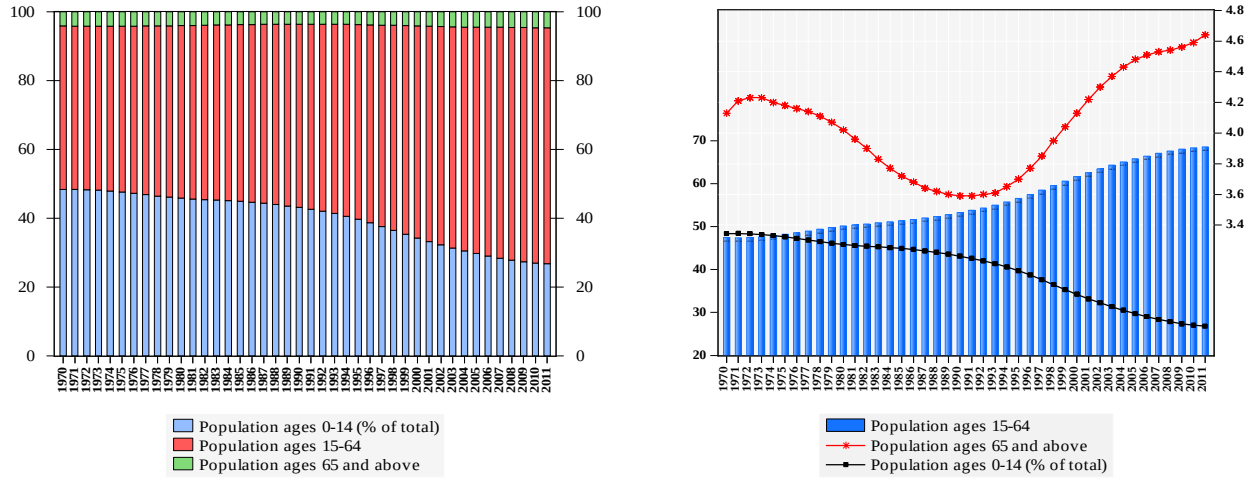

Source: WDI (Worldbank)

وفقا للتقرير العربي الموحد[2] سنة 1988، «كان التركيب العمري للسكان في الدول العربية يأخذ الشكل الهرمي المميّز الذي يتسم بقاعدة عريضة، ففي الجزائر كانت الفئة العمرية أقلّ من 15 سنة تسجل حوالي 44% من إجمالي عدد السكان، ويعود ذلك إلى المستوى المرتفع في معدّلات الولادات والمستوى المنخفض نسبيا لمعدّلات وفئات الأطفال خصوصا الأطفال الرضع، ونتيجة لهذا التركيب العمري للسكان فإن نسبة السكان في سن العمل (15-64) كانت تتراوح حول 53% من إجمالي السكان. وتشير التوقعات في ذلك الوقت إلى أن نسبة السكان في سن العمل في دول المغرب العربي سوف يرتفع نتيجة بلوغ سن العمل للفئات الشابة الحالية، و هذا ما حدث بالفعل » . و خاصة مع التحولات الاجتماعية و التطورات الاقتصادية و السياسات المتبعة من طرف الدولة وخاصة فيما يخص تنظيم النسل، و انتشار الوعي الحضاري و الثقافي للأفراد من خلال تحسّن مستواهم التعليمي

[1] البيانات الخاصة بالتركيب النوعي للسكاني في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 تم الحصول عليها من بيانات البنك العالمي (WDI)، وكذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria#Health

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 1988.

و ولوج المرأة إلى سوق العمل و الذي لم يعد حكرا فقط على فئة الذكور و كذا تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين.

كل هذه العوامل مجتمعة ساعدت على تراجع الفئة العمرية (0-14) سنة، و ارتفاع الفئة العمرية الشابة خاصة في الجزائر. فالجانب الديموغرافي عرف تغيرات مهمّة، خاصة خلال فترة الستينات و السبعينات و تميّزت هذه الفترة بمعدّلات إنجاب مرتفعة، وهو ما أفرز بدوره تضخما ملحوظا بالنسبة للفئة العمرية للشباب 15-29 سنة داخل المجتمع، خاصة خلال العقدين الأخيرين. و على الرغم من الانخفاض الملحوظ بمعدّلات المواليد، إلا أن ذلك لم يمنع ظاهرة الضغط السكاني من توليد تضخما ثانيا بالنسبة للفئة العمرية للشباب (15-29) سنة داخل المجتمع خاصة خلال العقد الأخير. و الشكل البياني (51) التالي يوضح الهرم السكاني حسب العمر والنوع في الجزائر مقارنة بعينة من دول العالم لسنة 2011.

الشكل (51): الهرم السكاني (العمر – النوع) في الجزائر مقارنة بعينة من دول العالم

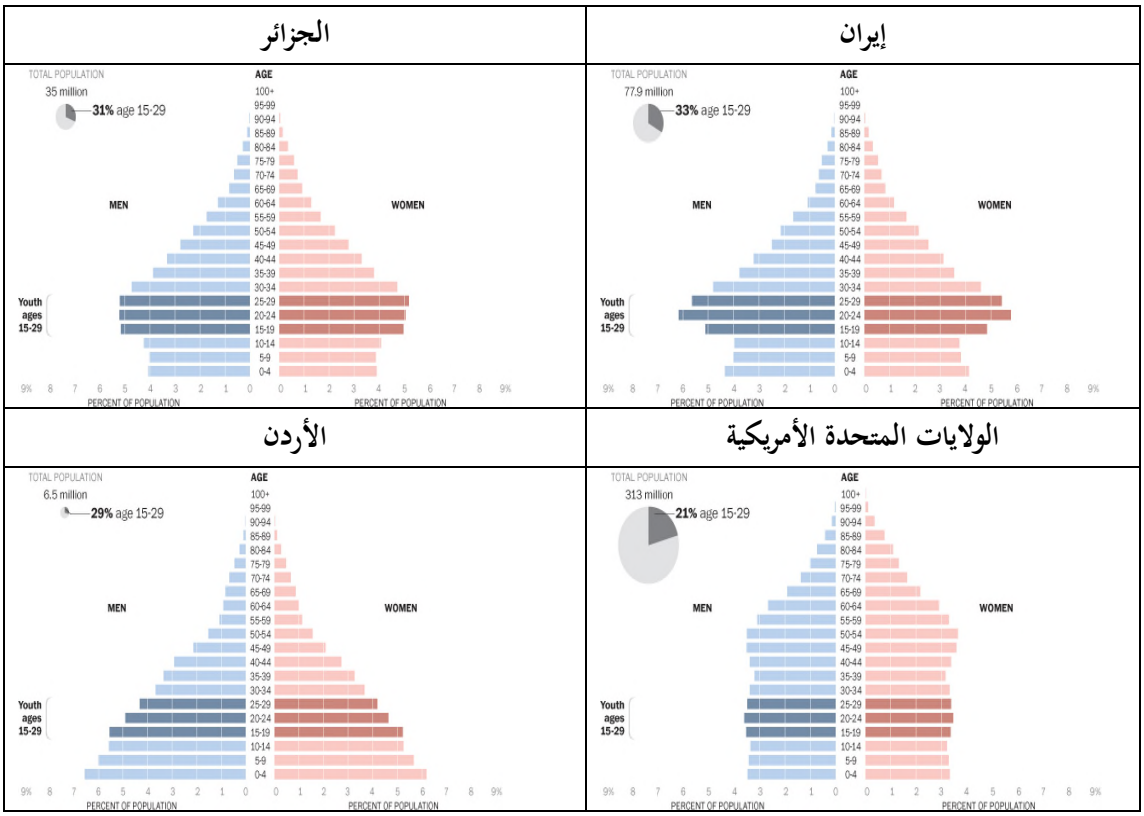

Sources: Ragui Assaad, University of Minnesota; Population Reference Bureau; U.S. Census Bureau, Population Division; NATO Parliamentary Assembly. GRAPHIC: Alicia Parlapiano and Laura Stanton/The Washington Post - February 15, 2011.

تمثل فئة الشباب في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى نسبة من السكان بين جميع معظم أقاليم دول العالم. و تشكل فئة الشباب من عمر (15 – 29 سنة) قرابة 31% من إجمالي السكان في الجزائر الذي وصل

(35 مليون) نسمة، كما تبلغ نسبة الأطفال في المجتمع ممن هم أقل من 14 عاما 24.3%، الأمر الذي يعني أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي.

II. السكان في سن العمل، و الفئة النشطة في الجزائر:

« القوى النشطة، هي تلك الفئة من السكان التي يمكن الاستفادة منها في النشاط الاقتصادي، و هي تمثل جميع السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 64 سنة سواء كانوا مشتغلين فعلا أم عاطلين عن الشغل »[1]. عند تحليل الفئة النشطة في الجزائر يجب أن نرتكز على ثلاث عوامل أساسية تؤثر بطريقة مباشرة على حجم هذه الفئة. يتعلق أولا بمعدّل النمو السكاني و كذا فعالية نظام التعليم و التدريب و التكوين الذي يمكن أن يؤخر الولوج إلى سوق العمل، و أيضا يمكن أن يخفض من التسرب المدرسي بهدف تخفيف الضغط على سوق العمل. و أيضا مستوى التطوّر في هيكل و بنية الاقتصاد الجزائري من خلال عرض طاقاته المتاحة و مدى قدرته على خلق وتوليد فرص عمل لمواجهة الطلب الإضافي في حال ارتفعت هذه الفئة من السكان. الشكل البياني التالي (52) يعكس تطور فئة السكان في سن العمل وكذا الفئة النشطة خلال الفترة 1970-2010.

الشكل (52): نسبة السكان في سن العمل، و كدا نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن العمل

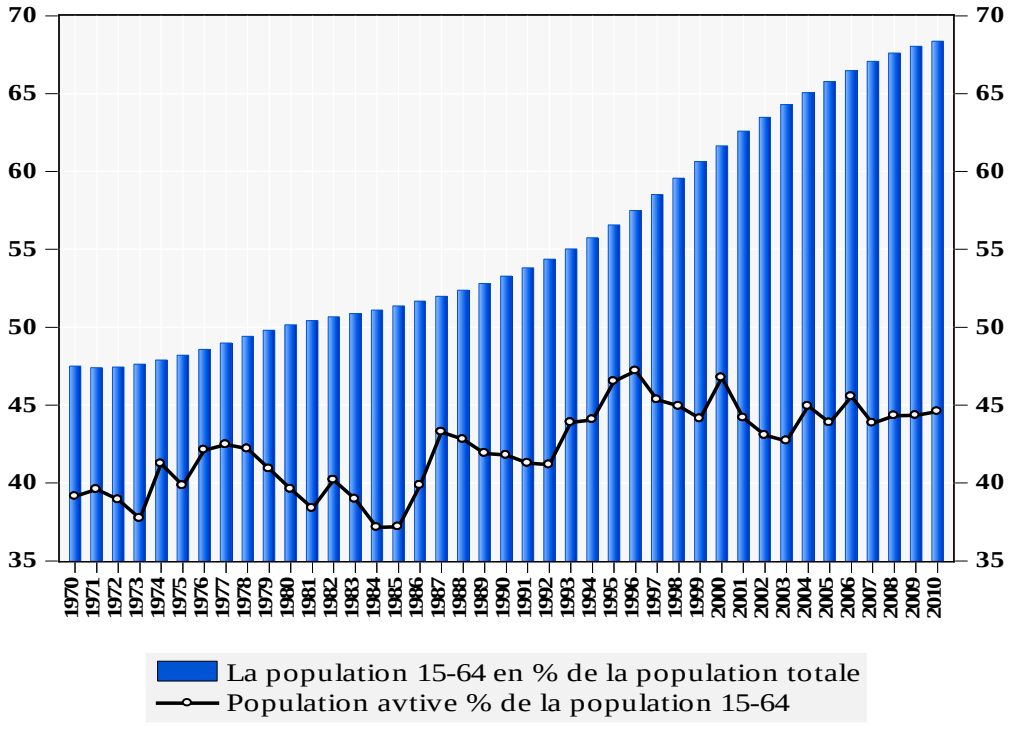

Source: WDI (Worldbank).

[1] منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان دليل، مرجع سبق ذكره.

يمكن تتبع مسار تطور حجم الفئة النشطة في الجزائر من خلال عرض أهم المراحل التي مرت بها هذه الأخيرة خلال أربع عقود من الزمن، و تعبّر هذه الفئة كما قلنا سابقا، عن القوة الإنتاجية لأي مجتمع. و الشكل البياني (53) التالي يعكس تطوّر حجم كل من الفئة النشطة و كذا فئة المشتغلين[1].

الشكل (53): تطوّر حجم كل من الفئة النشطة و كذا فئة المشتغلين

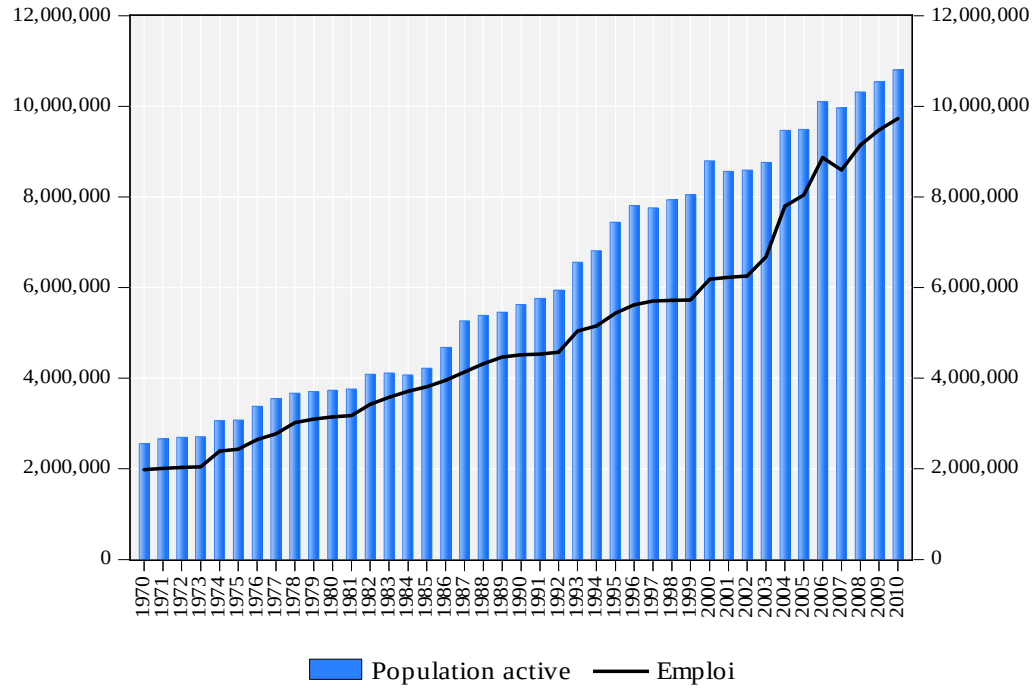

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI

من خلال الشكل البياني (53)، نلاحظ أن الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1985 تميّزت بنمو بطيء في حجم الفئة النشطة، « و لكن و منذ سنة 1986 تميّزت بارتفاع ملحوظ في معدّلات نموها إلى غاية سنة 2000. ولكن و منذ سنة 2001 عادت لتتراجع ثم تزيد بمعدّلات متباطئة. و بالتالي يمكن أن نميّز من خلال البيان بين ثلاث فترات لدراسة تطوّر السكان النشطين في الجزائر »[2]:

- **الفترة الأولى**: تبدأ من سنة 1970 إلى غاية 1985. تميّزت هذه الفترة بسرعة نمو بطئ لحجم الفئة النشطة. و قد بلغ متوسّط معدّل النشاط خلال طول هذه الفترة 39.73% (كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل)، و ترجع هذه الوضعية إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

[1] شقبقب عيسى، النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 6، 2011، ص 66.

[2] مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

1- مجانية التعليم و حث الدولة الأفراد على التعلّم و ما نجم عنها من ارتفاع في معدّل الالتحاق بالتعليم والتكوين و التدريب، و هذا ما يجعل فئة المشتغلين فعلا و الباحثين عن العمل ضعيفة نوعا ما.

2- ضعف مشاركة المرأة في النّشاط الاقتصادي و اهتمامها بالشؤون المنزلية.

- **الفترة الثانية** : انطلقت سنة 1986 و استمرت إلى غاية 2000. تميّزت هذه الفترة بنموّ سريع لحجم الفئة النشطة، حيث وصل متوسّط معدّل النشاط إلى حوالي 43.66% خلال هذه الفترة. و يعود هذا الارتفاع إلى الأسباب التالية:

1 - تغير دور المرأة في المجتمع و ولوجها إلى سوق الشغل.

2 - آثار عملية النمو السكاني المرتفع التي حدثت في السبعينات.

- **الفترة الثالثة** :لا تختلف كثيرا على الفترة السابقة و امتدت من سنة 2001 إلى يومنا هذا، لكن بفرق أول يتمثّل في تباطىء الزّيادة في حجم الفئة النشطة مقارنة بالفترة السابقة، أما الفرق الثاني فهو يتميّز بظهور تذبذبات في حجم الفئة النشطة خلال هذه الفترة، حيث انخفضت هذه النسبة خلال الثلاث سنوات الأولى لهذه الفترة ثم عادت لترتفع بمعدّلات بطيئة. و مع هذا تبقى هذه النسبة مرتفعة و في حدود متوسط قدره 44.13% كنسبة إلى حجم السكان في سن العمل. هذا الارتفاع راجع تقريبا لنفس أسباب الفترة السابقة بالإضافة إلى ظاهرة التسرب من الجهاز التربوي، و الذي لم يعد قادرا على استيعاب كل الطاقات الطلابية، والخارج من النظام التربوي سيتوجه حتما إلى سوق الشغل و سيضاف حتما إلى حجم السكان النشطين. أيضا ظهور فئة جديدة من النشطين وهم أصحاب حاملي شهادات الجامعية، الذين نتجوا عن السياسة الماضية في تكثيف التلاميذ و الطلبة، حيث أنهم في السابق لم يكونوا يعدّون ضمن فئة النشطين، لأنهم كانوا ينتمون إلى قطاع التعليم، أما الآن بعد نهاية الدراسة فسيتوجهون إلى سوق الشغل وهذا ما سيزيد الوضع تفاقما في المستقبل زيادة على ما هو عليه في الحاضر.

في الفترة الأخيرة، فإن الفئة النشطة ورغم صعوبات تقديرها، لا تزال تنمو بمعدلات أسرع من معدّل نمو إجمالي عدد السكان و خاصة خلال السنوات الخمس الماضية.

III. معدّل الإعالة في الجزائر:

« يبيّن هذا المعدّل عدد الأفراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر أهمية هذا المؤشر في كون أن توفير منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص »[1].

نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل) هي نسبة الأشخاص المعالين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو أكبر من 64 إلى السكان في سن العمل في الشريحة العمرية 15 - 64 عاما [1]. ويتم عرض البيانات

[1] البشير عبد الكريم، دلالات معدّل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مرجع سبق ذكره.

كنسبة المعالين إلى كل مائة شخص من السكان في سن العمل. والشكلين البيانين يوضّحان هذا المعدّل في الجزائر مقارنة مع مجموع الدول العربية و إقليم الاتحاد الأوروبي:

الشكل (54): نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)

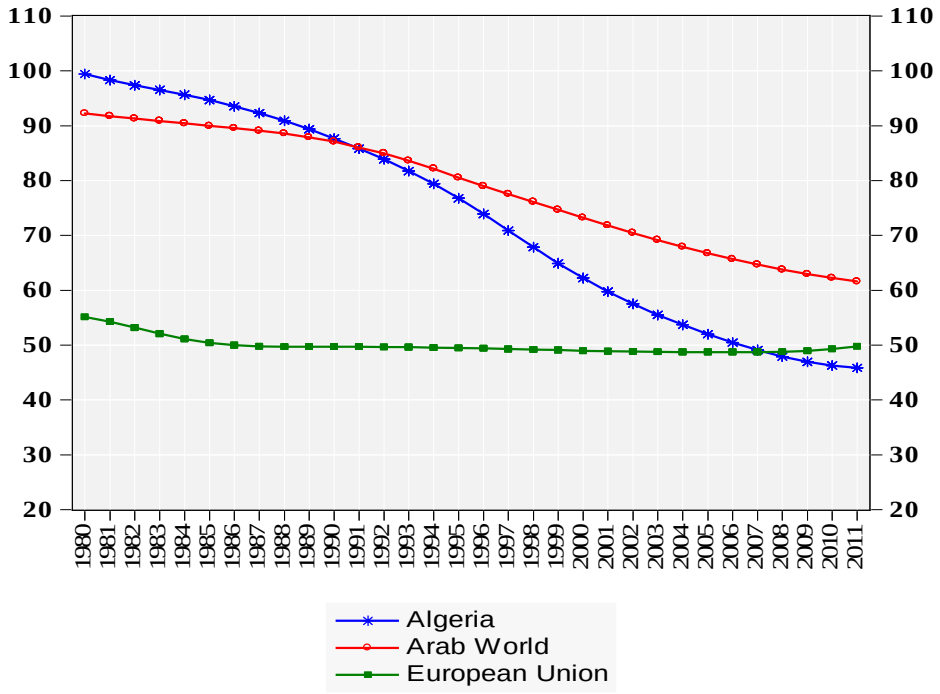

Source : World Development Indicators (WDI)

من دراسة الشكل البياني (54) يتضّح أنّ نسبة الإعالة الخام في الجزائر قد بلغت حوالي 46.29 لكلّ مائة شخص عمره 15-64 سنة وذلك حسب تعداد عام 2010 مقابل 99.44 لكل مائة شخص سنة 1980. وهذه النسبة جيّدة خاصة بالنسبة لمجموع الدول العربية و أيضا إذا ما قورنت بمتوسط بنسبة الإعالة الخام في بعض أقاليم العالم. تراجع معدّل الإعالة يعني ذلك انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل شخص في سن العمل في الجزائر، ذلك أيضا أن الأفراد العاملين سيدخرون أكثر وينفقون بقدر أقل، كما أن إيرادات الحكومة لابد أن تذهب نحو مشاريع البنية الأساسية بدل الزيادة في الإنفاق على مشاريع توفير الغذاء، والتعليم، و غير ذلك. وهذا سوف يؤثر بالشكل الإيجابي على حجم التشغيل في حدّ ذاته [2].

انخفضت نسبة إعالة الصغار في الجزائر والبالغة 91.41 لكلّ مائة شخص سنة 1980 إلى 39.09 لكل مائة شخص سنة 2011. أمّا نسبة إعالة كبار السنّ في الجزائر فقد بلغت حوالي 6.76 لكلّ مائة شخص في عام

[1] محمد إبراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] البيانات الخاصة بنسبة الإعالة العمرية في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 تم الحصول عليها من الموقع الإحصائي لبيانات البنك العالمي (WDI).

2011 و قد انخفضت خلال ثلاث العقود الماضية من 8.01 سنة 1980. إلاّ أنّ نسبة إعالة كبار السنّ في الجزائر تبقى أكبر بقليل مقارنة بمتوسط الدول العربية البالغ 6.60 لكل مائة شخص سنة 2011. ما يلاحظ من الشكل البياني (55) هو ارتفاع نسبة إعالة كبار السنّ في دول الاتحاد الأوروبي، و يرجع ذلك خاصة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على كبار السن، و بصفة خاصة، الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية. الشكل البياني (55) يوضح نسبة الإعالة للسكان الكبار و الصغار في الجزائر مقارنة بدول العربية وإقليم الاتحاد الأوروبي [1].

الشكل (55): نسبة الإعالة السكان (الكبار و الصغار) % من السكان في سن العمل

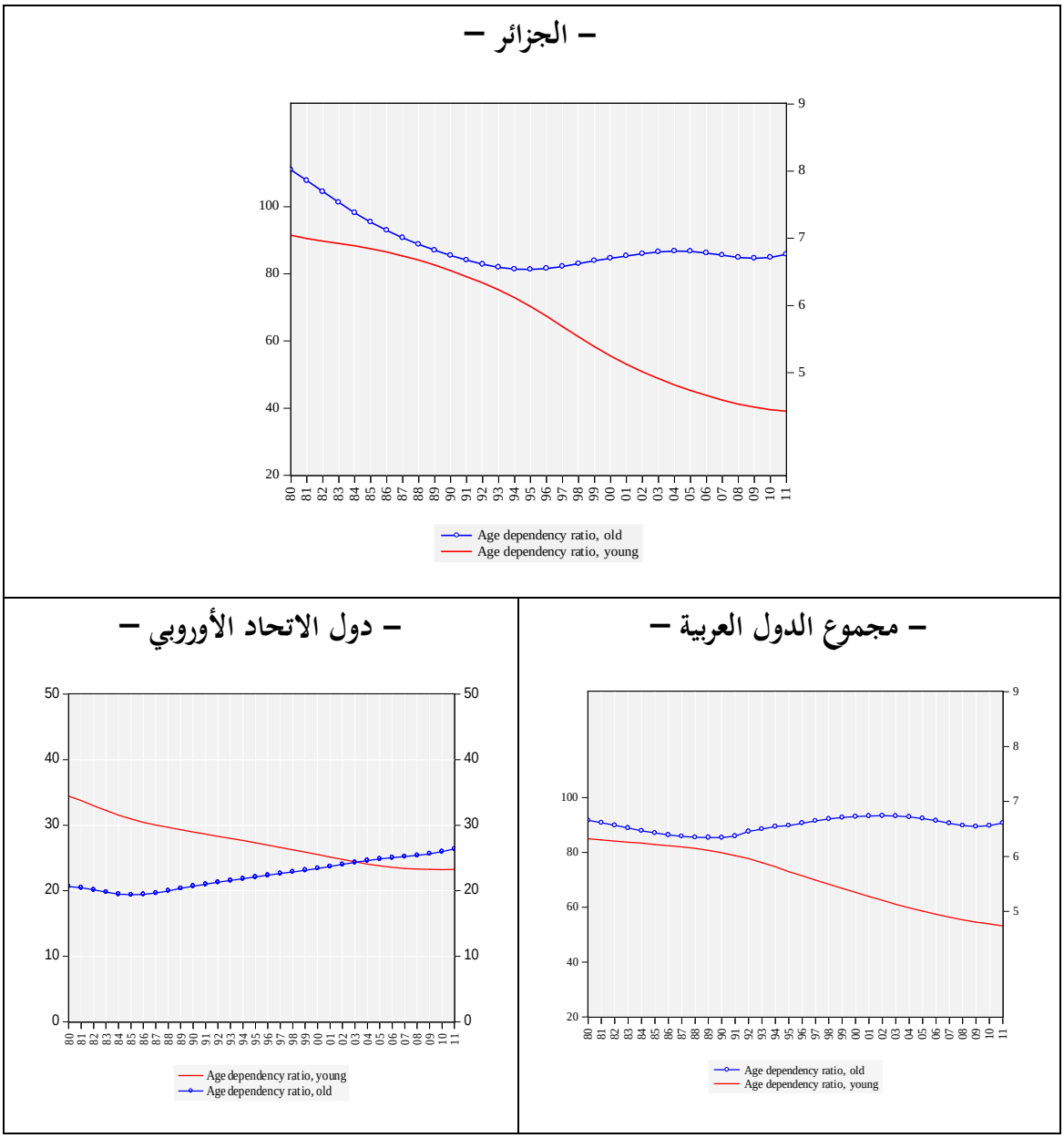

Source : World Development Indicators (WDI)

[1] البيانات الخاصة بنسبة إعالة الكبار و الصغار في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 تم الحصول عليها من الموقع الإحصائي لبيانات البنك العالمي (WDI).

خاتمة الفصل الأول:

ظلت معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، فقد سجل معدّل نمو قدره 3.3% فقط خلال سنة 2010، بالرغم من الاستثمارات الكبرى التي أنجزت فحجم الاستثمار وصل إلى حدود 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية 2010، و لم يتجاوز معدّل النمو كمتوسط نسبة قدرها 3% خلال العشر سنوات السابقة، و مع معدّل بطالة بالكاد انخفض إلى حدود 10% حتى نهاية سنة 2011، دون الحديث عن معدّل البطالة بين الشباب الذي بقي في حدود 21.5% مع العلم أن هذه النسبة حوالي 43.5% من مجموع العاطلين عن العمل.

كما تشير المعطيات السابقة أنه و بالرغم من تحسن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية إلا أن البطالة لم تستجب للتغير بشكل واضح إلا لحجم الاستثمار، عرض النقود بمفهومه الواسع و كذا أسعار النفط الحقيقية و نوعا ما حجم التبادل التجاري.

أيضا لعبت العوامل الديموغرافية (معدّل النشاط، معدّلات الخصوبة، معدّلات النمو السكاني،...) دورا في التأثير على معدّلات البطالة. فتراجع معدّلات الخصوبة السكانية خلال العقود الثلاثة الماضية، و التي انخفضت بشكل مطرد من 5.8% في عام 1985 إلى 2.4% في عام 2007 انخفض النمو السكاني من 3.1% إلى 1.5% خلال نفس الفترة كنتيجة لذلك، صاحبه انخفاض معدّلات البطالة بمستويات كبيرة حسب الإحصائيات الرّسمية على مدى العقد الماضي من 30% في عام 2000 إلى 9.8% فقط في عام 2011،

الفصل الثاني: التشغيل و البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل الثاني:

سنسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة وتحليل سوق العمل في الجزائر بشكل دقيق و مفصّل. في المبحث الأول سنقدم تحليل شامل لسوق العمل حيث سنتطرق لعرض اتجاهات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010. كما سنعتمد في بعض المرات على الفترات السابقة بهدف إجراء المقارنة بين أهم المراحل التي شهدها تطور سوق العمل في الجزائر.

في المبحث الثاني سنقوم بتحليل الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال نفس الفترة و باللجوء لنفس مصادر البيات السابقة. لنعرّج في المبحث الأخير على سرد و تقييم أهم برامج و سياسات التشغيل التي أنشأت خلال العقدين الأخيرين.

المبحث الأول: ديناميكية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

يعتمد تحليل سوق العمل في الدول النامية خاصة على ازدواجية النشاط الاقتصادي، وانقسام اقتصادياتها إلى قطاعين: قطاع رسمي Formal، وآخر غير رسمي Informal [1]. لذا يمكن تقسيم سوق العمل في الجزائر إلى سوقين قبل إجراء أي تحليل، سوق رسمي و آخر غير رسمي.

I. سوق العمل الرسمي:

1-1- الاتجاه العام التشغيل في الجزائر 1980-2011:

سنحاول عرض بعض الإحصائيات انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و كذا بعض الإحصائيات من مصادر ثانوية، لإبراز أهم المراحل التي مرت بها فئة السكان المشتغلين خلال الفترة 1980-2011، والتي تعتبر القوة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد، لأنها هي التي تزاول النشاط الاقتصادي. و يتأثر حجم السكان المشتغلون أساسا بمعدل خلق مناصب شغل جديدة.

الشكل (56): تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

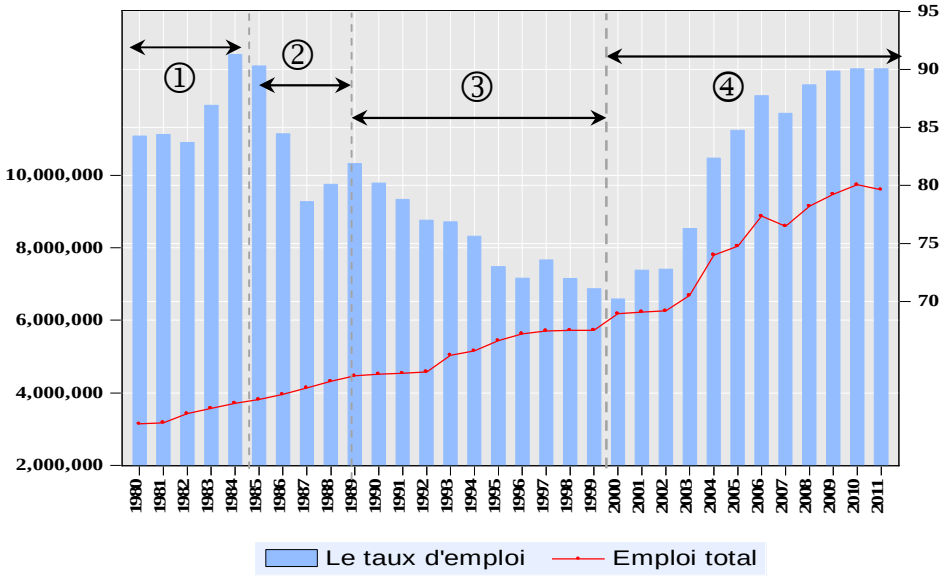

Source : ONS
Taux d'emploi =Taux d'occupation (ONS) Rapport de la population occupée à la population active
Emploi total = la population occupée

يمكن تقسيم مراحل تطور الفئة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 إلى 4 فترات و هي:

– **الفترة الأولى**: تمتد هذه الفترة من 1980 إلى 1984 (تخص هذه المرحلة المخطط الخماسي الأول)، أين سجّل متوسط تزايد معدّل التشغيل السنوي بـ 4.2%، و تحقّق هذا المعدّل بفضل الاستثمارات العمومية الهائلة،

[1] صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، كلية الآداب جامعة المنيا، 2003، ص 2.

خصوصا بعد تحسن سعر النفط سنة 1979. و تعد هذه المرحلة من أبرز المراحل التي عرفها الاقتصاد الوطني لأنها تميزت بمعدّلات نمو كبيرة للفئة الشغيلة. أما فيما يخص القطاعات المسؤولة عن هذا النمو، فهي تخص قطاع الإدارة، قطاع الأشغال العمومية، و كذا قطاع الخدمات، بينما اتضح استمرار ضعف مشاركة القطاع الصناعي، بينما عرف القطاع الفلاحي استقرار في عملية التشغيل[1].

– **الفترة الثانية:** تخص هذه الفترة المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، و التي صادفت الأزمة البترولية 1986. في هذه المرحلة تدهور معدّل التشغيل لينخفض من 90.1% إلى 81.9% كنسبة من الفئة النشطة، حيث تراجع بصفة ملحوظة، و صاحبه ارتفاع رهيب في حجم البطالة من 9.69% إلى 20.42%؛ إنها فترة بداية الأزمة الحادة [2].

تميّز تطوّر التشغيل خلال هذه الفترة بجملة من العوامل تظافرت مع عناصر الظرف الخارجي (الصدمة البترولية 1986 التي أدّت إلى نزول ساحق للموارد المالية الخارجية). وعوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية والتي تندر بالشروع في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص وإصدار قوانين تكرّس استقلالية المؤسسة العمومية). خلال هذه الفترة أدّى تراجع الاستثمارات إلى انخفاض معدّل النمو الاقتصادي إلى أضعف المستويات حيث قدّر بـ 1% و بالتالي حدوث انخفاض محسوس في عدد مناصب الشغل التي تم خلقها (75000 منصب شغل جديد سنويا خلال تلك الفترة أي ما يعادل نسبة 1.9% سنويا). وقد أثر هذا الاتجاه على جميع القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة. وقد سجّل على كل من قطاع الصناعة، البناء والأشغال العمومية تراجعا كبيرا لتحتلّ بذلك الإدارة العمومية المرتبة الأولى في مجال إنشاء مناصب الشغل بنسبة 56%. ومع تراجع الوفرة المالية، و تباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية و الصعوبات التي عرفتها ميزانية تسيير الدولة، شهدت عمليات إنشاء مناصب شغل جديدة تراجعا كبيرا: من 125000 منصب سنة 1985 إلى 74000 منصب سنة 1986، 64000 منصب سنة 1987، 80000 منصب سنة 1988 و في الأخير 75000 منصب سنة 1989 [3].

– **الفترة الثالثة:** انطلقت من سنة 1989 إلى غاية 1999، تميّزت هذه الفترة بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، و كانت المؤشرات الاقتصادية و المالية سلبية للغاية أهمها، تدني المداخيل من العملة الصعبة، ثقل الديون الخارجية، تدهور سعر صرف الدينار الجزائري، تقليص حجم الواردات، تسريح العمال من المؤسسات العمومية [4]. وتعتبر هذه المرحلة من أسوء المراحل التي عرفتها الجزائر، حيث تدهور عدد مناصب الشغل الجديدة تدهورا شديدا، أضف إلى هذا غلق المؤسسات و بيع الجزء الآخر الذي زاد من حجم البطالة، و كذلك ضعف الجهاز

[1] Conseil National Economique et Social, Rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger , 11-13 Mars 1996, P 24.

[2] شقبقب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول تقويم أجهزة الشغل في الجزائر، 2002، ص 52.

[4] Conseil National Economique et Social , Ibid., pp 24-25.

الإنتاجي و تخلي الدولة عن دورها في الاقتصاد الوطني. والاتفاقيات المبرمجة مع الهيئات المالية الدولية التي لها آثارا سلبية جدا خصوصا على المديين القصير والمتوسط[1].

– **الفترة الرابعة:** تمتد هذه المرحلة من 2000 إلى يومنا هذا، و خاصة بعد الشروع في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و التنمية الريفية و برنامج دعم و تعزيز النمو والبرنامج الخماسي الحالي (2010-2014) [2]. ما يلاحظ خلال هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل، نظرا للحركية التي ميّزت قطاعي الخدمات و البناء و الأشغال العمومية. وانتقل معدّل التشغيل من 72.7% سنة 2001 ليصل إلى 90.03% سنة 2011.

2-1- تطور العمالة حسب النوع الاجتماعي:

« لا تزال حصة النساء من القوى العاملة في الدول العربية منخفضة، إذ لا تتجاوز نسبة 28% في عام 2007 (إحصائيات صندوق النقد العربي) وتعتبر هذه النسبة الأدنى بين الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم. كما تجدر الإشارة إلى أنه حتى في الدول التي تتوفر فيها للمرأة فرص أكثر للمشاركة في سوق العمل، لا يزال التقسيم التقليدي للعمل سائدا، إذ لا تجد المرأة في الغالب فرصا للعمل إلا في قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى »[3].

عرفت عدد النساء العاملات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك تبقى النسبة الإجمالية للعاملات ضعيفة مقارنة بفئة الرجال. الجدول (11) التالي يوضح توزيع العمالة حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 1987-2010 .

[1] مهدي كلو، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 43.

[3] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2010، ص 36.

الجدول (11): توزيع المشتغلون وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (1987-2010)

	1987			1997		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	3772642	427182	**4199824**	4819000	889000	**5708000**
النسبة %	89.83	10.17	**100**	84.43	15.57	**100**
	2004			**2006**		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	6439158	1359254	**7798412**	7371940	1496864	**8868804**
النسبة %	82.57	17.43	**100**	83.12	16.88	**100**
	2009			**2010**		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
المشتغلون	8025000	1447000	**9472000**	8261000	1474000	**9735000**
النسبة %	84.72	15.27	**100**	84.86	15.14	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS). حساب النسب انطلاقا من البيانات الموجودة بالجدول.

ففي سنة 2004 مثلا، بلغت النسبة 17.43% تقريبا، يضاف إلى ذلك أكثر من 600 ألف امرأة تمارس عملا لانظاميا. و يستنتج من الإحصائيات المتوفرة أن 56% من النساء العاملات أقل من 40 سنة. ونصف هذه النسبة تتراوح أعمارهن بين 29 و24 سنة، أما 21% من العاملات فيتراوح سنهن بين 20 و24 سنة. و من بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم و التربية (49.62% سنة 2000)، الصحة (54%) في المجال الطبي التخصصي والصيدلة (73%)، أما القضاء (30.75%) [1].

إن نسبة المشتغلات من النساء في الجزائر من إجمالي المشتغلين ضعيفة جدا مقارنة بنسبة المشتغلين الرجال سواء في الحضر أو في الريف. إن هذا الضعف يفسّر بضعف معدّل مشاركة المرأة. كما أن القطاع الحضري ما زال مهيمنا على الريف في توفير مناصب الشغل و خاصة بالنسبة للنساء و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن المرأة في الريف متمسكة بالبيت أكثر من مثيلتها في المدينة و كذا فهي أقل تعليما منها. إن هذه الهيمنة لها أعراض سلبية من بينها الهجرة الريفية أو ما تعرف بالهجرة الداخلية، سوء توزيع الدخل بين الحضر و الريف، هدر الموارد البشرية وحتى الاقتصادية منها.

[1] برنامج الأمم المتحدة، استعراض عام للانجازات المحققة و التحديات المصادفة في تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة، نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة و العشرين للجمعية العامة، 2000، ص 12.

3-1- تطور العمالة في مختلف القطاعات:

سنحاول دراسة تطور العمالة في مختلف القطاعات الموجودة في الاقتصاد الوطني (القطاع الفلاحي، الصناعي، قطاع البناء و الأشغال العمومية والخدمات بمفهومه الواسع). و سنهتم بإبراز أهم الأسباب التي تتدخل أو تتحكم في تطور حجم العمالة عبر الزمن و مختلف المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي أثرت في تركيبها.

الجدول (12): قوة العمل، العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (1994-2011)

(الأرقام بالآلاف)

البيان/ السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
قوة العمل	6814	7561	7811	8072	8326	8583	8850	9074	9303
العمالة	4325	4505	4641	4719	4858	4898	4977	5198	5462
القطاع الفلاحي	1023	1084	1154	1144	1180	1185	1185	1328	1438
في قطاعات أخرى	**3302**	**3421**	**3487**	**3575**	**3678**	**3713**	**3792**	**3870**	**4024**
القطاع الصناعي	528	519	502	487	493	493	497	502	504
البناء و الأشغال العمومية	667	678	705	723	740	743	781	803	860
الحكومي (الإدارة)	1211	1292	1326	1378	1415	1420	1440	1456	1503
أخرى (الخدمات)	896	932	954	987	1030	1057	1074	1109	1157

البيان/ السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قوة العمل	9540	9780	10027	10267	10514	10801	10544	10812	10661
العمالة	5741	5981	6222	6517	6771	7002	9472	9736	9599
القطاع الفلاحي	1565	1617	1683	1780	1842	1841	1242	1136	1034
في قطاعات أخرى	**4176**	**4364**	**4539**	**4737**	**4929**	**5161**	**8230**	**8600**	**8565**
القطاع الصناعي	510	523	523	525	522	530	1194	1337	1967
البناء و الأشغال العمومية	907	980	1050	1160	1261	1371	1718	1886	1595
الحكومي	1546	1512	1527	1542	1557	1572	--	--	--
أخرى	1213	1349	1439	1510	1589	1688	* 5318	5377	5003

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

الشكل (57): نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (1994-2011)

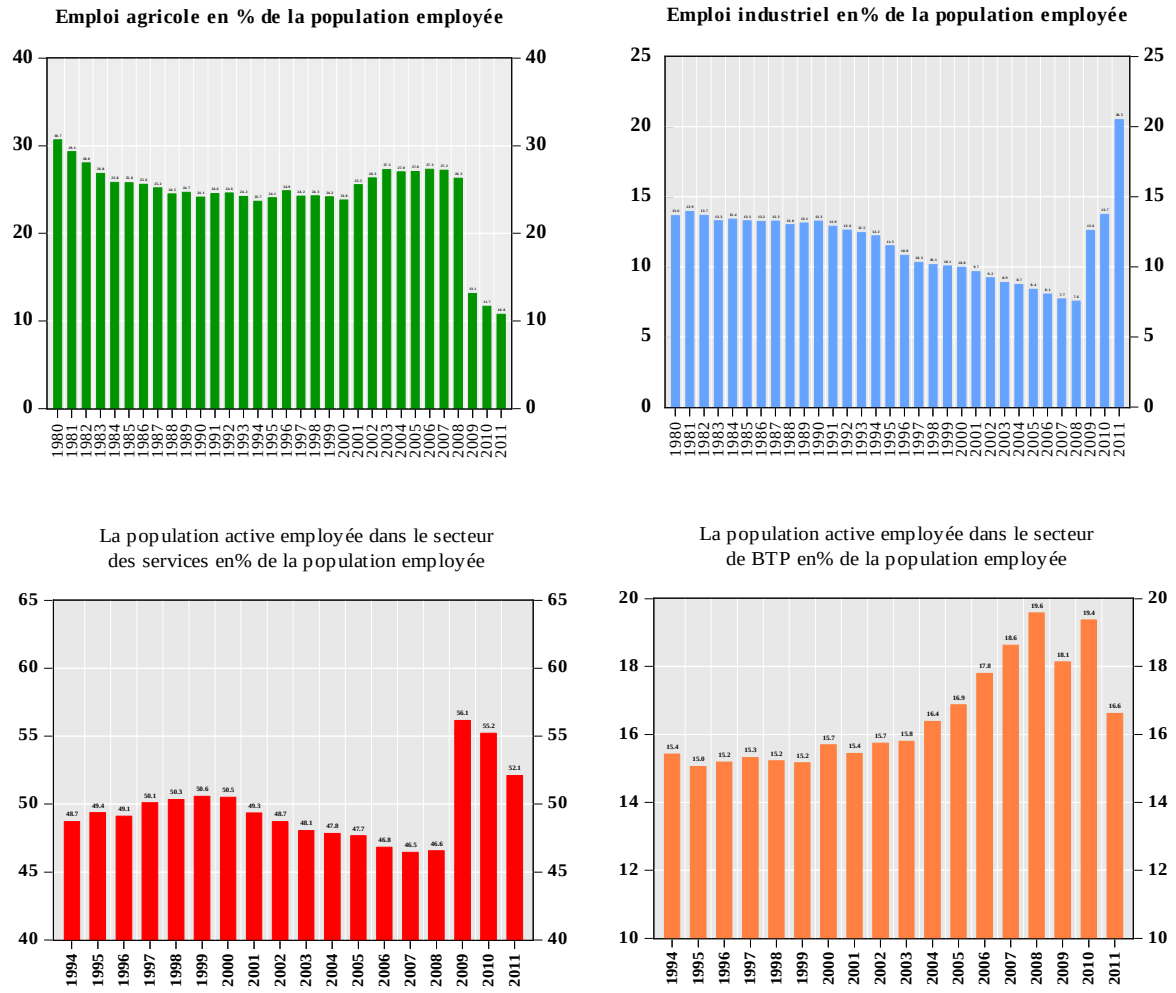

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الرسومات البيانية أن الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2011 استحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع التجارة و الخدمات بنسبة قدرها 49.62% [1]. و يعتبر هذا القطاع حسب بعض الاقتصاديين غير منتج، لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج. و هو دالة للتقدم والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث كلما زاد التطور و الرفاه صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من المواطنين. ما نلاحظه أيضا هو أن هذا القطاع تميّز بثبات حصته من العمالة في إجمالي العمالة منذ سنة 1994 إلى 2011 مع بعض التذبذبات الطفيفة.

في حين فقدت الصناعة، و هي التي كانت إحدى القطاعات المحركة لعجلة التنمية خلال السبعينات، دورها كقطاع موفّر للعمالة. فبينما كانت الصناعة تساهم في الفترة 1967 إلى 1978 بما يقارب من 20% من مجمل

[1] تم الحصول على بيانات نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1994-2011) من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

فرص العمل المتوفرة باستثناء الزراعة منها، و أصبحت حاليا تشغل فقط ما قيمته 10.42% خلال الفترة 2000-2011 من إجمالي اليد العاملة بالرغم من تحسن مساهمة هذا الأخير في الثلاث سنوات الماضية.

يلاحظ أيضا من الجدول (14) و كذا الشكل البياني (57) أعلاه أن حجم العمالة في القطاع الفلاحي تبقى ضعيفة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، وقد عرف هذا الأخير تراجعا في توظيف العمالة كنسبة إلى إجمالي العمالة، إلا أنه عاد ليرتفع حجم التشغيل في هذا القطاع في الفترة الممتدة من (2000-2007)، « و يرجع ذلك لاستجابة سوق العمل لبعض الإصلاحات الزراعية التي شهدتها هذه الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين. شهد القطاع مرة أخرى تراجع في حجم العمالة بداية من سنة 2008 ليثبت مرة أخرى أن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار »[1]، وهو ما يشير أن أغلب العمال في هذا القطاع مؤقتين و يتأثرون بالتقلبات التي يشهدها القطاع من سنة لأخرى وهذا ما يفسر بأن سياسات الدولة في تطوير ودعم القطاع مازالت لم تحقق الفعالية الكافية للنهوض به. و تمثل نسبة العمالة في هذا القطاع بحوالي 22.78%.

فيما يخص العمالة في قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد عرف هذا الأخير انتعاشا بعد فترة طويلة من الركود والتذبذب، و خاصة مع بداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم و تعزيز النمو (مشاريع السكن والمواصلات) و ارتفع نصيب اليد العاملة في هذا القطاع من 582 ألف عامل سنة 1994 ليصل إلى 1593 ألف عامل سنة 2011.

1-4- توزيع العاملين حسب الحالة المهنية:

لنرى توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية و تطور نسبتهم عبر الزمن من خلال الجدول التالي:

الجدول (13): توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية 1992-2010

	1992	1997	2000	2001	2003	2004
المستخدمون و المشتغلون	920773	1597000	1645897	1826020	1855361	2471805
%	20,1	28	26.63	29.32	27.76	31.7
الأجراء الدائمون	2655138	2693000	3017956	2570793	2829197	2902364
%	58	47.2	48.83	41.27	42.33	37.22
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	759763	1072000	1213054	1306407	1515442	1784641
%	16,6	18.8	19.63	20.97	22.67	22.88
المساعدات العائلية	241840	346000	303095	525552	484057	639602

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، 2001، ص 14.

%	5.3	6	4.9	8.44	7.42	8.2
حجم التشغيل الكلي	4577514	5708000	6179993	6228772	6684056	7798412
%	100	100	100	100	100	100
	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
المستخدمون و المشتغلون	2183000	2846217	2515977	2655000	2762000	2875000
%	27.14	32.09	29.28	29.03	29.16	29.5
الأجراء الدائمون	3076181	2900503	2908861	3198000	3136000	3208000
%	38.24	32.7	33.85	34.97	33.11	32.9
الأجراء غير الدائمون و المتدربون	2202844	2429620	2679977	2816000	3101000	3250000
%	27.38	27.4	31.18	30.79	32.74	33.4
المساعات العائلية	582047	692463	489428	477000	473000	404000
%	7.24	7.81	5.69	5.22	4.99	4.1
حجم التشغيل الكلي	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9735000
%	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

إن العمل المأجور (الدائم و الغير دائم) يشكل النسبة الكبرى من العمالة الكلية (قدّر المتوسط خلال الفترة 1992-2010 بحوالي 65.42% من إجمالي العمالة)، إلا أن هذه النسبة عرفت انخفاضا محسوسا خلال السنوات القليلة الماضية، من 74% سنة 1992 إلى 66.3% سنة 2010، و خاصة العمل المأجور الدائم بالنسبة للعمالة الكلية الذي انخفض من 58% سنة 1992 إلى 32.9% سنة 2010. و هذا التراجع هو بسبب العرض الكبير من اليد العاملة، و انخفاض الطلب على العمالة الدائمة في المؤسسات و الإدارات على حساب العمالة الغير دائمة أو العمالة لبعض الوقت[1].

إن العمل المستقل يأتي في المرتبة الثانية بعد العمل المأجور حيث يقدر متوسط الفترة 1992-2010 بـ28.31% من العمالة الكلية. إن العمل الحرّ عكس العمل المأجور تزايد عبر الزمن ثم عرف بعض التذبذب والاستقرار بداية من سنة 2001، و هذه الزيادة تعكس صعوبة إيجاد مناصب العمل المأجورة، و بالتالي اعتماد العاطلين على المبادرات الشخصية في إيجاد منصب شغل ملائم. و يعتبر العمل للحساب الخاص أحد الحلول الناجعة للتخفيف من حدة مشكلة البطالة خاصة في الدول النامية.

[1] حساب البيانات الخاصة بنسبة توزيع المشتغلين حسب الحالة المهنية خلال الفترة 1992-2010 انطلاقا من البيانات الدورية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

عرف العمل المأجور المؤقت (العمل غير الدائم) ارتفاعا بالضعف من 16.6% سنة 1992 إلى 33.4% سنة 2010. هذا الارتفاع يعني عجز الحكومات المتعاقبة على توفير مناصب شغل دائمة، كما تعكس تدهور ظروف سوق العمل لغير صالح العمل الدائم. بالرغم من أن هذه الأخيرة تجعل من سوق العمل أكثر مرونة وخاصة في حالة الركود الاقتصادي.

« يعتبر العمل المؤقت بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، لكن له مزايا بالنسبة لأفراد آخرين. فهو يسهّل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدّة أعمال و خاصة النساء بحيث يجمعن بين عمل البيت و العمل في الخارج، و يكفي أنه وسيلة لتمكين الشباب من العمل » [1].

« إن المؤسسات الاقتصادية و أصحاب الأعمال يتعاملون مع الأيدي العاملة وفق سوقين مختلفين، سوق داخلي وسوق خارجي. يكون العمل في السوق الداخلي (الأجراء الدائمون) محميا عن طريق أجور أعلى، حماية اجتماعية كافية وإمكانية الترقية، أما السوق الخارجي (الأجراء غير الدائمون و المتدربون) فيتعامل مع العمال المؤقتين والذين يكونون معرضين للبطالة في أي وقت. إن هذه التفرقة بين السوقين ازدادت حدّة في الآونة الأخيرة. إن توظيف الأشخاص مؤقتا أو لبعض الوقت يقلّص من البطالة لكن يمكن أيساهم من زيادة حدة الفقر و تراجع المستوى المعيشي للعمال. إن البيان أسفله يبيّن بشكل واضح ارتفاع حجم حصة الأجراء غير الدائمون والمتدربون على حساب الأجراء الدائمون » [2].

الشكل (58): تطور نسبة الأجراء الدائمون الأجراء غير الدائمون و المتدربون 1992-2010

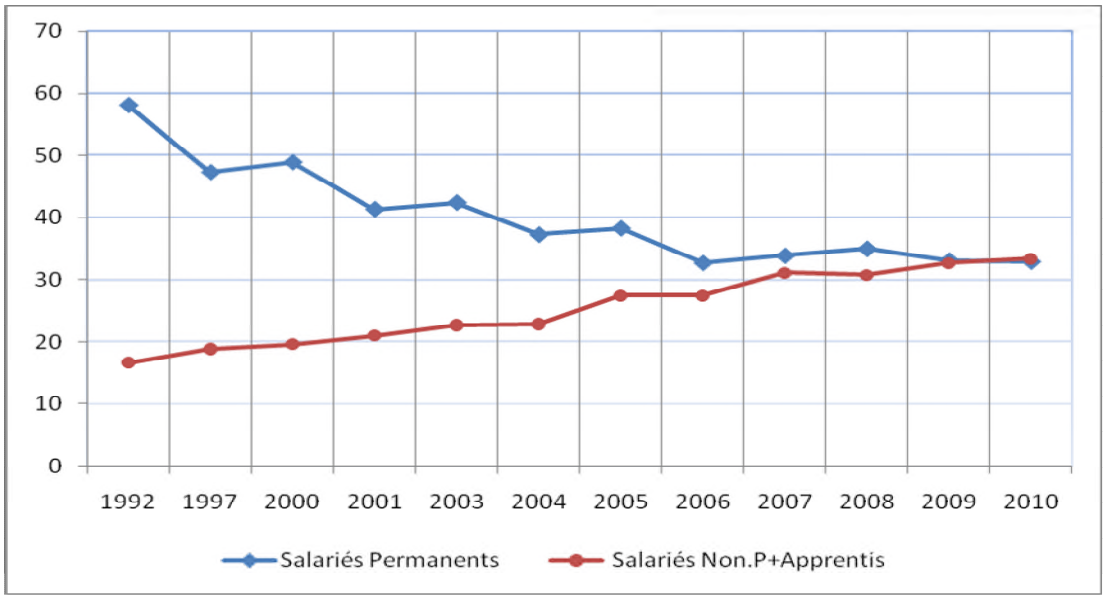

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[1] البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، مرجع سبق ذكره، ص 6-7.

1-5- مرونة الطلب على العمل بالنسبة للنمو الاقتصادي 1980-2011:

إن مرونة العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تمثل درجة استجابة الطلب على العمل للتغير لما يتغيّر حجم الناتج. إن المرونة المرتفعة ترتبط عادة بإتباع أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمالة. كما يمكن الاستفادة من القيمة المقدرة لمرونة الاستخدام بالنسبة للناتج في إعداد تقديرات مستقبلية لاحتياجات القطاع العام و الخاص من الأيدي العاملة بهدف تحقيق معدّل سنوي معيّن للنمو الاقتصادي [1].

و يمكن احتساب المرونات إما باستخدام معادلة الانحدار لتقدير مرونة التشغيل بالنسبة للنمو الاقتصادي، أو فقط بحساب المرونة على أساس أنها تمثل التغيّر النسبي بين نمو التشغيل و نمو الناتج. سنحاول تقدير مرونة العمل بالنسبة للإنتاج باستخدام طريقتين مختلفتين:

1- باستخدام **مرونة الطلب المباشرة** أو **مرونة القوس** و يمكن استخراج مرونة الطلب على العمل بقسمة نسبة الزيادة في العمالة (التشغيل) على نسبة الزيادة في الناتج أي: $e_{Em} = \frac{\Delta Em}{\Delta GDP}$

حيث: e_{Em} : مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج.

ΔEm : التغيّر النسبي للعمالة.

ΔGDP : التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

هذه القيمة تعطينا مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج في كل سنة. نقوم بحساب التغير النسبي للعمالة وكذا التغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ثم نقوم بعد ذلك بحساب المرونة لكل سنة. نقوم أولا بحساب مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 1980-2011. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (14): مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

	GDP بالأسعار الثابتة المحلية	حجم العمالة (آلاف)	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
1980	162500001792	3158	---	----
1981	167374995456	3284	1,33	1,32
1982	178087002112	3425	0,67	0,68
1983	187703705600	3577	0,82	0,826
1984	198215106560	3715	0,69	0,69
1985	205549060096	3840	0,91	0,91
1986	206371258368	3914	4,82	4,78
1987	204926664704	3978	-2,336	-2,309
1988	202877386752	4093	-2,89	-2,83
1989	211803996160	4095	0,01	0,01
1990	213498429440	4144	1,496	1,49

[1] البشير عبد الكريم، محددات البطالة: دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 2001-2002، ص 164.

1991	210936446976	4236	-1,85	-1,82
1992	214733307904	4286	0,656	0,66
1993	210223906816	4273	0,14	0,14
1994	208331898880	4325	-1,35	-1,34
1995	216248500224	4505	1,095	1,09
1996	225114685440	4641	0,74	0,74
1997	227590946816	4719	1,53	1,52
1998	239198093312	4858	0,58	0,58
1999	246852435968	4898	0,26	0,26
2000	252283191296	4977	0,73	0,73
2001	258842542080	5198	1,71	1,69
2002	271008153600	5462	1,08	1,079
2003	289707720704	5741	0,74	0,74
2004	304772513792	5981	0,80	0,81
2005	320315909820	6222	0,79	0,79
2006	326722228016	6517	2,37	2,339
2007	336523894857	6771	1,30	1,29
2008	344600468333	7002	1,42	1,41
2009	352870879573	9472	14,70	12,64
2010	364515618599	9736	0,84	0,85
2011	373628509064	9599	-0,56	-0,57
المتوسط الفترة 1980-1984			**0.877**	**0.879**
المتوسط الفترة 1985-1989			**0.1028**	**0.1122**
المتوسط الفترة 1990-1999			**0.329**	**0.332**
المتوسط الفترة 2000-2011			**2.16**	**1.98**
المتوسط طول فترة الدراسة			**1.072**	**1.008**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI

بعدها نقوم بحساب مرونة الطلب على العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية أي المرونات القطاعية (الفلاحة، الصناعة، البناء و الأشغال العمومية، التجارة الإدارة و الخدمات) و تختلف فترة الدراسة من قطاع لآخر نظرا لعدم توفر بيانات تفصيلية عن كل قطاع سواء فيما يخص حجم العمالة و كذا القيمة المضافة في كل قطاع[1]:

الجدول (15): مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الصناعي

	GDP بالأسعار المحلية الثابتة (القطاع الصناعي)	حجم العمالة في القطاع الصناعي	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط الفترة 1980-1984	19476368000	466	0.371	0.38
المتوسط الفترة 1985-1989	24445134000	525.2	-1.80	-1.778
المتوسط الفترة 1990-1999	21544069000	519.2	0.558	0.558
المتوسط الفترة 2000-2010	23174732727	615.54	2.105	1.421

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI

[1] حساب البيانات الخاصة بمرونة الطلب على العمل بالنسبة لكل قطاع، حسب كل حالة، حيث تختلف فترة الدراسة حسب توافر البيانات الدورية للديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، و كذا البيانات المستقاة من البنك الدولي (WDI).

الجدول (16): مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الفلاحي

	GDP بالأسعار المحلية الثابتة (القطاع الفلاحي)	حجم العمالة في القطاع الفلاحي (آلاف)	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط الفترة 1980-1984	12403411149	962.4	-0.764	-0.768
المتوسط الفترة 1985-1989	15965261619	1001.6	-0.134	-0.128
المتوسط الفترة 1990-1999	21372605235	1090	0.254	0.259
المتوسط الفترة 2000-2011	32751698601	1514.27	-1.357	-1.734

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI

الجدول (17): مرونة الطلب على العمل بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال

	GDP بالأسعار المحلية الثابتة (القطاع BTP)	حجم العمالة في قطاع BTP (آلاف)	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط الفترة 1994-1999	23336800786	709.33	-0.314	-0.297
المتوسط الفترة 2000-2011	27659453103	1197.66	0.019	0.078

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI.

الجدول (18): مرونة الطلب على العمل بالنسبة لقطاع التجارة، الإدارة و الخدمات

	GDP بالأسعار المحلية الثابتة (قطاع التجارة، الإدارة و الخدمات)	حجم العمالة في (قطاع التجارة، الإدارة و الخدمات) (آلاف)	مرونة الطلب على العمل (المرونة المباشرة)	مرونة الطلب على العمل (مرونة القوس)
المتوسط الفترة 1994-1999	77139432789	2316.33	1.401	1.393
المتوسط الفترة 2000-2010	107144749437	3316.18	3.429	2.788

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الدولي WDI.

2- باستخدام **طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)**:

هي طريقة أكثر تمثيلا للمرونة. من خلال إجراء علاقة انحدار بسيطة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بين حجم العمالة (التشغيل) كمتغير تابع و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغيّر مستقل. و يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$LnEm = \alpha + \beta \ln RGDP$$

حيث أن: β تمثل مرونة العمل بالنسبة للإنتاج. و سوف نقوم بتقدير المعادلة بالنسبة حجم العمالة الكلي. ثم تقدير المعدلة بالنسبة لحجم العمالة في كل قطاع و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (19): مرونة العمل بالنسبة للإنتاج [1] (طريقة المربعات الصغرى العادي)

		العمالة حسب القطاع			
المتغير التابع العمالة	الحجم الكلي للعمالة	الفلاحة	الصناعة	BTP	قطاع التجارة الإدارة و الخدمات
RGDP	* 1.23	---	---	---	---
القيمة المضافة حسب كل قطاع	---	----	---	---	---
الفلاحة	---	* 0.48	---	---	---
الصناعة	---	---	** 0.89	---	---
BTP	---	---	---	* 1.88	---
قطاع التجارة الإدارة و الخدمات	---	---	---	---	* 1.16
الثابت	* -23.78	* -4.42	*** -15.13	* -38.21	* -21.45
المشاهدات	32	31	31	18	17
R - carré	0.94	0.72	0.19	0.84	0.81

*، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1%، 5% و 10%.

يتضح من خلال نتائج التقدير، أن مرونات التشغيل تختلف حسب طرق التقدير. كما أن نتائج معادلة الانحدار تعطي تقديرات أفضل من الطريقة الأولى. « ففي **القطاع الفلاحي** حصلنا على مرونة يتميّز بعدم الاستقرار وهذا ما توقعناه قبل عملية الحساب، و خاصة أن هذا القطاع يعتمد على العمالة الموسمية، بالإضافة إلى انخفاض المرونة نتيجة انخفاض فائض العمالة في القطاع الناجم عن ارتفاع الإنتاجية الحاصل عن المكينة » [2]. أما **القطاع الصناعي** حصلنا على مرونة ضعيفة. فبالرغم أن القطاع الصناعي كونه قطاعا دو كثافة عمالية مرتفعة إذا ما استخدمت التقنيات المناسبة، ونظرا لما يتعرض له هذا القطاع من بيئة خارجية و داخلية غير مواتية، فإن قدرته على النمو السريع، و زيادة دوره في استيعاب العمالة يتعمد على الإصلاحات التي يحتاجها لتطويره. فيما يخص **قطاع التجارة الإدارة و الخدمات**، فهو بطبيعته قطاع كثيف العمالة لذا جاءت الطلب على العمالة مرن باستخدام الطريقتين. خاصة في مجال خدمات التشييد والبناء، الخدمات المهنية، و الخدمات الإنتاجية الأخرى مثل التجارة و النقل والتوزيع و الاتصالات و السياحة و السفر.

[1] تقدير مرونة العمل بالنسبة للإنتاج الكلي و كذا المرونة لكل قطاع على حدا انطلاقا من البيانات السابقة (WDI, ONS).

[2] بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي و أوضاع البطالة و أسواق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط الكويت، يناير، 2013، ص 161.

1-6- انخفاض إنتاجية العمل:

تأتي أهمية قياس الإنتاجية كمؤشر للنمو الاقتصادي، كما تشير إلى خط تطور الاستخدام الأمثل للموارد في سبيل إنتاج أكثر [1]. إنتاجية العمل (Productivity) في اقتصاد بلد معين هي معدل العلاقة بين المخرجات و قوة العمل (L) ويرمز لها بـ Labour Productivity (LP). و غالبا ما تمثل الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي القوى العاملة أو ناتج كل فرد عامل. كما أن إنتاجية قطاع اقتصادي بعينه تعرف بحجم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي منسوبا إلى إجمالي عدد القوى العاملة في القطاع أو ناتج كل فرد عامل في القطاع.

ظل المتوسط السنوي لإنتاجية العمل في الجزائر راكدا بين سنة 2000-2008، و سلبيا بالنسبة للقطاع غير الهيدروكاربوني (النفط و الغاز)، مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي للعامل الواحد. و الشكل البياني (59) التالي يوضح ذلك:

الشكل (59): المتوسط السنوي لنمو إنتاجية العمل (2000-2008)

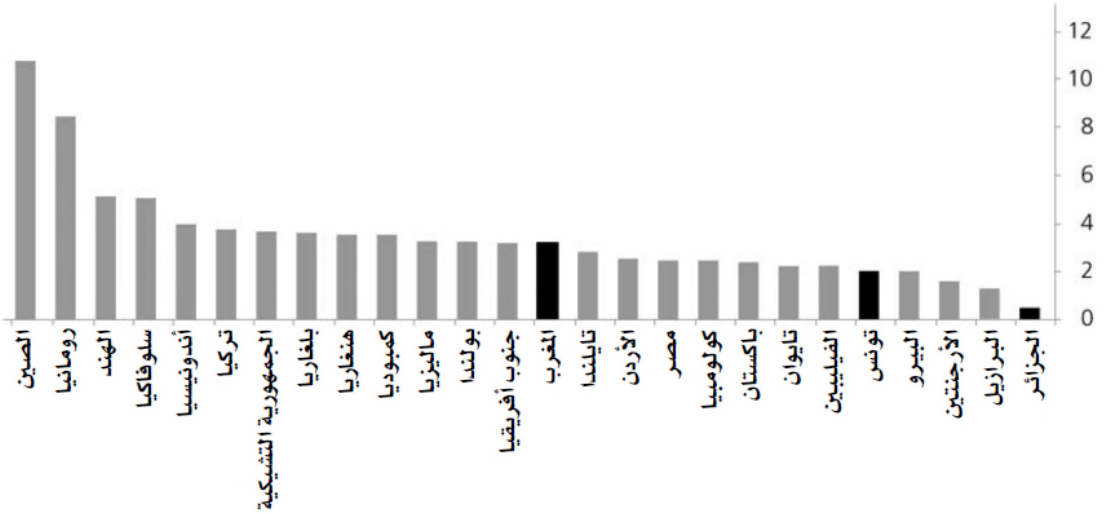

Source : Lahcen, A. (2010) . op. cit., PP 14.

1-7- أنظمة سوق العمل في الجزائر: مؤشر جمود التوظيف

« يقيم البنك الدّولي مسح أنظمة العمل في تقريره "ممارسة أنشطة الأعمال" وفقا لمعيار مؤشر جمود التوظيف (0= أقل جمودا إلى 100 = أكثر جمودا) منذ سنة 2004، و هو مؤشر يقيس جمود التوظيف، عملية تنظيم التوظيف، خصوصا توظيف وفصل العاملين من الخدمة، وجمود أو عدم مرونة ساعات العمل. هذا المؤشر يمثل متوسط خمس مؤشرات فرعية هي: مؤشر صعوبة توظيف العمالة، مؤشر عدم مرونة ساعات العمل اليومية، ومؤشر صعوبة فصل العاملين، جمود تشريعات العمل، مؤشر تكلفة الاستغناء العمالة. بصفة عامة يقيس هذا

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، المحور الرابع حول إنتاجية العمل في الدول العربية، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2010، ص 191.

المؤشر مدى مرونة أو جمود التشريعات المنظمة لسوق العمل حول العالم في 183 دولة، منها 19 دولة عربية يغطيها المؤشر الرئيسي لسهولة أداء الأعمال لعام 2009-2010 ». ويشتمل هذا المؤشر بدوره على مؤشرات فرعية أكثر تفصيلا. وأشار تقرير تفصيلي أعدته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أن الجزائر جاءت في المرتبة 122، سنة 2010 [1]، لتتراجع بعدما كانت عند 118 سنة 2009 في مؤشر صعوبة التوظيف. والشكل البياني (60) يوضح وضع الجزائر مقارنة بمجموعة من الدول حسب هذا المؤشر:

الشكل (60): مؤشر جمود التوظيف في عينة من دول العالم

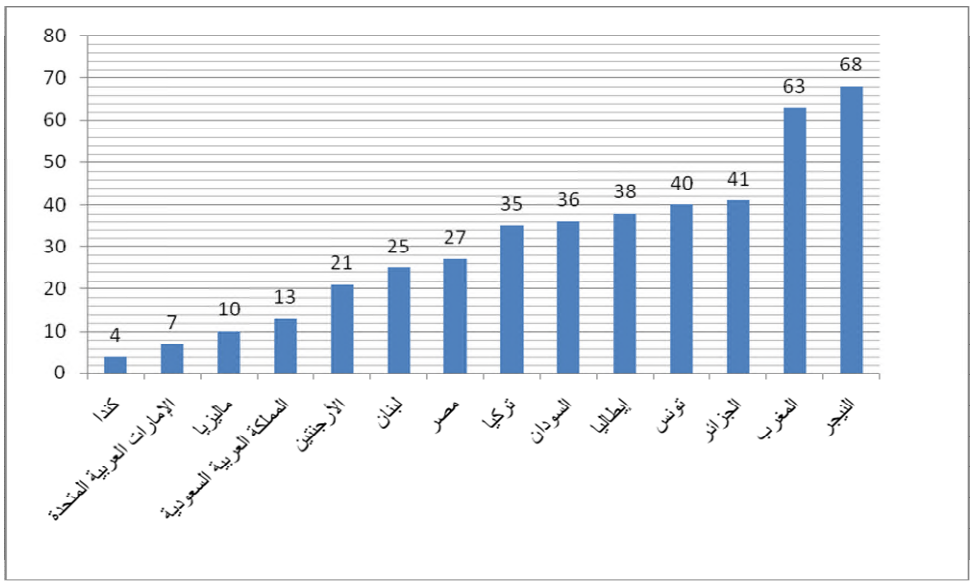

Source: World Bank Doing Business project (http://www.doingbusiness.org/)

قامت الجزائر مؤخرا بمجموعة من الإصلاحات التي تخص أنظمة سوق العمل بعد مرور عقود طويلة من الجمود المفرط، و أنتجت هذه الإصلاحات عقود أكثر مرونة، و حرية أكثر لأرباب العمل لتسريح العمال من حيث الإجراءات و دفع التعويضات. و تمنح الجزائر حاليا إعانات للبطالة منذ ما لا يقل على خمس سنوات تقريبا، وفقط للموظفين الدائمين و المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، والذين ساهموا في صندوق البطالة لمدّة لا تقل عن ستة أشهر قبل فصلهم لأسباب اقتصادية، و الذين لا يتوفرون على أي مصدر بديل للدخل، والمسجلين على أنهم يبحثون عن عمل منذ شهرين على الأقل، و الذين لم يرفضوا أي عرض للعمل أو فرصة للحصول على تدريب. وتتراوح مدّة هذه الإعانات بين سنة و ثلاث سنوات حسب أقدمية العامل في الوظيفة. وبسبب المعايير المقيّدة فإن أقل من 20% فقط من العمال المفصولين يمكنهم تقديم طلبات للحصول على إعانات البطالة في

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر توظيف العاملين 2010، مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي، 2012.

الجزائر[1]. و بالرغم، من الإصلاحات الأخيرة في سوق العمل، لا تزال الجزائر توفّر توظيف أقل مرونة بالمقارنة مع معظم الدول الناشئة.

II. سوق العمل غير الرسمي (التشغيل الموازي) في الجزائر:

« نظرا لتوسّع رقعة البطالة و عدم مواكبة النمو الاقتصادي لسرعة معدّل نمو القوى العاملة، و خاصة تحوّل فائض العمالة من القطاع الزراعي الريفي إلى المناطق الحضارية، و نتيجة لهذا الضغط على مناصب الشغل، فإن جزءا كبيرا من العمالة يتم استيعابه في القطاع غير الرسمي، الذي يمتاز بالعمالة الهشة، التي لا تحصل على التغطية الاجتماعية أو الميزات النسبية التي يتحصل عليها العاملون في القطاع الرسمي »[2].

إن القطاع العام في الجزائر الذي ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل، أصبح لا يؤمّن فرص العمل الكافية، لدى يلجأ الشباب اليوم للعمل ضمن القطاع غير الرسمي، لتأمين سبل العيش لهم و لأسرهم. لذا من الواجب التطرق إلى الاقتصاد غير الرسمي، بالرغم من أن هذا الأخير لم يخضع إلى دراسات دقيقة و رسمية في الجزائر، إلا أنه يعدّ حقيقة موجودة سنحاول التعريف بها من خلال هذا البحث.

يُجمع الكثير من الاقتصاديين على أن تشكّل ملامح العمل في القطاع غير الرسمي في الجزائر الذي أصبح المنفذ والمخرج للعديد من الشباب البطال؛ هو نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، و انفتاح الاقتصاد الوطني واندماجه في آليات الاقتصاد العالمي، حيث بلغت معدّلات البطالة أرقاما قياسية، لتصل إلى 29.50% سنة 2000، خاصة مع الارتفاع المتواصل للطلب على العمل، و تسريح العمالة أمام غلق العديد من المؤسسات العمومية.

يشكّل القطاع غير الرسمي نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في الجزائر كغيرها من الدول العربية، وتؤكد آخر تقديرات البنك الدولي أن هذا القطاع يساهم بحوالي الثلث في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و خلق ثلثي الوظائف في الدول العربية. و باستثناء دول الخليج التي لا تزيد فيها حصة القطاع غير النظامي عن 7% من مجموع الوظائف. وتحتلّ قطاعات الزراعة والخدمات والتشييد والبناء المراتب الأولى لجهة إيجاد الوظائف غير الرسمية. وتتميّز غالبية الوحدات غير النظامية بحجمها المتناهي الصغر، فستة من أصل كل 10 مشاريع لا توفّر أكثر من وظيفة واحدة.

أكّد الاقتصادي نصر الدين حمودا، مدير الأبحاث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (CREAD) في الجزائر، « أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تخطّت نسبة الـ50% في العام 2008 في الجزائر، و هو ما يؤشر إلى حجم القطاع غير الرسمي في هذا البلد. أكثر من ذلك فإن

[1] الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الإحصائيات الأخيرة للبنك الدولي (2011) تشير إلى أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي في الجزائر كانت في حدود 63.3% ».

الجدول (20): نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة خارج القطاع الزراعي

البلد	79-1975	84-1980	89-1985	94-1990	99-1995	07-2000
الجزائر	21.8	—	25.6	—	42.7	41.3
المغرب	—	56.9	—	—	48.8	67.1
تونس	38.4	35	39.3	—	47.1	35
مصر	58.7	—	37.3	—	55.2	45.9
لبنان	—	—	—	—	—	51.8
الضفة و قطاع غزة	—	—	—	—	—	43.4
سوريا	—	—	—	41.7	42.9	30.7
اليمن	—	—	—	57.1	—	51.1

المصدر: OECD (2009)، نقلا عن: Friedrich Schneider, The Shadow Economy Labour Force: What do we (not) know? WORLD ECONOMICS . Vol. 12 . No. 4 . October–December 2011. PP 23.

يمكن قياس حجم القطاع غير الرسمي بقياس حجم الناتج غير المصرّح باستخدام مؤشر شنايدر Schneider index (% of GDP). فقد طوّر Schneider, F. نموذجا لقياس حجم هذا القطاع كنسبة من الناتج المحلي. وتشير البيانات الواردة في الشكل البياني إلى أن مؤشر شنايدر[1] الواردة في تقرير البنك الدولي، إلى أن حجم القطاع غير المصرح به في الجزائر بلغ 34.8% و هو من أعلى المعدّلات في المنطقة.

الشكل (61): مؤشر من مؤشرات حجم القطاع غير الرسمي (مؤشر شنايدر[2] من الناتج %)

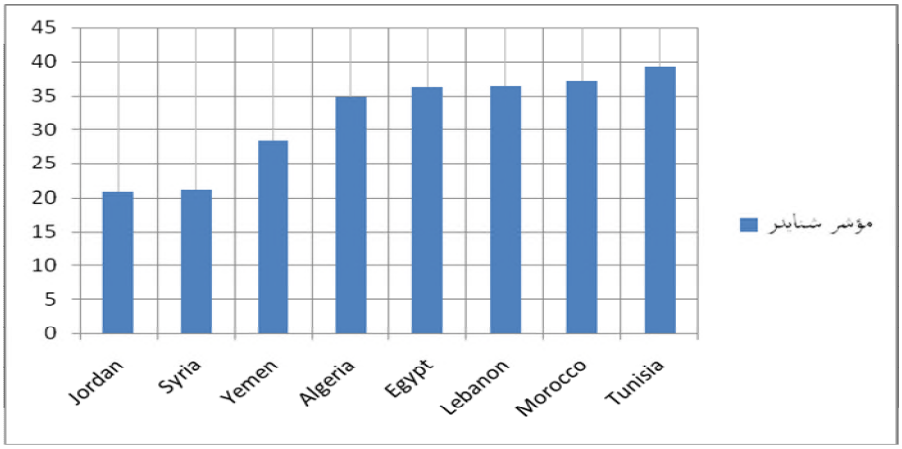

المصدر: البنك الدولي (2012)

[1] مؤشر شنايدر: وضعه Schneider, F. لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة مؤوية من إجمالي الناتج المحلي مستخدما مجموعة من علاقات الارتباط القطرية لتقدير هذا المؤشر.

[2] Friedrich Schneider: فريدريش شنايدر هو أستاذ مشارك في علم الاقتصاد في جامعة يوهانس كبلر، لينز، النمسا. اهتم منذ أكثر من 25 سنة تقريبا في البحوث الاقتصادية التجريبية و في الغالب الموجه للاقتصاد غير الرسمي وكذا التهرب الضريبي. وقد وضع رفقة عدد من الاقتصاديين مجموعة كبيرة من الأساليب لقياس حجم وتطور هذا القطاع وكذا التهرب الضريبي في أكثر من 165 دولة (بين دول نامية ودول المتقدمة).

يحتل القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري كسائر الاقتصاديات العربية الأخرى، مكانة مميّزة ضمن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية. فقد بيّنت بعض الدراسات التجريبية أن الأنشطة القطاعية الكلية لهذا القطاع الهام تساهم في تشغيل حوالي 41.3 % من إجمالي التشغيل خارج القطاع الزراعي. وهناك العديد من الدراسات التي قام بها نخبة من الباحثين، حيث توصلوا إلى تقديم إضافة من أجل فهم طبيعة هذا القطاع الهام، إدراك مقوّماته مراميه و تفسير مسبباته، و الوقوف عند إيجابياته، وإظهار سلبياته، و الدعوة إلى أخذه بعين الاعتبار في وضع الاستراتيجيات الإنمائية. إلا أن القطاع غير الرسمي في الجزائر يضل مصدر قلق بالنسبة للسلطات، التي ترى أن هذا الأخير يمثل عقبة رئيسية أمام تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر. وعلى الرغم من عدم وجود رصيد إحصائي دقيق لهذا القطاع، إلا أن هناك دلائل تشير إلى أن القطاع غير الرسمي ينمو على نطاق كبير و واسع. فالمسح الأخير للعمالة التي يقوم بها مكتب الإحصاء الجزائري (ONS) يشير إلى أن القطاع غير الرسمي، يمثل 45.6% من إجمالي العمالة في عام 2010، بزيادة قدرها 12نقطة مئوية منذ عام 2001. في حين أن العمالة غير الرسمية لذا الإناث عرفت انخفضا سنة 2005 مقارنة بسنة 2001، ثم عاد ليرتفع خلال النصف الثاني من العقد 2010 لتصل إلى ما يقرب من 42.5% من مجموع العمالة[1]. و الجدول (21) التالي يوضح ذلك:

الجدول (21): تطور العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة خارج القطاع الزراعي 2001-2010 (بالآلاف)

	2001			2005			2010		
	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	% التشغيل غير الرسمي	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	% التشغيل غير الرسمي	التشغيل الكلي	التشغيل غير الرسمي	% التشغيل غير الرسمي
الذكور	4143	1378	**%33.3**	5568	2379	**%42.7**	7221	3336	**%46.2**
الإناث	773	270	**%34.9**	1096	373	**%34.1**	1379	586	**%42.5**
المجموع	4917	1648	**%33.5**	6664	2752	**%41.3**	8600	3921	**%45.6**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خلال الجدول (21) نلاحظ أن اتجاهات العمالة غير الرسمية خلال الفترة 2001 - 2010، أظهرت تقدم وارتفاع بشكل سريع أكثر بكثير من نمو العمالة الرسمية. وبالفعل، فقد انتقلت العمالة في هذا القطاع من 1648000 إلى 3921000، ليبلغ عدد الأفراد المنتمون لهذا القطاع بأكثر من الضعف في غضون 10سنوات، في حين أن نسبة العمالة الرسمية كانت في حدود 43.1% خلال نفس الفترة.

[1] Mariangels Fortuny and Jalal Al Husseini, Labour Market Policies and Institutions: a Synthesis Report The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey, Employment Sector, Employment Working Paper No. 64. 2010, Employment Policy Department, International Labour Office, Employment Policy Dept. - Geneva: ILO, 2010.

علاوة على ذلك فإن توزيع هذه العمالة حسب النشاط، يظهر أن حوالي45.3% من هذه العمالة تنتمي إلى القطاع التجاري و الخدماتي، 37.4% إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي لا يظم إلا نسبة قدرها 17.3%.

نجد أن سن كل فرد من بين خمس عمال في هذا القطاع، تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة. بينما سن الفرد الواحد بين أربعة عمال تتراوح أعمارهم بين 25-29 سنة،أي تقريبا النصف (44.5% المنتمون لهذا القطاع أعمارهم أقل من 30 سنة)، و هذا ما يعكس المشاكل التي تواجه الشباب للولوج إلى سوق العمل الرسمي. ومن حيث التعليم، التكوين و التأهيل فإن هذا القطاع يضم شريحة معتبرة من المجتمع أقل تعلما، حيث نجد أن 79.8% من هذه الفئة لا يتجاوز تعليمها الدور المتوسط.

المبحث الثاني: الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011

يعاني الاقتصاد الجزائري عبر عقود من الزمن، من مشكلة البطالة، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية والعربية على وجه الخصوص. ولم تخفّف أساليب و برامج التشغيل و التوظيف الاجتماعي التي اتبعت منذ عقدي السبعينيات والثمانينيات، و إلى يومنا هذا من تفاقم هذه المشكلة. بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1980-2010 حدود 19.43%. وقد ترافق تطور هذه المشكلة واستمرارها مع متوسط معدل نمو اقتصادي حقيقي ضعيف في حدود 2.52% خلال الفترة نفسها.

I. تطور حجم البطالة و حالة التعطل في الجزائر:

1-1- الاتجاه العام للبطالة:

تشير بيانات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع ملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل في الدول العربية. ووصفت في تقريرها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم، حيث أن حجم البطالة في طريقه إلى تجاوز الخطوط الحمراء. و في هذا السياق ذكرت جنيفر بلانكي كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن البطالة تشكل قنبلة موقوتة في العالم العربي، وأن العالم العربي لن يتمكن من مواجهة التزايد المستمر لمعدّلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته [1].

معدّلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها التدريجي، إلا أنها تبقى مرتفعة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أن البطالة في صفوف الشباب في الجزائر تبقى من أعلى المستويات أيضا مقارنة بالمتوسط لمجموعة الدول نفسها. فمن معدّل 24.3% عام 1994 ارتفعت لتصل إلى 29.5% عام 2000، ثم لتتراجع و تصل إلى أدنى مستوى له سنة 2010 حيث قدّر معدّل البطالة بـ 10.00%. و هذا ما يوضحه الشكل البياني (62).

[1] مجلة التدريب والتقنية (2005)، خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية، العدد (78)، جمادى الآخرة، الرياض: المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، ص 10.

الشكل (62): تطور معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1975-2011

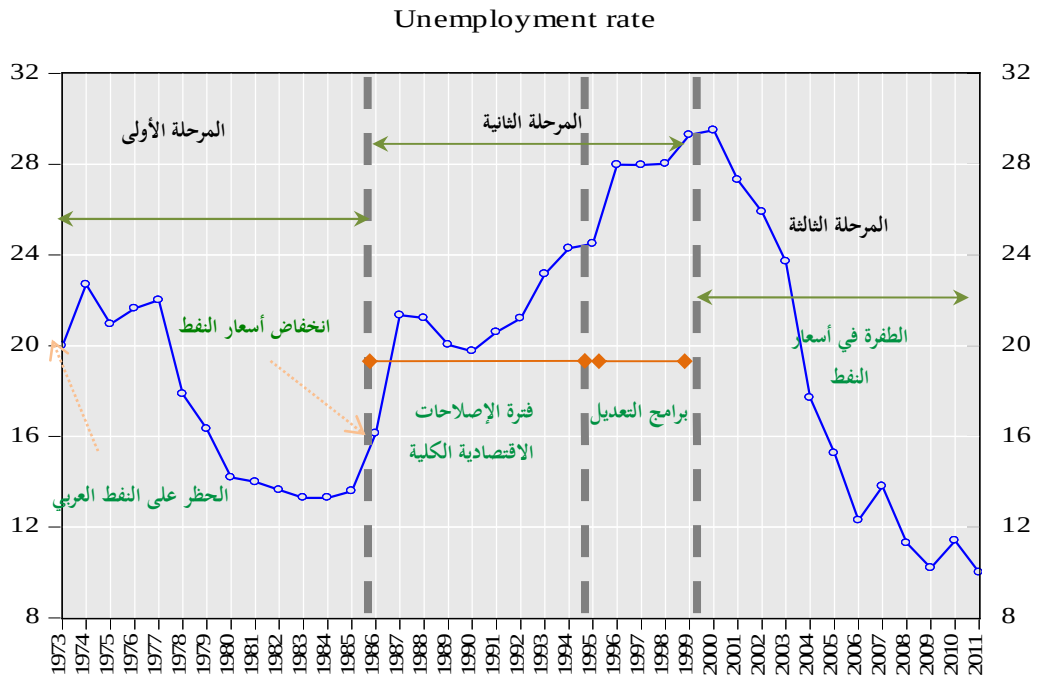

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

بالرغم من تراجع معدّل البطالة في الجزائر من 23.66 % في المتوسط في عام في الفترة 1986-2000 إلى حوالي 16.54% في المتوسط في الفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدّلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7% [1] و يبقى ارتفاع معدّلات البطالة أهم تحدّ تواجهه الجزائر كغيرها من الدول العربية التي تعاني نفس المشكل. ولم يطرأ تغيير كبير على توزيع البطالة بين الدول العربية، حيث سجلت أعلى مستوياتها في الدول العربية الأقل دخلا، أو في الدول التي تأثرت اقتصادياتها بحالة عدم الاستقرار.

إن انخفاض معدّلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ضوء تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. و ساهم في تحسن أوضاع أسواق العمل الأثر الإيجابي الذي بدأ يظهر في الوقت الحالي من جرّاء تراجع معدّلات الخصوبة ومعدّلات نمو عدد السكان في سن العمل. إلا أن هذا التّراجع قابلته زيادة في معدّل المشاركة في قوة العمل .كما ساهم ارتفاع معدّل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدّل نمو قوة العمل النسائية [2].

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، المحور الرابع حول إنتاجية العمل في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 196.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2009، ص38.

كما أن زيادة التوظيف اقترنت في كثير من الأحيان بتدن في الإنتاجية، خاصة وأن معظم الوظائف الجديدة تركّزت في القطاع العام، ممّا يطرح تساؤلا حول نوعية الوظائف التي تم توفيرها، وبالتالي مدى قابلية استمرار هذا النوع من التوظيف [1]. من ناحية أخرى نجد أن معدّلات البطالة بين الشباب ما زالت متجهة نحو الارتفاع، وخاصة نحو الإناث حيث أن معدّل البطالة بين الإناث للفئة العمرية (15-24 سنة) كان في حدود 56.4% في الجزائر حسب إحصائيات سنة 2006.

من خلال الشكل البياني (62) يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة خلال العقود الأربعة الماضية من سنة 1970 حتى سنة 2010. حيث يمكن التّمييز بين ثلاث فترات كبرى مرّ بها الاقتصاد الوطني.« ففي **المرحلة الأولى** تراجعت معدّلات البطالة بشكل مطرد من سنة 1970 و حتى سنة 1985. و يعود الفضل في ذلك إلى تبني إقامة إستراتيجية صناعة ثقيلة في البلد، انطلاقا من نموذج "الصناعات المصنعة"، باعتبار أن الصناعة قطاع يتميّز بكثافة عنصر العمل، وخصّصت لهذا القطاع اعتمادات مالية هامة في المخططات الإنمائية الثلاثة. و عرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل النّسب العالية للاستثمارات القومية و الظروف الجدّ ملائمة التي كانت تميّز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية. إلا أن هذا التطوّر تراجع بسرعة مع بداية الثمانينات وبالأخص بعد النصف الثاني من هذه العشرية » [2].

المرحلة الثانية تمتد من 1986 إلى سنة 2000 و تزامنت هذه المرحلة مع الصّدمة البترولية و التي كان نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية الخطيرة جدّا التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت نتائجها على مختلف الأصعدة خاصة على البطالة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 13.59% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، ثم إلى 20.04% سنة 1989 و لتصل إلى مستويات قياسية بنسبة 29.50% سنة 2000. هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986، بل أيضا كنتيجة لتطبيق حزمة برامج الاستقرار و التعديل الهيكلي مع بداية التسعينات والمفروضة من قبل مؤسسات برتن ووردز [3].

المرحلة الثالثة من سنة 2001 إلى يومنا الحالي، و تميّزت بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. هذا التحسّن في الوضعية المالية الخارجية سمح بتحسين مؤشرات سوق العمل و خاصة معدّلات البطالة التي تراجعت من 29.50% سنة 2001 إلى 10.00% سنة 2010. إلا أن معدّلات البطالة في الجزائر تبقى عند مستويات مرتفعة وخاصة بين

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، 2009، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] قويدر بوطالب(1996)، مرجع سبق ذكره، ص 224.

[3] البيانات الخاصة بمعدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2011 تم الحصول عليها من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

فئة الشباب و فئة حاملي الشهادات الجامعية [1]. و الجدول (22) التالي يوضح الخصائص الإحصائية لمعدّلات البطالة خلال المراحل الثلاث:

الجدول (22): الإحصائيات الوصفية لمتغير البطالة خلال الفترة 1975 – 2011

	المرحلة الأولى (1975-1985)				المرحلة الثانية (1986-2000)				المرحلة الثالثة (2001-2011)			
	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Var	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Var	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Var
Unem	**22.00**	**13.29**	**16.46**	**11.56**	**29.50**	**16.14**	**23.66**	**15.66**	**27.30**	**9.80**	**16.54**	**40.86**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، والبنك الدولي WDI.

يعزى بقاء معدّلات البطالة عند مستويات مرتفعة في الجزائر حسب بعض الدراسات كغيرها من الدول العربية إلى عدّة عوامل أهمها تذبذب و عدم كفاية معدّلات النمو الاقتصادي، وتراجع قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل كافية، وانخفاض طاقة التشغيل في القطاع الخاص بسبب تواضع بيئة الأعمال في عدد من الدول العربية، وصعوبة مضاهاة الميزات المالية والعينية المقدمة للعاملين في القطاع العام، وعدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل في القطاع الخاص [2].

1-2- تطور معدّل البطالة حسب النوع:

بالرغم من إن النساء يشكلن نصف المجتمع في الجزائر (49.53% سنة 2010) فإنهم لا يشكلون سوى 15.14% سنة 2010 من القوى العاملة في الجزائر في حين يشكل الذكور 84.86% من القوى العاملة ويعود هذا إلى إن الإناث لها وظيفة اجتماعية تتمثل في تدبير المنزل و تربية الأولاد كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة. و إذا كانت الإناث تشكل حوالي 15.14% من القوى العاملة فإن البطالة كانت في صفوفها في حدود 17.85% كمتوسط خلال الفترة 2003-2008 و يعود و يرتفع مرّة أخرى ليصل إلى 25.97% سنة 2010 بالمقابل نجد أن نسبة البطالة لدى الذكور انخفضت لتصل إلى حدود 8.87% في نفس السنة. ويمكن متابعة تطور حجم البطالة و معدّلاتها في الجزائر وفقا لمعيار النوع، أي فيما بين الذكور والإناث من خلال متابعة الشكل البياني (63) [3].

[1] شقبقب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 68-69.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2012، ص 47.

[3] حساب النسب الخاصة بمعدّلات البطالة حسب النوع الاجتماعي في الجزائر خلال الفترة انطلاقا من بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، و كذا من بيانات البنك الدولي (WDI).

الشكل (63): توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (1989-2011)

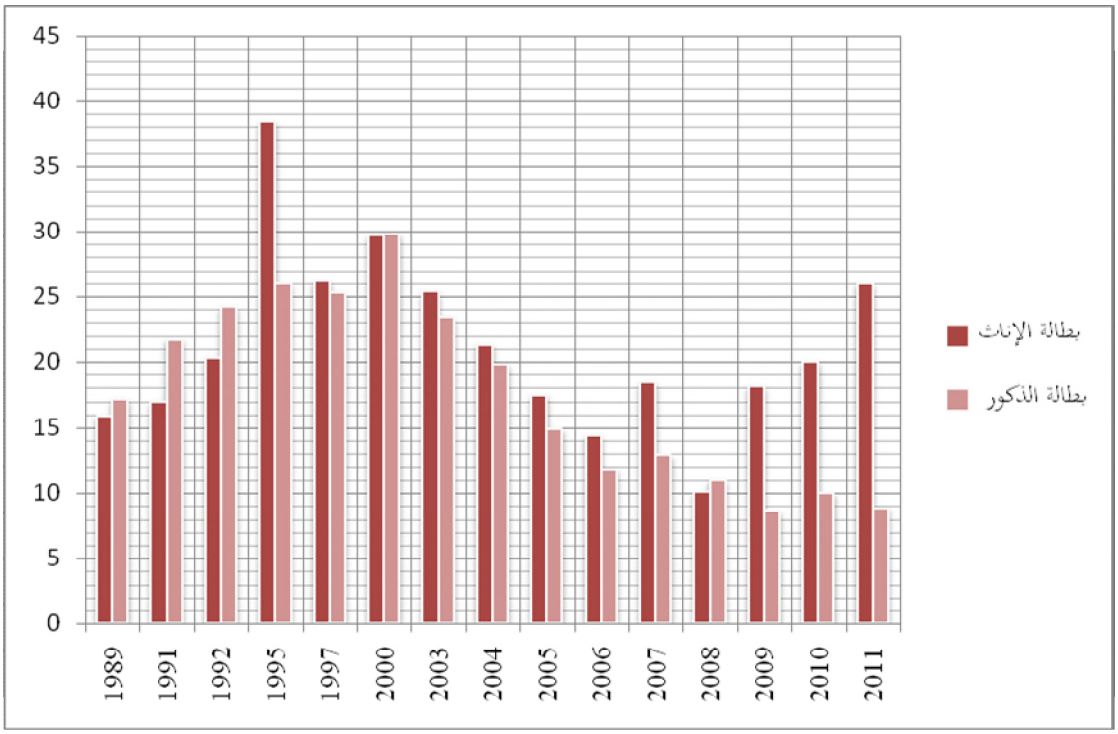

المصدر: ONS من 1989-2004 ، WDI من 2005 إلى 2011

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن معدّلات البطالة لدى الإناث، بلغت أرقاما قياسية خطيرة خاصة سنة 1995 أين وصلت إلى حدود 38.4%. وبالرغم من انخفاضها بداية من سنة 2003، إلا أنها عادت لترتفع مرّة أخرى ببداية من سنة 2006، و لا يزال المعدّل المتوسط خلال طول الفترة (1989-2011 عند نسبة قدرها 21.24%) ويرجع هذا الارتفاع إلى عدّة أسباب نوجز أهمها فيما يلي[1]:

1) التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغيّر بعض العادات و التقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة و خاصة في الريف، مما أدّى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل، و من تم، زيادة عرض العمل من طرفهن؛

2) تحيّز المرأة نحو العمل في بعض القطاعات الاقتصادية كالتعليم و الصحة، الخ. مما جعل هذه القطاعات متخمة بالعمل النسوي و من تم تقل معدّلات الطلب عليهن؛ مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهم، وبالتالي يسهم في زيادة حجم البطالة و معدّلها فيما بين الإناث مقارنة بنظيرتها فيما بين الذكور.

3) تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخريجين، مما أدّى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث، و ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع العام كان يمثّل المستخدم الرئيسي لهن في مجال العمل.

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

II. البطالة بين الشباب و خاصة المتعلمين:

« الإحصائيات المتوافرة حول الفترة 2007-2010 تؤكدّ أن المتوسط التقريبي لمعدّل البطالة بين الشباب (الفئة العمرية 15-25 سنة من الجنسين) في المنطقة العربية يزيد على ربع العدد الإجمالي للشباب (نحو 27.25% منها 22% تقريبا للذكور و نحو 29% للإناث)، أي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي لنفس الشريحة. وتتفاوت النسبة بين الأقطار العربية في هذا المجال تفاوتا واضحا » [1]. و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (23): بطالة الشباب في دول المغرب العربي (2008)

	نسبة البطالة الوطنية	نسبة بطالة الشباب	نسبة بطالة الشباب من مجموع العاطلين عن العمل
الجزائر	11.3	21.5	75
المغرب	9.6	17.6	62
تونس	14.2	31.2	72

المصدر: الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق، مرجع سبق ذكره، ص 11.

في الواقع أن هذه السّمة غالبة على ظاهرة البطالة في الجزائر، حيث أنها تصيب في الغالب فئة الشباب الذين يسعون لفرصة عملهم الأولى. « ففي عام 2003، كان ما يقارب 50% من العاطلين أقل من 25 سنة وما يقارب 73% تقل أعمارهم عن 30 سنة. و الأكثر من ذلك أن جزءا كبيرا يقدر بـ 63% من السكان العاطلين يبحث عن فرصة العمل الأولى، ممّا نجم عنه نوع من الشعور بالاستبعاد الإجتماعي، وفتح أبواب الأنشطة غير الرسمية وغير المشروعة، و انقطاع الثقة بين المؤسسات و تآكل رأس المال البشري والإجتماعي » [2].

تبيّن أيضا أن البطالة الهيكلية هي السائدة في الجزائر، و قد تبلورت في شكل بطالة التعلمين حيث تبيّن أن نسبة المتعلمين المتعطلين عن العمل قد ارتفعت مع النمو الاقتصادي.

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية: المحور الأول حول التشغيل و البطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية من إعداد علي همال (الجزائر)، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية، ص 10.

[2] منسقو الفيميز، التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية و معهد البحر المتوسط (FEMISE)، ديسمبر 2004. ص 9.

الشكل البياني (64): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي 2007

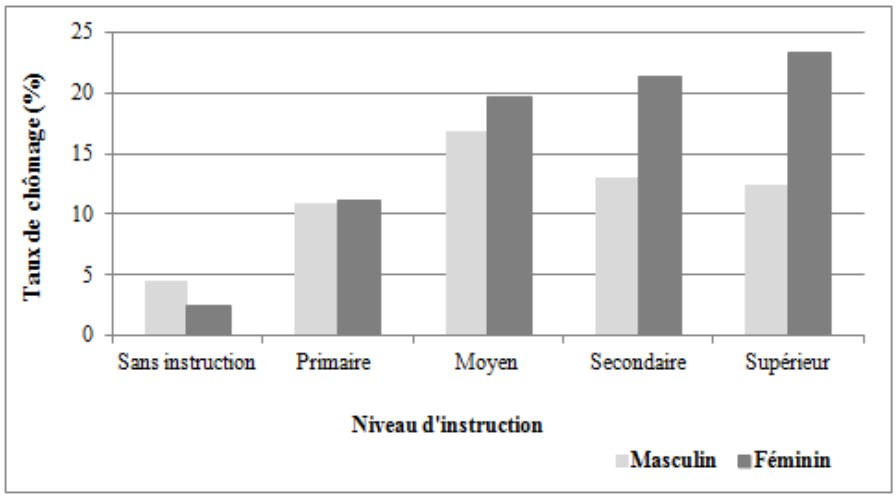

المصدر: مسح القوى العاملة 2007، الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الجزائر. نقلا عن:

Moundir LASSASSI et Nacer-eddine HAMMOUD, le fonctionnement du marché du travail en Algérie : Population active et emplois occupés, Région et Développement n° 35-2012, PP 103.

الجدول (24): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال 2010-2011

	2010			2011		
المستوى التعليمي	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
بدون تعليم	1.7	2.7	**1.9**	2.4	3.0	**2.5**
الابتدائي	7.5	8.0	**7.6**	6.3	7.4	**6.3**
المتوسط	10.5	12.8	**10.7**	11.9	18.6	**12.6**
الثانوي	7.0	17.2	**8.9**	6.9	15.0	**8.6**
العالي	10.4	33.3	**20.3**	8.9	22.4	**15.2**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، الجزائر.

Collections Statistiques N°170/2012(Enquête emploi auprès des ménages- 2010).
Collections Statistiques N°173(Enquête emploi auprès des ménages- 2011)

هذه النسب و الأرقام تمثل تطورا جديدا، ففي عام 2008، لأول مرة تتجاوز نسبة بطالة الشباب حاملي الشهادات الجامعية، نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل علمي و المضاف إليها الفئة ذات التعليم الابتدائي. هذه الوضعية العميقة تمثل حالة من عدم الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد و ذلك لثلاثة أسباب نوجزها فيما يلي [1]:

[1] European Commission, (2010), Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects? National Background Papers Maghreb, (Morocco, Algeria, Tunisia), Volume 2, Occasional Papers No. 60, The European University Institute. Chapter II – National Background Paper Labour Markets Performance and Migration Flows in ALGERIA (Rafik Bouklia-Hassane &Fatiha Talahite), PP 132.

1- التعليم العالي أصبح يشكل هدرا للموارد التي تم استثمارها في تراكم رأس المال البشري، دون أن تساهم هذه الأخيرة في تكوين النمو الاقتصادي؛

2- بطالة الشباب المؤهل تؤثر سلبا على حافز لدى الشباب للاستثمار في رأس المال البشري. و بالتالي فهم على دراية على أنهم لا يمكنهم تقدير قيمة هذا الاستثمار، و بالتالي يفضلون تخصيص الوقت المتاح لهم في العمل سواء ضمن القطاع الرسمي أو غير الرسمي، الأمر الذي سيحدّ من تراكم رأس المال البشري. في حين أن هذا الأخير يشكل عاملا أساسيا في تكوين النمو الاقتصادي (Lucas 1990)؛

3- بطالة الخريجين حاملي الشهادات، تخلق صدمة اجتماعية لدى الفئات الشابة المقبلة على مواصلة التعليم، فهي تولّد التوقعات المتشائمة لديهم.

تعتبر البطالة بين فئة المتعلمين من أهم التحديات التي تواجهها السلطات في الجزائر، حيث تختلف حالة الجزائر عن الافتراضات السائدة و التي ترى أن زيادة التعليم من شأنه أن يقلّل احتمال الوقوع في البطالة فتكون حينها نسبة المتعلمين بين المتعطلين قليلة. « و تشير بطالة المتعلمين إلى وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم و سوق العمل حيث ينتج عدم التوافق بين المهارات و الكفاءات التي تطرحها أنظمة التعليم والتدريب »[1]. كما يدلّ ارتفاع معدّل البطالة بين المتعلمين على أن سياسات التنمية و النمو الاقتصادي في الجزائر متحيّزة لغير المتعلمين.

الشكل (65): توزيع معدّل البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010

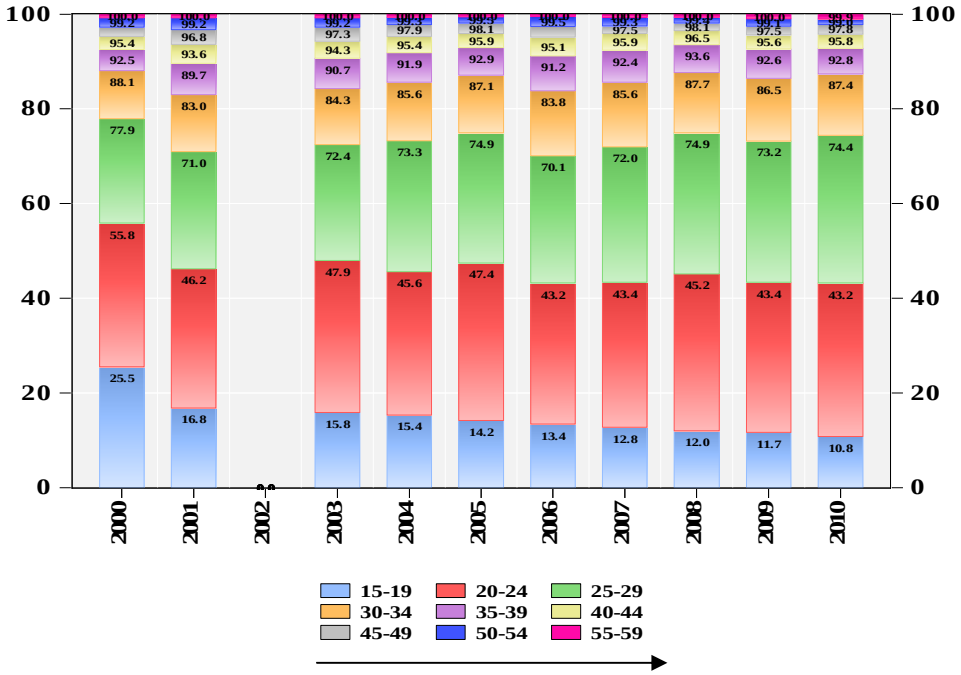

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

[1] حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء ، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص 10.

يتوقف تحقيق الاستقرار الاجتماعي على توفير فرص العمل، وخاصة للداخلين الجدد إلى سوق العمل. وقد قطعت الجزائر شوطا طويلا بالفعل في هذا المجال. فبعد عشر سنوات انخفضت بطالة الشباب إلى حوالي 21.5% وهو مستوى لا يزال مرتفعا إلى حد غير مقبول، حيث أن أعدادا أكبر بكثير من البالغين صغار السن ستنضم قريبا إلى فئة الباحثين عن عمل. ومن ثم فإن إصلاح سوق العمل هو مطلب ضروري للاستمرار في خلق فرص العمل.

« يطرح تضخم فئة الشباب فرصا كبيرة خاصة في الدول الناشئة، في حين تمثل تحدي كبير للتنمية في الجزائر. فهي فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا ما تم تدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي، فالشباب عادة ما يتمتعون بالإقبال على المخاطرة و الابتكار والإبداع وهي مميّزات أساسية للاقتصاد المعاصر لزيادة الإنتاجية والدخل.كما أن تضخم فئة الشباب إذا تم إدماجها في النشاط الاقتصادي ستخفّض من (عبء الإعالة)، أي نسبة السكان الذين ليسوا في سن العمل (أقل من 15 و أكبر من 65 سنة) إلى الذين هم في سن العمل » [1].

« إلا أن تضخم فئة الشباب هو أيضا تحد كبير، إذ تكون نتائج الفشل في استغلال ما يطلق عليه المتخصصون "الهبة الديموغرافية" نتائج خطيرة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لأن قطف ثمار هذه الفرصة لا يأتي من تلقاء نفسه إنما يتوقف على مدى استجابة السياسات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، وفي الوقت المناسب» [2]. فالواقع الحالي في الجزائر لا يضمن تحقيق ذلك، فالإحصائيات المتوافرة تشير إلى أن البطالة لدى فئة الشباب تفوق في المتوسط خلال العشرية الأخيرة 21.5%، و هي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي لنفس الفترة البالغة 14%. و قد ضربت هذه الأزمة خاصة النساء ضمن فئة الشباب (31.4% سنة 2001)؛ وقد سجل تغيّر في طبيعة هذه البطالة الحديثة، حيث ارتفعت نسبة المتعلمين و حاملي الشهادات بين العاطلين.

III. بطالة طويلة الأجل:

لا تزال معدّل البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب، و هذا يدعو إلى القلق و التشاؤم حيث أن العروض المقدمة تفوق بكثير الطلب عليها، كلّ هذا يزيد من مدّة البحث عن العمل. إن الجدول التالي يبيّن أن نسبة الباحثين عن الشغل في سنة 2003 بصفة عامة، الذين تجاوزا السنة، يفوق عددهم 807870 شخص أي 38,87% من مجموع الباحثين عن العمل سنة 2003. و أكثر بقليل من النصف الذين تجاوزا السنتين. و يبقى هذا العدد مرتفعا بالنسبة للذين تجاوزا خمس سنوات من البحث (أي العاطلين منذ 5 سنوات هم في حدود 388745 شخص) و الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، مرجع سابق الذكر ، ص 8.

[2] منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، مرجع سابق الذكر، ص 9-10.

الجدول (25): توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل لسنة 2003

مدة البحث	العدد	%
سنة واحدة	807 870	**38.87**
سنتين	425 540	**20.48**
ثلاث سنوات	285 835	**13.75**
أربع سنوات	170 280	**8.19**
خمس سنوات فأكثر	388 745	**18.71**
المجموع	**2 078 270**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

المسح الأسري السنوي للقوى العاملة سنة 2010، و 2011 في الجزائر يقدّم معلومات أكثر دقة حول توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل و كذا مستواهم التعليمي و الجدول التالي يوضح ذلك لسنة 2011:

الجدول (26): توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل و مستواهم التعليمي 2011

	2011				
المستوى التعليمي	أقل من شهر	12-23 شهر	24 شهر و+	ND	المجموع
بدون تعليم	24.1	17.8	58.1	0.0	100
الابتدائي	22.1	16.0	61.1	0.8	100
المتوسط	22.5	19.1	57.0	1.5	100
الثانوي	25.5	20.4	53.1	0.9	100
العالي	41.7	18.2	39.2	0.9	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS (Enquête emploi auprès des ménages- 2011)Collections Statistiques N°173

تظهر بيانات الجدول (26) أن معدّلات البطالة تزيد مع ارتفاع مدّة البحث عن العمل (سنتين فأكثر) خاصة بالنسبة للفئات التي تملك مستوى ثانوي أو أقل، في حين ترتفع بنسبة أقل بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية. وترتفع أيضا معدّلات البطالة بالنسبة لفئة حاملي الشهادات الجامعية، لما تكون فترة البحث عن العمل أقل من شهر واحد، في حين تكون هذه النسبة أقل لباقي الفئات الأخرى و التي تمتلك مستويات تعليمية أقل.

IV. البطالة الدورية و البطالة الهيكلية:

ما يلاحظ أن معدّلات البطالة الطبيعية في الجزائر سواء من خلال تقديرها، اعتمادا على علاقة فليبس المطورة أو من خلال حسابها بالاعتماد على الطريقة الإحصائية باستخدام مرشح هودريك بروكويست♦ مرتبطة ارتباطا وثيقا بهيكل و بنية الاقتصاد، و تحتاج إلى سياسات طويلة الأجل تعتمد على إعادة هيكلة الاقتصاد بشكل عام. الشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل (66): تطور كل من معدّل البطالة الفعلي، الاتجاه العام، و البطالة الدورية باستعمال طريقة مصفي HP

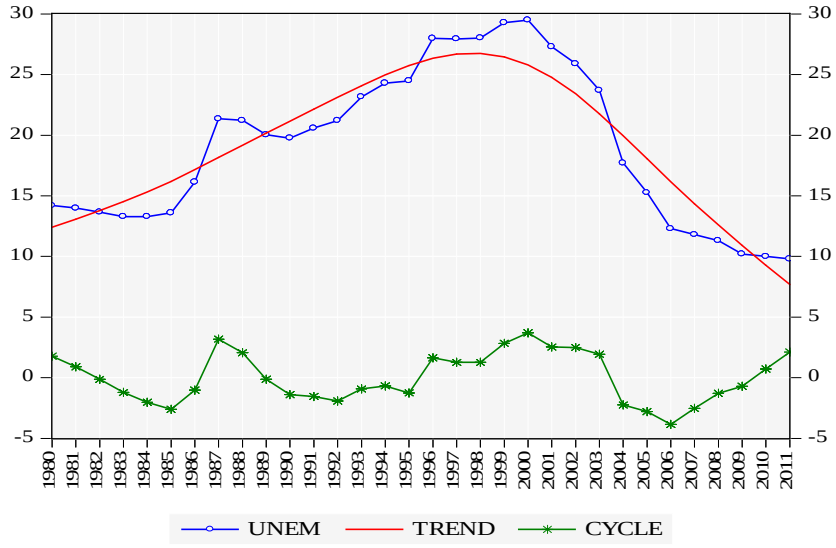

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات (ONS)، أما الاتجاه العام للبطالة و البطالة الدورية البطالة فقد تم الحصول عليها باستعمال مرشح HP-filter بالاستعانة ببرنامج Eviews 7.

ما يلاحظ أن معدّل البطالة يتذبذب بشكل قريب حول الاتجاه العام (أي حول معدل البطالة الطبيعي)، وأن معدّل البطالة الدورية كانت أقل من معدّل البطالة الطبيعي. كما أن الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة قد وصل إلى أعلى مستوى له مع نهاية التسعينيات ثم أخذ بالتراجع و رغم انخفاضه بداية من سنة 2001 إلا أنه يبقى عند مستويات مرتفعة نسبيا. كل هذا يفسّر بوضوح محدودية فعالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة البطالة الهيكلية. و يبقى تأثيرها فقط في المدى القصير و يمسّ فقط البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدل البطالة الكلي[1].

♦ طريقة مرشح (أو مصفي) هودريك وبريسكوت تستعمل للفصل بين الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة و البطالة الدورية. يختصر هذا المرشح بالصيغة التالية: HP- Filter.

[1] قمت بالاستعانة بالدّراسة التي أعدّها وكيل المعهد العربي للتخطيط أ. د حسين الطلافحة حول "حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية"، في سلسلة الخبراء، العدد 45. استخدمت مصفي هودرك وبرسكوتب اعتباره أحد طرق تنعيم السلاسل الزمنية. قمت بترشيح filtering بيانات السلسلة الزمنية بواسطة هذه المصفاة (HP-Filter) من خلال حساب سلسلة (الاتجاه العام) من السلسلة (معدّلات البطالة الفعلية) بحيث يكون تباين السلسة الزمنية (الاتجاه العام) أقل ما يمكن حول الفرق الثاني لها. وكذا إيجاد أيضا معدّل البطالة الدورية في الاقتصاد.

هو نفس الاستنتاج الذي توصّل إليه عماد الموسى حيث أن البطالة في البلدان العربية ليست دورية، و لكن بدلا من ذلك هي خاصة هيكلية و بعضها احتكاكية. فهيكل اقتصاديات هذه الدول، تهيمن عليه الحكومة وعائدات النفط يتعمد عليها البلد تقريبا في إعداد ميزانية الدولة، و معروف أن هذا القطاع يهيمن عليه استخدام رأس المال عكس عنصر العمل. و عليه فإن النمو في هذا القطاع لن يساعد في التخفيف من حدّة البطالة. توصل حينها الباحث إلى نتيجة مهمة، مفادها أن انعدام النمو في هته البلدان العربية قيد الدراسة لا يفسّر مشكلة البطالة خلال طول فترة الدراسة [1].

المبحث الثالث: عرض و تقييم مختصر لأهم البرامج و الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل

محاولة لوضع حدّ لتفاقم مشكلة البطالة، و مواجهة الاختلال الحاد في سوق العمل، أنشأت السلطات العمومية في الجزائر أجهزة جديدة و متنوعة لمواجهة الشباب مهنيا، و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية أو لأسباب أخرى. و من أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج و وكالات لدعم تشغيل الشباب، من بينها جهاز الإدماج المهني للشباب، برامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما قبل التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة، القرض المصغّر، أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و ما إلى ذلك. فهل كان لتطبيق هذه البرامج نتائج إيجابية على مستوى خلق مناصب شغل جديدة ؟ لمعرفة مدى فعالية هذه البرامج سأركزّ على مختلف و أهم الوسائل المجهزة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة. و يمكن إجمال هذه الأجهزة في المخطط التالي:

[1] Imad A. Moosa, (2008). op, cit., pp 9-10.

الشكل (67): الأجهزة والبرامج المتخذة للحدّ من تفاقم مشكلة البطالة

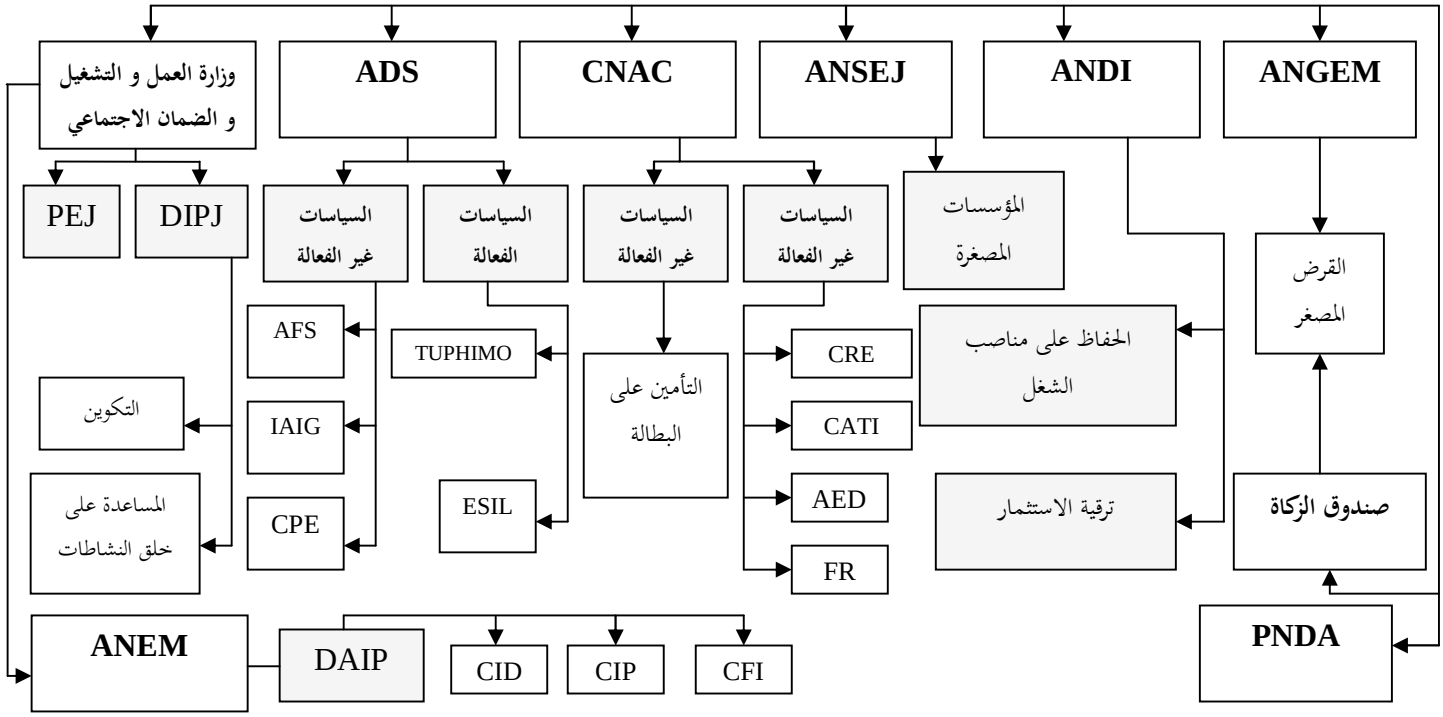

Source : - Farida MERZOUK, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein ? XXIémes journées de l'Association Tiers-monde « Formation, emploi et développement », Marrakech, 22-23 Avril 2005.
- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale.

الشكل (68): خصائص مختلف الأجهزة و البرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة

الأجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الأفراد المعنية	النصوص
الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) و التي أنشئت في سنة 1990	وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعي	تنظيم سوق العمل ووضع برامج خاصة بالتشغيل	جميع الأفراد الذين يعرضون خدمات عملهم	DAIP : -1- CID -2- CIP -3- CFI
وكالة التنمية الاجتماعية ADS	وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعي + محافظة من الحكومة	مساعدة الفئات المحرومة ترقية و تطوير التشغيل	الفئات المسنة (60 سنة فأكثر و بدون دخل) الأفراد النشطين و بدون دخل الطلبة الجامعيين و الذين يبحثون عن عمل لأول مرة	**الشبكة الاجتماعية:** AFS IAIG **التنمية الجماعية التساهمية:** القرض المصغر **برنامج TUPHIMO:** الجزائر البيضاء **برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE:** **مناصب الشغل الموسمية ذات المبادرة المحلية (ESIL):**

الشبكة الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية:				
مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشاءها 10 ملايين دينار	طالبي العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع إمكانية التّمديد حتى سن الأربعين (40)	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعي + محافظة من الحكومة	ANSEJ أنشئت سنة 1996
– مراكز البحث عن عمل – الإعادة إلى الوضعية السابقة – التمويل لخلق النشاطات	الأفراد العاطلين بين 35 و 50 سنة و المسجلين خلال 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل	المساعدة على إعادة تسجيل العاطلين عن العمل للتأمين عن البطالة	وزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي	CNAC أنشئت سنة 1994
قرض مصغّر تتغير قيمته	الشباب، المرأة التي تمارس العمل المنزلي الحرف الصغيرة ...	تسيير القرض المصغّر	وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعي	ANGEM أنشئت سنة 2004
– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء أو التوسع. – تخفيض الرسوم الجمركية إلى 05% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج.	المستثمرين المحليين والأجانب	تستقبل و تنصح وتصطحب المستثمرين	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	**الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)**
تقديم الدعم المالي وكذا القروض للفلاح عن طريق الهيئات المالية المتخصصة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية)	المستثمرين المحلين في القطاع الفلاحي	إعادة بناء المجال الفلاحي وحماية الموارد الطبيعية (ماء وتربة)، واستصلاح الأراضي الفلاحية.	وزارة الفلاحة و التنمية الريفية	**البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA**
تقديم مبالغ مالية للفقراء المسجلين لدى الصندوق و جزء من حصيلة الزكاة يخصصه الصندوق للقادرين على العمل (القرض الحسن)	ذوي الاحتياجات الخاصة القادرين على ممارسة نشاط ما الأسر الفقيرة وكذا المنتجة أصحاب الحرف المتخرجون من الجامعات و مراكز التكوين المهني	تفعيل سياسة التكافل الاجتماعي من خلال إستراتيجية الصندوق و التي تقوم على فكرة مفادها "لا نعطيه ليبقى فقيرا إنما ليصبح مزكيا"	وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	**صندوق الزكاة**

Source : - CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004. p 117/118
- Ministère du travail de l'emploi et de la sécurité sociale.
- Agence de Développement Social.
- www.ansej.org.dz/
- www.angem.dz/
- www.cnac.dz/
- Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural Algérien
- www.marw.dz

I. تطور أجهزة و برامج التشغيل:

أجهزة التشغيل في الجزائر أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص العاطل عن العمل، يكسبه وضعا اجتماعيا و ماليا تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

1-1- الأجهزة المسيّرة من طرف وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي:

1-1-1- برنامج الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز المساعدة على الإدماج المهني DAIP:

في جوان 2008 شرع في تنفيذ إجراءات جديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن العمل لأول مرة، سواء المؤهلين منهم وغير المؤهلين والذين دخلوا سوق العمل. و تشمل عقود إدماج حاملي الشهادات **(CID)** الموجهة لفئة المتحصلين على شهادات جامعية، عقود الإدماج المهني **(CIP)** و تخص طلبة التعليم المتوسط و المتحصلون على شهادات التكوين والتعليم المهنيين، وعقود التكوين والإدماج و الموجهة للفئات غير المؤهلة **(CFI).** ويتم تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) والمديريات الولائية [1].

الجدول (27): الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني

DAIP	2010	2011
(CID)	99696	269746
(CIP)	85220	226284
(CFI)	88225	164780
المجموع	**273141**	**660810**
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)	2.81	6.88

المصدر: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص 61.

حساب نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يلاحظ من الجدول أن مساهمة هذا الجهاز في التشغيل لا تزال ضعيفة، بالرغم من أن نسبة المساهمة ارتفعت بأكثر من الضعف من 2010 إلى سنة 2011.

1-2- الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS:

و يضم هذا الجهاز:

1-2-1- التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG):

بالإضافة إلى المنحة الجزافية للتضامن (AFS) الموجهة للأشخاص عديمي الدخل، و الغير قادرين على العمل والغير المستفيدين من برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى. تساهم الوكالة أيضا في إدماج الفئات السكانية التي

[1] وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، مارس 2008، ص 6-7.
www.mtess.gov.dz/mtss_ar_N/.../pr_180308_ar.doc

تعيش حالة هشاشة و عدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، و هذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي و التنمية الجماعية في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG)[1].

يتعامل هذا الجهاز مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل، وكذا العاطلين عن العمل، و يتم تشغيل هؤلاء الأشخاص في النشاطات ذات المنفعة العامة، في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للشغل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية. و لا يشكل هذا النوع من الشغل علاقة عمل بل هو حلّ مؤقت و شكل من أشكال التضامن. تحدّد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكلّ عائلة، ويعطي حق الاستفادة من أجر زهيد، و يضمن البرنامج أهم شيء لفئة السكان المحرومة و هو التغطية الاجتماعية[2].

الجدول (28): تطور عدد المناصب العمل في إطار برنامج IAIG، 1999-2011

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عـدد الوظـائف المحدثة	128000	125000	132255	155814	180000	180100	185275
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	
عـدد الوظـائف المحدثة	217590	252980	262655	267601	259872	271918	

المصدر: A. Mamouni, Magistrat à la cour des comptes, étude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat. Décembre 2006, P 16. **2005-1999**:

Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 33. **:2009-2006**

2011-2010: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

1-2-2- برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP.HIMO:

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997، و يهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الذين لا يتوفرون على أي تأهيل خاص، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة. و يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق إدماج اجتماعي من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة على مستوى ورشات صيانة المنشآت القاعدية المحلية. و إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل و تخص العناية بشبكات الطرقات و الري والمحافظة على البيئة و الغابات و غير ذلك.

[1] برامج التنمية الاجتماعية، الجزائر، http://umc.edu.dz/vf/autre/develop07/ADS%20%28D%29/arabe/moukadimat.htm

[2] CNES, rapport sur : « Evolution des dispositifs d'emploi », juin, 2002

الجدول (29): تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج TUP.HIMO، 1999-2011

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عـدد الوظـائف المحدثة	41650	17314	11811	17257	16745	11797	10820
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	
عـدد الوظـائف المحدثة	19936	19131	12973	15964	12098	12220	

المصدر: **2005-1999**: A. Mamouni, Magistrat à la cour des comptes, étude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat. Décembre 2006, P 16.

2009-2006: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 33.

2011-2010: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

1-2-3- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE:

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل جهاز عقد ما قبل التشغيل باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب. و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز. و يقع مركز هذا الجهاز لدى وكالة التنمية الاجتماعية. و يخص هذا البرنامج مكافحة بطالة الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة، و الحائزين على شهادة التعليم العالي، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقني سامي) و الباحثين عن منصب شغل لأول مرّة [1]. و قد عرف هذا البرنامج تعديلات أهمها تحديد مدة عقد الإدماج وتحسين مخصصات الأجور لهذا البرنامج (سنة واحدة قابلة للتجديد في القطاع الاقتصادي، ثلاث سنوات قابلة للتجديد في قطاع المؤسسات والإدارات العمومية وفي الهيئات والمؤسسات العمومية ذات التسيير الخاص).

الجدول (30): تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج CPE، 1999-2009

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عـدد الوظـائف المحدثة	14006	11543	6614	4683	4805	52172	48718
	2006	**2007**		**2008**		**2009**	
عـدد الوظـائف المحدثة	41375	62382		55977		21929	

المصدر:.ANEM / février 2004

2005-1999: A. Mamouni, Magistrat à la cour des comptes, étude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat. Décembre 2006, P 17.

2009-2006: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 38.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، 93.

1-2-4- الشغل المأجور بمبادرة محلية (تشغيل الشباب) ESIL:

منذ بداية 1990، تمت إقامة الترتيبات المسماة بالبرامج المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وكانت هذه الترتيبات ترمي إلى مساعدة الشباب العاطل عن العمل على اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر و 12 شهرا. وتتولى توظيف هؤلاء الشباب الجماعات المحلية [1] و يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التمنية الاجتماعية (ADS) ومديريات النشاط الاجتماعي (DAS).

الجدول (31): عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار ESIL

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عـدد الوظـائف المحدثة	79000	72500	89000	70500	72500	72500	62581
	2006	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	
عـدد الوظـائف المحدثة	104408	126266	131516	130976	62161	173023	

المصدر: **2005-1999**: A. Mamouni, Magistrat à la cour des comptes, étude portant sur les transferts sociaux en provenance du budget de l'Etat. Décembre 2006, P 16.

2009-2006: Gouvernement Algérien, Algérie 2ème Rapport National sur les objectifs du millénaire pour le développement, septembre 2010, P 33.

2011-2010: وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012، ص59.

إن التحليل الخاص بمناصب العمل المستحدثة في إطار برامج العمل المأجور، الذي اعتمدته الدولة من خلال برنامج مناصب الشغل المأجورة ذات المبادرة المحلية ESIL، خلال العقد 1999-2011، يقدّم تشريحا واضحا لمساهمة هذا البرنامج في تشغيل اليد العاملة. و بالرغم من ارتفاع عدد المناصب المستحدثة، إلا أن هذا الجهاز تميّز خلال الفترة الأخيرة بتذبذب عدد مناصب الشغل التي أنشأها.

و يمكن تلخيص مساهمة كل جهاز من الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي في الجزائر خلال الفترة 1999-2011 في الجدول التالي:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير أجهزة الشغل، ص 93-96.

الجدول (32): نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي (%)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
ESIL	1,37	1,17	1,42	1,126	1,084	0,92	0,77	1,17	1,46	1,43	1,38	0,63	1,80
CPE	0,24	0,18	0,10	0,074	0,07	0,66	0,60	0,46	0,72	0,61	0,23	---	----
Tup Himo	0,72	0,28	0,18	0,27	0,25	0,15	0,13	0,22	0,22	0,14	0,16	0,12	0,12
IAIG	2,23	2,02	2,12	2,49	2,69	2,30	2,30	2,45	2,94	2,87	2,82	2,66	2,83
المجموع	**4,56**	**3,65**	**3,82**	**3,96**	**4,09**	**4,03**	**3,8**	**4,3**	**5,34**	**5,05**	**4,59**	---	---

المصدر: حساب نسبة مساهمة كل جهاز في التشغيل الكلي انطلاقا من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

يلاحظ من خلال هذا الجدول السابق أن نسبة مساهمة الأجهزة التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية في التشغيل الكلي تبقى ضعيفة جدا، و تقريبا مستقرة خلال الفترة 1999-2011.

1-3- أجهزة صيانة و ترقية الاستثمارات:

1-3-1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تم استحداث هذه الوكالة كبديل لوكالة دعم وترقية و متابعة الاستثمار (APSI)، كونها لم تصبوا إلى الأهداف التي أنشأت لأجلها. تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات و الهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع و دراستها و من تم اتخاذ القرارات بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، إلى أن تم تعديل هذا المرسوم، بإصدار أمر يتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه و آليات عمله، وذلك بإنشاء هيئة حكومية جديدة تجمع بين مهام و وسائل وكالة ترقية ودعم الاستثمار **(APSI)** و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)**، متمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)[1].

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري هدفها خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، و هي تتولى خاصة مهام إعلام و مساعدة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم، وكذا تسهيل إتمام الإجراءات التأسيسية للمؤسسات و إنجاز المشاريع.

[1] CNES, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2004. p 118.

الشكل (69): الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012

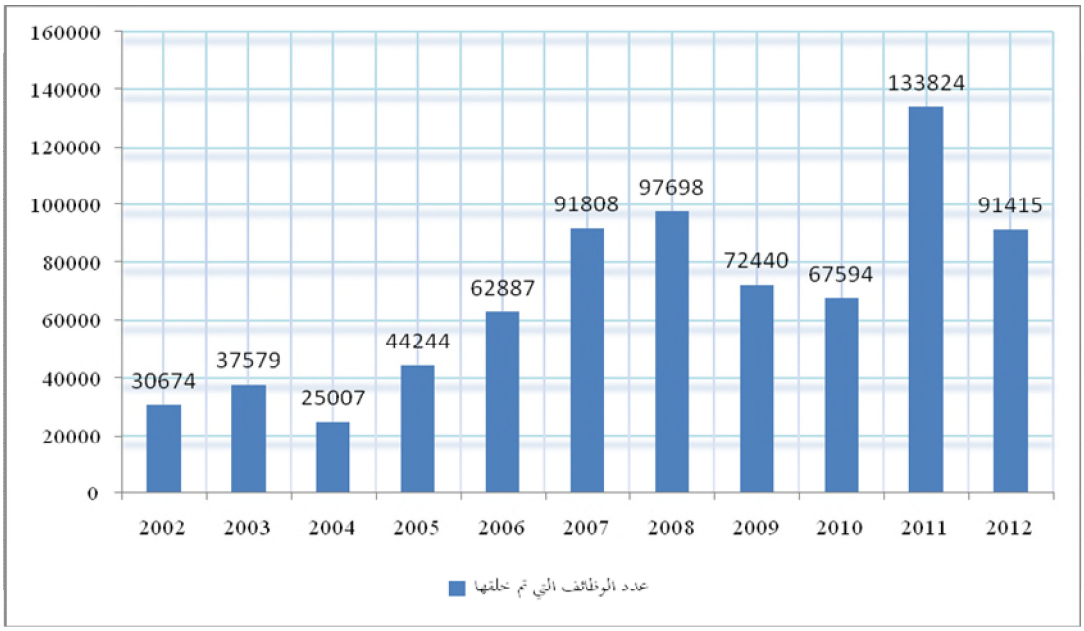

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar

1-3-2- البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA: هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي، و هو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري. قامت الدولة بوضع برنامج يختلف عن البرامج السابقة. ويهدف هذا البرنامج المسطر للتنمية الفلاحية إلى تحسين مردودية القطاع الزراعي. حيث قامت الدولة بوضع عدة آليات تمحورت في برامج تنموية على شكل سياسات دعم وتطوير الإنتاج الزراعي. و هذا ما يفرض ضرورة الاهتمام بهذا القطاع في إطار كل البرامج التنموية المسطرة[1]. الجدول التالي يوضح القيمة المضافة لهذا البرنامج و كذا مناصب الشغل التي خلقها من خلال هذا البرنامج:

الجدول (33): مؤشرات تقييم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
6,6	6,97	8,4	9,7	9,3	9,7	8,4	القيمة المضافة كنسبة من PIB (%)
7,7	7,83	10,18	11,72	11,39	11,81	9,58	القيمة المضافة كنسبة من إجمالي القيمة المضافة
104 323	132 428	166 203	179 291	163 499	171 000	142 287	عدد مناصب الشغل المحققة
1.18	1.65	2.13	2.68	2.61	2.74	2.30	نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)

Source: ONS et Ministère de l'agriculture et du développement rural. Rapport sur la situation du secteur agricole. Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information, 2008, p.5.

[1] Ouardia ANSEUR, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, octobre 2009. http://theses.univ-lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2009.anseur_o&part=157849

1-4- جهاز الدعم و الإدماج المهني للشباب (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ)

تمّ الشروع في الجهاز الجديد للإدماج المهني اتجاه الشباب منذ السداسي الثاني من سنة 1997، كما أن الهيئة المختصة المعروفة باسم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، هي التي كلّفت بتأطير و تطبيق هذا الجهاز.

الجدول (34): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريقة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

	2007-1999	2008	2013-2009
عدد مناصب الشغل	219187	14094	*227200
نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)**	3.06	2.40	----

المصدر: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل و مكافحة البطالة، ترقية تشغيل الشباب.

* توقعات خلق مناصب شغل عن طريق المؤسسات المصغرة 2009-2013.

** حساب النسبة انطلاقا من إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل الكلي)

1-5- أجهزة إعادة الإدماج التي يسيّرها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:

إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد جاء لأجل خلق آلية الأنشطة الممارسة من طرف البطالين المرقيين، الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة. و يمكن تلخيص أهم إجراءات الصندوق فيما يلي:

1- الإجراءات الغير فعّالة: و تضم هذه الإجراءات دفع تعويض التأمين من البطالة و مراقبة المنظمين على الصندوق لمدّة قدرها 23 شهرا.

2- الإجراءات الفّعالة: و تضم هذه الإجراءات نشاطات للمساعدة و الدّعم للرجوع إلى العمل، و القيام بالنشاطات، و يتم التكفّل بهذه الوظائف من طرف **مركز البحث عن العمل** و **مركز دعم العمل الحرّ**، و التي انطلق نشاطها في سنة 1998[1].

الجدول (35): عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC

	2007-1999	2008	2013-2009
عدد مناصب الشغل	20757	2398	*47800
نسبة مساهمة الصندوق في التشغيل الكلي ** (%)	0.29	0.03	----

المصدر: وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، المحور الرابع لمخطط النشاط لترقية الشغل و مكافحة البطالة، ترقية تشغيل الشباب.

* توقعات خلق مناصب شغل عن طريق المؤسسات المصغرة 2009-2013.

** حساب النسبة انطلاقا من إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل الكلي)

[1] Farida MERZOUK, op, cit., P 7.

1-6- جهاز تسيير القرض المصغر ANGEM (تمثل آلية جديدة أنشأت سنة 2004 لترقية الشغل الذاتي): تشكل الوكالة إحدى الوسائل الفعالة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص التخفيف من حدة البطالة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي وخاصة لدى فئة الإناث. وتنمية روح المقاولة التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي [1].

كان العدد الإجمالي للوظائف المحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية نهاية سنة 2012 يقدر ب 677412 وظيفة. و الجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في إطار هذا الجهاز منذ 2005 و إلى غاية 2012 [2]:

الجدول (36): الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الوظائف المحدثة من طرف الوكالة *	4994	38325	64171	127320	218421	295587	456917	677412
نسبة مساهمة الوكالة في التشغيل الكلي** (%)	0,06	0,43	0,75	1,39	2,31	3,04	4,77	---

المصدر : * إحصائيات ANGEM على الموقع www.angem.dz

** حساب النسبة انطلاقا من إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل الكلي)

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن نسبة مساهمة الوكالة في التوظيف الإجمالي قد انتقلت من 0.06% لسنة 2005 إلى 4.77% سنة 2011. وهي نسبة لا تزال ضعيفة ولكن نلاحظ نسبة نمو التشغيل في هذا الجهاز كبير.

1-7- تجربة صندوق الزكاة:

تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري في سنة 2003، حيث كان ينشط عن طريق اللجان (المركزية و الولائية القاعدية)، بعد ذلك تم إنشاء المديرية الفرعية للزكاة سنة 2005 بموجب مرسوم تنفيدي[3] و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف. حيث تنص المادة الثالثة منه على إنشاء مديرية الزكاة التي تكلّف بالإشراف على جمع موارد الزكاة و توزيعها و تحديد طرق صرفها [4]. من أهم الصيغ التي يمنحها هذا الصندوق أنه

[1] مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يوميّ 15– 16 نوفمبر 2011، ص 6.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر http://www.angem.dz

[3] المرسوم التنفيذي رقم 05-472 المؤرخ في 05 شوال 1426 هـ الموافق لـ 07 نوفمبر 2005 و يعدّل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 2000-146 المؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق لـ 28 يونيو 2000.

[4] دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع و الأفاق، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010-2011، ص 114.

يتكفل بتقديم قرض مصغر يمنح للقادرين على العمل من الجنسين و يسدّد في أجل لا يتعدى أربع سنوات. يعرف بـ "القرض الحسن" [1].

الجدول (37): المشاريع التي تم تمويها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن، 2004-2010

	2004	2005	52006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع	256	466	857	1147	800	1400	3000

المصدر: موقع وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية. http://www.marw.dz

يلاحظ من الجدول السابق أن توزيع القروض كان بداية من سنة 2004 بـ 256 قرض (سنة 2003 كانت التجربة مقصورة على ولايتين فقط)، و رغم أن عدد القروض المقدمة قد تضاعف تقريبا في السنة الموالية أي سنة 2005، إلا أن عددها بقي ضئيلا. وعرفت هذه القروض ارتفاعا متواصلا باستثناء سنة 2008. و تواصل هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى 3000 قرض سنة 2010.

II. تقييم لبرامج و سياسات التشغيل في الجزائر:

انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود[2].

استعراض عينة البرامج المنفذة في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر يعكس ضعف مستوى جمع البيانات وعدم استعمالها في مختلف مراحل وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها. فتحديد نطاق السياسات والجهات المستفيدة ومضمون البرامج لا يستند إلى بيانات كافية حول سوق العمل، ممّا يجعل هذه السياسات غير متصلة بواقع السوق ويضعف فعاليتها. فالبيانات التي تجمعها نظم المعلومات الخاصة بسوق العمل غير شاملة وغير قابلة للمقارنة وهذا ما يفسر قلة استخدام صانعي السياسات لهذه البيانات. ولم توجد دراسات مفصلة دقيقة لتقييم آثار برامج أداء سوق العمل، وإذا ما توفرت فهي تركز على النتائج المحققة على المدى القصير وليس على المديين المتوسط والطويل، ولا توفر معلومات عن أثر البرامج على العمالة طويلة الأجل ولا عن نوعية فرص العمل والمساواة بين الجنسين وغيرها من الأوجه الاجتماعية لتلك السياسات [3].

[1] دراني سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] الحسن عشي، سياسات التشغيل العربية: كلفة مرتفعة وتأثير متدن، 10-01-2012، مركز كارنيغي للشرق الأوسط.
http://carnegie-mec.org/experts/?fa=585&type=analysis

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 26 مارس، 2012، ص 47.

و استنتجت الكثير من الدراسات أن سياسات تحسين أداء أسواق العمل في الجزائر غير متكاملة ولا تنفذ بشكل منسّق. فتوفير البرامج في إطار سياسات تحسين أداء أسواق العمل لا يزال يتم بشكل مجزّأ ،مع أن التجربة الدولية بينت أهمية التكامل في تقديم خدمات العمالة. فالحاجة واضحة إلى تصميم سياسات تحسين أداء سوق العمل بشكل متكامل لتوفير خدمات متكاملة للمستفيدين، كالتدريب والتوجيه المهني ومواءمة المؤهلات مع متطلبات العمل. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين جميع الوكالات العامة العاملة على وضع هذه السياسات وتنفيذها، بما في ذلك مكاتب التشغيل العامة، ومراكز التدريب المهني، وغيرها.

فيما يخص **خدمات التشغيل العامة** في الجزائر تفتقر لكثير من البيانات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء سوق العمل. فمعظم مكاتب التشغيل توفر معلومات عن عدد المستفيدين من خدماتها، لكن قليلة جدا هي المكاتب التي توفر بيانات دقيقة ،مصنّفة بحسب نوع الجنس والمنطقة، ولا يوفر أي منها بيانات عن أوجه محدّدة في نتائج التشغيل، كمجال العمل أو مدة البقاء فيه.

أما في برامج الأشغال العامة، فالأرقام المتوفرة عن مجال العمل في البنى التحتية المنشأة قليلة جدا، لأن معظم المعلومات المتوفرة عن نتائج هذه البرامج تركز على عدد فرص العمل التي أوجدت. ونادرا ما تتوفر معلومات عن أعمال الصيانة التي تستهدف البنى التحتية، ولا تتوفر الدراسات حول متابعة هذه الأعمال لعامة الناس، مما يدعو إلى النظر في مدى استدامة النتائج التي تحققها برامج الأشغال العامة. وبالرغم من أن الأرقام المتوفرة عن نتائج هذه البرامج قليلة، فهي توفر معلومات مفيدة عن أثرها على المدى القصير. ومن الواضح أن الجزائر تفتقر إلى تقييم أثر البرامج المذكورة على خفض نسبة البطالة، ولذلك فإن قياس هذه النتائج، من شأنه توفير معلومات قيمة عن قدرة برامج الأشغال العامة على تمهيد الطريق أمام الفئات التي تعمل في إطار العمل الغير رسمي، لإدماجها في سوق العمل النظامي [1]. « كما أن هذه البرامج لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها، بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة إلى حين حصول المنتسبين إليها على وظائف دائمة. ومن المرجح أن 10% فقط من المشاركين في برامج الأشغال العامة ينجحون في الحصول على وظائف مناسبة عند انتهاء عملهم في هذه البرامج »[2].

فيما يخص تقييم أثر **برامج إعانات التشغيل** فمعظم التقارير والدراسات المتوفرة تتضمن معلومات عن النتائج المحققة على المدى القصير (مثل عدد المستفيدين)، لكنها لا تتضمن تقييما لأثرها على التشغيل بعد انتهاء البرامج مباشرة، ولا لأثرها على التشغيل الطويل الأمد أو على الدخل.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ص 38-39.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

نفس الشيء بالنسبة **لبرامج التدريب و التكوين**، فالتقارير التي تصدر حاليا لا تتناول جودة التدريب، أو مدى ملاءمة المهارات المكتسبة لاحتياجات سوق العمل، أو مدى وصول البرامج إلى جميع الفئات. فمعظم مراكز أو برامج التدريب العامة توفر معلومات فقط عن عدد المتدربين أو المستفيدين، وتفتقر إلى معلومات عن نتائج التدريب من حيث التشغيل والدخل المحقق منه سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

خاتمة الفصل الثاني:

يمكن أن نستنتج أن مهمة دراسة و تحليل سوق العمل في الجزائر تكتنفها صعوبات جمة وتحديات حقيقية أبرزها الغياب التام لسلاسل زمنية دقيقة من البيانات والمؤشرات المفصلة حول سوق العمل. وهناك أسباب تاريخية وسياسية قد حالت دون ذلك. و بالرغم من الانخفاض المسجل خلال العقد الأخير، حسب الإحصائيات الرسمية فيما يخص معدّلات البطالة، إلا أن ما يدعو للقلق أكثر أن هذه البطالة أصبحت تمس بوطأتها شرائح واسعة من المجتمع خاصة الشباب، و كذا حاملي الشهادات العليا، و أن الكثير منهم تخلى عن البحث الجاد عن العمل نظرا لطول مدّة البحث، وهذا ما يمكن أن يعكس مفهوم البطالة المحبطة. كما تبيّن من خلال هذه الدراسة أن عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2011 استحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع التجارة والخدمات بنسبة 50% تقريبا، وجاءت مرونة الطلب على العمالة في هذا القطاع كبيرة (باستخدام طريقتين مختلفتين). أما القطاع الصناعي الذي يضم رفقة القطاع الزراعي حوالي 35% من إجمالي اليد العاملة (FMI, 2008)، لم يساهم إلا بنسبة 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما القطاع الزراعي هو الآخر يساهم بأقل من 8%. إلى جانب ذلك سجلنا تدهور في العمل الدائم وانتعاش العمل المستقل و العمل لبعض الوقت. كما أن الارتفاع المقلق في معدّلات التشغيل في القطاعات غير الرسمية رافقه تراجع لافت في معدّلات البطالة في الجزائر.

أما برامج و سياسات التشغيل التي اتبعت في الجزائر، فقد تميّزت بتكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود، ممّا جعلها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

مقدمة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل سنقوم بإجراء دراسة تطبيقية لاختيار أهم فرضيات الدّراسة و التحقّق من مدى صحّتها حيث سنعمل أولا: على اختبار علاقة أوكن و التحقّق من مدى مطابقتها للاقتصاد الجزائري، بهدف معرفة معدّلات النمو اللازمة للتخفيف من حدّة البطالة، و كذا رسم و تعديل السياسات الاقتصادية بما يتلاءم ويتوافق وخصائص وبنية الاقتصاد الجزائري. سنقوم أيضا باختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي و معدّلات التشغيل خلال الفترة 1990-2000 بالاعتماد على إجراء اختبارين، الاختبار الأول هو اختبار السببية لقرانجر Granger Causality Test، أما الاختبار الثاني فهو اختبار للسببية ولكن يعتمد على طريقة Toda Yamamoto. ثم يليه تقدير للعلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو باستخدام طريقة الإنفاق في الجزائر للفترة 1980-2009 و بالاستعانة بطرق حديثة للخروج بتقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك إن وجد. في الأخير سنسعى لتحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و أهم المتغيرات الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر حيث سنحاول تقدير هذه العلاقة بين خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية.

المبحث الأول: اختبار علاقة أوكن Okun's Law بالنسبة للاقتصاد الجزائري (1980-2011)

إن المنهج المتبع في التحليل هو المنهج القياسي هو استخدام بيانات سنوية والتي تغطي الفترة 1980-2011، ونستخدم تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين التغيّر في معدّلات البطالة الفعلية حول معدّلها الطبيعي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدّله المحتمل.

أولا نقوم بتحديد نموذج (علاقة) أوكن (Okun's law model) من خلال الاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة التي طبقت على اقتصاديات العديد من الدول. و توجد دراسات تطبيقية عديدة حاولت التعرف على حقيقة العلاقة العكسية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و معدّل البطالة وأهم هذه الدراسات دراسة Smith (1975)، Gordon (1984)، C.E.Weber (1995)، Moosa (1997)، H. Adachi (2007). إلا أننا سوف نعتمد على دراسات كل من: Biyase and Bonga-Bonga (2007)، فؤاد الكريشان (2011) و كذا دراسة Makutuba Kodila (2011) للتأكد من مدى صحة العلاقة على الاقتصاد الجزائري.

إن الصيغة الجبرية لقانون أوكن تأخذ شكلين حسب Biyase and Bonga-Bonga[1]:

- الشكل الأول نموذج الفجوة كما يلي: $Y_t - Y_t^p = -\beta(U_t - U_t^n) + e_t$ (1)
- أما الشكل الثاني فهو نموذج الفرق: $\Delta Y_t = \beta_0 - \beta_1(\Delta U_t) + e_t$ (2)

فيما يخص متغيرات الدّراسة، نجد أن بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار) مأخوذة من قاعدة البنك الدولي (World Development Indicators and EconStats) أما معدّلات البطالة خلال نفس الفترة فهي مأخوذة من بيانات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر (CNES) وكذا الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

أما الناتج المحلي الإجمالي المحتمل فيمكن تقديره انطلاقا من الناتج المحلي الفعلي لأن المشكل الأساسي هو غياب سلسلة تخص الناتج المحتمل و نظرا لصعوبة حسابه اقتصاديا من خلال استخدام أسلوب دالة الإنتاج، نلجأ إلى الاعتماد على النهج الإحصائي الذي يعتبر الأسهل. أي على الاتجاه العام للسلسلة أو من خلال الاعتماد على مرشح هودرك وبرسكوت (HP).

يوضح الشكل البياني (66) الناتج الفعلي، المحتمل و كذا فجوة الناتج في الجزائر مقاس بمصفاة HP.

[1] Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga,(2007), op. cit., p 15-16.

الشكل (70): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي و كذا الناتج المحتمل في الجزائر

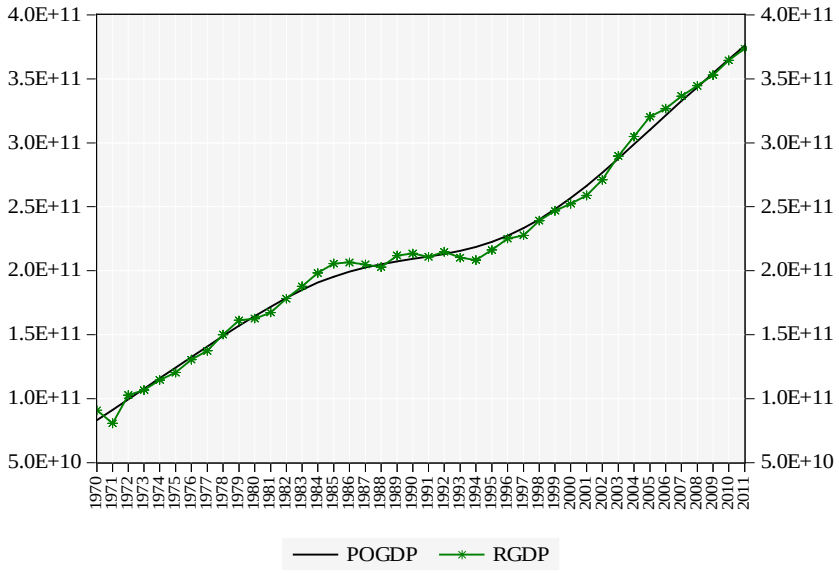

المصدر: البنك الدولي (WDI)، أما الناتج المحتمل فقد تم الحصول عليه باستعمال مرشح HP-filter بالاستعانة ببرنامج Eviews 7.

يشير الشكل البياني إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال أربع عقود من الزمن، بالإضافة إلى حجم الناتج الممكن الذي يمكن الوصول إليه باستخدام جميع الطاقات العاطلة في الاقتصاد و كذا فجوة الناتج.

لقد حققت الجزائر أداء اقتصادي جيّد حيث عرف النمو الاقتصادي بين 2000 و 2009 نموا إجماليا قدر بـ4,9% بعد أن كان لا تتجاوز 1,5% بين عامي 1990 و1999. و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل البياني. يعود تطور الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية عقد التسعينات إلى الاعتماد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة جدا خاصة بعد ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية وكذا ديناميكية قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات. إلا أن أكثر ما يعيق وتيرة النمو الحقيقي في الجزائر هو الاعتماد الكلي على عائدات المحروقات بالإضافة إلى ضعف القطاع الصناعي و تراجعه وضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تغطية الحاجيات الغذائية.

I. منهجية قياس معدّل البطالة الطبيعي:

يمكن حساب هذا المعدّل بطريقتين:

1- حساب معدل البطالة الطبيعي انطلاقا من معدّله الفعلي. فنجد أن ثابت معادلة انحدار معدّل البطالة على عدة متغيرات و خاصة معدّل النمو يمكن أن يعبّر على معدّل البطالة الطبيعي. فمن الناحية الرياضية والإحصائية فإن الثابت يعبر عن قيمة المتغير عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي) مساوية للصفر. ففي ما يتعلق بتقدير معدّل البطالة الطبيعي فيوجد عدد قليل من الدراسات القياسية وبعض المقاربات.

$$Unem = 20.19 - 0.0022\ GDP$$

أي $UN = 20.19$ و تبقى هذه المقاربة غير دقيقة.

2- يمكن حساب هذا المعدّل أيضا انطلاقا من علاقة فليبس[1] المعدّلة و المطورة التي تربط معدّلات التضخم بمعدّلات البطالة و يمكن كتابة هته العلاقة على الشكل التالي:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = \beta_1 + \beta_2\, U_t + \varepsilon_t$$

يعرف هذا المنحنى بمنحنى فليبسس المطور أو المنحنى التسارعي حيث عندما يكون معدّل البطالة عند مستوى مستقرّ و منخفض عندما ترتفع معدّلات التضخم ويكون هناك تسارع في المستوى العام للأسعار. البيانات حول التضخم يتم حسابه سنويا كنسبة لارتفاع المستوى العام للأسعار (CPI)، و معدّل البطالة يتم حسابه انطلاقا من السكان في سن العمل[2]:

$$U = \frac{Nombre\ \ de\ ch\hat{o}meurs}{Population\ \ \ active\ \ totale} \times 100$$

البيانات المأخوذة هي للفترة 1980–2011 و بعد تقدير العلاقة نتحصل على النتائج التالية:

النموذج الخطي: $\pi_t - \pi_{t-1} = 4.278 - 0.224\ U_t + \varepsilon_t$

النموذج يوضح أنه في حالة انخفاض معدلات البطالة بنقطة واحدة (%) فإن التغيّر في معدّل التضخم سيرتفع في المتوسط بنسبة قدرها 0.19% .

$$C^n = \frac{\hat{\beta}_1}{-\hat{\beta}_2} = \frac{4.278}{0.224} = 19.09\ \%$$

بعد تقدير كل من الناتج المحتمل و معدّل البطلة الطبيعي سوف نقوم بحساب حساب التغير في الناتج المحلي الإجمالي حول معدّله المحتمل و كذا معدّل البطالة الفعلي حول معدّله الطبيعي باستعمال نموذج الفجوة و كذا نموذج الفرق. حيث أن:

- نموذج الفرق: $$U_t - U_{t-1} = \alpha - \beta\left(\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}\right) + \varepsilon_t \qquad (3)$$

$$\left(\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_{t-1}}\right) = VarY_{Dif} \quad \text{و} \quad U_t - U_{t-1} = VarU_{dif}$$

- نموذج الفجوة: $$U_t - U_{Na} = \alpha - \beta\left(\frac{Y_t - Y_{Po}}{Y_{Po}}\right) + \varepsilon_t \qquad (4)$$

[1] علاقة فليبس الشهيرة هي التي تعكس العلاقة العكسية بين تطور الأجور الاسمية و معدّلات البطالة و التي صاغها فليبس في بريطانيا خلال الفترة 1861-1957.

[2] Dmodr N. Gujarti, (2003), Basic Econometrics, Mc Grw-Hell/Irwin, 4 th Edition, New Yroks, P191-194.

$$U - U_{Na} = VarU_{gap} \quad \text{and} \quad \left(\frac{Y - Y_{Po}}{Y_{Po}}\right) = VarY_{gap}$$

بعد عدّة محاولات لاختيار للنموذجين فقد تبيّن أفضلية الصيغة اللوغاريتمية، لذا قمت بتحويل السلاسل التالية U و Y (معدّل البطالة الفعلي و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي على التوالي) إلى الصيغة اللوغاريتمية لإجراء الاختبارات المناسبة على النموذجين. و كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية، يتم استخدام القيمة اللوغاريتمية للمتغيرات لأنها طريقة مناسبة لها ايجابيات منها إزالة الاتجاه الأسي للمتغير أو أي اتجاهات حادة وكذلك إمكانية تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج صيغته الأصلية غير خطية.

II. منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة و هي منهجية ARDL التي طوّرها كل من Pesaran (1997)، Shinand and Sun (1998)، وكل من Pesaran et Al (2001). و يتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها. و يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين. الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [1]. كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة قرانجر (Engle-Granger, 1987) ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW Test) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن Johansen Cointegration Test في إطار نموذج VAR.

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام (Laurenceson and Chai, 2003)، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير (Gerrard and Godfrey). لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 31 مشاهدة ممتدة من عام 1980 إلى2011.

نموذج ARDL يمكّننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة،

[1] محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلّد الخامس و العشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009، ص 8.

بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى مثل وانجل-جرانجر (1987) طريقة جوهانسن (1988) وجوهانسن-جسلس (1990). ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و (SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) و (SC) [1].

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج (UECM)، يقدم كل من Pesaran et Al (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود. و يأخذ النموذجين الصيغة التالية:

$$\Delta VarU_{dif} = \alpha + \beta_1 VarU_{dif_{t-1}} + \beta_2 VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{dif_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{dif_{t-1}} + \varepsilon_t \quad (5)$$

$$\Delta VarU_{gap} = \alpha + \beta_1 VarU_{gap_{t-1}} + \beta_2 VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta VarY_{gap_{t-1}} + \sum_{i=1}^{q} \gamma_2 \Delta VarU_{gap_{t-1}} + \varepsilon_t \quad (6)$$

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة. تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد. بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى (γ_1, γ_2) معلمات الفترة القصيرة. في حين أن α و ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل و كذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1 : \quad \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test)، نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من Pesaran et Al (2001). حيث نجد بهذه الجداول (1-2-3) قيم حرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran

[1] رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة حالة الأردن 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1ب)، جامعة اليرموك، اربد، 2011، ص 394.

et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى I(1)، و المتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0)، أو تكون عند نفس درجة التكامل. فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

III. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية. و رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين و هما اختبار Dickey and Fuller المطوّر و كذا اختبار Phillip-Perron. ويمكن توضيح مثلا اختبار Dickey and Fuller من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = B_1 + \delta\ Y_{t-1} + U_t$$

حيث يشير Δ إلى الفرق الأول للسلسة الزمنية (Y_t)، و يتم اختبار فرض العدم بأن المعلمة $\delta = 0$ أي بوجود جدر الوحدة (غير ساكنة) في المقابل نجد الفرض البديل $\delta \langle 0$ أي أن السلسلة ساكنة، و يمكن أن يضاف للمعادلة متغير الزمن (t) وإذا كان حدّ الخطأ في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحّح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة. و الجدولين التاليين (38) و (39) يوضّحان الاختبارين:

جدول (38): اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه
$VarY_{Dif}$	$I(1)$	-3.192 ** (0)	-3.162 (0)	-5.547* (1)	-5.504 * (1)
$VarU_{dif}$	$I(0)$	-2.729 *** (0)	-3.291*** (0)	-6.636 * (0)	-6.512 * (0)
$VarY_{gap}$	$I(1)$	-2.555 (0)	-2.534 (0)	-4.329 * (0)	-4.364 * (0)
$VarU_{gap}$	$I(1)$	-1.247 (1)	-0.180 (0)	-2.792 *** (0)	-3.291 *** (0)

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10 % حسب القيم الجدولية

() طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 9 فترات.

جدول (39): اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

السلسلة الزمنية	درجة التكامل	المستوى		الفرق الأول	
		ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه
$VarY_{Dif}$	$I(1)$	-3.155 ** (2)	-3.110 (2)	-7.545 * (3)	-7.875 * (4)
$VarU_{dif}$	$I(0)$	-2.778 *** (1)	-3.253 *** (2)	-7.749 * (7)	-7.565 * (7)
$VarY_{gap}$	$I(1)$	-2.555 (0)	-2.652 (1)	-4.305 * (2)	-4.350 * (2)
$VarU_{gap}$	$I(1)$	-0.875 (4)	-0.508 (2)	-2.778 *** (1)	-2.778 *** (2)

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996). ** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996). * معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يتضح من الاختبارين ADF و PP أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات ($VarY_{Dif}$، $VarY_{gap}$، $VarU_{gap}$) بها جدر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات. ممّا يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(1)$ و أن الفرق الأول لها من الرتبة $I(0)$. غير أن السلسلة $VarU_{dif}$ ساكنة عند مستواها (الخلاصة أن بعض السلاسل غير ساكنة في المستوى ومن رتبة متساوية $I(1)$ في حين البعض الآخر ساكنة عند المستوى الأول، ومن ثم يمكن فقط إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذجين المقترحين.

IV. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى اختبار الحدود ($ARDL$)، يوضح الجدول التالي نتائج حساب إحصائية (F)، حيث جاءت القيم لـ (F) أقلّ من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة في النموذجين. و القيم الحرجة تم الحصول عليها من الجدول الثاني و الثالث الذي أقترحه كل من Pesaran et al. (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، و10%. كل هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم و تؤكد غياب علاقة توازنية طويلة متغيرات النموذجين.

الجدول (40): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (الحالة II Pesaran et al. (2001)

الإصدار	F-statistic المحسوبة:.....*	الاحتمال	النتيجة
• [1] **نموذج الفرق**	** 4.494	0.02	**غياب علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة:	**الحد الأدنى**	**الحد الأعلى**	
عند مستوى معنوية 1%	9.063	9.786	
عند مستوى معنوية 5%	6.606	7.423	
عند مستوى معنوية 10%	5.649	6.335	

▪ [2] نموذج الفجوة	1.027	0.374	غياب علاقة تكامل مشترك
القيم الحرجة:	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
عند مستوى معنوية 1%	7.057	7.815	
عند مستوى معنوية 5%	4.934	5.776	
عند مستوى معنوية 10%	4.042	4.788	

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون. (2001)، الجدول CI(iii) الخانة II: المقطع و بدون اتجاه والخانة *، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

طبقا لهذه النتيجة فإنه لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين وهذا يؤكد صحة فرضية غياب علاقة أوكن في الجزائر مثلها مثل باقي معظم الدول النامية. ومنه لا يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا يتطلب وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

خلاصة القول أن معدّل النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق وظائف شغل (فرضية النمو بدون تشغيل) و هو ما يتوافق و النتيجة التي توصّل إليها الباحث عماد الموسى.

نموذج الفجوة:

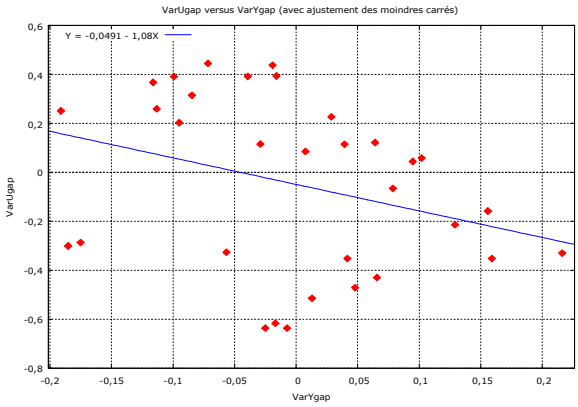

نموذج الفرق

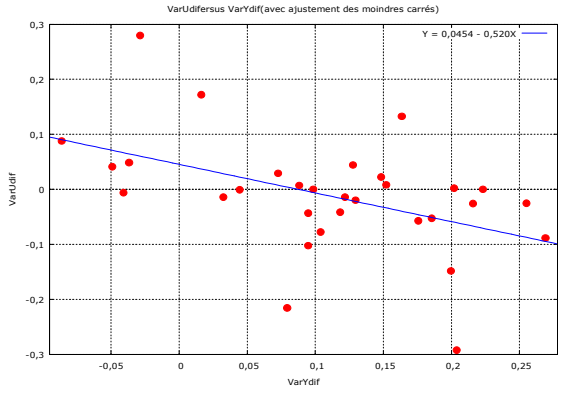

المصدر: رسم البيانين بالاعتماد على برنامج Gretl و باستخدام البيانات السابقة

المبحث الثاني: التشغيل و النمو الاقتصادي

I. اختبار العلاقة بين معدّل التشغيل و معدّل النمو الاقتصادي بالنسبة للاقتصاد الجزائري (1990-2010):

توجد علاقة متبادلة بين التشغيل و النمو الاقتصادي فإذا زاد النمو الاقتصادي صاحبه زيادة في دخول الأفراد وأرباح الشركات و ينعكس كل ذلك على ارتفاع حجم الطلب الاستهلاكي و الطلب الاستثماري و سيزيد حجم التشغيل كنتيجة لذلك. و قد أثبتت صحّة هذه العلاقة الكثير من الدراسات التطبيقية أهمّها، الدراسة البحثية التي قدّمها كل من Biyase and Bonga-Bonga (2007) حيث ناقش من خلالها "المفارقة في النمو

الاقتصادي في جنوب أفريقيا"[1]، و قدّم طرح جديد في مسألة مهمّة و هي النمو المنخفض للتوظيف أو ما يعرف بالنمو بدون تشغيل أي تحقيق معدّلات نمو مقبولة بدون خلق للوظائف. وقد استخدم الباحث منهجية حديثة في الاقتصاد القياسي لتحليل هذه العلاقة باستعمال تقنية نموذج متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR). لقد وجدا أن زيادة 1% في الناتج سوف تؤدي إلى زيادة 0.2% في معدّل العمالة. و بالرغم من أن هذه النتائج سليمة وواعدة حسبه، إلا أنه بيّن أن السلطات في هذا البلد لا تتعامل بشكل جيّد مع التراكمات المرتفعة في معدّلات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة و حسبه فإن معدّلات البطالة لا تزال مرتفعة جدّا حسب المعايير التاريخية والدولية. وأن رفع معدّل التشغيل بحلول عام 2014 ممكن حدوثه كما جاء في الوثيقة Asgisaحسب السيناريوهات المقدمة، ولكن فقط مع نمو كبير في الناتج المحلي الإجمالي (أي ضعف المعدّل الحالي أو حتى أكثر).

أيضا دراسة الغنام (2005) حول العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي والتوظف في المنشآت الخاصة في المملكة العربية سعودية. و استخدم اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ و منهجية سببية قرانجر من أجل تحديد اتجاه العلاقة بين السلسلتين الزمنيتين في الأجلين القصير و الطويل. و قد توصّل إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدّل النمو الاقتصادي والتوظف. واتضح كذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ ومنهجية قرانجر وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتجه من معدّل النمو الاقتصادي إلى التوظف وليس العكس. أي أن التغيرات في معدّل النمو الاقتصادي تساعد في تفسير التغيرات في التوظف في القطاع الخاص و ليس العكس. و قد توصل من خلال دراسته إلى أن تحقيق معدل مرتفع من التوظيف مرتبط بمدى قدرة المنشآت في التركيز على جوانب تخص الإنتاجية من خلال تحسين استخدام التقنية من أجل رفع معدّل النمو و من تم زيادة رفع معدّلات التشغيل[2].

فهل هذه العلاقة محقّقة بالنسبة للاقتصادي الجزائري أم لا خلال الفترة 1990-2010 ؟ هذا ما سنحاول إثباته أو نفيه عن طريق تحليل نتائج الدّراسة القياسية من خلال القيام ببعض الاختبارات المناسبة لبيانات السلاسل الزمنية قيد الدّراسة. في هذا الاختبار سأحاول أن أحدّد اتجاه العلاقة الموجودة بين معدّل التشغيل والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1990-2010، و قد تحصّلت على البيانات الإحصائية من الديوان الوطني للإحصائيات و كذا من البنك الدولي (بيانات الحسابات القومية، و ملفات البيانات للحسابات القومية لـ OECD).

[1] Mdu Biyase and Lumengo Bonga-Bonga,(2007), "South Africa's Growth Paradox," DEGIT Conference Papers c012_043, DEGIT, Dynamics, Economic Growth, and International Trade, 9 13.

[2] Hamad a. Al-Ghannam. (2003). the relation between economic growth and employment in Saudi private firms, Saudi Economic Association, economic studies, volume 5, 9. King Saud University, 2003.

1-1- اختبار سببية قرانجر (The Granger causality test):

إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد خلال الفترة 1990-2010 بين المتغيرين (Emp) و $(RGDP)$ لا يعني بالضرورة غياب أي ارتباط بين معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي وكدا معدّلات التشغيل، هذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل. بالأحرى فهي ضعيفة جدّا و تحتاج لبيانات أكثر دقّة للتحقّق من صحة العلاقة. و هذا ما أشار إليه عماد الموسى. لذلك ارتأينا اختبار العلاقة السببية بين معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدّل التشغيل الفعلي باستعمال طريقة سببية قرانجر، والذي يتطلب استخدام المتغيرات بصيغتها الساكنة، لذلك قبل الإنطلاق في استخدام هذا الاختبار يجب أن نتأكد استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة و باللجوء إلى اختبار Dickey and Fuller المطوّر و كذا اختبار Phillip-Perron. قمنا أولا باختبار سكون السلسلة الزمنية لمعدّل التشغيل و معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، و توصلنا إلى أن السلسلتين بهما جدر للوحدة ولكن عند إجراء الفرق الأول أصبحت السلسلتين ساكنتين.

سنستعمل في اختباراتنا هذه الفروق الأولى لكل من معدّل التشغيل و كدا معدّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونظرا لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء المستخدمة فقد تم اختيار فترات الإبطاء $n=1$ باستخدام أقل قيمة لمعيار " أكايك" ومعيار "شواتز". وتظهر نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (41): اختبار سببية قرانجر

المشاهدات	d	فرضية العدم	F-Statistic	الاحتمالية
19	1	$(\Delta RGDP)$ لا تسبب (ΔEmp)	*** 4.357	0.0532
	1	(ΔEmp) لا تسبب $(\Delta RGDP)$	0.282	0.6026

*، ** و *** معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%.

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدّلات التشغيل. وبناءا على هذه النتائج يمكن القول أن معدّلات التشغيل تتأثر فعلا بحجم الناتج.

1-2- اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو):

استخدمت دراسة Toda and Yammamoto (1995) طريقة مطوّرة *MWALD* لاختبار والد *Wald test* على قيود نموذج $VAR(K)$ حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس (F) و (χ^2) من أجل الحكم على فرضية العدم. ولقد أثبتت دراسة Rambaldi and Doran (1996) أن طريقة *MWALD* لاختبار سببية قرانجر Granger Causality من الممكن تقديرها باستخدام نموذج *VAR* أي يتم تقدير $VAR(K+d_{\max})$ وتمثل $d_{\max}$ أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها ويكتب على النحو التالي:

$$RGDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{1i} RGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \alpha_{2i} Emp_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$Emp_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{1i} Emp_{t-i} + \sum_{i=1}^{K+d_{\max}} \beta_{2i} RGDP_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

في النموذج (1) والنموذج (2)، لا يمكن رفض فرضية العدم (لا توجد سببية) لما $\alpha_{2i} = 0$ $\beta_{2i} = 0$ على التوالي. ثم يتمّ تقدير اختبار والد المعدّل لاختبار سببية قرانجر Granger Causality بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا Seemingly Unrelated Regression(SUR). وتتميّز هذه الطريقة كما ذكر Zapata and Rambaldi (1997) بأنها لا تتطلّب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الاختبار حتى في غياب علاقة تكامل مشترك).

تم اختبار Toda Yamamoto test في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدّل التشغيل. و لقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة و هي (2) و تم حسابها انطلاقا من معيار (SIC)و (AIC) أما أقصى درجة تجانس للمتغيرات مأخوذة بعين الاعتبار هي درجة واحدة (1). أي أن عدد فترات التباطؤ المدرجة في اختبار تودا ياماموتو هي (3) فترات. و جاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول (42): اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة Toda Yamamoto

	d	فرضية العدم	والد المحسوبة	الاحتمالية
	1	($RGDP$) لا تسبب (Emp)	** 6.264	0.011
	1	(Emp) لا تسبب ($RGDP$)	2.092	0.160

*، ** و *** معنوية عند المستوى 1%، 5%، 10%.

من خلال النتائج المعروضة في الجدول يتضح أن فرضية العدم مرفوضة عند مستوى دلالة 5%، حيث نستنتج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الاقتصادي الحقيقي الموجب المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدّلات التشغيل الحالية. وهذا ويؤكد صحة النتيجة الأولى من خلال سببية قرانجر.

II. تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو الاقتصادي باستخدام طريقة الإنفاق)

نتناول في هذه المرحلة من الدّراسة تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو باستخدام طريقة الإنفاق[1]– Components of GDP by expenditure) في الجزائر للفترة 1980-2009. تحلّل الدّراسة و تقيس آثار مكوّنات النمو الاقتصادي الممثلة في حجم الاستثمار، النفقات العامة، إجمالي الصادرات والواردات الكلية على الطلب على اليد العاملة في الجزائر ويستند التحليل على سلسلة زمنية 1980 و حتى سنة 2009.

[1] إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة يعادل من ناحية الإنفاق مجموع الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وتكوين الإجمالي لرأس المال و إنفاق العالم الخارجي أو ما يعرف بصافي الصادرات (قيمة الصادرات مطروح منها قيمة الواردات).

تختلف المنهجيات القياسية المطبقة في تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة و مكونات النمو الاقتصادي من وجهة طريقة الإنفاق. فبعض الدراسات تعتمد على البيانات المقطعية (Cross-Section) وبعضها يرتكز إلى السلاسل الزمنية (Time series). ويستند البعض الآخر على البيانات المدمجة (Panel Data). وباعتبار أن هذا البحث يعتمد على السلاسل الزمنية للاقتصاد الجزائري، يمكن تطبيق عدة مناهج للتقدير كمنهج التكامل المشترك (Cointergation) و متجهات تصحيح الخطأ، أو متجهات الانحدار الذاتي العادية أو الهيكلية (VAR or SVAR)، أو طريقة المربعات الصغرى العادية أو المعممة. وبالطبع فإن ما يحكم اختيار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة من جهة، وصياغة النموذج القياسي من جهة أخرى.

انطلاقا من النظرية الاقتصادية و من دراسة قياسية حديثة لـ محمد عبد الله الجبرين[1]، قمنا بصياغة العلاقة خطية بين الطلب على اليد العاملة والمتغيرات المفسرة له من وجهة نظر الإنفاق وتكون الدالة كما يلي:

$$Emp = f(INV, GCE, IM, EX) \qquad (1)$$

كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها طريقة مناسبة لها ايجابيات منها إزالة الاتجاه الأسي للمتغير أي الاتجاهات الحادة وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج صيغته الأصلية غير خطية. وبعد عدّة محاولات من اختيار أهم صيغة للنموذج فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح:

$$\log Emp = f(\log INV, \log GCE, \log IM, \log EX) \qquad (2)$$

وهذه قائمة متغيرات الدراسة القياسية على النحو التالي:

الرمز الإحصائي	المتغير
Emp	– القوة العاملة
INV	– قيمة تكوين رأس المال (الاستثمار).
GCE	– النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة[2].
IM	– قيمة الواردات
EX	– قيمةالصادرات

[1] Mohammed Abdullah Aljebrin. (2012), Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 4, 2012, 271-277.

[2] **النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة** (سعر ثابت للعملة المحلية) وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقا) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضا معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءا من تكوين رأس المال الحكومي. والبيانات مأخودة من الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

عند القيام بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة نجد أن عملية إجراء أية علاقة الانحدار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة سيمكننا من الوصول إلى نتائج انحدار زائف، ومنه فإن المقدرات والاختبارات الإحصائية التي تنتج عن هذا الانحدار و التي تستخدم سلاسل زمنية غير ساكنة يمكن اعتبارها نتائج غير سليمة ولا يمكن الاطمئنان إلى نتائج الاستدلال الإحصائي على مقدرات النموذج عندما نتجاهل خصائص السلاسل الزمنية من زاوية السكون قبل إجراء الانحدار. لذا يتم أخذ خصائص السلاسل الزمنية الإحصائية بعين الاعتبار وتخليصها من عدم السكون قبل إجراء التقدير.

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك. و تعدّ اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدّراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جدر الوحدة من اختبار فليب برون (PP). الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (43): اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		درجة الاستقرار
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	
log *Emp*	(11) 0.827	(1) -2.001	(5) * -6.113	(6) * -6.164	I(1)
log *INV*	(2) 0.323	(4) 0.329	(1) ** -3.684	(13) * -4.492	I(1)
log *GCE*	(0) 0.985	(1) -0.985	(0) * -4.153	(5) * -4.430	I(1)
log *IM*	(1) -0.843	(6) -0.110	(3) * -3.988	(20) * -7.352	I(1)
log *EX*	(0) -1.517	(1) -2.058	(1) * -4.699	(1) * -4.974	I(1)

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

نلاحظ من خلال اختبار *PP* أنه لا يمكن رفض فرضية العدم عند المستوى (المتغيرات بها جدر للوحدة) بالنسبة للمتغيرات ($\log Emp$ ، $\log INV$ ، $\log GCE$ ، $\log IM$ ، $\log EX$)، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات. ممّا يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة $I(1)$ كما هو موضح بالجدول. ومنه نستنتج أن كل السلاسل ساكنة في المستوى ومن رتبة متساوية $I(1)$. لذا يمكن استخدام طريقة انجل قرانجر (1987) ذات المرحلتين في إطار تحليل مفهوم التكامل المشترك.

2-1- اختبار التكامل المشترك:

بالاعتماد على طريقة انجل – قرانجر (1987) نبد أولا بتقدير انحدار العلاقة طويلة المدى باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كماهو موضح بالجدول (44) الآتي:

الجدول (44): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية

المتغير التابع: *LEmp*			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	P. Value
الثابت (c)	* -11.21	-6.145	0.00
lINV	*** 0.35	1.812	0.08
lGCE	* 0.57	3.965	0.0005
lIM	*** -0.34	-1.938	0.06
lEX	* 0.50	3.255	0.003
$R^2 = 0.97$, $SE = 0.05$, $SSR = 0.07$, $DW = 0.946$			

*** معنوي عند 10 % ، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

يتضح من النموذج المقدر توافق معلماته مع النظرية الاقتصادية. وبعد إجراء علاقة الانحدار المتعدد. نقوم بعدها بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار للكشف عن وجود تكامل مشترك في النموذج. و يمكن الكشف عن سكون سلسلة البواقي بعدة اختبارات منها اختبار جدر الوحدة (PP)

الجدول (45): سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (PP)

السلسلة الزمنية	المستوى		درجة الاستقرار
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	
سلسلة البواقي	(5) *** -2.781	(5) -2.745	I(1)

* معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

*** معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

من خلال الجدول يتضح أن سلسلة البواقي غير ساكنة عند المستوى ومنه فإن النموذج يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي في سلسلة البواقي، ممّا قد يفسر وجود انحدار زائف. باستخدام المستوى و بإجراء اختبار جذر الوحدة لبواقي هذا الانحدار، ظهرت البواقي غير ساكنة ومنه لا يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ.

و انطلاقا من نتائج الكشف عن سكون سلسلة البواقي في طريقة انجل قرانجر، و عدم تقديم قرار حاسم حول مدى غياب علاقة التكامل المشترك، فإن ذلك يتطلب اللجوء إلى نوع آخر من الاختبارات المتقدمة في الكشف عن علاقات التكامل المشترك.

ارتأينا الاعتماد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار جوهانسن في إطار نموذج VAR لأن هته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة لأولى، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة انجل قرانجر

ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

نظرا لأن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة الأولى، سيتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بينها على الرغم من احتمال وجود اختلال في الأجل القصير. قبل القيام باختبارالتكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج و يتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها :معيار Akaik، Schwarz، Hannan and Quinn، Final Prediction Error، ومعيار LR.

الجدول (46): بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	120.1778	NA	1.84e-10	-8.226985	-7.989092	-8.154259
1	246.4429	198.4166*	1.37e-13*	-15.46021	-14.03285*	-15.02385*
2	272.4863	31.62414	1.54e-13	-15.53474*	-12.91791	-14.73475

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

أكّدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 1. و بعد القيام بعدّة محاولات ارتأينا اختيار فترة الإبطاء هذه لأنها متسقة مع جودة النموذج الذي نحن بصدد دراسته.

يوضح الجدول (47) نتيجة اختبار الأثر (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج.

الجدول (47): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (1995)

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.805988	102.7311	88.80380	0.0034
على الأكثر واحد	0.667713	56.81577	63.87610	0.1701
يشير اختبار الأثر إلى وجود علاقة تكامل واحدة عند مستوى معنوية 0.05				
رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05				
احصائية p ماكنون، هوج و مشليس				

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.805988	45.91537	38.33101	0.0056
على الأكثر واحد	0.667713	30.84915	32.11832	0.0708
يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود علاقة تكامل واحدة عند مستوى معنوية 0.05				

بالقراءة السريعة لنتائج التقدير يتضح أن:

نتائج اختبار الأثر Trace تبين أن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 102.7311 أكبر من القيمة الجدولية 88.80380 وعلية نرفض الفرض الصفري ونجزم بوجود معادلة تكامل واحدة على الأقل.

والاختيار البديل وهو اختيار القيم المميزة العظمى Max والذي يختبر الفرض الصفري القائل بأن عدد متجهات التكامل المتساوي هي r مقابل الفرض البديل بأنها تساوى r+1، أيضا يؤيد ويقوى من النتيجة السابقة لأن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب 45.91537 أكبر من القيمة الجدولية 38.33101 وعلية نرفض الفرض الصفري ونؤكد على وجود معادلة تكامل واحدة على الأقل، وعلى ذلك يمكن القول طبقا لهذه النتيجة انه توحد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات النموذج.

يوضح الشكل (71) متجه للتكامل المشترك بيانيا بين متغيرات النموذج، حيث يظهر بشكل عام استقرار هته العلاقة وتأرجحها حول الصفر بالرغم من ابتعاد هذا المتجه خلال بعض السنوات بشكل واضح نوعا ما.

الشكل (71): متجه للتكامل المشترك

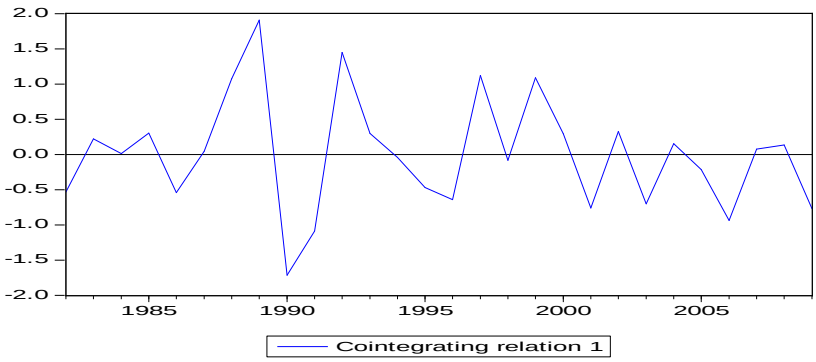

طبقا لهذه النتيجة فإن هناك علاقة توازن في الطلب على العمالة من جهة و مكونات النمو الاقتصادي من جهة أخرى. تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيّرات الدراسة يمكننا من القيام بطرق أخرى بالإضافة إلى طريقة المربعات الصغرى العادية، و هذه الطرق هي أفضل للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و Jeon 2005) نجد منها طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا FMOLS و طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم CCR.

2-2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):

صمّم كل من Philips و Hansen، (1990) و Philips و Moon (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير أمثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM و Jeon 2005) وعرفت بنهج الـ FMOLS، وتتميّز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيّز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيّم المعاملات المقدّرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. و تتلائم هذه الطريقة وتقدّم نتائج أحسن خاصة

مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيّرات الدراسة[1].

الجدول (48): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا

المتغير التابع: *LEmp*			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	P. Value
الثابت (c)	* -11.13	-4.962	0.00
lINV	*** 0.043	1.827	0.08
lGCE	* 0.60	3.543	0.001
lIM	*** -0.41	-1.925	0.07
lEX	** 0.45	2.425	0.02
$DW = 1.036$	$SSR = 0.071$,	$SE = 0.054$,	$R^2 = 0.97$,

*** معنوي عند 10 % ، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

3-2- طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم[2] (Canonical coinegration regression estimator): هي أيضا طريقة تصحيح لامعلمية تم اكتشافها من قبل الباحث Park (1992)، هذه الطريقة مماثلة لطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لكن التصحيح يكون لكلا المتغيرين لذلك يستند على تحويل المتغيرات في انحدار التكامل المشترك حيث يتم إزالة التحيّز من الدرجة الثانية لمقدرات طريقة المربعات الصغرى.

الجدول (49): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم

المتغير التابع: *LEmp*			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	P. Value
الثابت (c)	-10.43	* -3.773	0.0009
lINV	0.57	1.666	0.11
lGCE	0.69	* 3.225	0.003
lIM	-0.55	-1.697	0.10
lEX	0.32	1.207	0.24
$DW = 1.241$	$SSR = 0.078$,	$SE = 0.057$,	$R^2 = 0.97$,

*** معنوي عند 10 % ، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

[1] مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012، ص 126.

[2] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسان خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص 160.

تبين الجداول (44)، (48)، (49)، نتائج انحدار التكامل المشترك لتفسير التغير في القوة العاملة في الاقتصاد لما تتغيّر العوامل المكونة للنمو من وجهة الإنفاق وجاءت النتائج تقريبا متشابهة و تبيّن من خلال النتائج أنه:

– توجد علاقة موجبة بين حجم قوة اليد العاملة و حجم الاستثمار، الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة وحجم الصادرات و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. و جاءت نتائج كل المتغيرات معنوية ما عدا في طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم أين ظهر كل من متغير حجم الاستثمار، وحجم الصادرات و كذا الواردات غير معنوية و لكن معلماتها تتوافق مع نتائج باقي الطرق.

– من خلال تحليل النتائج نجد أن المتغيرات الثلاثة سابق الذكر كان لها تأثير إيجابي و ضعيف في الرفع من معدّلات التشغيل. فزيادة حجم الصادرات يعكس أهمية العمل علي زيادة الاهتمام بتشجيع قطاع الصادرات.

– وجود أثر سلبي ومعنوي للواردات السلعية الإجمالية على حجم العمالة في الأجل الطويل هذه نتيجة مهمة تعكس ضرورة العمل على تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات.

تشير قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.97$ في الطرق الثلاثة إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة. كما تشير اختبار F إلى جودة النموذج المقدر ككل من الناحية الإحصائية.

لمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل (72): القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي للنموذج قيد الدراسة

CCR FMOLS OLS

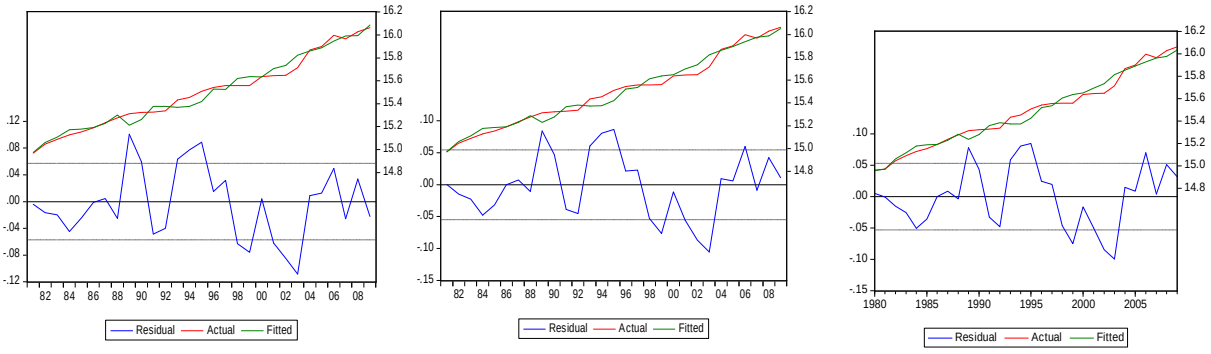

يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدّرة مع القيم الحقيقية ممّا يشير إلى جودة النموذج المقدّر و يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

وجود تكامل يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتقدير الآثار قصيرة وطويلة المدى

الجدول (50): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع: $\Delta LEmp$			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	P. Value
الثابت (c)	* 0.035	3.026	0.006
ECM_{t-1}	** -0.36	-2.472	0.021
$\Delta lINV$	0.06	0.504	0.62
$\Delta lGCE$	0.005	0.027	0.97
ΔlIM	-0.08	-0.751	0.46
ΔlEX	0.06	0.308	0.76
$R^2 = 0.23, \quad SE = 0.036, \quad SSR = 0.030, \quad DW = 1.953$			

*** معنوي عند 10 % ، ** معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في الجدول (52) نجد أن حدّ معلمة تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة و تعتبر هته النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (0.361-) إلى أن الطلب على العمالة كمتغير تابع يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة $(t-1)$ و تعادل 36.1%. أي أنه عندما ينحرف الطلب على العمالة خلال الفترة القصيرة $(t-1)$ عن قيمه التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 36.1% من هذا الانحراف في الفترة (t)، ومنه فإن الطلب على اليد العاملة يستغرق ما يقارب 2.7 سنوات للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير مكوّنات النمو من وجهة الإنفاق. و أيضا نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق و الفترة الطويلة المدى، حيث يوجد أثر موجب و ضعيف و غير معنوي لكل من الصادرات، الاستثمار و كذا النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة على الطلب على العمالة في الأجل القصير. فنمو الصادرات مثلا بنسبة قدرها 1% سيؤدي إلى زيادة في معدّل نمو العمالة بحوالي 0.06% فقط في الأجل القصير.

المبحث الثالث: اختبار أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و المتغيرات الديموغرافية على معدّلات البطالة في الجزائر

سوف أعتمد في تحديد المتغيّرات التي تؤثر على التغيّر في معدّلات البطالة على عوامل مختلفة أهمّها:

1- العودة إلى أهم الدّراسات و المساهمات النظرية الاقتصادية في تفسير ديناميكية البطالة؛

2- فترة الأمد أو التوازن خلال الدراسة؛

3- تحديد المستوى الذي سوف نعتمد عليه في إجراء الدّراسة، سواء كان مستوى النشاط الاقتصادي على مستوى جزئي أم كلي.
4- طبيعة المتغيرات الاقتصادية و كذا البيانات الاقتصادية تحت الدراسة ومدى توافرها.

إذا أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار، يمكن تحديد أهم المتغيرات الأساسية التي تفسّر اختلال سوق العمل. لم ندخل العديد من المتغيرات في النموذج، وإنما حاولنا الارتكاز على بعض العوامل انطلاقا من النظرية الاقتصادية ومن العديد من الدراسات التطبيقية. فمثلا وفقا للفكر الكلاسيكي يمكن الأخذ بعين الاعتبار أثر تدخلات السياسة الحكومية في تنظيم سوق العمل لأنها عوامل تؤثر على الوضع التوازني لسوق العمل. أيضا الفكر الكينزي يختلف على الفكر الكلاسيكي، حيث يركّز هذا الأخير على الطلب الكلي ومكوناته في المدى القصير. أمّا المدرسة النقدية فتؤكد على أهمية العلاقة التوازنية بين معدّل البطالة والتضخم المتوقع، واختلال هذه العلاقة يكون مردّه للعوامل المؤثرة في التضخم.

حاولت الاستعانة بعديد من الدّراسات التطبيقية على الدول النامية بهدف محاكاتها في صياغة و إعداد نموذج لتحديد أهم المتغيّرات التي تفسّر التغير في معدّلات البطالة في الجزائر، و من أهم هذه الدراسات نجد: دراسة Joel, H. E.& Johannes M. A. (2010)، دارسة Valadkhani, A. (2003)، دراسة Kangni K. (2007)، أحمد بن عبد الكريم المحميمد (2007).

إن عملية تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية و العوامل الديموغرافية التي تؤثر على التغيرات في معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة مابين 1980-2010، تتطلب اللجوء إلى استخدام أدوات تحليل السلاسل الزمنية من أجل تتبع تطوّر هذه المتغيرات بصفة منتظمة، و هذا سوف يساعدنا في التحليل الاقتصادي. استخدام هذا الأسلوب هو محاولة للوصول إلى تقييم علمي متين مبني على أسس كمية قياسية لتحديد و اختبار صلاحية النموذج المقدم انطلاقا من الدراسات التطبيقية الحديثة.

انطلاقا من النظرية الاقتصادية و من الدراسات السابقة، قمت بصياغة نموذجين يعبّران عن علاقة خطية بين معدّل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية و الديموغرافية التي يمكن أن تأثر على ديناميكيته وتكون دالة معدّل البطالة كما يلي:

- **النموذج الأول:**

$$UNEM = f(GDP, INV, NTOT, ACTPOP) \qquad (1)$$

- **النموذج الثاني**

$$UNEM = f(GDP, ROIL, RECETT, EXPEN, INF, EXPOR) \qquad (2)$$

كما ذكرنا سابقا و كما هو شائع في الدراسات الاقتصادية يتم إدخال الصيغة اللوغاريتمية على المتغيرات لأنها طريقة مناسبة، لها ايجابيات منها إزالة الاتجاه الأسي للمتغير، أي الاتجاهات الحادة وكذلك منها تحويل صيغة النموذج إلى الصيغة الخطية إذا كان النموذج صيغته الأصلية غير خطية. وبعد عدّة محاولات من اختيار أهم صيغة للنموذجين فقد تبين أفضلية الصيغة اللوغاريتمية كما هو موضح:

النموذج الأول:

$$LUNEM = f(LGDP, LINV, LNTOT, LACTPOP) \qquad (3)$$

النموذج الثاني:

$$LUNEM = f(LGDP, LROIL, LRECETT, LEXPEN, LINF, LEXPOR) \qquad (4)$$

وهذه قائمة متغيرات الدراسة القياسية على النحو التالي:

الرمز الإحصائي	المتغير
UNEM	– معدّل البطالة
GDP	– الناتج المحلي الإجمالي (القيم الثابتة وبالعملة المحلية)
INV	– نسبة مساهمة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
NTOT	– صافي معدّل التبادل التجاري بالمقايضة (2000 = 100) (المصدر: البنك الدولي)
ACTPOP	– معدّل النشاط الخام
ROIL	– أسعار النفط الحقيقية
RECETT	– نسبة الإرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
EXPEN	– نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
INF	– معدل التضخم السنوي
EXPOR	– نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

I. النموذج الأول:

1-1- اختبار جدر الوحدة:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك. و تعدّ اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدّراسة من حيث درجة تكاملها. و رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين و هما اختبار Dickey and Fuller المطور و كذا اختبار Phillip-Perron والجدولين التاليين (51) و (52) يوضحان الاختبارين:

الجدول (51): اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		درجة الاستقرار
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	_____
LUNEM	(0) -0.707	(0) -0.549	(0) ** -3.537	(0) ** -3.700	I(1)
LGDP	(0) 0.424	(0) -0.714	(0) ** -3.119	(0) -3.109	I(1)
LINV	(0) -1.238	(0) -0.218	(0) * -4.959	(0) * -5.447	I(1)
LNTOT	(0) -1.246	(0) -1.517	(0) * -5.656	(1) * -4.069	I(1)
LACTPOP	(0) -1.776	(0) -2.359	(0) * -5.656	(0) * -5.620	I(1)

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية ** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية * معنوية عند مستوى 10 % حسب القيم الجدولية

() طول فترة الإبطاء المناسبة أوتوماتيكيا وفق معيار (Schwartz – Criterion) بحدّ أقصى 9 فترات.

الجدول (52): اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول		درجة الاستقرار
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	_____
LUNEM	(1) -1.025	(5) -0.605	(12) -3.356	(28) -4.204	I(1)
LGDP	(3) 1.106	(3) -1.247	(2) -3.085	(2) -3.056	I(1)
LINV	(2) -1.353	(1) -0.151	(2) -4.949	(0) -5.447	I(1)
LNTOT	(3) -1.364	(2) -1.441	(3) 6.302	(4) -7.621	I(1)
LACTPOP	(11) -1.517	(3) -2.278	(28) -8.251	(22) -10.847	I(1)

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996). ** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996). * معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يتضح من الجدولين (اختبار *ADF* و *PP*) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جدر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) و أن الفرق الأول لها من الرتبة I(0). الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية I(1). ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود (Test bounding) و يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 30 مشاهدة فقط والممتدة من عام 1980 إلى2010.

1-2- منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

باستخدام منهج الحدود كما وضحنا سابقا نقوم بالكشف عن وجود تكامل مشترك حيث نقوم أولا باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM)، و يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta LUNEM = \alpha + \beta_1 LUNEM_{t-1} + \beta_2 LGDP_{t-1} + \beta_3 LINV_{t-1} + \beta_4 LNTOT_{t-1} + \beta_5 LACTPOP_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_1 \Delta LGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{P} \gamma_2 \Delta LINV_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_3 \Delta LNTOT_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_4 \Delta LACTPOP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_5 \Delta LUNEM_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي:

$$H_0: \quad \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: \quad \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$$

ننتقل بعد ذلك إلى الجدول الأول الذي أقترحه كل من Pesaran et al. (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، و10%، حيث جاءت القيم لـ (F) أكبر من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 1%، 5%، و10%. و القيم الحرجة موجودة بالجدول الثالث (3) المقترح من طرف Pesaran et al . كل هذه النتائج تلغي رفض فرضية العدم و تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة بين متغيرات النموذج.

الجدول (53): اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (الحالة I (2001) .Pesaran et al)

الإصدار	F-statistic المحسوبة:.....*	الاحتمال	النتيجة
النموذج	*6.472	0.016	**وجود علاقة تكامل مشترك**
القيم الحرجة:	**الحد الأعلى**	**الحد الأدنى**	
عند مستوى معنوية 1%	5.331	4.011	
عند مستوى معنوية 5%	4.329	3.182	
عند مستوى معنوية 10%	3.827	2.782	

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون. (2001)، الجدول CI(iii) الخانة II: المقطع و بدون اتجاه والخانة *، ** و *** ذات دلالة إحصائية (معنوية) عند المستوى 1٪، 5٪ و 10٪ .

3-1- التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدّل البطالة و أهم بعض المتغيرات الاقتصادية و الديموغرافية التي يمكن أن تؤثر فيه، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL باستخدام أهم برنامج مخصص لمثل هذه النماذج و هو برنامج Microfit. 4. و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول (56)، وقد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار (Akaike

Information Criterion). و يوضح الجدول نتائج التوازن في المدى الطويل في الجزائر، إذ ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة. بعضها كان معنوي و البعض الآخر غير معنوي.

الجدول (54): مقدّرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع *LUMEN*)

المتغير	المعملة
LRGDP	* -2.22
LINV	* -1.27
LNTOT	* -0.28
LACTPOP	0.65
T	0.041
C	* 60.07

ملاحظة: حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية ARDL(2,1,2,0,0). معنوي عند * 1% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 10%.

يتضح من الجدول أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من النظرية الاقتصادية كانت جيّدة حيث نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق و أغلب الدراسات التطبيقية التي تخص البطالة.

– توجد علاقة سلبية (أي علاقة عكسية) بين معدّلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل الاستثمار، و معدّل التبادل التجاري و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. و جاءت نتائج كل المتغيرات معنوية في طريقة الانحدار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL.

– من خلال تحليل النتائج نجد أن المتغيرات الثلاثة كان لها تأثير إيجابي مع تباين في درجة التأثير على معدّلات البطالة، حيث أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة للناتج وكذا معدّل الاستثمار كانت أكبر، في حين أن مرونة البطالة إلى معدّل التبادل التجاري كانت ضغيفة حيث أن البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي في معدّل التبادل التجاري بنفس القدر عند ارتفاع كل من الناتج و كدا معدّل الاستثمار. وهذا يعكس حقيقة تركيبة الصادرات الجزائرية فقطاع النفط والغاز يسيطر على هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 98% من صادرات البلد (2003). أما الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات تكاد منعدمة.

– وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لمعدّل النشاط الخام على معدّلات البطالة في الأجل الطويل و هذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، و تعتبر هذه النتيجة مهمة و تعكس ضرورة بناء سيناريوهات مستقبلية لدالة عرض العمالة في الجزائر بهدف تخطيط اليد العاملة.

1-4- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

فيما يخص حد تصحيح الخطأ $ECM(-1)$ فقد ظهرت بإشارة سالبة و عند مستوى معنوية 1% ممّا يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى. و الجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ:

الجدول (55): نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL (المتغير التابع $\Delta LUNEM$)

المتغير	المعملة
$\Delta LUNEM(-1)$	* 0.49
$\Delta LRGDP$	0.77
$\Delta LINV$	-0.47
$\Delta LINV(-1)$	*** 0.67
$\Delta LNTOT$	* -0.28
$\Delta LACTPOP$	0.65
ΔC	** 59.96
ΔT	0.41
$ECM(-1)$	* -0.998

ملاحظة: حسب معيار AIC تم اختيار القيم المتباطئة التالية ARDL(2,1,2,0,0). معنوي عند * 1% ، ** معنوي عند 5% ، *** معنوي عند 10%.

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج تختلف نوعا ما عن نتائج المدى الطويل فأغلب المتغيرات لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. فقط حجم الناتج كان له موجب و ضعيف على انخفاض معدّلات البطالة (غير معنوي) وهذا يعكس حقيقة تكوين هذا الناتج، فقطاع المحروقات هو الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 36% من الناتج المحلي الإجمالي. و كما هو معروف فإن هذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالعمل وهو مسؤول فقط عن توفير فرص عمل أقل من 5% في الاقتصاد.

إن معلمة حد تصحيح الخطأ تساوي 0.998- و نلاحظ معنويتها عند حدود 1% و بالإشارة السالبة. وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل و أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج و تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل....

1-5- اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). و يعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد[1]. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

[1] Sufian Eltayeb Mohamed, (2008). Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Working Papers API-Working Paper Series. from Arab Planning Institute. API/WPS 0803. PP 22.

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM وCUSUMSQ التي اقترحها كل من Brown، Dublin و Evans (1975).

الشكل البياني (73): اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة و المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

CUSUM of Squares

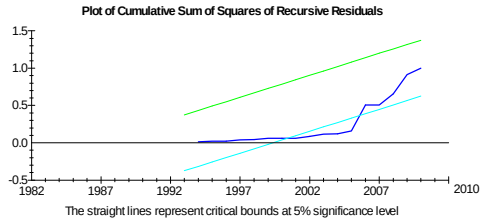

CUSUM

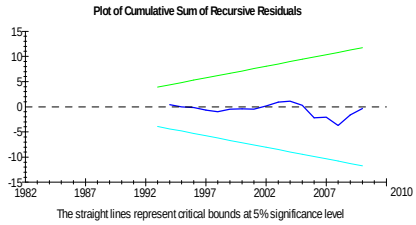

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة *CUSUM* بالنسبة لهذا النموذج، فهو يعبر وسط خطّي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى نوع من الاستقرار في النموذج عند حدود معنوية 5%. إلا أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة *CUSUMSQ* يقطع أحد خطي حدود المنطقة الحرجة لكن سرعان ما يعود ليستقر داخل المنطقة الحرجة. و يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل و نتائج الفترة القصيرة المدى.

II. النموذج الثاني:

من خلال النموذج الثاني تم تقدير العلاقة بين معدّل البطالة من جهة و كل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات العامة، التضخم، الإنفاق الحكومي و حجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 و ذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية. حيث قمت باستخدام منهجية (Johansen) بعد تفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام طرق احصائية معينة (بالاستعانة ببرنامج Eviews7).

2-1- استقرارية السلاسل الزمنية:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية و هو شرط من شروط التكامل المشترك. و تعدّ اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، و معرفة الخصائص الإحصائية و معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدّراسة من حيث درجة تكاملها و قد تم استخدام جدر الوحدة من اختبار فليب برون (PP). الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (56): اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	ثابت فقط	ثابت و اتجاه	ثابت فقط	ثابت و اتجاه
LUNEM	(8) -0.419	(8) -0.025	(6) *** -2.672	(5) *** -3.188
LGDP	(8) -0.657	(8) -1.271	(2) * -3.641	(3) ** -3.687
LROIL	(5) -1.267	(1) -1.395	(19) * -4.149	(22) ** -3.817
LRECETT	(3) -1.814	(3) -1.936	(23) * -3.861	(24) ** -3.721
LEXPEN	(8) -1.981	(8) -1.982	(3) * -3.695	(3) ** -3.690
LINF	(2) -1.652	(2) -2.044	(8) * -7.856	(8) * -7.817
LEXPOR	(7) -1.371	(7) -2.465	(6) * -4.053	(6) * -4.074

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

* معنوية عند مستوى 10 % حسب قيم (adj. t-Statistic) الجدولية لـ (MacKinnon : 1996).

( ) العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel).

يتضح من اختبار (PP) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جدر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة (1) I و أن الفرق الأول لها من الرتبة (0) I. الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة متساوية I(1) ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen.

2-2- منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة Johansen:

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار Johansen في إطار نموذج VAR لأن هته المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من الطريقة لأولى، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة Engle Granger – ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

و نظرا لأن مثل الاختبار يتطلب كبر حجم السلاسل الزمنية، و بما أن الفترة المدروسة تتمتد فقط من سنة 1980 إلى سنة 2010، اعتمدنا على طرق احصائية لتفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام برنامج Eviews 7 . والتفكيك يمكن أن يتم من خلال إتباع عدّة أساليب وقمنا باختيار الأسلوب الأفضل والأكثر اقترابا من الواقع مقارنة بالسلسلة الأصلية.

قبل القيام باختبارالتكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الابطاء التي يتضمنها النموذج و يتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار Akaik ، Schwarz، Hannan and Quinn، Final Error Prediction، ومعيار LR.

الجدول (57): بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	62.01436	NA	8.91e-10	-0.973705	-0.804752	-0.905146
1	1670.431	2989.094	9.20e-22	-28.57401	-27.22238	-28.02553
2	1934.094	457.3263	2.08e-23*	-32.37335	-29.83905*	-31.34495*

* تشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

أكّدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 2. و يوضّح الجدول رقم (57) نتيجة اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test ($\lambda_{\max}$) لاختبار وجود علاقة في الأجل الطويل بين التغيّر في معدّلات البطالة و أهم المتغيّرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر في هذه الأخيرة.

الجدول (58): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	**إحصائية الأثر ***	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.351228	160.2102	125.6154	0.0001
على الأكثر 1	0.315566	109.1546	95.75366	0.0043
على الأكثر 2	0.194718	**64.41336**	**69.81889**	0.1252
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	**اختبار القيم المميزة العظمى ****	القيمة الحرجة 0.05	الاحتمال
لا شيء	0.351228	51.05558	46.23142	0.0142
على الأكثر 1	0.315566	44.74125	40.07757	0.0139
على الأكثر 2	0.194718	**25.55439**	**33.87687**	0.3485

* يشير اختبار الأثر إلى وجود R=2 عند مستوى معنوية 0.05

** يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R=2 عند مستوى معنوية 0.05

رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05

إحصائية p ماكنون، هوج و مشليس

يوضح الجدول (58) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوى R ، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب أكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأولين وعلية نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوى R=2. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر

الفرض العدم القائل بأن عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوى R+1 أيضا يؤيد ويقوى من النتيجة السابقة. و منه فإن R=2 ممّا يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدّلات البطالة و أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية على الرغم من وجود اختلال في الفترة القصيرة المدى.

3-2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا (FMOLS):

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة و الأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيّرات النموذج و جاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول (59):

الجدول (59): مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا

المتغير التابع: *LUNEM*			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	P. Value
الثابت (c)	* 5.212355	5.849459	0.0000
LGDP	* -0.084192	-4.160643	0.0001
LROIL	* -0.862764	-10.36453	0.0000
LRECETT	-0.092457	-0.404747	0.6864
LINF	* -0.068120	-3.570395	0.0005
LEXPOR	* 0.599808	5.404036	0.0000
LEXPEN	0.088336	0.523495	0.6017
$R^2 = 0.914$, $SE = 0.096$, $SSR = 1.057$, $DW = 0.208$			

ملاحظة: ***معنوي عند 10 % ، **معنوي عند 5%، * معنوي عند 1%

يبين الجدول (61) نتائج الانحدار المصحّح كليا FMOLS لتفسير متغير معدّل البطالة باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، نسبة الإرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نسبة الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم السنوي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

– تبيّن وجود علاقة عكسية بين معدّلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإرادات الحكومية ، و كذا معدّلات التضخم و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. و جاءت النتائج معنوية ماعدا متغير الإرادات.

– من خلال تحليل النتائج نجد أن أهم متغير كان له تأثير إيجابي و كبير في التخفيض من معدلات البطالة هو أسعار النفط الحقيقية.

– وجود أثر موجب و معنوي إحصائيا ولكن ضعيف للناتج في انخفاض معدّلات البطالة في الأجل الطويل. وهذا يعكس حقيقة تكوين هذا الناتج، فقطاع المحروقات هو الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل

36% من الناتج المحلي الإجمالي. و كما هو معروف فإن هذا القطاع يتميز بكثافة رأس المال مقارنة بالعمل وهو مسؤول فقط عن توفير فرص عمل أقل من 5% في الاقتصاد.

– وجود أثر سلبي ومعنوي للصادرات السلعية الإجمالية على انخفاض معدّلات البطالة وهذا يعكس حقيقة تركيبة الصادرات الجزائرية فقطاع النفط والغاز يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 98% من صادرات البلد (2003). فالصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات تكاد منعدمة.

– وجود أثر سلبي وغير معنوي للإنفاق الحكومي على ارتفاع معدّلات البطالة في الجزائر. و هذا يؤكد صحة عدم فعالية السياسة المالية التوسعية في تحقيق الأهداف المرجوة. فإذا عاينا هيكل الاقتصاد الجزائري نجد أن هذا الأخير يعاني من خلل هيكلي. فزيادة الطلب من خلال السياسة المالية التوسعية لم يقابله زيادة في الإنتاج، بل إن امتصاص هذا الطلب تم على حساب القطاع الخارجي (زيادة الواردات). و قد أكد الكثير من الاقتصاديين أن كل الدلائل النظرية والتجريبية تشير إلى أن دور الحكومة يجب أن يكون عند حدّ معين لضمان استمرارية النمو الاقتصادي و إيجاد فرص وظيفية جديدة منتجة و دائمة، وأن ضخامة القطاع الحكومي يمكن أن تؤثر سلبا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي و على خلق مناصب الشغل.

– يلاحظ من خلال الجدول السابق أن معامل التحديد المصحّح في النموذج المقدر قد بلغ 91.4%، هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسّر ما نسبته 91.4 % من التغير الحاصل في المتغير التابع، و لمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الرسم البياني (74): القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي لدالة البطالة

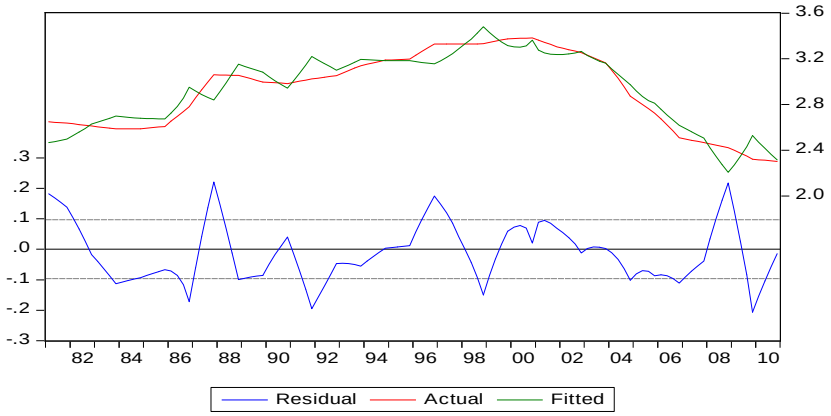

يلاحظ من الشكل تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية ممّا يشير إلى جودة النموذج المقدّر و يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج.

خاتمة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم دراسة تطبيقية جاءت على ثلاثة مستويات، في مرحلة أولى، قمت بتفكيك السلسة الزمنية الخاصة بمعدّلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح HP)، و قد تبيّن أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمسّ جزءا صغيرا من البطالة الكلية. و في المرحلة الثانية قدّمت محاولة لاختبار قانون أوكن باستخدام التكامل المشترك (منهج الحدود)، وتوصّلت إلى نتيجة مفادها أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدّل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف (النمو بدون تشغيل). ولكن باستخدام اختبار السببية (الاختبار الأول هو اختبار السببية لقرانجر Granger Causality Test، أما الاختبار الثاني فهو اختبار للسببية ولكن يعتمد على طريقة Toda Yamamoto) تبيّن وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معدّل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدّا حتى لما تكون معدّلات النمو مرتفعة). كمرحلة ثالثة، قمت بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر. وتبين وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدّلات البطالة. في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار، حجم الصادرات و كذا أسعار النفط الحقيقية.

- الخـــــــــاتمة العامة -

الخاتمة العامة:

أهم النّتائج التي توصّلنا إليها من خلال هذه الرسالة يمكن عرضها على مستويين كما يلي:

➢ **على مستوى عرض و تحليل بيانات سوق العمل في الجزائر:**

1- يلاحظ أن معدّلات النمو الاقتصادي الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري ظلت تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، فقد سجل معدّل نمو قدره 3.3% فقط خلال سنة 2010، بالرغم من الاستثمارات الكبرى التي أنجزت (قدّر حجم الاستثمار عند حدود 40.4% من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية 2010)، و لم يتجاوز معدّل النمو كمتوسط نسبة قدرها 3% خلال العشر سنوات السابقة، و مع معدّل بطالة بالكاد انخفض إلى حدود 10% حتى نهاية سنة 2011، دون الحديث عن معدّل البطالة بين الشباب الذي بقي في حدود 21.5% (وتمثل هذه النسبة حوالي 43.5% من مجموع العاطلين عن العمل). كما أن هذا الحجم المهم من الاستثمار قابله قطاع صناعي تحويلي صغير لم يتوقف عن التراجع، فقد انخفضت مساهمته إلى حوالي 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010، بعد أن كان يمثّل ما قيمته 11.4% سنة 1990.

2- لعبت العوامل الديموغرافية أيضا دورا في التأثير على ديناميكية معدّلات البطالة. فانخفاض معدّلات البطالة بمستويات كبيرة حسب الإحصائيات الرّسمية على مدى العقد الماضي من 30% في عام 2000 إلى 9.8% فقط في عام 2011، تزامن مع تراجع معدّلات الخصوبة السكانية خلال العقود الثلاثة الماضية، و التي انخفضت بشكل مطرد من 5.8% في عام 1985 إلى 2.4% في عام 2007. وكنتيجة لذلك، انخفض النمو السكاني من 3.1% إلى 1.5% خلال نفس الفترة.

3- الزيادة في عدد مناصب العمل التي تم خلقها خلال الفترة 2000-2011 استحوذ على الجزء الأكبر منها قطاع التجارة و الخدمات بنسبة 50% تقريبا، و يعتبر هذا القطاع حسب بعض الاقتصاديين غير منتج، لأنه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج. و جاءت مرونة الطلب على العمالة في هذا القطاع كبيرة (باستخدام طريقتين مختلفتين).

4- القطاع الصناعي الذي يضم رفقة القطاع الزراعي حوالي 35% من إجمالي اليد العاملة (FMI, 2008)، لا يساهم إلا بنسبة 5% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما القطاع الزراعي هو الآخر يساهم بأقل من 8%.

5- معدّل نشاط الإناث لا يزال ضعيفا و بعيدا عن نظيره للرجال، بالإضافة إلى تدهور العمل الدائم وانتعاش العمل المستقل و العمل لبعض الوقت، و اللذان أصبحا يمثلان حلا لمشكلة البطالة. فارتفاع العمل المؤقت على حساب العمل الدائم، و كذا ارتفاع العمل للحساب الخاص و العمل المستقل، كان من بين الأسباب التي ساعدت على تراجع معدّلات البطالة بداية من سنة 2001.

6– ارتفاع مقلق لمعدّلات التشغيل في القطاعات غير الرسمية. و قد ترافق التراجع اللافت في معدّلات البطالة في الجزائر، مع زيادة معتبرة في الاستخدام غير الرسمي و هذا ما لاحظناه من خلال تحليل بيانات سوق العمل في الجزائر.

7- انطوت برامج و سياسات التشغيل في الجزائر كغيرها من الدول العربية الأخرى عموما على ثلاثة عيوب رئيسة، جعلتها تفشل في معالجة الاختلالات الحقيقية لسوق العمل وهي: تكلفتها العالية، وتغطيتها المنخفضة، وتأثيرها المحدود.

➢ على مستوى الدّراسة القياسية:

لقد جاءت النتائج الجانب التطبيقي لهذه الرسالة مقبولة من الناحية الإحصائية و النظرية. و قد ساهمت النتائج المتوصل إليها في توضيح، مدى تأثير أهم المتغيرات الاقتصادية و بعض العوامل الديموغرافية على معدّلات البطالة في الجزائر ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

1- من خلال محاولة فهم العلاقة بين معدّل النمو الاقتصادي ومعدّل البطالة في الجزائر من خلال الدراسة القياسية و التحليلية (اختبار علاقة أوكن)، نجد أن البيانات حول المتغيرين خلال طول فترة الدراسة لم تظهر اتجاها محدّدا. وليس هذا فحسب، بل أن بعض السنوات أظهرت أنهما كانا يسيران في نفس الاتجاه. و حتى لما كانت العلاقة عكسية بين المتغيرين (سالبة الاتجاه) في فترات أخرى و كان ارتفاع الأول أي معدّل النمو بمعدّلات مرتفعة، فإن معدّل البطالة قد يستجيب للانخفاض و لكن بمعدّلات ضعيفة جدّا. وهذا يعني أن العلاقة بين المتغيرين، وإن كانت في اتجاهها الصحيح كما ينصّ على ذلك قانون أوكن، فإن أثر النمو سيكون ضعيف جدّا على مستويات البطالة التي تبقى عند مستويات مرتفعة. و منه فإن معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي الحالي والذي يقدّر بـ3.53% كمتوسط خلال الفترة 2000-2011 غير كافي للعمل على خفض معدّلات البطالة الفعلية في الاقتصاد.

2- اتضح أيضا أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي أعدّت في الجزائر بداية من سنة 2000، وفقا لأسس النظرية الكينزية، لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكذا طبيعة

بنيته. فالزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يبقى غائبا، و إن وجد فهو يواجه مشاكل هيكلية والمالية وقد حالت هذه العوامل مجتمعة دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، ممّا أدى إلى ارتفاع الطلب الخارجي (زيادة حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق هذه السياسة) من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد[1]. و منه فقد تبين جليّا، محدودية فعّالية السياسة المالية التوسعية من خلال نمو الإنفاق الحكومي، وخاصة الإنفاق الاستهلاكي في التخفيف من حدّة البطالة الهيكلية. و يبقى تأثيرها فقط في المدى القصير و يمسّ فقط البطالة الدورية التي تشكل جزءا ليس بالكبير مقارنة بمعدّل البطالة الكلي. فمن خلال نتائج دراسة تطبيقية لاختبار الأساس النظري لقانون فانغر في الجزائر[2] تبيّن أيضا أنه لا يوجد أي دليل واضح على أن الإنفاق الحكومي يسبّب الزيادة في الدخل الوطني في المدى الطويل (أي الرّفع من معدّلات النمو الاقتصادي) وبعبارة أخرى، فإن الاقتراحات ذو النزعة الكينزية (السياسة المالية التوسعية) غير فعّالة في الجزائر من خلال تدخل الدولة برفع الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة كأداة لتشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي و دعم التشغيل. كلّ هذا قد يسمح للحكومات بإعادة النظر في سياساتها المنتهجة حاليا، بوضع معايير لتقييم اتجاه سياسة الإنفاق في البلد وكذا تحديد الحدّ الأمثل للتدخل. وتتمثل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل فيما يلي[3]:

- ضرورة اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام والقيام بإصلاحات مالية لدعم آفاق النمو في الجزائر. ففي المدى المتوسط يتعين على الجزائر أن تعمل على ضبط أوضاع المالية العامة للحفاظ على استمرارية استخدام الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات، مع تشجيع التنوع الاقتصادي وإنشاء الوظائف. و تشمل التدابير الداعمة لهذه الأهداف إعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة (الاستثمار المنتج). و كذا تنويع قاعدة الإيرادات.
- لا بدّ من البحث على مصادر أخرى للدخل و تركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي خاصة و أنها قطاعات كثيفة اليد العاملة.
- إعادة النظر في الأسلوب المتبع في إعداد الموازنة، وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للبرامج والأداء والحاجة الحقيقية والدور التنموي، وليس لأي اعتبار آخر.

[1] نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص، 52.

[2] نتائج دراسة قياسية لـ: دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال منهج الحدود، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 11، نوفمبر، 2012.

[3] محمد ابراهيم السقا، نظرة عامة على ملامح الاقتصاد الجزائري، فبراير 2011.

- على الرغم من أن السلطات النقدية كانت قادرة على احتواء الضغوط التضخمية في الفترة الماضية (نسبة التضخم ظلت خلال الفترة 2000-2010 في حدود 3.28%)، فإن عليها أن تكون مستعدة لإتباع سياسات نقدية أكثر تضييقا في المستقبل إذا تزايدت الضغوط التضخمية في المستقبل و هذا ما يلاحظ حاليا خاصة مع ارتفاع حجم الكتلة الأجرية المتداولة في الاقتصاد الوطني (ارتفاع معدّلات التضخم مؤخرا إلى 8.5 % سنة 2012 [1]).

3- عند فصل الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة و البطالة الدورية باستخدام مصفي هودريك وبريسكوت (Hodrick-Prescott filter) تبيّن أن البطالة في الجزائر ليست دورية، و لكن بدلا من ذلك هي خاصة هيكلية. فهيكل اقتصاديات هذه الدول، تهيمن عليه الحكومة وعائدات النفط يتعمد عليها البلد تقريبا في إعداد ميزانية الدولة، ومعروف أن هذا القطاع يهيمن عليه استخدام رأس المال عكس عنصر العمل. و عليه فإن النمو في هذا القطاع لن يساعد في التخفيف من حدّة البطالة. و هي النتيجة التي توصل إليها عماد الموسى، ومفادها أن ارتفاع معدّل النمو في هذه البلدان العربية لا يفسّر مشكلة البطالة خلال طول فترة الدراسة. وبالتالي هذا النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في خلق وظائف شغل (فرضية النمو بدون تشغيل) وهو ما يتوافق والنتيجة التي توصّل إليها الباحث عماد الموسى.

4- إن غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد خلال الفترة 1990-2010 بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و حجم العمالة، لا يعني بالضرورة غياب أي ارتباط بين معدّل النمو الاقتصادي الحقيقي وكذا معدّلات التشغيل، هذا أيضا لا يعني أن العلاقة لا توجد بالكامل. بالأحرى فهي ضعيفة جدّا و تحتاج لبيانات أكثر دقّة للتحقّق من صحة العلاقة. لذلك ارتأينا اختبار العلاقة السببية بين معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدّل التشغيل الفعلي في المدى القصير باستعمال طريقة سببية قرانجر و كذا اختبار Toda Yamamoto test في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و معدّل التشغيل. النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى وجود علاقة سببية في المدى القصير من معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدّلات التشغيل. وبناءا على هذه النتائج يمكن القول أن معدّلات التشغيل تتأثر فعلا بحجم الناتج.

5- عند تقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي (مكونات النمو باستخدام طريقة الإنفاق– Components of GDP by expenditure) في الجزائر للفترة 1980-2009. وجاءت النتائج تقريبا متشابهة و تبيّن من خلال النتائج أنه:

[1] إحصائيات سنة 2012 لمعدّل التضخم مأخوذة من CIA World Factbook (The Central Intelligence Agency).

- توجد علاقة موجبة بين حجم قوة اليد العاملة و حجم الاستثمار، الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة وحجم الصادرات و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن التغير في حجم العمالة كان أقل من التغير في هذه المتغيرات (مرونة ضعيفة).
- من خلال تحليل النتائج، نجد أن المتغيرات الثلاثة سابق الذكر كان لها تأثير إيجابي و لكن ضعيف في الرفع من معدّلات التشغيل. فزيادة و تنويع حجم الصادرات يعكس أهمية العمل علي زيادة الاهتمام بتشجيع قطاع الصادرات و خاصة خارج قطاع المحروقات.
- وجود أثر سلبي ومعنوي للواردات السلعية الإجمالية على حجم العمالة في الأجل الطويل هذه نتيجة مهمة تعكس ضرورة العمل على تشجيع صناعات الإحلال محل الواردات.

6- بعد تقدير النموذج الأول حول العلاقة بين معدّل البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية و الديموغرافية في إطار نموذج ARDL تبين أنه:

- توجد علاقة سلبية (أي علاقة عكسية) بين معدّلات البطالة و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدّل الاستثمار، و معدّل التبادل التجاري و هذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. و جاءت نتائج كل المتغيرات معنوية.
- من خلال تحليل النتائج نجد أن المتغيرات الثلاثة كان لها تأثير إيجابي مع تباين في درجة التأثير على معدّلات البطالة، حيث أن مرونة البطالة للانخفاض بالنسبة للناتج وكذا معدّل الاستثمار كانت أكبر، في حين أن مرونة البطالة إلى معدّل التبادل التجاري كانت ضعيفة حيث أن البطالة لا تستجيب للانخفاض عند التغير الإيجابي في معدّل التبادل التجاري بنفس القدر عند ارتفاع كل من الناتج و كدا معدّل الاستثمار. وهذا يعكس حقيقة تركيبة الصادرات الجزائرية، فقطاع النفط والغاز يسيطر على هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري، فالقطاع يمثل 98% من صادرات البلد (2008). أما الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات تكاد تكون منعدمة، و معروف عن هذا القطاع أنه قطاع كثيف رأس المال.
- وجود أثر سلبي ولكن غير معنوي لمعدّل النشاط الخام على معدّلات البطالة في الأجل الطويل هذه نتيجة مهمة و تعكس ضرورة بناء سيناريوهات مستقبلية لدالة عرض العمالة في الجزائر بهدف تخطيط اليد العاملة.

إن الحلول الفعالة و طويلة الأمد تستلزم على أصحاب القرار تبني برنامج وطني شامل للإصلاح، حتى و إن تطلب الأمر تنفيذه على عدّة مراحل، و يجب أن يرتكز هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية:

1- زيادة الطلب على العمالة من خلال تنشيط الاقتصاد و النمو كثيف العمل.
2- التنسيق بين العرض و الطلب على العمالة من خلال إصلاح النظام التعليمي و التدريبي.
3- تطوير أداء سوق العمل عن طريق الحدّ من تجزئته و جموده، مع توفير حماية للعامل و أجر مقبول و توفير ظروف عمل ملائمة.

أولا: زيادة الطلب على العمل:

لا بدّ على الحكومات من إعادة النظر في سياسات سوق العمل الحالية، من خلال القيام أولا، بدراسة تقييمية للنتائج المحققة من برامج و سياسات التشغيل خلال العقدين الأخيرين. لأن الاختلالات الحالية في سوق العمل في الجزائر ذات طابع هيكلي و بنيوي، وليست فقط كنتيجة لتعرض البلد لصدمات خارجية. فأنظمة النمو الحالي لا تخلق فرص عمل كافية، مستدامة و منتجة. فالوظائف التي تم خلقها أغلبها وظائف تتّسم بالهشاشة ومعظمها غير منتج، و جزء هام منها ينظم إلى القطاع غير الرسمي. ينبغي العمل على وضع إستراتيجية لرفع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة بالنسبة للقطاعات التي لها القدرة تحقيق ميزة تنافسية. فيجب تبني سياسة تصنيع واضحة تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في تكوين القيمة المضافة بهدف تلبية ارتفاع الطلب الداخلي أولا، و يمكن القيام بالتصدير في وقت لاحق مع توفير التمويل اللازم من المؤسسات المالية المتخصصة. من جهة أخرى يجب الاهتمام أكثر بجذب الاستثمارات الخارجية و رد الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره قطاع استراتيجي له دور كبير في خفض معدّلات البطالة باعتباره قطاع كثيف العمالة، ويمكن أن يساعد على تنويع صادرات البلد. فالاهتمام بالقطاع الفلاحي يمكن أن يساعد أيضا على رفع حصانة الاقتصاد الجزائري ضد الارتفاع الحاد في أسعار بعض المواد الغذائية في الأسواق الدولية، فالتنويع الاقتصادي هو المطلب الأساسي للتقليل من أثر الصدمات الخارجية وخاصة صدمات أسعار النفط.

ثانيا:التنسيق بين العرض و الطلب على العمالة:

إن الاستثمار في الجزائر في قطاع التعليم و التكوين و التدريب يحتاج إلي مراجعة بحيث يصبح المعيار هو الكيف والجودة وليس الكم. فالخريجين من مختلف المراحل يعانون من نقص شديد في المهارات التي يحتاجها سوق العمل الداخلي والخارجي. ويعاني قطاع التعليم أيضا من نقص في المدخلات المالية والمادية والبشرية، وهذا يتطلب بدوره إعادة توزيع الاستثمارات في قطاع التعليم بشكل مناسب. و تبني أنماط جديدة من التعليم، مثل التعليم المزدوج، التعليم المرتبط بالسوق، بالإضافة إلى رفع المهارات والقدرات الإبداعية لدي الخريجين.

ثالثا: تطوير أداء سوق العمل (الجانب المؤسسي):

ينبغي على المؤسسات التي تنظم سوق العمل في الجزائر أن تخلق أنظمة تعمل على تحقيق التوازن بين حقوق والتزامات أصحاب العمل و العاملين و توسع على نطاق واسع لتشمل العاملين أيضا في القطاع غير الرسمي الذين لا يتمتعون بأي حماية اجتماعية.

مع ذلك، ينبغي أن أشير إلى أنه وعلى الرغم من المساهمة التي قدّمت في هذه الرسالة والنتائج المحدودة التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة إلى مزيد من البحث و التنقيب حول موضوع البطالة. بحيث أن الدراسات التطبيقية التي تعتمد على النماذج الحديثة ذات التأصيل العلمي المتين، يمكن أن تساهم في صياغة الاقتراحات المناسبة بخصوص وضع السياسات الاقتصادية السليمة بهدف التحكم في معدّلات البطالة في البلد عند حدود معدّلاتها الطبيعية.

- قائمـة المراجـــــــــــع -

- قائمة المراجع -

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إبراهيم محمود عبد الراضي، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع بعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الناجحة للشباب، المكتب الجامعي الحديث، 2005.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
3. أحمد صفي الدين عوض، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار العلوم للتحقيق و الطباعة والنشر، الرياض، 1983.
4. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
5. آرنى كلو، تأثير الأزمة الاقتصادية على التجارة والاستثمارات الخارجية والتشغيل في مصر، مكتب منظمة العمل الدولية لشمال إفريقيا، القاهرة، مصر، فبراير، 2010.
6. أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم: المقولات النظرية و مناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2007.
7. السعيد مريبعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
8. ب. برنييه و إ. سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
9. بريبش السعيد، الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج و تمارين محلولة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007.
10. ج.د.ن. ورسك، البطالة مشكلة سياسة اقتصادية، ترجمة د. محمد عزيز و د.محمد سالم كعيبة، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، الطبعة الأولى، 1997.
11. جورج توفيق العبد، حميد رضا داودي، تحديات النمو و العولمة في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2003.
12. جون كينيث جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي، سلسلة دار المعرفة، العدد 261، الكويت، سبتمبر 2000.
13. حماد محمد شطا، النظرية العامة للأجور و المرتبات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

14. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة و الحل، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2004.
15. رالف هوسمانز، فرهاد مهران، وفيجيه فيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و البطالة الناقصة، الطبعة العربية (جنيف: مكتب العمل الدولي، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، 1996.
16. رشيد واضح، علاقات العمل في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
17. رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، سيناء للنشر، القاهرة، 1993.
18. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 1997.
19. زين بن محمد الرماني، البطالة، العمالة و العمارة من منظور الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
20. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم و النظريات الأساسية، الكتاب الأول، الكويت، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1999.
21. سامي خليل، النظريات و السياسات المالية و النقدية، شركة كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1986.
22. شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، جزء الثاني، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2000.
23. صادق مهدي السعيد، العمل و تشغيل العمال و السكن و القوى العاملة، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1978.
24. صالح تومي، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، 2004.
25. صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، المطبعة الوطنية، عمان، 1995.
26. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية الكلية: التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1994.
27. عادل المختار الهواري، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، 1998.
28.عادل فليح العلي، عادل و علي، هناء هادي محمد، اقتصاد العمل، جامعة الموصل، الموصل، العراق، 1990.
29. عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل، نظرية عامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 1994.
30. عبد الرزاق الشربجي، الاقتصاد القياسي التطبيقي، دار العلم للملايين، بيروت، 2002.
31. عبد الرحمن يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الإسكندرية، 2004.
32. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
33. عبده عيسى، يحي أحمد إسماعيل، العمل في الإسلام، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1983.

34. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
35. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
36. عماد التركي، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس، منظمة العمل العربية، 2005.
37. عمر محمد علي محمد، مشكلة العطالة، دار نشر المجلس القومي للبحوث، السودان، 1974.
38. عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الاقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1974.
39. قاموس المصطلحات: نوع الجنس، العمل، و الاقتصاد غير المنظم، بيروت، منظمة العمل الدولية، 2009.
40. قريصة صبحي، مقدمة في النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية المصرية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر، 1965.
41. ماطنيوس حبيب، الاقتصاد السياسي، منشورات جامعة دمشق، 1990-1991.
42. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
43. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية: نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
44. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
45. محمد وديع عدنان، بحوث و مناقشات حول تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، الجزء الأول، 1998.
46. محمد وديع عدنان، بحوث و مناقشات حول تنظيم و نمذجة أسواق العمل و ديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية، دار طلاس للدراسات و الترجمة والنشر، الجزء الثاني، 1998.
47. محمد نبيل جامع، البطالة في مصر و حلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.
48. نادر مريان، ممدوح السلامات، خميس رداد، دليل مؤشرات سوق العمل، مركز المنار، دائرة المطبوعات والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، ماي 2006.
49. محمود عبد الفضيل، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983.
50. نعمة الله نجيب إبراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002.

✍ المجلات و الدوريات العلمية:

51. إبراهيم بن عبد الرحمن آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد 16، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (1)، ص 549-588، 2003.

52. أحمد بن عبد الكريم المحميمد، تقدير معدّل البطالة بالمملكة العربية السعودية 1986-2005: نموذج رياضي، مجلة جامعة حلوان، العدد الأول، مصر، 2007.
53. أحمد بن سليمان بن عبيد، منحنى عرض العمل الكلاسيكي: ألا يزال انتقاد كينز لهذا الجدول صحيحا ؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الملك سعود، المجلد 12، عدد 1، ص 15-28، 1420.
54. أحمد بن سليمان بن عبيد، النظريات الكلاسيكية و الكينزية و النقدية للبطالة: هل هي ملائمة للدول النامية ؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة الملك سعود، ديسمبر، 1997.
55. أسوان عبد القادر زيدان، آمنة عبد الإله حمدون، أثر البطالة في النمو الاقتصادي (العراق والجزائر) نموذجا، مجلة زراعة الرافدين، المجلد (39)، العدد (2)، 2011.
56. البشير عبد الكريم، دلالات معدّل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 6، 2009.
57. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، ص 147-180، 2004.
58. البكر محمد عبد الله، أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع: دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، 32 (2):263-295، جامعة الكويت، 2004.
59. الحسن عاشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، يونيو 2010.
60. الحنيطي عبد الرحيم دوخي، دراسة العلاقة بين البطالة والنوع الاجتماعي في مجتمع البادية الجنوبية الأردنية، المجلة الأردنية في العلوم الزراعية، المجّلد 3 ، العدد 3، 2007.
61. الحنيطي دوخي عبد الرحيم، عماد الكرابلية، دراسة العلاقة بين قوة العمل والفقر في مجتمعات ريف إقليم جنوب الأردن، مجلة البحوث الزراعة، جامعة الإسكندرية، مجلد 52، رقم 2، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2007.
62. بلقاسم العباس، اقتصاديات الربيع العربي و أوضاع البطالة و أسواق العمل، عدد خاص باقتصاديات الربيع العربي، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط الكويت، يناير، 2013.
63. بلقاسم العباس، حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية، مجلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، العدد 98، الكويت، ديسمبر 2010.
64. بلقاسم العباس، البطالة و مستقبل أسواق العمل في دولة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 26، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مارس 2008.
65. بلقاسم العباس، تحليل البطالة، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 58، الكويت، ديسمبر 2006.

66. حسن الحاج، مؤشرات سوق العمل، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الإصدار 16، الكويت، أبريل 2003.

67. خالد بن حمد بن عبد الله القدير، تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 1425 الموافق 2004.

68. حسين الطلافحة، حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية، سلسلة الخبراء، العدد 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

69. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي و اتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر: بعض الأدلة التجريبية لقانون فانغر باستعمال منهج الحدود، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 11، نوفمبر، 2012.

70. دحماني محمد ادريوش، العلاقة بين النمو و البطالة، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 4، مارس 2013.

71. روبرتا غاتي، وديغو إف. أنجيل- أوردينولا، وجوانا سيلفا، أندراس بودر، السعي إلى وظائف أفضل: تحديات العمل في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، سبتمبر، البنك الدولي، 2011.

72. رياض المومني، نفل الهزيم، تأثير التجارة الخارجية على التضخم: دراسة حالة الأردن 1992-2006، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 27، العدد (1 ب)، جامعة اليرموك، اربد، 2011.

73. شقبقب عيسى، النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، العدد 6، 2011.

74. صابر بلول، الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية: الواقع، الأسباب، و الحلول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

75. رالف هوسمانز، قياس الاقتصاد غير المنظم: من العمل في القطاع غير المنظم إلى العمل غير المنظم، ورقة عمل رقم 53، إدارة تكامل السياسات، مكتب الإحصاء، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2004.

76. قويدر بوطالب، الإصلاحات الاقتصادية و التشغيل في دول المغرب العربي، متطلبات التنمية في الشرق الأوسط في ظل المستجدات المحلية والعالمية، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أوراق الندوة ومداولاتها، 24-26 سبتمبر، الإسماعيلية، مصر، 2006.

77. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسان خالد حسن الجبوري، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد 33، 2012.

78. مجدي الشوربجي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد السادس، 2009.

79. محمد بن عبد الله الجراح، مكوّنات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلدّ الخامس و العشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009.

80. محمد إبراهيم السقا، استخدام العوائد النفطية: حالة دولة الكويت، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو 2009.

81. محمد حسان المناعي، التشغيل في تونس: مقاربة وطنية لتحديات كبرى، مجلة أفكار الالكتروني، تونس.

82. محمد عدنان وديع، العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 23، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أبريل 2007.

83. محمد ناصر إسماعيل ناصر، عدنان زيدان عبد العزيز، عدوية ناجي عطيوي، واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة من 1977-2004، مجلة التقني، المجلد الحادي والعشرون، العدد 6، 2008.

84. نبيل بوفليح، دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 42-53.

85. يوسف داود، قياس التراجع في سوق العمل الفلسطيني، مركز دراسات التنمية، جامعة بيزيت، رام الله، فلسطين، 2008.

86. يونس علي أحمد، تحليل و قياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الثالث و الثمانون، 2010.

✍ التقارير:

87. البنك المركزي المصري، تقدير الناتج المحتمل و فجوة الناتج في مصر، المجلة الاقتصادية، المجلد الخمسون، العدد 4، 2009-2010.

88. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، السياسات الحكومية الهادفة إلى تحسين أداء أسواق العمل في البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.

89. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر توظيف العاملين 2010، مؤشرات بيئة أداء الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية، استنادا لقاعدة بيانات البنك الدولي، 2012.

90. تقرير التنمية البشرية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و معهد التخطيط القومي، مصر، 2010.

91. دائرة الإحصاءات العامة و اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، مشاركة المرأة في قطاع العمل غير المنظم في منطقة أمانة عمان الكبرى، عمان، الأردن، 2008.

92. دراسة استشارية مقدمة إلى قطاع التخطيط و استشراف المستقبل، وزارة التخطيط دولة الكويت، نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت، فبراير 2006.

93. سمير العيطة (منسّق الدراسة المقارنة)، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربيّة المتوسطية والشراكة الأورو-متوسطية: دراسة مقارنة بين المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، فلسطين، لبنان، سوريا، مشروع التعاون النقابي الإقليمي الأورومتوسطي و برنامج تعزيز الهيئات النقابيّة، مؤسّسة سلام وتضامن سيرافين ألياغا، مدريد، أسبانيا، 2008.

94. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العشر: أسواق العمل في الدول العربية، 2003.

95. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، 2004.

96. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية، 2005.

97. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، 2004.

98. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر: تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، 2007.

99. عماد التركي، تشغيل الإناث في القطاع غير المنظم بتونس، منظمة العمل العربية، مارس 2005.

100. قطاع التخطيط و استشراف المستقبل (وزارة التخطيط دولة الكويت)، نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت، فبراير، 2006.

101. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي حول البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها، رام الله، فلسطين، 2006.

102. مكتب العمل الدولي، المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، أكتوبر، تقرير المؤتمر، جنيف، 1982.

103. مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر. هوسمانس، ف. مهران، ف. قيرما، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة، والبطالة و العمالة الناقصة، دليل دولي بشأن المفاهيم و الطرق، جنيف، 1990.

104. منسقو الفيميز، التقرير القطري الجزائري، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، منتدى البحوث الاقتصادية ومعهد البحر المتوسط (FEMISE)، ديسمبر 2004.

105. منسقو الفيميز، طريق الجزائر للنمو الاقتصادي، التقرير القطري الجزائري، منتدى الأورو- متوسطي للمعاهد الاقتصادية، يناير ، مصر، 2006.

106. منسقو مركز الجيل للاستشارات، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، ديسمبر، الرياض، 2005.
107. منسقو مؤتمر العمل الدولي، التعليم و التدريب من أجل العمل في مجتمع المعارف، التقرير الرابع، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، 2003.
108. منشورات مكتب العمل الدولي، قياس السكان الناشطين اقتصاديا والخصائص ذات الصلة في تعدادات السكان ، دراسات في الطرق، العدد 102، مكتب الأمم المتحدة ،نيويورك، 2011.
109. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل و البطالة في الدول العربية، 2012، الجيزة، جمهورية مصر العربية.
110. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية (قضايا ملحة)، المحور الخامس حول التصنيف العربي المعياري للمهن، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2010.
111. معدو التقرير، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، منظمة العمل العربية، الجيزة، جمهورية مصر العربية، 2010.
112. وزارة الاستشراف و الإحصائيات، تقرير حول تطور الاقتصاد الوطني لسنة 2011، أبريل 2012.
113. وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي، إستراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة، مارس 2008.

✍ الأطروحات و الرسائل:

114. البشير عبد الكريم، محدّدات البطالة: دراسة اقتصادية قياسية (حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه دولة، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، الجزائر، 2001-2002.
115. البشير عبد الكريم، بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للإحصاء و التخطيط، 1997.
116. أديب علي صقر، البطالة في سوريا: الواقع و الآفاق، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد والتخطيط، جامعة دمشق، 2006.
117. بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
118. دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2006.
119. دراني سميرة، صندوق الزكاة بين الواقع و الأفاق، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010-2011.

120. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

121. عاطف عيسى سليم بطارسة، محدّدات الطلب على العمل في الأردن و آفاقه المستقبلية للفترة 1985-2005، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

122. عاطف عيسى سليم بطارسة، محدّدات عرض العمل في سوق العمل أردني، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، 2003.

123. علواش وردة، ظاهرة البطالة و علاقتها بالتضخم في الجزائر: دراسة ميدانية لعلاقة منحنيات فليبس، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001.

124. قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل و فعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

125. مرام تيسير مصطفى الفرا، دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية، ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، 2012.

126. محمد بن عبد الله بن علي النفيسة، الأجور و آثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1991.

127. مهدي كلو، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة: دراسة عينة من حملة الشهادات العليا مهندس دولة وشهادة الدراسات الجامعية التطبيقية، دفعات 1990-1991-1992-1993، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

128. مولود حشمان، محدّدات الأجر في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2000.

129. هيام أحمد عبد الرحيم محمد، أثر سياسات الإصلاح الهيكلي على أسواق العمل في السودان بالتركيز على سوق العمل بولاية الخرطوم للفترة 1990-2007، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، أغسطس، 2009.

130. يحيات مليكة، إشكالية البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

✍ الملتقيات، المؤتمرات و الأوراق البحثية:

131. إبراهيم جياب، التطورات الدولية في مفاهيم و تعاريف إحصاءات العمل، الدورة القطرية الإحصائية حول "تطوير إحصاءات العمل"، منظمة العمل العربية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، 28-30 نوفمبر 2010.

132. البشير عبد الكريم، ضيف أحمد، الاستثمار في المؤسسات المصغّرة و انعكاسه على التشغيل، الملتقى الدّولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و 18 أبريل، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006.

133. البشير عبد الكريم، الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر، الملتقى الدولي حول "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 6-7جويليا، 2004.

134. الحسن عاشي، سوق العمل في المنطقة المغاربية: الهياكل والمؤسسات والسياسات، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ملتقى دولي، الرباط، 2010.

135. الحنيطي عبد الرحيم دوخي و كرابلية عماد، العلاقة بين الفقر وقوة العمل في ريف الأردن، مؤتمر المشروعات الصغيرة: أداة فاعلة لمواجهة الفقر، المملكة الأردنية الهاشمية، جامعة اليرموك، 29-2007/9/31.

136. الخريف رشود محمد، القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، أبعادها السكانية و سماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، الرياض، جامعة الملك سعود، 2000.

137. أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، السنة السادسة عشرة، العدد رقم (165)، يوليو 2006.

138. أحمد بن سليمان بن عبيد، محدّدات التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2005.

139. أحمية سليمان، السياسة العامة في مجال التشغيل و مكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول السياسات العامة و دورها في بناء الدولة و تنمية المجتمع، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، أبريل 2009.

140. أيوب بن منصور الجربوع، عبدا لله بن حمدان الباتل وآخرون، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي، مركز الجيل للاستشارات، الرياض، ديسمبر 2005.

141. حسن إبراهيم المهندي، حالة البطالة و خصائص المتعطلين في دولة قطر، فعاليات ورشة عمل البطالة، الدوحة، أكتوبر، 2008.

142. بوطالب قويدر، دحماني محمد ادريوش، فعالية نظام التعليم و التكوين في الجزائر و انعكاسه على معدّلات البطالة، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، 17-18 مارس 2008، القاهرة، جمهورية مصر العربية، تنظيم المعهد العربي للتخطيط (الكويت).

143. جوردون بيتشيرمان و كارينا أوليفاس و اميت دار، آثار برامج سوق العمالة النشطة دليل جديد من التقييمات مع الاهتمام الخاص بالدول النامية والانتقالية، سلسلة مقالات حول مناقشة الحماية الاجتماعية، رقم 0402، وحدة الحماية الاجتماعية، شبكة عمل التنمية البشرية، البنك الدولي، يناير 2004.

144. حافظ عتب، تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني، ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، منظمة العمل العربية، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس: 11–13/ 7/ 2005.

145. راجي أسعد، محمد عبد الغني رمضان، اتجاهات ظاهرة البطالة بمصر بين الآثار الديموغرافية والاقتصادية، المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة و الشباب في التنمية العربية، 22-24 مارس، القاهرة، تنظيم المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

146. سامي العوادي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر، المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، مدينة تورينو (إيطاليا)، 19-23 سبتمبر 2005.

147. سطوف الشيخ حسين، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة 1994-2004، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2005.

148. سميحة فوزي، سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل رقم 68، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي 2002.

149. شيبي عبد الرحيم، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، المؤتمر الدولي 16 لمنتدى البحوث الاقتصادية (ERF)، 7-9 نوفمبر 2009، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

150. شيبي عبد الرحيم، شكوري محمد، البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2008.

151. صابر أحمد عبد الباقي، القطاع غير الرسمي، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2003.

152. عبد الخالق التوهامي، مخاطر التضخم في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، الرباط، المملكة المغربية، 25-04-2013.

153. عبد الخالق التوهامي، الإحصاء الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة الاقتصاديات، الرباط، المملكة المغربية، 19-05-2011.

154. عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس، أثر تذبذبات سعر نفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، ملتقى دولي حول "الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية: الدولة، والاقتصاد، والمجتمع"، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، يومي الثامن والتاسع ديسمبر 2012، الجزائر.

155. عبد الكافي محمد عمر، الفقر و سوق العمل في الجمهورية اليمنية، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و تركيا وإيران، 2001. www.erf.eg/html/Abdel_Kafi

156. علي أحمد السقاف، بطالة الشباب: الأسباب والمعالجات، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول بطالة الشباب: المشاكل والحلول، جامعة عدن، 2 أغسطس، 2007.

157. علي عبد القادر علي، أسس العلاقة بين التعليم و سوق العمل و قياس عوائد الاستثمار البشري، أوراق عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001. http://www.arab-api.org/wps/wps0108.htm

158. علي حمدي، تنظيم و تطوير أسواق العمل، المنتدى العربي للتنمية و التشغيل، الدوحة 15-16 نوفمبر، قطر، 2008.

159. عماد الدين المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية 17-18 مارس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2008.

160. عمر جنينة، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، 2001.

161. هاشم الباش، الاستخدام و البطالة، المبحث الرابع، سلسلة الدّراسات الاجتماعية و العمالية، العدد الثالث عشر، شوال 1409 الموافق لـ 1989.

162. هبة أحمد نصار، التحول الديموغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، 2006.

163. مساعد صالح عبد الله المسبحي، العلاقة بين معدّل التبادل التجاري و عجوزات الحساب الجاري للاقتصاد السعودي، أوراق عمل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

164. محمد إبراهيم السقا، الهيكل السكاني وخصائص السكان، مقرّر اقتصاديات السكان، الفصل السادس، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

165. محمد الخريشه، واقع ومعوقات إحصاءات العمل في الأردن، ورشة عمل حول "معلومات سوق العمل وإحصاءات العمل في البلدان العربية"، الغردقة، جمهورية مصر العربية، منظمة العمل العربية، 02-2012/12/05.

166. محمد الميتمي، سوق العمل و الفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، تركيا و إيران (ERF)، 1997. www.erf.org.eg/html/Mohamed Al-Maitami.doc

167. محمد جلال مراد، البطالة و السياسات الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية و العشرون حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، أبريل 2008.

168. محمد عدنان وديع، برامج تدريبية على الانترنيت، سوق العمل و تخطيط القوى العاملة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2006.

http://www.arab-api.org/courses/20050310121515.htm

169. محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc

170. مغني ناصر، القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة يوميّ 15– 16 نوفمبر 2011.

171. مصطفى النابلي، تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية، بحث قدّم خلال مؤتمر مؤسسة الفكر العربي، 6 كانون الأول، 2003.

http://www.shebacss.com/docs/soasr003-09.pdf

172. مصطفى بوضياف، تحديات التشغيل في أسواق العمل، البرنامج التدريبي: "خدمات التشغيل العامة وتعزيز التشغيل على المستوى المحلي"، منظمة العمل الدولية، المركز الدولي للتدريب، 30 نوفمبر– 3 ديسمبر 2008.

173. مولود حشمان، مسلم عائشة، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004، جامعة الجزائر.

174. نادر الفرجاني، البطالة في مصر: الأبعاد و المواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، ديسمبر 1999.

175. نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008، أوراق عمل، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، جوان 2008.

http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power%20Point%20Presentations/Forms/AllItems.aspx

176. وشاح رزاق، برنامج تحليل أسواق العمل: البحث عن العمل، المواءمة والبطالة والإنتاجية، برامج التدريب الذاتي عبر الإنترنت، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

الكتب:

177. Ahmed Bouyacoub, Quel développement économique depuis 50 ans ? Confluences Méditerranée 2012/2 (N°81), Algérie, 50 ans après, L'Harmattan, pp 83 à 102.
178. Ahmed Silem, D.Jean-Marie Albertini, lexique d'économie, 6° édition, dalloz, 1999.
179. CABANE Michel, Introduction à la macroéconomie, Ed. Armand Colin, 1995.

180. Arthuis Patrick Muet Pierre Alain, Théories du chômage, Economica, Paris, 1995.
181. David MARSDEN, Marché du travail: limites sociales des nouvelles théories, Economica, 2002.
182. Dmodr N. Gujarti. (2003). Basic econometrics, Mc Grw-Hell/Irwin, 4 th Edition, New Yroks. Available at: http://www.scribd.com/doc/6327400/Basic-Econometrics-by-Gujarati-4th-Edition
183. Betchermann, G.; Islam, R. (2001). East Asian labor markets and the economic crisis: Impacts, responses and lessons. Washington, DC, World Bank & ILO.
184. Éric DOR, économétrie, Synthèse de cours et Exercices corrigés, Collection synthex, 2004.
185. Frédéric Teulon, Travail et emploi, ellips, Paris, 1997.
186. Garside, W R.(1980). The measurement of unemployment: methods and sources in Great Britain 1919-1939, Oxford: Blackwell.
187. I Gusti Ngurah Agung (2009), Time series Data analysis using Eviews, John Wiley & Sons (Asia), Singapore.
188. Muriel Maillefert, l'économie du travail: concepts, débats et analyses, Studyrama, 2ème édition, 2004.
189. Gérard DUTHIL, économie de l'emploi et du chômage, ellipses, 1994.
190. Jean Vincens, la prévision de l'emploi, coll. SUP, Presses. Universitaires de France, Paris, 1970.
191. Pierre Cahuc, André Zylberberg, économie de travail: la formation des salaires et les déterminants du chômage, édition De Boeck, 1996.
192. Régis Bourbonnais, Econométrie: Manuel et exercices corrigés, 7 édition, Paris, Dunod, 2009.
193. Samuelson, Paul., & Nordhaus, William D. (1992). Economics. 14th edit, U.S.A, McGraw-Hill,Inc.
194. Sapsford. D. and Tzannatos. Z. (1993). The economics of Labour Market. The Macmillan Press Ltd. UK.
195. Sinclair, Peter. (1987). Unemployment: Economic theory and evidence. Oxford, Brasil Blackwellltd., UK., P.2.

✍ الدوريات العلمية و الأوراق البحثية:

196. Abdelaziz, T. (2004). Unemployment in Algeria: Sources, underestimation problems and the case for integration with Europe. The Journal of North African Studies, Vol.9, No.3 (Autumn), PP. 19-39.
197. Alpaslan Akcoraoglu, Senay Acikgoz. (2011). Employment, international trade and foreign direct investment: Time series evidence from Turkey, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 76.

198. AOURAGH Lhoucine, l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français de la population et le développement, Les études de CEPED n° 11, Mai, 1996.
199. André MAKUTUBU Balibwanabo, verification empirique de la loi d'Okun : le cas de la RD Congo entre 1960-2000. www.congoforum.be/upldocs/article%20vrai%20amackbal.doc
200. André, M. B., & Oasis, K. T. (2011). Loi d'Okun en République Démocratique du Congo: Evidences empiriques. Revue Congolaise d'Economie. Volume 6, N 1, Avril, PP. 16-41.
201. A. Valadkhani. (2003). The causes of unemployment in Iran: An empirical investigation, International Journal of Applied Business and Economic Research, 1(1), PP 21-33.
202. Betcherman, G., Olivas, K. and Dar, A. (2004). Impacts of Active Labor Market Programs: New Evidence from Evaluations with Particular Attention to Developing and Transition Countries. Washington, D.C: World Bank.
203. Bouyakoub Ahmed, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, in Confluences, Printemps 1997.
204. Dany Lang et Gilles Raveaud, Oublier les Nobel et... vaincre le chômage, Le Monde diplomatique, novembre 2010.
205. Daniela. G, Theodore O. Ahlers, Mustapha K. Nabli, Miria Pigato, (2007), République Algérienne Démocratique et Populaire a la recherche d'un investissement public de qualité. Une Revue des dépenses publiques, Groupe pour le développement socioéconomique région Moyen Orient et Afrique du Nord. (En deux volumes) Volume I : Texte Principal Rapport N° 36270 – DZ (Document de la Banque mondiale).
206. Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud,. (2012). Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic, International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 18. PP 99-114.
207. Christian Bialès, le marché de travail : un panorama des théories économiques. www.christian-biales.net/documents/Marchtravail.PDF
208. Farida MERZOUK, La diversité des dispositifs de lutte contre le chômage en Algérie : un moteur ou un frein ? XXIémes journées de l'Association Tiers-monde Formation, emploi et développement, Marrakech, 22-23 Avril 2005.
209. Fuad, M. K. (2011). Economic growth and unemployment: An empirical analysis. Journal of Social Sciences, Turkey. 7 (2), PP. 228-231.
210. Geeta Kingdon, John Knight. (2006). The measurement of unemployment when unemployment is high, Labour Economics 13. PP 291–315.
211. Gilles KOLEDA, introduction à l'analyse économique, Ecole Central Paris, 2ème année d'études, 2007/2008**.** Available at: http://www.intertic.org/ForeignPapers/Koleda.pdf

212. Hamad a. Al-Ghannam. (2003). The Relation between economic growth and employment in Saudi private firms, Saudi Economic Association, economic studies, volume 5, 9. King Saud University.
213. Heba, S. (2010). Estimating potential and output gap for Egypt using several Approaches. Central Bank of Egypt. Economic Reviews, PP. 1-24.
214. Hocine Khelfaoui, Simone Esau. (2008). Country report: The Science and Technology system of Algeria. Mapping research systems in developing countries. Published with the support of the UNESCO.
215. Hussmanns, Ralf. (2007). Measurement of employment, unemployment and underemployment-Current international standards and issues in their application, Geneva: ILO Bureau of Statistics.
216. Ibrahim L. Awad, (2002). The phenomenon of stagation in the Egyptian economy: Analytical Study, Department of Economics-Faculty of Commerce-Zagazig University. Available at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/
217. Imad A. Moosa, (2008). Economic growth and unemployment in Arab Countries: Is Okun's law valid?, International conference on "the unemployment crisis in the arab countries", 17-18 march 2008, Cairo-Egypt.
218. James Albrecht. (2011), Search Theory: The 2010 Nobel memorial prize in Economic Sciences. The Scandinavian Journal of Economics, 113(2), PP 237–259.
219. Joan Tugores Ques. (2011), Unemployment and other challenges. On the Nobel Prize in Economics awarded to Peter A. Diamond, Dale T. Mortensen and Christopher A. Pissarides, CONTRIBUTIONS to SCIENCE, 7 (2): 163–170. Institut d'Estudis Catalans, Barcelona.
220. Joel Hinatmye Eita and Johannes M. Ashipala. (2010). Determinants of unemployment in Namibia, International Joumal of Business and Management, Vol. 5, No. 10; October.
221. Kluve, J. 2010. The Effectiveness of European Active Labor Market Programs. Labour Economics. 17 (6): PP 904-918.
222. Kouider BOUTALEB, Ampleur et nature du travail informel en Algérie : Essai d'analyse par genre, 2ème colloque international pluridisciplinaire, marché du travail et genre dans les pays du Maghreb : quels marchés du travail ? Rabat 15 et 16 mars 2006.
223. Lahcen, A. (2010). Trading high unemployment for bad jobs employment challenges in the Maghreb. Carnegie PAPERS, Carnegie Middle East Center, N. 23. June. Available at: http://carnegie-mec.org/publications/?fa=41213.
224. Mariangels Fortuny and Jalal Al Husseini, Labour Market Policies and Institutions: a Synthesis Report The cases of Algeria, Jordan, Morocco, Syria and Turkey, Employment Sector, Employment Working Paper No. 64. 2010, Employment Policy Department, International Labour Office, Employment Policy Dept. Geneva: ILO, 2010.

225. Matouk BELATTAF, Formation professionnelle et insertion des femmes au marché du travail dans la wilaya de Bejaia : état des lieux et perspectives, 2ème colloque international pluridisciplinaire, marché du travail et genre dans les pays du Maghreb : quels marchés du travail ? Rabat 15 et 16 mars 2006.
226. Mohammed Abdullah Aljebrin. (2012), Labor demand and economic growth in Saudi Arabia, American Journal of Business and Management, Vol. 1, No. 4, PP 271-277.
227. Mohamed, A.C. (2003). What macroeconomics factors explain Algeria's poor economic growth performance? Background Paper for the GDN Global Research Project on explaining Growth in Developing Countries: The Case of Algeria. Available. at: http://depot.gdnet.org/gdnshare/pdf2/gdn_library/global_research_projects/explaining_growth/Algeria_growth_final.pdf
228. Mohamed Hedi BCHIR, Taoufik RAJHI, (2012). Short term economic responses to unemployment in Arab Region, Preliminary draft. November. Available at: http://www.cercle-economistes-tunisie.org/2013/01/16/short-term-economic-responses-to-unemployment-in-arab-region/.
229. Mohamed saïb MUSETTE, Mohamed Arezki ISLI, Nacer Eddine HAMMOUDA, marché du travail et emploi en Algérie: Eléments pour une politique nationale de l'emploi. Profil de pays. Organisation Internationale du Travail- Bureau de l'OIT à Alger, Programme «des Emplois en Afrique.
230. Mokhtar .Kheladi, Baya .Arhab. (2012). The transition to a market economy: The experience of Algeria, China-USA Business Review, March 2012, Vol. 11, No. 3, PP 298-315.
231. Moundir LASSASSI et Nacer-eddine HAMMOUD, le fonctionnement du marché du travail en Algérie: Population active et emplois occupés, Région et Développement n° 35-2012.
232. Nacer-Eddine HAMMOUDA, les problèmes de mesure de la population active en Algérie, 2ème colloque international pluridisciplinaire, marché du travail et genre dans les pays du Maghreb : quels marchés du travail ? Rabat 15 et 16 mars 2006.
233. Ngoo Yee Ting and Loi Siew Ling,(2011). Okun's law in Malaysia: An autoregressive distributed lag (ARDL) approach with Hodrick-Prescott (HP) filter, Journal of Global Business and Economics, Global Research Agency, vol. 2(1), PP 95-103, January.
234. Norazlina Abdullah, Zalina Abu Naim, Yasmiza Long, (2011). Employment and macroeconomic variables: Evidence from Malaysia, Philippines and Singapore, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 3; August.
235. Okun, A., (1962). Potential GNP: Its measurement and significance, Proceedings of the Business and Economic Statistics, PP 98-103.

236. O'Higgins, N. (2001). Youth unemployment and employment policy. Geneva, ILO.
237. Radwan S. N. Arabi and G. Nada. (2006). Youth employment, presented in the third Arab Reform Conference: Challenges and Concerns Facing the Civil Society, held in Alexandria, Egypt, March 1-3.
238. R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel (2011). Oil price and dutch disease: The case of Algeria. Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy, 6:3, PP. 280-293.
239. Sidi Mohamed Chekouri, Mohamed Benbouziane, and Abderrahim Chibi. (2013), Natural Resource Abundance and Structural Change: The Dutch Disease in Algeria. Economic Development and The Rise of Islamist Parties, ERF 19th Annual Conference. AFESD, Kuwait. Available at: http://www.erf.org.eg/cms.php?id=download_document&file_id=2343
240. Sufian Eltayeb Mohamed, (2008). Finance-Growth Nexus in Sudan: Empirical Assessment Based on an Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Working Papers API-Working Paper Series. from Arab Planning Institute. API/WPS 0803.

✍ الرسائل الجامعية:

241. Belkacem LAABAS., (1989). A macroeconometric model for Algeria : A medium term macroeconometric model for Algeria 1963-1984, a policy simulation approach to Algerian development problems. Submitted for the degree of Doctor of Philosophy. Department of Social and Economic Studies. University of Bradford.
242. Christine DOLLO, Quels déterminants pour l'évolution des savoirs scolaires en SES ? (L'exemple du chômage), thèse de doctorat, Université Aix-Marseille 1, 2001.
243. Baillif Clarisse, une réévaluation du taux de croissance des gains lié à l'éducation en situation de déséquilibre sur le marché du travail, thèse de DEA, université de Lille 1, 2002/2003.
244. Ikram, D. (2011). Economic transition and happiness and life satisfaction in Algeria, Egypt and Morocco. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy. School of Social Sciences Brunel University.
245. Map SUM, Marché du travail et emploi au Cambodge: Contraintes à court terme et Enjeux à long terme, thèse de doctorat en Sciences Economiques, Université Lumière Lyon 2, février 2007.
246. Ouardia ANSEUR, usages et besoins en information des agriculteurs en Algérie, Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication, Université Lumière Lyon, octobre 2009
247. Zakane, A., Dépenses publiques productives, croissance à long terme et politique économique. Essai d'analyse économétrique appliquée au cas de

l'Algérie, Thèse de doctorat, Sciences économiques, Université d'Alger, 2002-2003.

✍ التقارير:

248. B Hamel, la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990, in : collection statistiques, Office National des Statistiques: Algérie.
249. Bureau International du Travail, la normalisation internationale du travail, nouvelle série n° 53, Genève, 1953.
250. CNES, rapport sur la conjoncture économique et sociale, premier semestre 2004.
251. CNES, rapport sur éléments de débat pour un pacte de croissance, 2004.
252. CNES, rapport sur évaluation de l'emploi féminin, 2005.
253. CNES, rapport sur le secteur informel: Illusions et réalités, 2004.
254. CNES, rapport sur évaluation des dispositifs d'emploi, juin, 2002.
255. CNES, rapport forum international sur l'emploi des jeunes, recueil sur le chômage et l'emploi des jeunes : Alger, 11-13 Mars 1996.
256. Collections Statistiques N° 170/2012, Série S: Statistiques Sociales, Enquête Emploi Auprès des ménages 2010 - Par - La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi, Office National des Statistiques, ALGER, Mars 2012.
257. European Commission, (2010), Labour Markets Performance and Migration Flows in Arab Mediterranean Countries: Determinants and Effects? National Background Papers Maghreb, (Morocco, Algeria, Tunisia), Volume 2, Occasional Papers No. 60, The European University Institute.
258. FEMISE, Profil pays : Algérie, janvier, 2006. www.femise.org
259. FEMISE, Rapport sur le partenariat euro-méditerranéen, 2003. www.femise.org
260. International Labour Organization, Regional Office for Arab States, Center of Arab Women for Training and Research, Gender, employment and the informal economy, Glossary of terms, ILO Publication, Geneva, 2009.
261. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Prepared By Amina Lahreche (MCD). IMF Country Report No. 13/49. February 2013.
262. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series: Country Report No. 12/21. January 31, 2012.
263. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series: Country Report No. 09/111. April 03, 2009.
264. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series: Country Report No. 06/101. March 09, 2006.

265. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series: Country Report No. 03/69. March 12, 2003.
266. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series: Country Report No. 01/163. September 19, 2001.
267. International Monetary Fund, Algeria: Statistical Appendix, Series**:** IMF Staff Country Report No. 98/87. October 05, 1998.
268. Office National des Statistiques, données statistiques, activité, emploi et chômage : Algérie, N° 263, P1, 1997.

✍ مواقع على الأنترنيت:

269. Office National des Statistiques (Algérie): www.ons.dz
270. International Labour Organization (ILO): www.ilo.org.
271. The UNESCO Institute for Statistics (UIS): Is the statistical branch of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organisation (UNESCO) www.uis.unesco.org.
272. Arab Labor Organization: http://www.alolabor.org/final/index.php?lang=ar
273. World Bank: http://databank.worldbank.org, (WDI).
274. United Nations Economic Commission for Africa: http://ecastats.uneca.org/acsweb/Databases.aspx
275. ILO : Data bases - http://laborsta.ilo.org/STP/guest
276. ILO : Data bases - http://kilm.ilo.org/kilmnet/

- قائمة الجداول و الأشكال -

– قائمة الجداول–

(1)	الإطار المفاهيمي للعمالة في القطاع غير الرسمي.....	55
(2)	مثال توضيحي لربط البرامج النشطة بالأهداف المسطرة حسب الظرف الاقتصادي.....	67
(3)	البطالة الكينزية، الكلاسيكية و التضخم المكبوح.....	120
(4)	تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة 1975 – 2010.....	149
(5)	تطور مساهمة كلّ قطاع (%) في تكوين القيمة المضافة (VAB).....	152
(6)	تطور معدّلات النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2006-2011.....	156
(7)	تطور مؤشرات المالية العامة في الفترة 1993 – 1998.....	164
(8)	تطور مؤشرات المالية العامة في الفترة 1999-2008.....	165
(9)	أهم المؤشرات الديموغرافية في دول المغرب العربي.....	177
(10)	متوسط التركيب العمري للسكان خلال الأربعة عقود الماضية.....	180
(11)	توزيع المشتغلون وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (1987-2010).....	192
(12)	قوة العمل، العمالة، والعمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (1994-2011).....	193
(13)	المشتغلين حسب الحالة المهنية 1992-2010.....	195
(14)	مرونة الطلب على العمل الإجمالي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....	198
(15)	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الصناعي.....	199
(16)	مرونة الطلب على العمل بالنسبة للقطاع الفلاحي.....	200
(17)	مرونة الطلب على العمل بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال.....	200
(18)	مرونة الطلب على العمل بالنسبة لقطاع التجارة، الإدارة و الخدمات.....	200
(19)	مرونة العمل بالنسبة للإنتاج (طريقة المربعات الصغرى العادي).....	201
(20)	نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة خارج القطاع الزراعي.....	205
(21)	تطور العمالة في القطاع غير الرسمي إلى إجمالي العمالة خارج القطاع الزراعي	206

	2010-2001	
(22)	الإحصائيات الوصفية لمتغير البطالة خلال الفترة 1975 – 2010.....	210
(23)	بطالة الشباب في دول المغرب العربي (2008).....	212
(24)	توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي خلال الفترة 2010-2011....	213
(25)	توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل 2003.....	216
(26)	توزيع العاطلين حسب مدّة البحث عن العمل و مستواهم التعليمي 2011....	216
(27)	الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني.....	221
(28)	تطور عدد المناصب العمل في إطار برنامج IAIG، 1999-2011.....	222
(29)	تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج TUP.HIMO، 1999-2011.....	223
(30)	تطور عدد المناصب العمل المستحدثة في إطار برنامج CPE، 1999-2009.....	223
(31)	عدد مناصب العمل المستحدثة في إطار ESIL.....	224
(32)	نسبة مساهمة الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية برنامج في التشغيل الكلي (%).....	225
(33)	مؤشرات تقييم البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية.....	226
(34)	حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريقة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.....	227
(35)	عدد مناصب الشغل في إطار جهاز CNAC.....	227
(36)	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....	228
(37)	المشاريع التي تم تمويها من طرف صندوق الزكاة عبر الوطن، 2004-2010.....	229
(38)	اختبار جدر الوحدة باستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)..	238
(39)	اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP).....	239
(40)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (الحالة II Pesaran et al. (2001)).....	239

(41)	اختبار سببية قرانجر.....	242
(42)	اختبار قرانجر للسببية الذي يعتمد على طريقة Toda Yamamoto.....	243
(43)	اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP).....	245
(44)	مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية....	246
(45)	سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (PP).....	246
(46)	بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى.....	247
(47)	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (1995).....	247
(48)	مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا.....	249
(49)	مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة الانحدار التكامل المشترك القويم.....	249
(50)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.....	251
(51)	اختبار جدر الوحدة باستخدام (ADF).....	254
(52)	اختبار جدر الوحدة باستخدام (PP).....	254
(53)	اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأمد (الحالة I Pesaran et al. (2001).....	255
(54)	مقدّرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع *LUMEN*).....	256
(55)	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ لنموذج الـ ARDL	257
(56)	اختبار جدر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP).....	259
(57)	بعض المعايير لاختيار فترة الإبطاء المثلى.....	260
(58)	اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن.....	260
(59)	مقدّرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصحّحة كليا.....	261

- قائمة الأشكال البيانية -

(1)	القوى البشرية و الفئة النشطة في الاقتصاد.....	16
(2)	هيكل السكان و علاقته بالنشاط الاقتصادي و سوق العمل.....	17
(3)	إطار العام القوى العاملة.....	18
(4)	التدفقات إلى البطالة و خارجها.....	40
(5)	شرح نظري مفصل للسياسات الاقتصادية الموجهة نحو سوق العمل:.....	69
(6)	منحنى الإنتاجية الحدية.....	78
(7)	تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض.....	80
(8)	منحنى العرض و الطلب على العمالة (عند ماركس).....	80
(9)	منحنى عرض العمل.....	84
(10)	منحنى الطلب على العمل.....	85
(11)	التوازن في سوق العمل.....	87
(12)	البطالة الإرادية عند النيوكلاسيك.....	88
(13)	البطالة الانتقالية.....	90
(14)	ميكانيزم البطالة الدائمة عند J. Rueff.....	92
(15)	منحنى جون روف J Rueff	93
(16)	يوضح دالة عرض العمل عند كينز.....	96
(17)	توازن سوق العمل في النموذج الكينزي.....	98
(18)	منحنى بفردج (Beveridge Curve).....	100
(19)	التحرك على منحنى بفردج.....	101
(20)	منحنى فليبس المبسط.....	104
(21)	منحنى فليبس المعدّل.....	106
(22)	الانتقال من علاقة فليبس الأصلية إلى منحنى التحكيم بين البطالة و التضخم.....	107

(23)	منحنى فليبس في المدى الطويل.....	113
(24)	يوضح معدّل الأجر و مدة البحث عن العمل.....	117
(25)	البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال.....	121
(26)	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال.....	121
(27)	علاقة أوكن بالنسبة للاقتصاد الأمريكي.....	123
(28)	العلاقة بين التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و التغير في معدل البطالة للو.م.أ في الفترة 1951-2000.....	130
(29)	دالة الجهد (1).....	139
(30)	دالة الجهد (2).....	139
(31)	بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية (الدينار الجزائري).....	148
(32)	تطور معدّلات النمو الاقتصاد الحقيقي و البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.....	150
(33)	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي و الناتج المحتمل في الجزائر.....	151
(34)	تطور مساهمة كلّ قطاع (%) في تكوين القيمة المضافة (1970-2011).....	153
(35)	مساهمة قطاع النفط و الغاز في هيكل الاقتصاد الجزائري (كنسبة من GDP).....	154
(36)	معدّل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1995-2011.....	155
(37)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر.....	156
(38)	اتجاه البطالة و التضخم في الجزائر 1980-2010.....	158
(39)	تطور عرض النقود بمفهومه الموسع و اتجاه البطالة في الجزائر 1980-2010.....	160
(40)	القروض المقدمة للقطاع الخاص و اتجاه البطالة في الجزائر 1980-2010.....	161
(41)	اتجاه كل من معدّلات الفائدة الاسمي و الحقيقي و كذا معدّلات البطالة في الجزائر.....	162
(42)	تطور كل من الإنفاق الحكومي، الإنفاق الاستهلاكي، و الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (1970-2010):.....	166

(43)	تطور أسعار النفط و كذا إيرادات البلد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....	167
(44)	نسبة الإرادات (العامة النفطية و غير النفطية) إلى الناتج %.....	168
(45)	تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010.....	170
(46)	علاقة الانحدار البسيط بين معدّلات البطالة و أسعار النفط الحقيقية خلال الفترة 1970-2011.....	172
(47)	مؤشر صافي معدّل التبادل التجاري، الرقم القياسي لأسعار الصادرات في الجزائر ومعدّلات البطالة (1980-2011).....	174
(48)	اتجاه الاستثمار والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2011.....	175
(49)	النمو السكاني و اتجاهات معدّلات البطالة خلال الفترة 1970-2011:.....	177
(50)	تطور التركيبة العمرية للسكان في الجزائر خلال الفترة 1970-2011.....	180
(51)	الهرم السكاني (العمر – النوع) في الجزائر مقارنة بعينة من دول العالم.....	181
(52)	نسبة السكان في سن العمل، و كدا نسبة السكان النشطين إلى السكان في سن العمل.....	182
(53)	تطوّر حجم كل من الفئة النشطة و كذا فئة المشتغلين.....	183
(54)	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل).....	185
(55)	نسبة الإعالة السكان (الكبار و الصغار) % من السكان في سن العمل.....	186
(56)	تطور حجم العمالة الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2011.....	189
(57)	نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (1994-2011)...	194
(58)	تطور نسبة الأجراء الدائمون الأجراء غير الدائمون و المتدربون 1992-2010.	197
(59)	المتوسط السنوي لنمو إنتاجية العمل (2000-2008).....	202
(60)	مؤشر جمود التوظيف في عينة من دول العالم	203
(61)	مؤشر من مؤشرات حجم القطاع غير الرسمي (مؤشر شنايدر من الناتج %)...	205
(62)	تطور معدّلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1975-2010.....	208
(63)	توزيع العاطلين عن العمل وفقا لمعيار النوع الاجتماعي (1989-2011).....	211
(64)	توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي 2007	213
(65)	توزيع معدّل البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2010.....	214

(66)	تطور كل من معدّل البطالة الفعلي، الاتجاه العام، و البطالة الدورية باستعمال طريقة مصفي HP.....	217
(67)	الأجهزة والبرامج المتخذة للحدّ من تفاقم مشكلة البطالة.....	219
(68)	خصائص مختلف الأجهزة و البرامج للحد من تفاقم مشكلة البطالة.....	219
(69)	الوظائف التي تم خلقها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2012.....	226
(70)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي و كذا الناتج المحتمل في الجزائر.....	234
(71)	متجه للتكامل المشترك.....	248
(72)	القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي للنموذج قيد الدراسة.....	250
(73)	اختبار CUSUM و CUSUM of Squares.....	258
(74)	القيم الحقيقية و المقدرة و البواقي لدالة البطالة.....	262

الملخص:

هذه الرسالة تقدّم محاولة لتحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010. وتنقسم الرسالة إلى ثلاثة أجزاء، في الجزء الأول تطرقنا بالتفصيل للمفاهيم الخاصة بالتشغيل و البطالة مع إعادة النظر في كثير من التعاريف المرتبطة بسوق العمل. أما الجزء الثاني فقد خصّص لعرض الجانب النظري في تفسير البطالة. لنقدّم في الجزء الثالث عرض مفصّل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل ومجابهة البطالة، و نختم هذا الجزء بدراسة تطبيقية على ثلاثة مستويات، حيث قمنا أولا باختبار قانون أوكن باستخدام طرق قياسية حديثة. توصّلنا إلى نتيجة مفادها أن هذا قانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدّل النمو الاقتصادي المسجّل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف. ولكن باستخدام اختبار السببيّة تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما (معدّل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جدّا حتى لما تكون معدّلات النمو مرتفعة). في المرحلة الثانية قمنا بتفكيك السلسة الزمنية الخاصة بمعدّلات البطالة في الجزائر باستخدام طرق إحصائية (مرشح HP) و قد تبيّن أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير ويمسّ جزءا صغيرا من البطالة الكلية. كمرحلة ثالثة قمنا بتقدير العلاقة بين الطلب على العمالة والنمو الاقتصادي، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وأهم العوامل الديموغرافية على التغيّر في معدّلات البطالة في الجزائر. وتبيّن وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة، للواردات وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدّلات البطالة. في حين ظهر أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار و كذا أسعار النفط الحقيقية. و من خلال هذا التحليل تمكنا من التأكدّ من صحة اختبار فرضيتنا الأساسية ممّا يثبت أطروحتنا.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، البطالة الهيكلية، علاقة أوكن، النمو بدون تشغيل، المتغيرات الاقتصادية الكلية و الديموغرافية، طرق تحليل السلاسل الزمنية.

Résumé:

Cette thèse est un essai d'analyse sur la problématique d'emploi en Algérie durant la période 1980-2010. La thèse est structurée en trois parties. La première partie expose une revue de littérature, des définitions, des concepts et des indicateurs clés du marché du travail. La deuxième partie présente le cadre théorique du marché du travail.

Et la troisième partie expose, en premier lieu, l'expérience algérienne en matière d'emploi et de lutte contre le chômage, et présente, en dernier lieu, une étude économétrique sur trois niveaux. Tout d'abord, nous avons testé empiriquement la loi d'Okun et nous avons trouvé que cette loi n'est pas valide pour l'économie algérienne. Cela signifie que le taux de croissance économique en Algérie ne contribue pas à la création d'emplois. Mais lorsque nous avons utilisé le test de causalité, nous avons noté qu'il existe une relation de corrélation entre les deux variables. Ensuite, nous avons décomposé la série chronologique du taux de chômage en composantes cycliques et tendancielles en utilisant une méthode statistique (HP filter) et nous avons constaté que le chômage qui existe est de nature structurelle, et que l'impact des politiques macroéconomiques actuelles sur le taux du chômage ne sera qu'à court terme et n'affectera seulement qu'une faible proportion du chômage total. Nous avons enfin, examiné la relation entre la demande d'emploi et la croissance économique en Algérie, et nous avons estimé aussi l'impact de certaines variables macroéconomiques et démographiques sur l'évolution du taux de chômage en Algérie. Deux principaux résultats ont été dégagés: premièrement, il existe un impact négatif de la population active, des importations ainsi que les dépenses du gouvernement sur le taux du chômage, deuxièmement il existe un effet positif de la croissance économique réelle, de l'investissement et du prix réel du pétrole sur le taux de chômage. En définitive, notre hypothèse de base a été vérifiée et notre thèse démontrée.

Mots-clés: L'emploi, le chômage structurel, la loi d'Okun, la croissance sans emplois, les variables macroéconomiques et démographiques, les méthodes d'analyses des séries temporelles.

Abstract:

The main objective of this thesis is to provide an attempt to analyze the problem of employment in Algeria during the period 1980-2010. This thesis is divided into three parts. In the first part we addressed, in detail, the concepts of employment and unemployment with a review of many definitions related to the labour market. Whereas the second part is devoted to the literature review and the theoretical framework for unemployment. The third part examines, at length, the Algerian experience in the field of employment and its polices for reducing unemployment. This part is concluded with applied study through which Okun's law was first estimated for Algerian Economy, and it was found insignificant. This means that the rate of economic growth in Algeria fails to support the job creation. Secondly, Causality test was carried out, and the results suggested a significant correlation relationship between the two variables. Subsequently, the time series (unemployment rate) was decomposed using HP Filter method. As a result the unemployment rate was found structural in nature, whereas the current macroeconomic policies have effect on the unemployment only in the short-term. Finally, the demand for labor and economic growth relationship was estimated, as well as the effect of some macro-variables and key demographic variables on unemployment rate were also estimated. It was found that the effective labor force, imports and government expenditure have significant negative impact on unemployment rate, whereas the real economic growth, investment and the real price of oil have positive impact on on the unemployment rate. Therefore, it is concluded that these findings support the study hypothesis.

Keywords: Employment, structural unemployment, Okun's law, jobless growth, macroeconomic and demographic variables, the time series analysis methods.